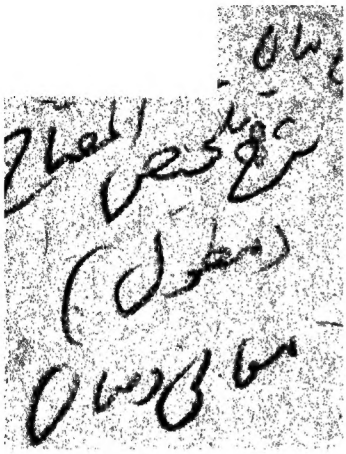
شرح تلخيص المفتاح
(مطول)
معاني وبيان

وحراما وعزيمة ورخصة وظاهرا وباطنا وحدا ومطلعا والعلم بتيه ذلك كله الا من دل في بيته وذلك هو النبي واهل بيته فكل ما يحتج
من ينتهم فالتعويل عليه ولهذا ورد في فسر القرآن برايه فاصاب المخ فقد اخطأ وقد غاب عن اهل البيت عليهم السلام في
القرآن وتاويله اخبار كثيرة الا انها حرجت متفرقة عند اسئولة السائلين وعلى قدر افهام المخاطبين وبحسب ارشادهم الى منافع الد
وبقيت بعد حضا بايدي قوم فامن الاعداء وغيبة من البعد او لعله عاجزة وظهر لم يصل الينا الاكثر كان دوايه كانوا في محنة من التقيه
ذلك بالما جرى في الصابه ما جرى وفضلوهم عامة الورى اعرض الناس عن القيلين وتاهوا عن بيان ضلالتهم عن الهدى بن الاشرف هم
فكان الباعث لذلك سببين وهو في عصرهم حتى حين قال المحال الى ان بيد الكتاب جملته وتناسخ حفظته وكان الكتاب واهله في الما
وهم في الناس وهم وليسا معهم ان الصلاح الموفق الهدى وان اجتمعا وكان العلم مكنونا واهله مخازنا لاسبيل لهم الى ابرازه الا التقيه
والغامزة فخلف من بعدهم خلف عبر عاد فنن ولا ناصبين لم يدروا ما صنعوا بالقرآن وهو احد الثقلين والبيان فعدوا الى طائفة
بزعمهم من العلماء فكلوا ما يفسرونه لهم الاراء اوبي ودون تفسيره عن مجسبره من كبارهم مثل ابي هريره وانس وابن عمر وعطاء بن يسار
يعدون امير المومنين من حملتهم ويجعلونه احد من اس وكان حنبر من يستند ونه اليه عبد الله بن مسعود وابن عباس ممن ليس على ذو
تعويل والله لقد لبس المحق بسبيل وكاد هؤلاء الكفراء ديناً يتقولونه من بقاء انفسهم عبيد الغير من ماله وبها يسندونه الى رسول الله
وعن الاحد من عنهم من لم يكن له معرفة تحفيظ احرفهم لما نقدم عنهم ان العصابة كلهم عدول ولم يكن كاحد منهم عن الحق عدول ولم يعلم
ان اكثرهم كانوا يعطون النفاق ويجترون على الله ورسوله وهم في عزه وشقاق هكذا كان حال الناس قرنا بعد قرن
فكان لهم في كل قرن رؤساء ضلالة عنهم ياخذون وهم بارائهم يجيبون او الى كبرائهم يستندون ويرضاؤون عن حفن ائمة الحق في
ما يرون عن رحالهم ولكن يجسبره من ائمتهم متبالهم ولا سبب لهم الا ما ذكرنا وهو حق الرعاية معوذ بالله من قوم حدوا عكاظ
ونسوا الله رب الارباب واموا عير باب الذفاوا واتخذوا من دون الله اربابا وهم اهل بيت سيهم وهم ائمة الحق وسنة الصدق
السفوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة ومهبط الوحي وعيبة العلم وميراث الهدى والحجج على اهل الدنيا حزاب اسرار الرحمن وانصار دينه ومعادن
جواهر العلم وتاويل الاسماء والحفاظين والخلفاء على العبيد الذين اولوا الامر الذين امر الله بطاعتهم واهل الذكر الذين امر عبادهم واهل
الذين اذهب الله عنهم الرجس ونظهرهم تطهيرا والاخرون الذين هم عند هم القرآن كلمة تاويلا وبعضه مع ذلك كلهم
بهم يحتدون انا لله وانا اليه راجعون ولما اصبح الامر كذلك وقع العلم بحق وناهيك ذلك صار الناس ما بين ائمة الكتاب وليس الكتاب لهم

الفنون وطوى واجلت في مسطور عمان اسراره فتدلح نظري بعض صدقاتها في الارتقاء الى مدارج
قبة الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الرحيل الى حيث
[illegible] حوادثهم محط جمال الآلة
[illegible] ومجمع ارباب الفضايل يصرف الله عنها بوايق الزمان وعرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق
الجد لكل اقتباس خاطر العلوم والمعارف وافاد الاناسي من يعون الطايف مصرفة
الزمان الى الفحص عن ذفاين علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في هذه الصناعة
الباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يجاذبني اشواق كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب تمامع وحيد فاضل الله تعالى
عليه مشاهير الاعصار واستكثف عن فرايد بس الجنان اذ قد وجدته مختصرا لحاء ما نثر احد من
الفرق وقواعده حاويا لما تكثف من مسايله وعوايده محتويا على ما يحق حفاظ على ما يليق ايراده من مطولات
علماء فاق على جميع نتايج افكار المتاخرين ما يلاحق غاية الاصاب وهاية الايجاز ما يحاذي
السحر ودلايل الاعجاز شعر فتوكل لفظ منه مزروض من اللمح وفي كل سطر منه عقد الدرر
وكان يعوقني عن ذلك الدارسي في زمان اراي العلم قد عطلت مشاهد رسومات صادره وموارده
وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حواشت شموس بعض علماء الاعصار واستوطن
الافاضل ذوايا الخمول ينالهم من ادبار الجلال العلوم والفضايل وهم سهو من التعاكس
احوال الاذكياء والافاضل شعر وهكذا يذهب النبهاء على [illegible] ويقضي [illegible]
الكبي [illegible] ايات نوفر رضات المحصلين على تحام هذا الكتاب وخصله واعاقهم بحوا ما
مجلة وتفاصيله واكرتهم قد حرموا توفيقا للاهتداء الى امانيه من مطولاته الرمز والاسرار الذي يقع
له شرح يكشف عن وجوه مغزاته الاستاذ ترى بعض متعاطيه قد اكفوا بما فهموه من ظاهر الحال
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة المال وبعضهم قد تصدر للتلوح طر الفقه من غير دليل
كثيرا وضلوا عن سواء السبيل الغلث من اثناء التحصيل فرصايع ما انجرع من الزمان عصصا
طفقت اقحم موارد النهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار وبالجد
وملازمة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان كالسيد الامام الاوحد
واسرار البلاغة ولقد تناهت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما
يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طرقه الوصول الى غاير كنوزه المخبية واودعته فرايده
نفيسه رشحت بها كتايب القرايح وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت
اهتدت اليها بنور التوفيق ولطايف فقرا تحذتها من غير التعقيق وتلك في رفع اعز ايضاحاته

بذل العدل والانصاف وتجنبت في مادار ورد عليه من مذهب ابي والاعتساف
على اكثر غوامض الفتاح والايضاح وبنيت على ما وقع من السماع للفاضل العلامة في
واوماءت الى مواضع ذلك فيها اقدام الاخذين في هذه الصناعة واعتضت عما وقع لبعض
هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت الناشي بجاعة خطوه وتحقيق الواجبات وما فرغ
ستة ايام في تطويل الواضحات وجهين فرغت عن تشويد التصانيف بتلك التآليف شعر
الدهر الا ذكر حتى فؤادي في غشاء من بلال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال
وذلك من توارد الاخبار بتفاقم المصايب في الاحزان في العشائر والاخوان ع
امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما شعر ديارها حل الشباب بمحتفل واول ارض
جلدي تراها فلعلي جود الدهر على اهليها سيقيها الهدو دان وابادها من كان فيها من السنة
يلمع من اوطانها الآد منظم تكلم مرام اوفى فلم يبق من حزبها الا قوم سيلوح عجبي شعر
بين الجزون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في ذوايا الهجران وتبع
عما كتبت فيها وضربت على ما فيها اجمالا ياستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى
من هذا الزمان اسأله اصبر على اساءته وان احسن مذم عليه من ساعدته الجاني في قرط الملال وه
الزمان تلفظني الارض ويحرجني من بضع الى حضرمي انحف بحر وسته هزاج حملها الله ظلال عز
ضفع الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومعلم كريم شعر لعمر جعجعة الحاسر
ولحسنها الايمان والبمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وتجدد
المهمل الغوانية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد هود الاسلام
ولمن وضل الفضل الى مآثر ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب الب
استظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتبعوا في بأحض الامن والامان كان ذلك الس
دولة السلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي
اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيم
مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لولاه الولاية في الآفاق و
سرير الخلافة بالاستحقاق المجدد في نصب سرادق الامن والامان للمشل بنصر القرآن او
بامر العدل والاحسان الخالص طوبى لمن تبرق في اعلاء كلمة الله والصادع بتلك احياء سنة رسول
صلى الله عليه وآله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اينما سلكا يحوم
ذوات الظلمون كما ترى الحجيج بيت الله معتركا يحيى نسيم روضه الزمان ولم مكافي بلوغ
فلكك الحاد ساعفه من فضل ربها الى التمسك لواء الشرع قد بسمكا وصادف الرشد منها

معلق

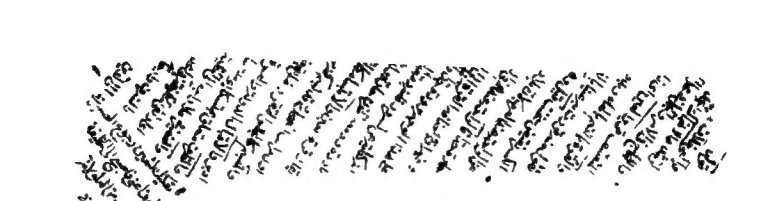

معتنق قد كانا في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قمر العين منتشما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما اضحوا يسمونه ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو المظفر محمد كرد لازالت اعلامه دولة محمودة بالنصر المؤيد خيامه عظمته مكفوفة بالعز والتأييد واقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واعضان الخيرات مورقة بسحائب افضله فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اقواما واشرف على الاقدام وامطر على العالمين سحاب الانعام والانعام وخص من بينهم العالمين بمزايد الاشمال والاكرام شعر فاصبح في الرخاء لها وهي الالوف والناس الهام فتراك الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ووهب لنا الاحبة والوطن وصرف بهيم لطفه مغبوطا ومحلوطا وبعيز عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدك وقمر من عضدك ثم هدانا الله سبحانه سواء الطريق واقاض على تحمل النهوض حتى رجعت الاماجد تشمر الذيل للتصحيح وترتيبه واستهضت الرجال والخيل في تهيئة وتهذيبه ولصفه البه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الغائر وسنح بخواطر الله في الناظر الفاتر فحمدا لله كثيرا على ما فتح من جواهر الغوايص و بحر اشتمل منه بفيض الفرائد على العلمية لحضرة السنية وخدمة لسدته السنية لازالت محل الطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالتقى والذخيرة ليوم الفلاح والمرجو من خلاله وخلصائه ان يشيعون بصالح الدعاء ويشركوا بما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء والى الله التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طلبوا بالبون وعن طريق الضلال نأبون وغرضهم تحصيل الحق الميزلا تصوير الباطل بصورة الخير وهذا العمر مع موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلعله يحظى على الطابع الاود والعناد وفشا البطل والحمد لله العناد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجوه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وقال المصنف رحمة الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اذ الحمد شيء يعلمه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل او الفواضل والشكر يشتمل عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او اعمالا بحوارح الاركان فمورد الحمد هو اللسان ومتعلقه نعم النعمة وغيرها ومورد الشكر هم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم من الشكر باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق تضادهما في التناء باللسان في مقابلة الاساءة وتغايرهما في متعلق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة ومصدق الشكر فقط

على النشأ بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
لذاته بل الحمد لله او الرازق او نحوها مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقد الحمد
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام بشان كان ذكر الله لهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه بعد دلالة على اختصاص الحمد به وانه بحق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه زكريا من ان
اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لغير كما يتوهم كثير من الناس مبتنيا على ان افتقار
المحامد عندهم ليست محامدهم لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على الحمد من الصفات
السادة المدلالة على الفضائل ولفضله للتقرب الى الحمد والى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفضل
انما يدل على التحقيق دون الاستغراق فكذا ما ينوب مناب وفيه نظر لان النائب مناب الشيء
انما هو المصدر المنكر من حيث سلام عليك وخ لا مانع من ان يدخل فيه اللام وبقصد الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبنيا على انه المتبادر الى الفهم الشايع والاستغراق لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او عدمها كما يشير اليه التعريف بالاسم لا يدل على امتناعه
فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انهم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج العائد
الى المقدر اي انهم به مع تقدره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما به نعلم مفعولا ومزعم
ان المقدر اي علم الله ما به نعلم بدل من الضمير المجرور في انه خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير
اعني فهذه تصفت واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد
على نفس النعمة ولم يشعر الى المنعم به لقصور الشايع عن الاحاطة به ولذا لا يتوهم اختصاصه بشيء
دون شيء ليذهب بعض السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح بعض المحققين بان ما في الاصول اما
يحتاج اليه في بناء النوع بيانا ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في معيشته الى المدن وهو
اجتماع عمم بني نوعه بتعاونون ويتشاركون في تحصيل الاغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد منا ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمقصود فاما بالعبارة
الصرفة وهي الكتابة بمشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الصحيح المعرب عما في
الضمير بسهولة فهذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل ينفق عليه الجميع لان كلا
يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الهرج ويخل الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الخمر تلك الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهو علم الشرايع ولا
بد لها من واضع يقدرها على ما ينبغي مصوبة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لما كان يحتاج
الى استحقاق الطاعة وهو انما يقدر بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلا

مجازات عقيبها هو الفارق بين الحق والباطل فقوله علم يحتمل ان يكون على العلة بعناية البراعة
الاستهلال وتنبيها على جلالة شأنه اظهر لبيبي قوله تعلم خلق الانسان علمه البيان ومن
فنون البيان بيان لقوله ما لم تعلم قدم عليه رعاية للحق والخلوق على عبيد ناحمد خبر من نطق
بالضاد ودعاء للشارع المفترض للفوائد وافضل من اول الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكم
هو علم الشريع عن مافيه ثلثة الكشاف ولفظ اولى تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك
الفاء على ان هذا الفصل لا يصل الا لله تعد وصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل بين
الكلام البين فصل مجمع عليه مقبول فتصل الخطاب ليتبين من الكلام الملحق الذي يتبيت من خاطب
والملقد عليه وبعد فاصلا بين الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل وتصل
الخطاب تمام دعا من عاون الشارع في تمهيد الاحكام وتبليغها الى العباد وبقوله وعلى اصحابه
بدليل اهيا حق استغاثة في الاشراف ومن ابطل خطوط من الكتابي بمعنى اعز اتا فتحوا نعوا هذا و
اهل وال واو بال الاظهار حمه خاصة كهاصة وصحابة الاخبار جمع خبر بالشد بدل تقاربعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقف كلما موقع اسم هو شيء وفصل هو الشيء تضمن
معناها فلذلك تضمن معنى شرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا والتضمنها معنى الابتداء لزمها الصو
الاسم اللازم للابتداء فصار الحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسعي هذا زيادة تحقيق في
احوال المتعلقات الفعل فلما كان الظرف في معنى ان يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ما عن لفظا او
معنى فليس بدلا لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فوقوعه منه بعضهم انه حرف شرط
كلو الا ان لو لانتفاء ثان لانتفاء الاول والمثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما قدم علم
البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واوفرها ستر الا
حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعل اجمالي جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجمالي
سواها وجعل من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم
البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف ذو بال العربية واسرارها فيكون من مرادف العلوم ستر
وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن واستارها فيكون من اجل العلوم قدرا والآن المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلا مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار وغوامض
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى قصد يتوخى من جميع ما جاء به لبقية في ايرته فيفاز بالسعادتين
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلم مجلال المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكرهنا وبين ما
ذكره المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق لا غير الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف الغطاء

عنها فانا نعني كلامه اذ نريد بذلك ولا يمكن وصفه كما ذكرته وقد صرح بذلك وما ذكرته ههنا لا يدل
على انه يمكن وصف ما يدل عليه انا نعلم بهذا العلم ولو بوجه ما ذلك المكذب عنه لا ينبغي من
العلوم وليس لمصرح بكيف يستفاد من قوله وبه يكشف حقيقتها حتى يريها الاعراض عليه لان
العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد
وعلم الاعجاز امران من جنس المنصوص عليه الطرق التي هي الاصول خدمته هذين العلمين في
موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للمقنع من وعلم الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن
بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل في
بلاغة القرآن الاعتقاد على الشامل كما ذكرته في المفتاح وتشبيه بعض وجوه الاعجاز في النظوم الاشياء
المحسوسة تحت الاستدلال استعارة بالكناية واثبات الاستطاعة تخييلية وذكر الوجوه التي
وتشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه تخييلية استعارة وذكر الاستاد
ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرائن ههنا ان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي وضمير تاليف كل منزل للكلام وحسبما يقتضيه العقل او الى النبي في
النطق وضمير شبهه الى بعض كيف ما اتفق فظاهر ان نظم الحروف فظاهر تواليها في النطق من غير ما يقتضيه
العقل حتى لو قيل مكان ضرب بعض لما ادى الى الفساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان
للطائف السلمين مدخل فيه لانه لا يتعلق بنفس الالفاظ فظهر اختار النظم على اللفظ وكان
ضمنا استعارة لطيفة واشارة الى ان كلا منهما كالمدد وكان القيم الثالث من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف خيرا كان منه اي في علم البلاغة وانوارها من الكتب المشهورة ببيان لما نفعا
تميزهن عظم لكونه احسنهن ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ومن جنه الترتيب هو
في اللغة وضع كل شيء في مرتبته فكل مسئلة شارك اجزاء بعضها الذي يليها من بعض فصنها في احسن
شان ان صرت صدق هذا المقال ضليك بكتب الشيخ عبد القاهر لها كانها اعتقد فانه
فنا ثوت لا ليسر ولكونه منها محررا وهو تهذيب الكلام ولكونه ذكر فيه الاصول والقواعد وهو
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كمقدم جزء من الذي المترتب لا جزاء عليه هذا
والاظهر انه جار لان اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما ابلغ معه السعي لا ناخذ عنها
وافتوسل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه
حكم الاول به بل ان الظرف تما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا لا يكون لغيره
لشربه من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه و

لما التبع في الظروف ما لا يتبع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير محشون اى غير مخلوط

بالحشو وهو الزوايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فائدة ويسمى الفرق

بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معنا

قابلا خبر بعد الخبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اى كان محتاجا الى

الايضاح لما فيه من التعقيد وقابلا للتقريب لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اى كان ما الفت

سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اى في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على

جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القى الى منكر يجب توكيده بانه ينطبق على ان زيدا

قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر ان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر

يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لاما يستغنى عنه لكون حشوا من الامثلة والشواهد

التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هي الجزئيات المذكورة لاثبات

القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو

التقصير جهدا كالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد يستعمل الالو في

قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين [illegible] جهدا وجعل فيهما المفعول الاول [illegible]

اى لم امنع اجتهادا في تحقيقه اى المختصر في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث [illegible] وتنقيحه اى تهذيبه وترتيبه اى

المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا منه في الاصل مطالبه التي لم تؤخذ من ترتيبه اى ترتيب المفتاح

او القسم الثالث اضافة الى الفاصل والفصل [illegible] لم ابالغ في اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول

له للمتضمن يعني لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل

فهمه على طالبيه ولو لم يرد الفصل النفي [illegible] على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن

للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا المبنى على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل

على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا [illegible]

القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وههنا مما لا سبيل [illegible] القسم

الثالث بانه غير حشو او تطويل او تعقيد [illegible]

مؤلفه [illegible] سهل المأخذ لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى

ذلك المذكور من القواعد غيرها فوايد عثرت اى اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على تلك الفوايد

وفوايد لم اظفر اى لم اعثر في كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوايد ولا بالاشارة اليها بان يكون

كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها [illegible] للاقتفاء والاتباع

كبعض اعتراضاته على الشارح [illegible]

اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح بمعنى صرّح يوصف بها المفرد فيقا
كلمة فصيحة والكلام فيقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم فيقال كاتب فصيح و
شاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم
فقط دون المفرد فيقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال بها لكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر
الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما
عن هذه القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه
لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة
مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان وكذا
كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرّف كلا
منهما على حدته ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينهما كالحيوان المشترك في تعريف واحد بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق لفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فظهر ان تفسير الفصاحة و
البلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا يتوجه
الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به مع انه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا
يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فا
لتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع
بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشزرات
في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات

اى مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعة فاعلان روى بالبناء للمفعول
واستشزى اذا رفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى فتعدل المقامات شئ ومرسل تفصل الى تعجب
والمقاصر جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمشوق القول المرسل خلاف المشبع
ان ذوليه مشدودة على الراس مجموع وان شعره منتظم المقاصر مشوق مرسل والاول اجتب
فى الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وذعم بعضهم ان منشاء الغلط فى مستشزرات هو وقوع
الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التى هى
من المجهورة ولو قال مستشرن لزال ذلك الغلط وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
ان يكون مستشزرات اينما تتاخر اليه منشاء الغلط هو اجتماع هذا الحرف المخصوص تاليا لاول الاحرف
ليس التاخر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطعرة والاسبسب رطبا وان
الانتقال من احدها الى الاخر كالياس فى العيد لما تجد غيرة تتاخر من القرب المخرج كالحيس والجيش
وفى النزال الرامحد من البعيدة ما هو بخلافه كلم بخلاف علم ولين الى بسبب الاوجز
الحاق الشئ اليس من اذخاله من الشئ الحاق ما تجد من حبس غالب ملح ومعلم وملح بل هذا
امر وقد وكل اعداء الزوق الصحيح ثقيلا استعمل الرطق فهو متاخر هو ان كان من قرب المخارج وبعدها
او غير ذلك وهذا اكثر المصنف بالتمثيل واردته من تحقيقه وبيان سببه تقدد وضبطه فالاولى ان
يحال الى سلامة الذوق وقد يستدل على العجز او فهم ان اجتماع الحرف المتقارب المخرج سبب ثقل الفظ
فصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الخالى
عن كلمة غريبة عن كونه عربيا فلا يخرج سوزنى فيها الراعى عهد عن الفصاحة واراد بعضهم بان استغنا
وصف الجزء بفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمة
ما خوفة فى تعريف فصاحة الكلام تكليف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف جزء فانه القياس على وقوع مفرد غير فصيح
فى الكلام العربى فاسد لانه تم ولو سلم فالمعنى انه غير فى النظم والاسلوب فلو سلم فاحسنها الاعم الاغلب
ولم يشترط فى الكلام العربى ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط فى فصاحة الكلام الا يكون كل
كلمة منه فصيحة فان هذا لمن ذلك وعلى تقدير التسليم انه لا يخرج السوزنى القصة الكبرى ولم تكن فانها
مشتملة على كلام غير فصيح بالمقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يتعسر الى
نسبته الجهل والعجز الا ان تتم عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة تكون الكلمة وحشية غير ظاهر
المعنى فلا مانع من استعمال الاستعمال فيما يحتاج فى معرفته الى ان يتفرد ببحثه فى كتب اللغة المبسوطة
كما كان وافرد بعضهم فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه

قال ما الكريكا كا على كنكا وا كم على ذى جنة افرنقوا عنى اى اجتمعتم على ثم تواعوا على انكر البصرة
فى القتال وكرههما الله فى الطريق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة وبعض طرقى البصرة فهاجت به مترشوش
عليه قوم يبصرون بأبهامه ويوقدون فى انفه فاقبلت من ايديهم وقال ما الكريكا كا تم على كا كا كنا
كانون على ذى جنة افرنقوا عنى فقال اجنهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه شرعيا
الان ان يخرج لرجم بعيد نحو سرح فى قول الحجاج ومقلا زاد خاجرا جهالى ما قضا ملوكوا ما
اى شر السوء كالغم ومرمسا اى انفاسها كالبغضا السرحى فى الدعوة والاسوداء وسرح
قين ينسب الى السرحين وكالترلج فى البربن واللعان وهذا ذهب من قولهم سرح وسلم اكثر
اى حسن سرح الله وجهه بكسر وحسنه اخاله بجعل اسم مفعول منه كالحال الهم لم يسمع واعلم ان
الاستعمال وان يكون هذا مولدا استعمله من التراجع على انه لا يبعد ان يقى ان يترجم الله وجهه
من باب الغرابة واما قاضا حبيب فجعل اللغة فقال سرح الله وجهه بكسر وحسنه ثم اشار بهذا الى الشرح
لا بقى الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهو من مقابلة المشاة فى
بحسب قوم دون قوم والوحشية المشتملة على تركيب يثقل الطبع غير فى مقابلة الهندية فالغرابة
يجوز ان يكون عند بعض فقط بخلاف الوحشية والوحشية قد يفيد الغرض والغرابة لا يفيد
غيرها ذكره العلامة الا ان الغرابة بذلك المعنى تحصل بالفصاحة لانا نقول هذا انما يصح اطلاق
كلامهم حيث قالوا الوحشى ما تنزل الوحش الذى يكون الفقار ثم استعير الالفاظ الذى يستثقل
والوحشى فى كلامهم بمعنى تنزل الوحش الذى يكون الفقار ثم استعير الالفاظ الذى يستثقل
وحشيا عندهم وتحلل مثل شرنبث واشمخر اظر وهو فى النظم العربى نظائر فى الشعر متغرب الكلام
والحديث الغريب الصحيح ما يغلب استعماله وبين الوحشى بالغلبة وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق وبين الوحشى بهذا وذلك مثل تجشيش العربان الطلم
الاشتر فى مخض واشال ذلك وقولنا غير الغرابة على ما مر ولا استعمال تغير الوحشية فرع
كونه خلاف الفصاحة المتداولة بينهم ظهر الفساد ان ورد بالفصاحة ظهر وزعم ان شيئا من الغرابة
والغرابة والمخالفة لا يخلو بها فالشاهد الى المخالفة ان يكون الكلام على خلاف المعانى المستعملة من
العرب يخص معرفتها ان الفاظها الموضوعة لها هو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والادغام فى نحو مد
غير ذلك مما يشتمل عليه الشعر فانه اخو ابى بحور واستحوذ وقطاشر من آل وماله والشين
من الثواء الثابتة فى اللغة ليست على المخالفة فى شئ لانها كانت ثبتت عن الواضع فهى فى حكم الشئ
فكما لا يقال القياس كذا وكذا الا فى هذه التقويل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
الاعلال بعد الادغام فى نحو قوله اللهم لقه العلى الاجلال والفاس الاجل قبل اضافة المعرف خلوصه عنها

ذكر وجه الكراهة في التنافر بان تنبو الصفح عنها ضرورة اعراض مطلع الاصوات المنكرة عن
اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس وما عدوها منها ما تستكرهه نحو
الجرشي في قول ابو الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي بن ابراهيم الاسم اخز اللقب كريم الجرشي
اي النفس شريفها الغلب الاسم بنا وارتعلوا ضفة استلم الاشهين موالله شهود بين الناس
والاعز من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح فهو موقد فيه نظر لانه اتما دخله قبح الغرابة
للفرق بالوحشية فظهر ان الجرشي لما من قبيل تكأكأ كاتم وافرنقعوا ابو الجيش شنئ والطيخ وقد ذكرنا
وجه اخوا الاول انها ان اتت الى الثقل فقد دخلت تحت المنافرة والا فالاقل بالفضاحة الثاني
ان مذاكرة هذا المقابل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في التنافر اجتماع
النفر فكر من لفظ فصيح يستكره في التنافر اذا دى بنفر غريبة مناسبة وصف منكر وكم من لفظ غير صحيح
يستلذ اذا دى بنفر مناسبة وصف طيب ليس بشئ للقطع باستكراه الجرشي دون القضيب والذي
يصرح حسن ابعد وكذا جفن وصلع دون فحرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ
ضيزى وعسعس وخوف الله وقيله ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة اخواتها يمنع تسميته
فصيحا لفظ ضيزى مفرد ان لاخلافه بقياسات كما يجيئ في الخاتمة ولفظ
خيتعور وعسكل الملك والفضاحة في الكلام خلوه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه حاري فضاحة كلماته واحترز به عن نحو
زيد جلال وبشر مستقر به فانه مفيد ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه حاد عن علة الحكم
من تنافر الكلمات حال كون فاقد فصيحة وفيه ان اقتضاء كون تاليف جزء الكلام على خلاف القانون
النحوي الشهير مما بين معظم اخباره حتى يتبع عند الجمهور كالاضافة قبل الذكر لفظا ومعنى بحسب
علامة زيد لفظا نحو ضربي غلامه زيد وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل الفاعل فيه بضمير مفعول به
الاخفش وتبعه الزمخشري حتى اشترط اقتضاء الفعل المفعول به للفاعل واستشهد بقول جرير
خاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ولما يجعل بخاتم مصداقا لما ذكرنا ولما اجاب
بان الضمير للصلف المدلول عليه بالفعل اي قد جزاه واصحاب الصلف كما قولهم اعط واعطه ورد بانه
اي المعدل واما قول جرير نوه باسم الفرزدق وهو اسم رجل قد رصده وقبره وهو بعيد كان قضاري خال من الماء

بالكلام ومنه ما هو دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته

لمته وحدي والورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه مما لا يتحقق

المدح دون الملامة وفي استعمال اذا او الفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت المدعى

كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه فيه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما طابق الحسا

قال الصاحب ان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا

انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه

غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه

المؤمن صرح بذلك ابن الاثير ثم هو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال التكرير في امدحه

مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ان

في تكرار امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس

اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وقد زعم بعضهم ان من التنافر ان تجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة

لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان بل

انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان لا يكون ظاهر الدلالة على المعنى

المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد

وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل

منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بالبعض منها لكن مع اعتبار

الجميع اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول

الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله

في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في

الفضايل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو

الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر

اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه

وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وهذا نصب لان الاكثر البدل فهذا التقديم شايع

الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفصل كثير بين مبتدأ او حي خبره وفاعل غير ظاهر على اللغة التميمية

بالعكس وبطلان الحمل على تقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مثله

في الناس حي يقاربه وليس حي يقاربه مثله في الناس فالصحيح ان مثله اسمها وفي الناس خبره وحي نعته

بل هو من مثله فيه فصل بين البدل والمبدل منه وانما قال الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك
الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على
المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلايل الاعجاز والنصب سهو لتوهم عطفه على لتقربوا ليجمدا
جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما
يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ... بكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما
يرضيني لكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال
في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها
وناقة جماد لا لبن فيها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد
في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا مما يخل بفصاحة الكلام واستقامته ولا
يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه منه بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
اللفظي والمعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من
حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب في
الحرمان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا انسب
بتقديره ان حملنا على بعد الدار وان فسر كما هو الصواب فالمعنى اني ابكي واحزن الآن ليحصل في
المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ولا يجعل سكب الدموع نفس الطلب لكنه اكتفى عليه لانه
ملازم الامر المطلوب بخلاف الدهر انه مطلوب ... هذا هو المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه
من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في الشأن وترك التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد
الفراق طيبا للنفس وتوطينها عليه حتى كأنه مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها
على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية وهذا ظاهر ...

عن دلايل الاعجاز وعلى هذا القلبين في سا طلب الحرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله

ثم سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره من كثرة التكرار وهو ذكر

الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار

كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة

سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والمراد فرس

حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها

متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها

من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى

حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والجرعى

تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى

الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع

بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح

وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل

الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن

الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك و

الاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت

والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف

كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم

البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب ما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه

جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة لا يقع بين المتضايفين شيء غيرها كما في البيت او غير

مرتبة كما في الحديث ولما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانما اراد بتتابع الاضافات

ما فوق الواحد لا يبعد ان من اشتراط التداخل واراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى

واحد كما في البيتين والحديث مثال لغيرهما الا انا نقول لما اعطانا وجيا نقل الاختصار فيذكر الاملا

حصر لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله عز وجل ذكر رحمة

ربك عبده زكريا ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من

مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي القسمة ولا النسبة لذاتها والهيئة والعرض

متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل

بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم والكيف وبالثالث في الاعراض
النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء
محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور الغير ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في
النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح
من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ
فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن
ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح
لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من
المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح
وقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل
شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم ثم استعمل في الباء السببية
والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي
الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب
منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان
الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام
فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا
لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى
المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار و
خلو الذهن وغير ذلك فحينئذ تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقامات ضرورة ان اعتبار اللائق بهذا
المقام

عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال الخ تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها وليستلزم

للمقام غير الاعتبار اللايق بذلك واختلافه يعين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
او لا يختص بشي من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد
او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او
منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشي من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند ككونه مع زيادة كونه معرفا مفردا او غيره او
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فككون وصل
الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على وجوه المذكورة في ابوابه
وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسب
تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق اي ترك او التعليق او المسند اليه او المسند
او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او نحو ما يشبهه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا
معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة
باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص
بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدا ذا
مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الاراء ونحوه
القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه
ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام والمسند اليه ركنه بد مثلا له مع المسند الذي هو اسم او فعل ماضيا او مضارعا مقام

ومع الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية مقام آخر اذ المراد بالحاجة الكلمة الحقيقية وما
هو في حكمها وايضا لمع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور
هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه
بعدمها اي بعدم مطابقته للكلام للاعتبار والمناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله
واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن اللائق في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
ويستمع لهذا زيادة تحقيق انشاء الله فالفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة
وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان
اضافة المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا قائما نفي الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احدهما ان ارتفاعه بالمطابقة
للحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال والا لبطل احد الحصرين وكلاهما
وفيه نظر وهو ظاهر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم
يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك انه قد
كرره في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان
تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا
او يسرع او هو يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما
ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك
في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين
ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وذا الوصل
موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس

هذا

هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها
من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها الكلام بحسب موقع بعضها
عند بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية
القبح مثل وهذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة
راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من ان البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند
التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق للطائف والامور
التي تخلع الكلام وكثيرا ما تنصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة و
العامل فيما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي تشكرون قليلا من الاحيان اي في
كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز حيث ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى
والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاظ
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح
حيث اثبت انها من صفات الالفاظ او انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى
ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتوارد
محل النفي والاثبات وهذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني انه وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت
الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
انكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل
بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهنا الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل

كلفاظها في الالفاظ المفردة التي هي الاسماء والحروف والافعال والمعاني الثواني التي هي
الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انها من صفة الالفاظ او المعاني بريد
بها تلك المعاني الاول وحيث يتعين ان يكون من صفة المعاني لا يريد الا الالفاظ المفردة
والمعاني الثواني التي جلست طرحتها في الطريق دسوى فيها بين الخاصة العامة وبين العلماء
اعمل كلامه على هذا الاصل وسيتضح بهذا الاصل ما قال لما كانت المعاني تتبين فالالفاظ لم يكن ترتيب
المعاني بسبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا باضافة ترتيب المعاني الى ترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ بحذف المرتب واقاموا وصف اللفظ مقامه ليدل على تخييله لم يريدوا باللفظ المنطوق بل كان
محل اللفظ الذي يدل على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوا وصفا المعاني انها تحتها
للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات لتحملوا اكالوا اضافة بعيدة بينهم
يقول اللفظ وهم يريدون الصورة التي عند نطق المعنى والخاصية التي تحدث وتتقوم اصورة
تخيل وقياس لما قدمنا ذكره يعقوبا على ما قدمنا ذكره ان تبين انسان من انسان يكون بصورة
توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين الحذف بتيب بينه في بيت خوفي نثر ما عرض للذين
ان علة الايضاح في هذا موجودة غير متفاوتة في ذلك وليس هذا من مبدعات القبول وهو شهور في كلام قدم كقول
قول الخاطيئة واتاك الشعر صاغرا ضرب من التصوير هذا بعد ما ذكره الشيخ ثم اشار الى التذكير على
من حرمان الفصاحة من صفة الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك المكر كل مبلغ وقال سبب التحذير
التغيير بين ما هو وصف الذي في نفس ترين ما هو وصف له من اجل ما عرض في معناه ظهر على انا
نعني بالفصاحة التي يجب للفظ لانه من اجل شيء يدخل في النطق بان من اجل الطائف بدلك يا الفهم
بعد سلامته من اللحن في الاعراب الخطاء في الالفاظ ثم اما الانكران يكون مذاهب الجرجاني في
نايوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز بتواضا نكران يكون الاعجاز يرد ويكون هو الاصل والعمدة
وتمام الوصم في الشبهة ان لم يبق ان يقول عاقل يقول معنى جميع ما يجب ان من اجله ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة صفة اعني كون
اللفظ على صفة اذا كان جاريا على الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف
بالطول اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى الذي ينتهي اليه البلاغة ذاتي الايضاح وهو مثل الاعجاز
وهو ان يرتقي الكلام في البلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن مقارضته فلن نميل ليس الشأن
سوى المطابقة بمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل بانهم هذين الامرين فمن البلغة الخطابة
لم يجوزان يراعيها حق رعايتها في كلام هو في الطبقة الاعلى من البلاغة ولو بقدر اصغر
علما لا يعرف بهذا العلم الا ان له في هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار الخاص الذي الاطلاع على كنهه

الاحوال وكيفيتها ورعايتها الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فلمكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ثم كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تاليف كلام
بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو
حد الاعجاز وما يقرب منه وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من مراتب العلية ولا
جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة فالمناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما
يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنهم ان
يتجاوزوه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
فيتنى لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر
او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة من مراتب البلاغة
ودرجته هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى ولو كان من
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته
فكان بعضه ما بلغ حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وتمام البحث بين القوم ان بعضهم
ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز
الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته وهو حد الاعجاز وهذا هو
الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا
يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي
غاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة
اذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح
الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات يصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار
اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة

كالفصاحة والبلاغة يلزم من اوصاف الكلام خاصة ثم البلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على
كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان في انحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان
كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس
اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى
يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان
ويحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما
اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ثم بعض ما يحصل به تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من
غيرها لتوقفه عليها فان قلت هذا يقتضي رجوع البلاغة بالكلية الى العلم بهما او التوقف عليهما
لوجوب ذلك لا بل هو فاسد لانه لا يريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المطول بل المعنى اللغوي
من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح
من غيره وفساده واضح وكذا ان يحمل كلامه على خلاف ما صرح به من ارجاع البلاغة الى المتكلم
لان غاية ما علم مما تقدم ان بلاغة المتكلم فقط متوقفة على هذين الامرين وتتوقف عليهما او لم يعلم انها عائدة
منها وعليهما فلا رجوع الى الحق غير الحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين في الاقتدار عليهما
يتوقف على الاقتدار بهذين الوصفين ما يحصل ويكتسب من علوم مدونة بعد تمام الحق
فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا انه مختص المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره بعضه معرفة ان هذا الكلام فصيح او غير فصيح وانه مركب اجزاؤه بعد السالم من الغرابة
عن غيره اي ما يعرف به ان هذا سالم من الغرابة دون ذا لا يتميز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره
وهكذا بجميع الاسباب الاخلال بالفصاحة تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان في مكاته ومسطاع ... لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وقصدها انه تبين ان
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون
الاجل وفي هذا البواقي ... تمييز الفصيح من غيره منها ما يتبين اي يتضح في علم متن اللغة
... تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال من اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق

بوسعهم للزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة تعسفا بيني

او البسيط والعلم للكلي او للمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال
عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي يعني
انه علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل وان وجود
ما لا نهاية له ممتنع وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو ممتنع لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا
العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا
واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلانية يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف
او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ ليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه
المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على
ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف فيه المسند اليه فظهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في

التحقيق

التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان تكون الجملة موكدة او غير
موكدة اعتبار اداج اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر تراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام
التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من
حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه المسمى بالملازم على اللازم تنبيها
على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني
وتعريفها للادباء مشهورة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ان كلام السكاكي على انه ... التراكيب
البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من
غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع احوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر
واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب
في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه وان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا
او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا على الانكار وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما
شوبا بصواب او خطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان
يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورد يقتضيه فيما قوله ... بعينه
تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التركيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها
هذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الشارح وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف

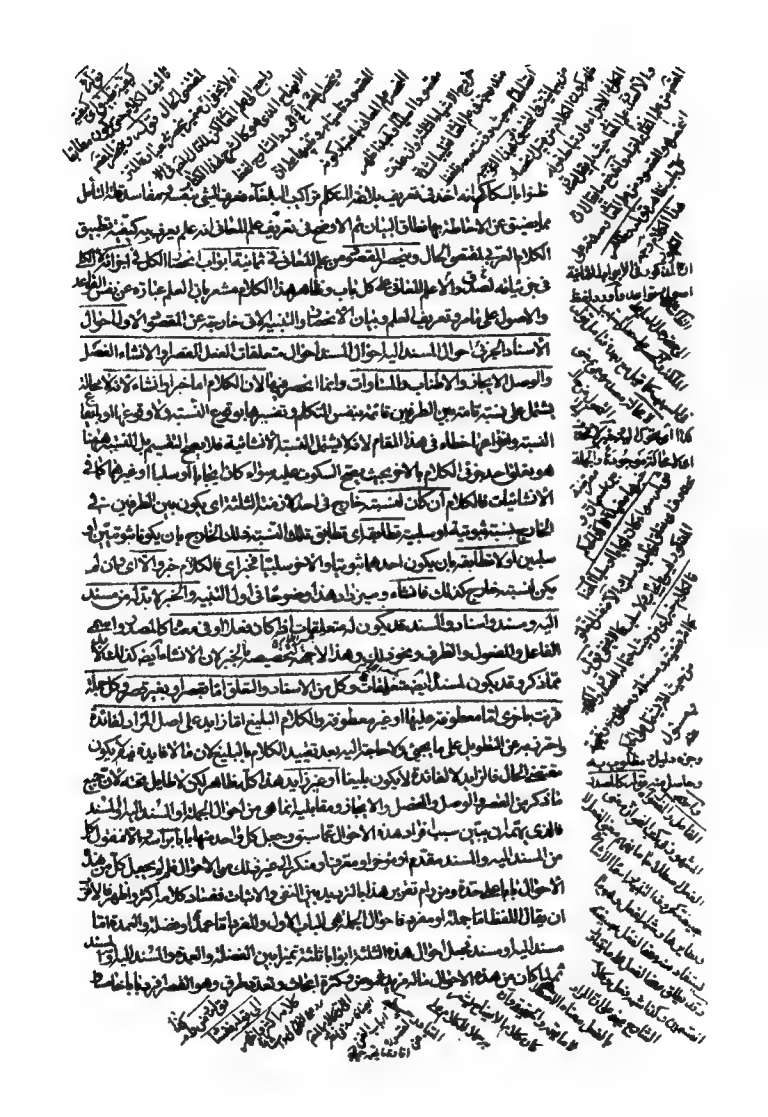

وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من
الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري احوال القصر فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل
بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هذا البحث راجعا الى الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما
قوله مطابقة او لا مطابقة وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة مطابقة او لا
مطابقة فالخبر هنا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن شيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا
الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور وانما نقلوا على انحصار
الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بانحصاره في تفسيرهما فذهب الجمهور
الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا
بالذات والى الخبر ثانيا وبالعرض لمطابقته للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
اما بالثبوت فان هذا ذاك وبالنفي بان هذا ليس بذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد
ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وزيد
بالاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل لغير هذا اللفظ فيقصد مطابقته بل البيع يحصل
في الحال بهذا البيع اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق
موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب
والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد
المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور

الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه

انما يستعمل فيما يتعلق به
ضرب
من العلم
او كان في حكمه كاليد
كاليد بمعنى انه يستعمل
فيما لا يحتاج الى الدليل
كاليد بمعنى ما
تعلق
علم سابق في حكمه قوله
ذكره حق بحسب نفس الامر
واما
بحسب الالتزام
يمكن ابطال كل منهما على
التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه
اخذ الصدق في تعريف
الخبر غير صحيح لانه
مفسر
الخبر فاخذه في تفسيره يكون
دورا
وكذا نقول لا
يصح تفسير الصدق بالخبر
لان الصدق ما يتوقف تفسيره على
تفسير الصدق ليحصل الدور
المراد من الاحتمال المذكور المكتنف
ولا يعدى بعن الا الاتيان
بالجملة الخبرية حتى
يعلم الدور ومن

الضعف
مهنا انحلا
التباعد واتر ...
الاعتقاد في المشكوك ...
يرجان الكذب في الاثبات

قوله او
تمسك النظام
الشرعيا ... ان كان
من قبيل التصورات ...
يجب فيها المنع كما قرر في المعقول

بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو الحكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لا يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها ونفس الحكم يبقى عن النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشهورة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا الا ان تسمية شيء باسم ... لاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع و حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه ظاهرا لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بان يكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول

الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في الصحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى
المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله
عليه واله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك
رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه واله فقرأ
فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او
بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع
وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير
مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
حينئذ وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر
فكثيرا ما وقع الخبط في هذا المقام وقد قررنا مذهب النظام وقد وقع هنا في شرح المفتاح ما يقضى منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي
بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق ضد تكذيب اظهارا لا بريبة بعضهم بحلا
الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وابين لا دلالة لقولهم ام
به جنة على عدم صدق بوجه من الوجوه فلا يجوزان يجتمع فرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب
ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فظهر ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد
الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم
ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ثم رد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر
فعبر عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون

لفظ الاسناد لا نعلم ان احدا من المتقدمين ذكر لفظ الاسناد بهذا المعنى الذي ذكره المصنف
المتقدم على المسند انما هو ذات الطريق ولا بحث في كون ما اشار اليه المصنف مسندا او
اقامة الحكم لا يصح كونه مسندا بل هو عبارة عن ايراد عين ما دار عليه الحوار الذي جرى
وعكس بعد بيره والخبر الى ان ما كانت الحوار منقدا ان بلاده كما اورده المصنف
وبالجملة فمحل الحوار المختصر والمطلق هو الذي يتوقف عليه المقاصد دون غيره
اولى الصدر والايراد الكلام الذي يتعلق المقاصد ويتوقف عليه المقاصد بخلاف
الخطاب المجرد انه ومثله مما يتعلق بالمقاصد الذين يعلمون والذين لا يعلمون بحكم
تحته الحاصل والمال المعدة اكثر من ان تحصى كما ان على ما ذكرت قول الامام المرزوقي
قوله فذكر هم على ابراز هذا الكلام تحرير وتقرير ولا يخفى ان الكتاب ذات اكان بسبب الايجاز
فلا شك ان ضده يفيد الاطناب فالحكم كذلك وبه قام لان لا يصرح بما قد علم بالتوسم
اي الحرم على الاسناد والحكم كقولك قد عطف التوبيخ من عطفه والمراد بالحكم هنا وضع
النسبة مثلا الضمير المخصوص ان يلبس ضد الخبر فقد يراد بوضع النسبة ايقاعها وبالنسبة
مضمون الجملة وان لم يكن بعد لا نكار الحكم بمعنى ان يقال ان الامام يوقع النسبة فان
قلت هذا نفوذ على المدلول الخبر انما يسلم اذا وجد المعنى الاثباتي وبعد النفي
امر يدل على شيء والمعنى المنفي لا ما وضع شيئا من امر وخبر يصير علم شيء ما
والتقاعد ان لا معنى لانكار الا ان يراد ان المتكلم الشيء وما هو ضروري لا وقد يصير
الضروري خلافه بان يخلقه الله عز وجل في بعض عباده الذين سمي جاهلا وجود
عند الاجماع بان من شاء بين ان الذي يعلمون الشيء لا يلزم وجوده في الواقع فكذلك الواقع
او يدل على وجود المعنى او انتفاء مفهوم الجملة انتفاء الا معنى للجملة الا الامر المعنوي
ولا شك انا نرى انا نسمع جميع بعضهم عند ان خرج بعض المرتجي بعضا في العمل والعلم بالسبب
فهو جميع الفساد مختفيا فالعلم سبب قولهم بعض منهم وبعض بقام والبعض قام فقلنا
نحو المتأخرين ثم الحق ما ذكر بعض المحققين وهو ان جميع الحيوان من حيث الشيء
الاعلى المستعد وما الكذب المدلول بل هو نقيضه وفي لهم بجملة بل ومن
الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المراد بقولهم جنسه ولهم ممنع عقلا ان لا يكون
الكلام مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المراد بقولهم جنسه ولهم ممنع عقلا ان لا يكون

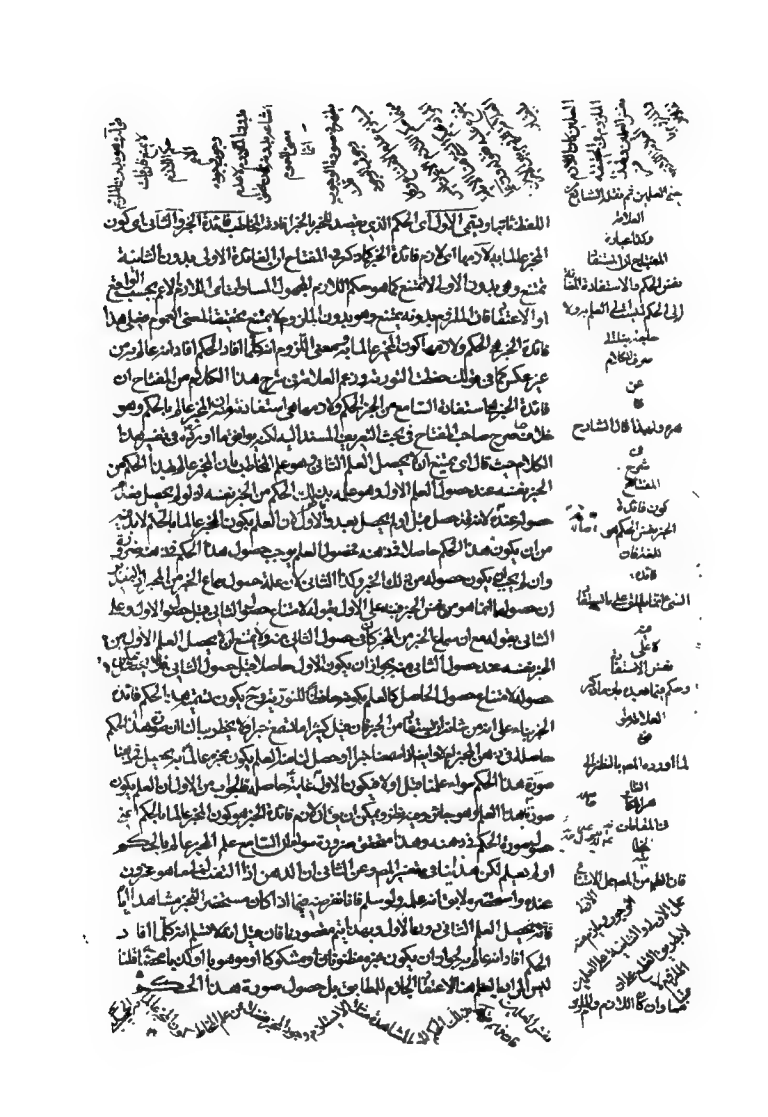

ودهنه فهذه ضرورية في كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة
لان موجب العلم العمل والسائل العارف بما بين يديك ما هو كان موجب العلم نزل النوال
تمثله وهو هذا في جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة موجبا العلم قال صاحب
وان تمت فليك بكلام بعبد العزة لقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
ولخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان تمهيد ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر و
غيرهما ينزله منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى
لا منتفع المشترى اي ليس لهم علم بذلك يتيقنون ومفاده الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه
الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان الخطاب هنا للمهتمين على اله
والدواعي به ولا دليل على كونهم طالبين به وهو مبني على ان شارس الوجهين لا وافق ما في المفتاح
اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره يترك منزلة عدمه فقال ونظيره
في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر باخبره افادة
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها او لا مترددا في ان
النسبة هل هي واقعة ام لا فظهر ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في
ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد انه هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي
والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات
الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة
وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له المحسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل
الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف
انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يصح ان لا يستقيم لا ان تقول صالح
جواب كيف زيد ان زيدا لصالح حتى تقول انه صالح ... الا حين يكون الامر بخلافه وان كان
الحاضر منكرا للحكم كان مخالفا له وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا وكلما ازداد

في الانكار زيد في التاكيد كما قالوا قد قام حكاية عن رسل عيسى اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم لمرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بما قبلها من ان واللام واسمية الجملة لما تقدم الخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل يعرفون الاسلام على ما يعلمونه من احقاد موسى عن الله تعالى بناء على الرسالة من رسول الله تعالى ربنا انزل من الله تعالى ولذا قال انا ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما ففي الرسالة نعني التعريض الى الكتابة التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا ان الشكوك تكون في البشرية والاكاذيب تقع في عامتهم ايمانا منا في الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله انذكم انزل الى آخره مبني على تكذيبهما لاثنين منهم تكذيبا للآخرين وهو ثالث الاقطاع المرسل اليهم هو الله تعالى بالاسلام والاقاد المكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما اي اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى كذبوهما فعززنا بثالث اي وبنا بهما برسولنا ثالث هو يوحنا او حبيب النجار وهو اقصر الاولين ابتداء والثالث طلبا والثالث انكارا وبدئ بالاول لانه منشأ منتهى الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية به في الثاني وجيء بالتاكيد بحسب انكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخراجهم من مقتضى الحال لان منشأ مقتضى الظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل انما جعلت المنكر كغير المنكر مع هذا اذ كيف الكلام وقد كان زيد القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه مقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه مقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم كوني غير طبيعي فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا الاتم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلاف مقتضى الظاهر لان انتفاء الخاص يوجب انتفاء العام على ما بين لا من حيث هما لا انكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام قد يعرها عن الانكار وحده لا مع التاكيد وتركه وكثيرا ما تصحب الظاهر او المضمر او جميعا كثيرا او احيانا كثيرا فخرج الكلام على مقتضى ظاهر الظاهر بجبان ونحوه وفي الكلام كثير في نحو الاضافة الى ياء المتكلم يكون الاخراج على مقتضى الظاهر فليحفظ فيخرج غير التاسع كالتاسع كما قدم البداري الى غير التاسع ما يخرج اي غير التاسع بالخبر اي يشير اليه في سورة الشعراء غير التاسع بنظر الهيبة فاستمر الى ان رأى ولسر نظر اليه وجعله كهو نحو الحاجب كالمظل من الشمس استمر في المتردد الطالب نحو كلما خطوت في الدين ظلما اي لا تدعني اتوجه في شأن فرملي واستدع بي العذاب عنهم اتبعا عنك بهذا كلام اخرج في الخبر مخاسنة في قوله واصنع الفلك بأعيننا اضافا والقام مقام ان يتردد الطالب في انهم هل حاولوا عكسها عليهم بالاغراق الاولى وطلبه فنزل تردد الطالب منزلة الطالب فيقال انهم مغرقون وكذا بان اي حكوم عليهم بالغرق

والمراد ان الكلام المشتمل يشير باشارة الى جنس الجزم ... ان النفس لتطمئن والفهم المتنازع فيما
بين بونه بجلبه لانه يتنزل حقيقة وحصوصية مثله وما ابرى نفسى ان النفس لامارة بالسوء
ويصل عليهم ان يستوليك سكن لهم يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم ...
دلالة يوجب الاتيان بالتوابع وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ...
هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج لوجوب ... حملها ... ويجعل
غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل
مثله جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا على العرض من عرض العود على الاناء و
السيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير
التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر
وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ... مثله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان واللام ان كانت الا يتيه لانه تعالى ... بالغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له ومحسوسا
عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على حقية الاسلام لكنه
لا يتاملها لم يرتدع عن الانكار ... على حمل لفظ الكتاب ... لافادة ... ونحو
لا ريب فيه ... التمثيل ... لان التمثيل ... احدهما ان هذا الحكم
اعنى نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
... فيكون على مقتضى ... فلم يجعل انكار ... على ما يليه ... التاكيد
كما جعله ... على ما يليه ... لا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون ...
... الشيخ ... على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ... ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب على ما يليه ... لا
يكون ... وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا
يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث
لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه ... مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح
لكن ... كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم
من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات

الباهر في المغالبة وعن الثاني بان المذكور في بحث الفصل والوصل بمنزلة التأكيد المعنوي

وذلك نفسه في التجنيس [illegible] بنفسه ودفعا لتوهم السهو [illegible] فلا يكون من قبيل التكرير لكن

الذي كونه [illegible] الاعجاز [illegible] تؤكد السؤال [illegible] لا ريب فيه [illegible] فاكد تحقيقا لقوله ذلك

ذلك الكتاب [illegible] له ومنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب [illegible] ثانيه لتثبيته فان قلت

قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى [illegible] في علم البيان بالكناية وهي ذكر

لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه [illegible] قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام [illegible]

بحسب [illegible] الكناية عن [illegible] هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يقتضيه ظاهر

الكلام [illegible] بين ذلك المقام والحال المحقق منزلة [illegible] ام لان

هذا المعنى [illegible] ايراد الكلام على الوجه المذكور [illegible] فلك لمنكر الاسلام

الاسلام حق [illegible] عن التأكيد كانه [illegible] جعلت نكاته وانزلت منزلة من هو خالي الذهن

عن الانكار [illegible] على [illegible] الانكار وهو هنا الكلام مع المنكر [illegible] خالي الذهن [illegible] ينتقل

عنه الى هذا المعنى [illegible] ذلك ما ذكره [illegible] اللباب في شرح قوله [illegible] عن سعادة

[illegible] البرهان ان قوله [illegible] ساطع البرهان [illegible] جوابا عن سؤال [illegible]

كيفية تلك الاخبار والنطق مع انه [illegible] هذه الجملة [illegible] الكلام على غير مقتضى

السؤال [illegible] الغرابة والشدة [illegible] للسامع [illegible]

الى السؤال عن بيان كيفية [illegible] الكلام على [illegible] الكلام مع السائل [illegible]

بيان [illegible] ساطع برهانه [illegible] ولما كانت الامثلة المذكورة للتنزيل

السابقة من قبيل الاثبات [illegible] قوله لا ريب فيه [illegible] التوهم [illegible] وهكذا

اعتبارات النفي [illegible] المؤكدات [illegible] الابتداء [illegible] المؤكد [illegible] وجوب

التأكيد بحسب الانكار [illegible] الانكار وفي الامثلة ظاهر وهكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى

الظاهر [illegible] وهنا بحث لا بد له من التنبيه عليه [illegible] ان [illegible]

التأكيد الحكم [illegible] لانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض [illegible] منزلة انكار [illegible]

وكذا [illegible] من التأكيد قال الشيخ عبد القاهر [illegible] الذي كان انه لا يكون

[illegible] الشيء [illegible] ومسمع من المخاطب [illegible] كان من الامر [illegible] وحسنت الخلاف [illegible]

[illegible]

[illegible]

الكافرون ومنها [illegible] النكرة [illegible] مبتدأ كقوله [illegible] وخلي الباز للامور

قول الشيخ عبد القاهر انما كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك التقييد مع كونه مرادا لها
اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانه لا يلتفت الى التعريف فيه لا يقبل وجوابه انا لا نسلم عدم
صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر بل كلامه على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول التعريف غير
مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما
حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال و
الادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما سيجيء بيانه فيما يجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى
المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي
الشاعر فهمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات
فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في
نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الا
نشائيات مثل ليت نهاري صائم وليت نهاري ما نام وما اشبه ذلك فليتامل ومنها اي من الاسناد
مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة ...
تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل ... وتاولت ... تفعلت

من الامر الحكذا بول اى انتهى اليه والمال المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان سنصب قرينة
صارفة عن الاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله اى للفعل ملابسات
شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى بلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان و
السبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او
الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له
حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل
او المفعول به يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول في المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير
يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير
اسم الاسد للرجل لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه
الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر في ان اسند الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس بمتحرك بها الاسم ونصب
الخبر فان الغرض بيان تقديره وتقديره في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم
عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم
من افعمت الاناء وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر ان
كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا يعني تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية في حقيقته ما
ذكره المرزوقي من ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه
به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان
ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثل يوم تقوم الحساب
اى اهله لاجله وقد خرج من تعريف للاسناد المجازي نحو اسناد ما هو وصف للفاعل او المفعول به المصدر نحو
عليه واغاهي اتيان واعتبار على ... والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر مبني له
مثل انشاء الكتاب وكلام آخر فان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند
وكذلك ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد
انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به ضلاله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر
ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس منه مجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني
بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو

حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في فضله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول به فتامل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شي يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولذلك تحمل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يتناوله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه تجاوز موضعه الاصلي فا لمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى او لتلك شريكا تاما واشتعل الراس شيبا لان المميز في الاصل فاعل فقد رد به فانه بحيث يقع واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر والفقي في قولهم سال الهموم انه من المجاز الى حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة السليلة اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في التعريف تاولا يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قيل اي حاجة الى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب اي صرح في التعريف لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد مخرجهما جميعا قلت المشهور ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب فاعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل وير ها بحسب ... ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار هاهنا الى ان التاول

وضع كتب الاختصاص لكامل المسمى لا يخرج عن المضاف بانه المضاف اليه حقيقه

لا يختص بالوجوه الاولى كما زعمه بل يخرج نحو قول الجاهل حيث طلا يقال طره
تعريضا بنحو قوله الجاهل ولنا ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وجب
وهذا هو مما في نفس الامر لامكان تصوره والكواذب فلا يجوز التعبير بهو عن بيانه الاخر من
الاول ايضا لا امتناع في ان يدخل التعريضي على قيدين يفهم كل واحد منهما بفائدة تخالف
مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولها من احدهما فصلا ومن الاخر عرضا ولا يكون هذا
تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من جزء العقل المتكلم ويضرب عن التاويل
لكن اسناده الى الاول اولى لانه اسناد التابع في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب على هذا
كان الانسب ان يقول لجريح نحو قول الجاهل بمكان قولنا ما يمتنع طره لكن المناقشة في
العبارة بعد وضوح المقصود لليس من دأب المحصلين فان قلت فاذكرت من تعرير كلام
المصنف شعر بان ما رده غيرنا هو ادخال العقل وفي نفس الامر وجه يرد عليه نحو قول الجاهل
والمتكلم لمن يعرفهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل الله الكافر ما
تاول والقصد الى انه اسناد الى المتبوع لا نه اسناد الى ما هو اولى في نفس الامر الجاهل الى آخره
غيرها هو اولى في نفس الامر فتدبر خرج عن تعريفه امثال ما ذكرت وان زاد عند المتكلم في الظم تقرر
ذكره في مقابلة الحقيقة فخرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة مقولا عند المتكلم
في الظم وصادقة تاول رضا بها واسناد اخراجي نحو قول الجاهل البر فاسد الفلك لان الاسناد
الى غيرها هو اما مفهوم الظم الاعم اعني ما يصدق عليه اسناد الى غيرها هو بهذا المعنى
المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظم وح يدخل نحو قول الجاهل الا اقوال الكل
لكون الاسناد مما الى غيرها هو اولى في الواقع وقول المتكلم لكونه الى غيرها هو اولى عند المتكلم فاخرج
جميعها بقوله تاول وبقي المتعريضي مثالا للظني عنده فالا تاول فيدخل فيه نحو قول الملحد
والمتكلم لمن ثبت انه انبت البقل وخلق الله الافعال كلها تاولا لكونه الى غيرها هو اولى عند المتكلم
وكذا نحو قول الملحد عرفا لمن ثبت له توسيط العقل بتاول لعين ظهورها وعند انتفاء خالفه الى الدهري واظهار
الخروج عتقد الظاهر بل انما اسنده الى المتبوع الى غيرها هو اولى عند المتكلم في الظم لا بين
العالم لا يحتقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غيرها هو الواقع
ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظم لا تفاوت فرق بين زيادة مفهوم
العالم وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص علم ما زاد مفهوم العالم
الذي في ضمنه وقد بين ان لفظ انما كان يفيد من زيادة الخاص مخصوصا فليفد في المقام

العام بمعرفة فليتامل فان هذا مقام لم يتصبر فيه زمام ولعل ذا وان مثل الجاهل قوله انما
عزل المجاز لاستمرار الناقل فيه لم يحمل خوفه لذاى على قول الفضلاء السيد اشار الى قوله في
الكبير كراهة العذاة ومراده المشي على المجاز اى على اسناد اشاد والى الكراهة العذاة ومراد الليالي
مجانة ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم الناقل بل حمل على الحقيقة لكونه
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر فقول الجاهل كما استدل بنفي الرسيل وارسيد
يتوقف على انه لم يرد به ظاهر مثل الاستدلال على ان اسناده ميز الى جذب الليالي في قوله ايها
الغم قد اصبحت ام الخيال تدعى على فيما كلم لم اضع من زلت واسى كراس الاصلع مثر
عنه قزعا عن قزع اى بعد قزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اسه
متنها واخلاقها نفسا وفي الاساس جذب اشهرا اى مضت عامتا بطولها واسرع حال من
الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصبح قاطنا
انتهاء الليالي فلا يفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالي مجازا جبران بقوله متعلق باسند
عقبه اى عقب قوله ميز عنده قزعا عن قزع اضافه اى ايا لبم او شعر بل مسرقبل الاضافة اى مرة
واراد به للشمس الحلمي حتى ذا ذال الناقوس فارجعوا فانه يريد بل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه
البدء والعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد حينئذ الى جذب الليالي بتاول بناء على انه ارتكاب
او سببا اعتمادا على المجاز العقلي او يقدر لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اليه حقيقتان
وضعتان نحو انبت الربيع البقل ومجازان وضعا بنحو احيى الارض شباب الزمان فانه ازال
اجانا الارض بهيج النوى الناميه فيها واحدث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة
عطاء الحيوة وهو صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وبفتقر الى البدن والروح وكذا ازال
شباب الزمان ازاد بها قوله النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زهاء عمره
او قدر العزيزية مشوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو نبت البقل شباب الزمان بناء
سند حقيقة والمسند ليس مجازا واحى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم الطرفين او
الذات والاسناد اثباتا او نفيا والعرض وفيه نبه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفه عما هو
عالم كما مر انا والالفاظ المستعملة في انواعها حقيقة او مجاز او الزاد اعني ان يستعمل
لفظ مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا لمختلفين والاقسام الاربعة
يتبين ظاهر على مذهب الجمهور لانه المشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه يمكن مفرطها
منه مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد في نهاره صائم انما هو اسناده الصوم
الى النهار وكذا في قولنا الحبيب حياتي لما ان المجاز اسناد احى الصلاة الا الاسناد الجملة

تامل جيد

بالطيب هو الثناء الحقيقي بقرينة تسمية اثبات الثناء اليه كذا الامر الدبر لا سيما الهنيئة فتوا
بقرينة تستلزم ذكره والحاصل ان شبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل
به ثم يعبر بالذكر ويضاف اليه ضمير هو من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي مما ذهب اليه الكاكي نظر
لا نسلم ان يكون المراد بعيشة في قولهم عيشة راضية صاحبها المذكور في الكتاب من قبيل
الاستعارة بالكناية عن مجد هب الكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك او مبني لقولنا هو في عيشة
وكذا لا مبني لقولنا حلو من محض في المثل اي بصيغة في قولهم خلق من ماء دائم ليستلزم
ان لا تقع الاضافة في كل ما شبه الفاعل المجازي بالحقيقي نحو ناره ضائم بل الان اضافة
الشيء الى نفسه اللازم من كلامه ان المراد بالتاريخ فلان نعمة لا شك في ضمن هذه الاضافة وهو
وتوعن اقال الله عز فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين فما ربحت تجارتهم او قولهم نام ليلي وتجلى
همي لكان لدفع للشك ان قوله ناره ضائم تمامها قرينة على ان الاستعارة انما هي في ضمير الشأن
لان في ناره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد تلزم لكن
يكون الامر بالعكس وقولهم ياها ما ان اريح صوح الماء فان الاظهر هو العلم بالضمير والسبك
كان المراد بالخطاب صرف يستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض ليس
وذيلك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على التسمع من الشارع لان اسم الله تعالى توقيفية لا
يطلق عليه سبحانه حقيقة ولا يجاز اما المريد بالله الشارع وليس كذلك ان مثل هذا التركيب صحيح شائع
شايع في كلامهم يسمع من الشارع او ربيع واللوازم كلها مستفيضة كما ذكرنا فيتضح كونه من باب الكناية
بالكناية لان انشاء اللازم يوجب انشاء الملزوم وجواب ايراد متى ثبت هذا لا عتراض استاذ هب
الكاكي في الا ستعارة في الكناية ان تذكر المشبه وتريد به المشبه به حقيقة وهذا وهم ظهر ان ليس المراد
بالمشبه تحولنا غالب المنية نشبه بفلان السبع حقيقة بل المراد الميت كما ان ادعاء التسليم في جعل
لفظ المنية مرادا بها لفظ السبع ادعاء كيف وقد قال الكاكي في تحقيق معنى مسلم المنية انما السبع
مراده فالمراد بكلب هاوٍ وهو ان المنية نزل في جنس الشاع لاجل انها تنزل في الشجاع فالمراد بالمنية
المراد بالمنية السبع وادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا عن السبع ريح يكون المراد بعيشة
صاحبها باذعاء الصاحبية لها وبالنهار القائم بادعاء الصاحبية له لانه بالحقيقة حتى يضاف اليه
وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها فلان كان ان التذلة لكن ابتداء ان وجعلت ان
لا يلزم الخطاب المباشر ولا يكون التبيع منهم على انه تم حقيقة حتى يتوقف على التسمع فالمراد بتبيعهم
هو تبيع لكن بادعاء انه قائد ومخدوم من اجل البالغة في التشبيه وهذا ظاهر يرد على مذهب من
الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكرهم في علم البيان انشاء الله تعالى ولا تراني اذهب اليه

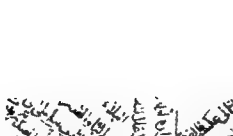

التكاكي بقبض نحو نهاره صائم وليل قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
كاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن جعل الكلام على الاستعارة كما صرح في كتابه
قال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا
الاستعارة وجوابه ما لا يخفى ان ذكر الطرفين مطلقا لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه
ينبئ على التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او نحو لجين الماء بدليل ان جعل نحو
قوله قد زارني طيفه على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان
المشبه به فيهما هو شخص صائم مطلقا والتغيير لفلان بنفسه من غير تقييد كونه صائما او قائم
صائم ومنهم من لم يقف على مراد التكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاشتمال انما هو في ضمير الناصبة والمعنى نهوض في عيشة حسنة مثل عيشة راضية احبها
بها والمراد بالنهار والقيام مطلق ان يكون من النهار الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسبب الى
الاسم فاحفظ هذا ان تكن من النحالات المستبشعة حمل الكلام الذي هو من البلغاء بمكان على
الوجه المستزل وعن الثالث بان الامر بالنباهة امكان مجاز ولغيره حقيقة ومتى عليه فاذا
كان المراد بلفظ فانان هو الثاني حقيقة كانهم لم يكن الامر له حقيقة ولا مجازا الا
ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للبهيمة ان المفترس فتطلق عن الرابع بان التوقيف
انما هو على مذهب الجمع والتكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على المسمى قبل التوقيف فاذا
صح بان الترتيب استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه توقيفي حتى لو جعل عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف حتى مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام
الجميع من غير توقيف فتشاكل الباب الثاني في احوال المسند اليه اعلم ان الامور التي
لم من حيث اندمسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات التي الجميع
لذاته لا بواسطة الحكم والمسند فاما ان يكون مسندا اليه الحكم مؤكدا ومتروك التاكيد وكونه
اليه المسند مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه فقد مر على ما ان الاحوال الاثنا عشرة عن حذف الاثنين وهو متقدم على الاثنين لتوقف
وجود الحادث من عدمه والحذف يفتقر الى مرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون المشار
عنه بما به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر لما كان الاول مشتركا
مفتقرا في علم المعاني دون الثاني فقد الى تفصيل القائل مع اشارة ناصحة منه الى الاول فقال
فلا اختار زعن العبادة ذا القرنين ذا الرعليه فذكره عبث لكن كونه بناء على التحقيق وفي بعض الامور بنا
على الظن والاتهوفي الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل مثال قد

بها من غير هم بالمثابة التي لو اضرب كفت منهم على خيالها او اظهار تخطئته اواها انته

او التبرك بذكره او استلذاذه او نحو ها الكلام حيث الاصغاء مطلوبا بدى في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لتخطر وشرفر نحوهم عصاى وهذا بطال الكلام مع لاحيا ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الاختصار هو الاحيا وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يتبين لك من بنتك فقول نبيا حبيب الله تعالى الفاضل محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم الى غير ذلك من الاوصاف وقد ذكر المسند اليه للظهور او التبرى او الاشتهار في قضية او التسجيل على السامع بحكم يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة وقد اهمل صاحب المفتاح تفصيل الذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى المسند اليه والمراد بتخصيص احدهما بحكم بديهي قائم وهو ظهور خلافه للدليل واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان خلاف مفهوم الخبر اراده تخصيص احدهما لا يقتضيا ذكره بل ان ضم اليها امر ثالث كالترك والاستلذاذ ونحو ذلك يترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا للاشعار بشرف الحكم لا لاقتضاء عموم النسبة اراده التخصيص على ما ذكره المفتاح لجواز عموم النسبة واراده التخصيص وتفصيل الاشعار قرينة الحذف وتحقيق الكلام ان ركن غام النسبة يجب ان يكون كل شيء يفهم منه ان المراد به هو ان كان المراد غام النسبة واريد تخصيصه بحكم خيص وبهذا الظاهر الفاسق يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نفي في القرينة سوى ما يدل على المراد وقبل ذكره فيكون ذكره واجبا لا ارتجاحا والمقتضى ما يكون سببا لا موجبا او يكون ذكره واجبا فالمراد بوجود مقتضى الحال والوجوب المقتضى اعم من الموجب المرجح والاستلذاذ الفاصل بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال هذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة فهو واضح ليتوصل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا اليها بخارجي اشارة ونحوه وتقدم في بابه المسند اليه التعريف في جعل التنكير كان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند النكير تعريفه لافادة المخاطب ثم فائدة وذلك ان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم الذي هو الحكم بالنسبة فحكم ان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع التسبيب بين الطرفين فيما يهمه بانه غالب فربما يحكم في الثاني بذلك اهمالا لحقيقة الحكم في كان اسبق كانت الفائدة في الاعلام بالحكم اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك الموجد هذا ظاهر الا ان الثاني افاده تام فائدة تامة بتضمنها تم تخصيص وهو التعريف كانه كمال التخصيص في النكرة وظن ان يختص بالوصف بحيث لا يشارك فيه غيره كقولك احد الخالق السماء والارض ولقيته جملا تسلم عليك اليوم وعندنا قبل كل احد اذ لا يكون في قوة تخصيص فيه نكرة وضعف بخلاف تخصيص

النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة شار اليها بقوله فاما ان يكون

لان المقام للتكلم او الخطاب والتعيين وقدم المضمر لكونه اعرق في التعارف وفصل الخطاب ان يكون

لمعين واحد كان او كثيرا لان وضع المضمر على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه

الكلام الى حاضر يكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين لبعض الخطاب

كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اى كل يريد بالخطاب مخاطبا هنا

قصد الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف

لكل احد المشرك حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها واقعة دون زمان واذا كان كذلك فلا يختص

اى هذا الخطاب بمخاطب دون مخاطب بل كل واحد من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي

بعض المنع فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب بحالهم رؤية مخاطب محل الخطاب فالى

الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اساء اليك فلا

يريد مخاطبا بعينه بل تريد ان كل من اكرم اليلوا واحسن تخرج بصورة الخطاب ليعم العموم وهو القرآن

كثير نحو ولو ترى اذ يتراجع في صورة الخطاب لما اريد العموم وقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد

مخاطبا بعينه لا بقوله فتخصه في صورة الخطاب الفاضل وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما قال عليه

الكلام اى يحمل على هذا اعنى ارادة مخاطب معين لارادة العموم كشير بذلك لفظ الكتاب والعليم

تعريف المسند اليه بازاده على ما هو مبادر وضع لشيء مع جميع خصوصاته وقد تعلم اطلاق المعارف وما

اعرف منها للاحضار اى المسند اليه بعينه او بوصفه بحيث يكون ممتازا عن جميع ما عداه واحترز

به عن احضار ما سم جنس نحو جعل الحاء في هذا الاسم ابتداء اى اول مرة واحترز بقيد

احضارا ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص برباي المسند اليه بحيث لا يطلق على

غيره باعتبار هذا الوضع واحترز بقيد احضار بالضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول

بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضار ما يعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسمى

معين فان قيل هذا انما يفيد منع دخول الام على المختص بشيء معين فليدخل العلم فانه ايضا مختص

بمسماه المعين قلنا هو كذلك في نفسه لكن لما كان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فلذا اعرض عن

ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العليم فلا باس بان يقع في هذا ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما في قولنا

لا بد ان تقول لزيد اتخاذ احتراز عن الضمير الغائب بلام التعريف والموصول فانه لا يدخل على شيء من

تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والمالك بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان

يكون معنى قولنا لتعلق بضمير نحو لفظ اعني قولنا احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء من

تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه مخصوصا باسم مختص وبعد الثناء واللتيا

يكون احترازا عن ما ذكر للعارف وله ان يكون تخصيصا بذكر بعضه لان اللفظ الموضوع حين عا

هو المعلوم واسواء اتفاقا وضع ليميز به عين ما وضع له من غير حاجة الى ما ذكره بعضهم من ان وضعه
اول زمان ذكره وهو حاضر او عن حضوره في ثاني زمان ذكره كما في سائر الحوادث فانها لا
تفيد اول زمان ذكرها الا معلومها قد تكليفية وافادتها الغرضيات المرادة في الكلام انما يكون
بواسطة قرينة معينة في الكلام كتقدم الذكر او الاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك
ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه ولا محذور قال هو الله احد فان قلت صلة الا لا تتقدم
وعمومت منها حروف التعريف ثم جعل على اللذات الواجب لوجوبه والخالق لكل شيء ومن يعلم انه امام
لمفهوم لا واجب الا تبارك والمستحق للعبودية قلت وكل منها كل المحصر في فرد فلا يكون على الان مفهوم
العام حتى في مفهوم كلا نرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد لا انفاق مع ذلك ان يتوقف على
اعتبار معهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بحق او الواجب الوجود اشترك على الغرض الموجود منه
الا التوحيد لان المفهوم من حيث هو مجمل الكثرة وايضا فلا يراد الا لمن هذه الكلمة اثبات المعبود
بالحق فيلزم استثناء البيض من مفهوم مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان
يكون الا لله بمعنى المعبود بالحق والله علما للغرض الموجود منه المعبود بالحق المستحق للعبودية تيسر في الوجود
او موجودا لا الغرض النفي هو خالق العالم وهذا معنى قول اصحاب الكشاف ان الله مختص بالمعبود
بالحق مطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يصلح للحق تعظيما وتعظيما لوجوده اشتركا
في الالقاب الصالحة لمعاني ذواتهم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو يلعب فلان في الشرف بيتا
بيتا او لمجيء يدا بمعنى الان انتفاء البيت المذكور يدل على ملاستر اها كما يدل هو ابو الخير وابو الشر
ابو الفضل وابو الحرب لان ابا لغير معنى الامور واللعب الحقيقة لعب بحيث فلا انتقال من لازم الى
ملزومه الى اللازم او الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا الاول
انما هو بحسب الوضع الاول عند الاصحاب وقد قالوا ان اعني العلم وهم يعتبرون في الكناية الانتقال
وبناء على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار كما عتبرنا ان دلالة الشخص لزيارته هي سواء كان
يلعب وزيدا او عمرا او غيرهم لو كانت لوظفت هذا الرجل فضلا كما تيسر او لم يكونوا من الكناية
في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في شخص المستقبح بل كان استعمال سائر الجمع كما ان توصيل
الفاء ليس معناه الموضوع له بل ينتقل منه الى جواب لو مقامه ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب او قبح الله
جمعتها لاستهزاء او نحو ذلك لم يكن استعمالا مجازيا خلافا لمن لا يكون من الكناية في شيء فلما
فان هذا المقام من مزال الاقدام وابهام استعداده على العلم او التردد ونحو ذلك كالتفاوت
والتحيرة والتنظير والتسجيل على الشامخ وغير ذلك مما يناسب جنابه وفي الاعلام والملوك
تقرير هذا المستدل اليه بايراده موصولا وكان الاستعمال بن يقام عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف

لان المخاطب يعرف معنى قوله بالقلب العين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو والام سواء في الرتبة
وهذا مع جعل الذي بوسوس صفة الناس وتعريفها المضاف كتعريفها المضاف اليه وما ذكرناه
من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه لهذا اخر والمقام الفاتح الموصولية هو ان
يصح احضار الشيء باسطة جملة معلومة الانتساب مثل الذي ضربت اليوم هو ان وضع الموصول لطف
ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل في ظنه كانت الخصوصية
مفادة في خلال الكلمة الموضوعة لمضمونها بواسطة فان تخصيصها ليس بهذا الوضع فقولك لقيت من
ضربته اذا كانت من موصوفة سماه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك كذلك ليس بحيث الموصول منه
لا تخصيص محل الموصول فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وقد هو
المقام الصالح للموصول المضاف فاشار الى تفصيل الباعث للموجب لها والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المقتضية بروى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم وله يتعرض لها بكون
المتكلم اولكليهما علم بغير الصلة نحو الفين في ديار الشرق لا اعرفهم الا بانهم لقوا جدا وهذا
الكلام وان ذكر موصوفا واستيفى ان التشريح بالاسم اوزيادة التقرير اي تقرير المعرض للسؤال الكلام
نحو داود توفي هو نبي بينتها عن فضائل داود بن ليعلم يوسف والمراد والمفاد علم من زيد وشبهها
اذا وقعت في كلام لمعنى خاص عن بعضه او ضاف فضل الجامع ضاعف جزء الشيء الذي له بربان يشرح من
يدا يحتمل عليه ان يتعلق بها خذ مسترشدا وهو عبارة عن التحمل او اقتضاه اياها فالكلام مستقل بنفسه
وطهارة ذيله والمذكور دال عليه من امراة الغير نحو داود لقيها لان كونه في بيتها وصولها لها موجب
تمكنها من المراودة وتعريف المراد باياه وعدها الانقياد لها يكون غائبة والمراد الحاضر عن الخطاب
وقيل مشار بزيادة تقرير المسند الان في كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما مر من وطء الاخلاق
والاقدم وقيل بتقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في ذيلها وامراة الغير وظل
يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة بعينها متخصصة فيتم تقرير
تقرير الغرض المسؤول الكلام في غير المسند اليه بيت السقط عيني ياخلي ومحلي ومرعى بيتك الخلي
فانه لما علم عدم خلو مرعى القارئ من يقول نحن نعلم ذلك والجهل وان لا يتمثال لزيادة التقرير
فقط والمفهوم من المفاتيح انها مثال لفاوا لا يستحق التشريح بالاسم لا تمثال لاوان تشبيه التعريض او
بقصد زيادة التقرير بخور وزاد تقرير الاية ثم قال والعدول عن التشريح بالاسم البلاغة وان وحكما
شريح طلوا ولكن مثالها لا تؤدي كزيادة التقرير عن الحكاية فانها مع التفخيم اي التهويل والتعظيم
فيشهم من المهيب حشمة ومتشخير المسند اليه في الحال نواس ولقد نزعت مع الغواة بدلوهم وا
سرح اللحية حسنا ولو طلقت ملح اعراضها اذا احمر الكمال تمام وتنبيه الخاطب على خطاء

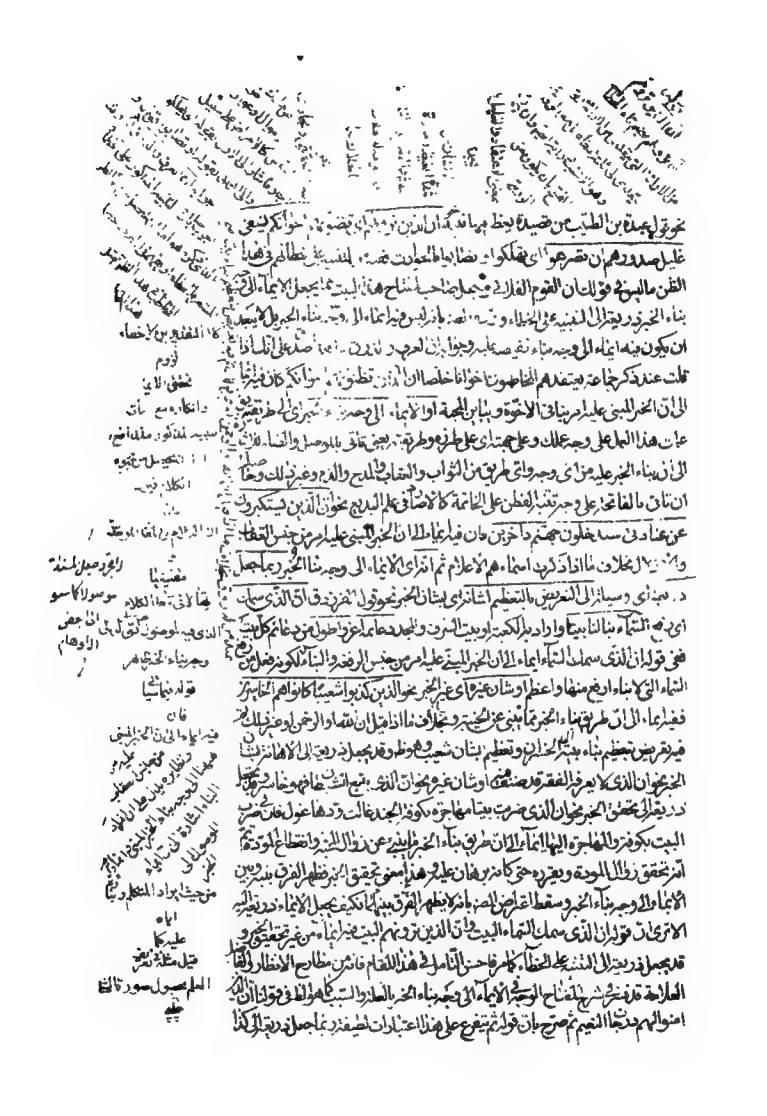

وكذا الاشارة الى جعل المسند اليه موصوفا مبتدأ الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو الذى يعلم وان التى ضربت وان الذين زيد لعدم تحقق السببية وهو لا يتبين لذلك ومن الناس من افتى بتوه فى تفسير البيضاوى بالعكس بان معنى قولهم ان تقدم المسند اليه يفيد الحصر ان يكون المسند اليه موصوفا مع غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الآيات المذكورة هيهنا وشبهها كلام يفاد منه مثل هذا الرأى عند الصنف تدبر يقصد بالوصول المحكوم بالتعظيم والتحقير او بالشرف ونحو ذلك كقولنا جاءنى الذى اكرمك واهانك والذى سبق ولاده ونهب موانه وقد يكون للتهكم نحو انها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ولعل انف هذا البيت انكاء تضبط وبالاشارة اى تعرف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متوخى فى الكلام المراد اتصال شئ يعرف قولها الكلام الصالح فهو اولى بحسبانه فى هذا الشأن بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل شأن الاشارة ان يشار بها الى المشاهد المحسوس قريبا وبعيدا فان اشير بها الى المحسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسا وشاهدته فلتصير كالمحسوس وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الوجيه او الخارج فقد اخل بتفصيله بقوله والتعريض اى المسند اليه اذا كان تعريضا قولى او بالقرينة وهذا ابو التقرير وانما يصلح الاول على الحالة فى عبارتين نزل شيئان من الاتصال والتمام منزلتهما فغيرت فان الباء تعرى يقينا بالبداية لان فقد القرب الحضورى التعريض بمباعدة التاسع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقولك اى المعرفة ذات الزمان الماضى فحينئذ يتم هذا الامر للتعريض كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا اختصا بما جرى المجامع او بثبات الاول المسند اليه بالقرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك ينبغى ان يعود ذكر المتوسط كما انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب فى ذلك للبعيد وذاك للمتوسط تما يدريه الوضع واللغة فلا يتبع ان يتعلق به نظر الخلف لانا انما بحثنا عن الزايد على اصل المراد قلت نذكر شيئين على الفاكه كما ينبغى التعريف والتوابع وطرق القصر وغيرها لتحقق ازاللغة تنظر من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المتكلم حيث اشار اذا بدا بالمسند اليه رأى ان قصده هو ان يبدء على اصل المراد الذى هو الحكم المسند اليه المذكور والمبرء عن شئ يوجب تصوره ايلما كان ولو تأخر ذكره وفى هذا المقام توجيه قولهم يقدم ما حقه التقديم عليه من المحتمل والتنظيم كأنه اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو هذا الذى ذكرته لك وقد يقصد به تقريب حضوره وحضوره محقوق الغيبة قد تأمل وتنظيم بالبعد نحو ذلك الكتاب من ابعد البعد درجة ودقت عليه منزلته بعد المسافة وقد يقصد به تنظيم الشيء كقولك الامير حاضر بذلك قال ذلك او تحقيره بالبعد كأن ذلك اللئيم فعل كذا تنزيلا للبعد عن ساحة الحضور والحالات شتى محلها منزلة البعد المسافة وتنظير المشار اليه بالاشارة الى كل غائب كائنا ما كان وسمعان محمد عصره ولائم يشار اليه حسا اى حسن فعال ذلك الرجل وضربه بيده الى الوتين الى الحد الذى

ظهر الجار والمجرور متعلقا به وقال خبرا الى بعض الناس بقول لك الا الكسر حتى يجيء امثلة بنصوص بمثل هذا الخبار فانه ويكون ذلك فى هذا المحل يوجد لغو هو ان الاخبار بالصفة الغير واستنظام ان يخص بجز من الناس بالبيان غير فى مثل هذا الكلام فانه ينافى

عنه غائبا ويجوز على تنزيل لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهو الى هذا القريب اى هذا المذكر
عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو يا ايها العظيم وذلك ثم عظيم لا تضاف الا الى المعنوى غير مراد بك
حتما فكانه بعيد والتنبيه اى تضمنها المستند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه
بالوصف اى عند ايراد الوصف على عقب الاشارة اليه تقول عقبك ذاك اذا جاء على عقبه ثم تقدم
المفعول الثانى بالباء وتقول عقبته بالبتى اى جعلت البتى على عقبه على التنزيل التنبيه على
ان للاشارة اليه حديرا بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجله اى من اجل الاوصاف المذكورة
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو والذين يؤمنون باوصاف متقدمة من الايمان بالغيب
واقامة الصلوة وغيرهما لما تقرر من ان المسند اليه ان اورده اسم الاشارة نبه بها على ان المشار اليه
احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم
بالاوصاف المذكورة او انه ليكون طريقا الى احتساب الاشارة لجهل المتكلم والسامع نحو
اولئك بالالام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود هو اى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة نحو جاءنى رجل فاكرمته اذا اردت به
فيستوى ذلك المتقدم ذكره صريحا او كناية نحو ليس الذكر كالانثى اى ليس المذكر الذى طلبت
امراة عمران كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى
قالت رب انى وضعتها انثى لكن ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قولها
انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن الغرض وهو ان
يقتنى الولد لخدمة بيت المقدس انما كانت للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى
عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير انما الرجل فى البلد لا امير واحد ثم والى الذين
دخل البيت على الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى صفة لمتاكى والامر اشار
نحو ايها الرجل وهذا الرجل وللاشارة الى بعض الحقيقة ومنهم المتنوع نحو غراء محجلا الماسك
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة وسمى اللام الداخلة على المعرفة نحو الانسان حيوان اطلق
الكل لمطلق ومنكر لمعنى مقرر ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتى فى المعرف بلام الحقيقة للتاكيد
من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لما تقرر ذلك الواحد الحقيقة بمعنى ما يتحقق فى ضمن الفرد
الذى هو موضوع للحقيقة المجردة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة راجعا كونه معهودا فى الذهن
وبجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة ظاهرا اياما كان طلق الكل الطبيعى على كل من جزئياته وذلك التعدد

قيام قرينة على ان لهما القصد الى بعض الجنس من حيث هو هو بل من حيث الوجود لا من حيث وجود
في ضمن جميع الافراد بل في بعضها اعم الباقية الشروع بحيث لا عهد في الخارج فان قوله ادخل
قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه ان موضوع لام الجنس هو الجنس المتجرد في الذهن واعتبار الطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لما عرفت ان التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بين
النكرة كالفرد بين لام الجنس المستعمل في فرد ومن اسم الجنس نحو لفيت اسامة ولفيت اسدا فان
موضوع لواحد من افراد الجنس فالطلاق على الواحد اطلاق على اصل وضع اسامة وموضوع
للحقيقة المتجردة في الذهن واذا اطلقت على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل
سوقا بخلاف المعرف بلام الجنس فان المراد به نفس الحقيقة والمعقولية مستفادة من القرينة
كالدخول ضلا فهو كلام مخصوص بالقرينة لعهد وجود واللام اذن بالطرائق الفرد منه سواء
وبالطرائق الفرد منها باعتبار الفان والياء شارة بتلك الحقيقة وهذا في العين كالنكرة نعم بعد اعتبار القرينة
وان كان في اللفظ ما يجري عليه حكم العادة من تثنية وجمعه تاء وادخال واو وصفة اللام فرقا وجوها
لها ونحو ذلك كلها ليس في هذه الاحكام اللفظية ما يرشد الى الحكم بكونه معرفة وكون
نحو اسامة على حتى تكلموا ما تكلفوا وبعبارة يمكن ان نعبر بها كما مر في عود الضمير في قوله وقد يأتي
له المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى المطرح من ان الكلام يتعبر ظاهر لفظ الاشتراك امكان
هذا المعرف في العين كالنكرة بخلاف مقام المقارنة كما يتعبر ظاهر لفظ الاشتراك امكان
يسجى في التنزيل لمثل كما عمل اسعد بن [illegible] اسم الفاعل وقيل للمستضعفين من الرجال و
النساء والولدان لانه استعمل على ان قوله [illegible] صفة للمستضعفين او للرجال والنساء
والولدان لكن الموصوف وان كان يحذف [illegible] قليل في بعينه كذا في الكشاف وهو ضعيف فان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما مر [illegible] وان كان اسما موصولا وحينئذ هذا اضعف
الموصول ايضا مع ما مر من هذا المعرف كما ذكره [illegible] الكشاف ان الذين امنوا منهم بالوقت فيه
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فان قوله امر على اللئيم
بلام الحقيقة وعلم الجنس اذ الحال تساعد على واحد كما في نحو اهلك الناس الدينار اي اساتهم مقبلا حقيقة
مجازا قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استغراق الكلمة في الخصائص يكون الغرض الاصلي
طلب ما لانها على ذلك المعنى وقصد افراده منها انما تدل على الحقائق المعرف واللام المذكورين على الوجه
فانما اقتضيا الحقيقة ولزم من ذلك التقيد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما
وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستغراق وقد يفرق بين المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة لا مستغرا

يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق النفي انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يناقض
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يناقض خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون كل رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وانما اوردنا الاثنين بدلا الى آخره لان الجنس لا ينتفي الا باستغراق بيان ذلك ان النكرة في
سياق النفي والنهي او الاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل هذا الاستغراق الخاص ايضا
قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان خارج بتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في
عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وتطيلا في غير نحو
علمت نفس ما قدمت وفي المقامات التي الهالي التبخيس وقيم تمرا وما ذا كاملا لنكرة مع من ظاهرة
نحو ما جاءني من رجل ومقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق لتحوي لا يجوز ما من عالم
الا وفي الدار رجل او رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرائن ترجيح
الاستغراق في الرفع نحوه ولقائل ان يقول لو سلم كون نكرة في المفرد شاملا في النكرة المقترنة
بمن ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام للاستغراق يشمل الافراد كلها شامل المفرد كما ذكره كثير
من ائمة الاصول والنحو ويدل عليه الاستقراء وصرح ائمة اللغة في كل ما وضع في التنزيل من هذا القبيل
اعلم عدد الثمرات وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم واللام تعم الجنسين فما
هو من الطالبين يبعد وما انتم برادي ظلما للذين ان هم يرثون ذلك ولهذا اصح من الحلاف نحو كثر الفور
والعمالة الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء
المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى صح قولنا
جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا يناقض خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف
المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين لانه لو اخرج واحد واثنين لخرجوا من الآحاد و
الاثنين مع واحد واثنين منهم من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم عليها فترك
قولهم ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم ما غاب ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني من
الرجال جماعتا جيئي فرد او كونهم منه وهم بل هو اثبات للمسئلة فظهر بطلان ما ذكره صفي الملة
في قوله قلنا نعم وهو انما يترك جميع العظم الى الافراد لحلد تحمل الوهن العظام وزوال الفضل
حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني حيث اسناد الوهن الى جميع الجمع نحو وهن العظام
حصول الوهن لجميع من العظام دون كل فرد منها بعينه ذلك لما لم تصح قولنا
وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صفي الملة والدين هو ان الواحد
الدال على جنس الجنس وقصد الى ان هذا الجنس الذي هو للقصود القوام واشاعة ما ترك من الجنس

هذا اصلا بل الوهن ولو سلم كان المقصد الاصلي معنى اخر وهو انه لو هن بعض نظامه والكن كلها
يعني لو قيل وهنت النظام كان المعنى ان الذي صار اوهن هو بعض النظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان العدد في الكلام اذا خلا عن ما يفيد
هذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت النظام يفيد شمول الوهن لكل
من النظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في نقيضه وهنت النظام اعتبار من
بعض النظام دون كل فرق ظاهر فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم التوفيق بينهما
بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصده الى ان بعض نظامه مما يسبب الوهن
لكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي بحاله كما كان الواحد الاثنين ومشى
الوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع للعلى الاتم تعلق الحكم بكل فرد فرد مما هو
في علم الاصول والنحو وكلام صاحب الكشاف ايضا شهود بحيث قال في قوله تم وافقه بعض المحشين
جمع ليتناول كل محسن في قوله تم ومنافقه يريد ظالما للفاعلين انه ذكرهما ليدرج الحالين على وجه
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تم ولا تكن للخائنين خصيما الى قوله فاغفر لهم استغفر
قط وفي قوله تم للعالمين ان جمع ليشمل كل جنس ما سوى البارئ يعني لو اقتصر لتوهم انه اشار الى
هذا العالم المحسوس لما شاهد بجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك شيء مما قيل من ان
مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد بهذا الاخير اخر وهو التنبيه على كون العالمين اصنافا
مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس فذلك للاشارة الى كون الجمع
مفيدا لتعلق الحكم بكل واحد منهم بمفرده كيف يكون العالمين صنفا لا الكل جنس ثم اسقى بالطائر
وهل هذا الا اضافة واضحة لانه لا يقول ليشمل كل جنس ثم اسقى بعد ذكر هذا الكلي وكذا ما قيل
العالمين ما هيات مختلفة فجيء بها والجمع بخلاف النظام وذلك لان هذا المفرد ذو اجزاء يتبعها
عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد شيئا كان او
منصفا مما قرره الائمة وشهد به الاستقراء وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فالاعتبار بعرض
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نظم المفرد بين المفرد والجمع في المفرق بلام الجنس
اخره وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس ولان يراد به بعضه كالواحد منكرا في قولهم
ان باكا للذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه كالواحد كان وزانه
تناول الجمعية في الجنس وذلك للمفرد هو تناول الجنسية والجمع يخص بجعل الجنس في ضمن كذا
لكنك تعلم ان قولهم فلان بن فلان هو كذا انما يركب لجعل واحد منهما مجازا مثل قولهم بنو فلان قاتلوا
فيلا واحدا قتلوه واحد منهم فان قلت قد ذكر ابن عباس رضي الله عنه بان الكتاب الكوني الاكبر

وبنيه صاحب الكشاف بقوله اريد بالجمع الجنس والجنسية قائمة في واحد الجنس كما في الجمع
منه نحو واما الجمع فلا يخلو منه الا ما نبه بعض الجنسية من الجمع قلت هذا الكلام منشؤه ما هو
المشتهر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة جماعة وارده توجيهها الكلام ان جمعا
ورد ويتعلق لم مفهوم بل ان صرح بما نص عليه غير مرة والاستعمال اصدق بهذا ذلك واما الجنس
الكلام في هذا المقام لا تزعن مسارح الانظار ومطارح الافكار ذكر ذلك لا تصال الفائدة وكل
دون الوصول الى الحق ابوابهم وما كان هذا منظنة اشتراط هوان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه بدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما دل على الاستغراق بكونه آلة في النحو ولا تنافي
تمام بين دخول على الاسم المعرف حالة كونه محتوى على الدلالة على المعنى الوحدة كما انه تدرج عن على
على المفرد وانما امتنع وصفه بجمع كالجمع ذوات الحول الطوال للمحافظة على الشاكلة اللفظية والمعنوية
اي المعرف الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل ومع كل مجموع الافراد وليها امتنع وصف نعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض ومنه قولهم توسعا قال
ونظمه اشاجع فلان الزنب وكلت من قطع كلها سهل اي خلق والنظمة مركبة من اشياء كلها ما شيع
توصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبما اضافوا اي نعت المفرد بما اضافوا اي المفرد
من المعارف لانها اخص فهي اقرب الى احاطة المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي
اي مهدوي وهذا الحصر من الذهني هذا وجه ونحوه ذلك ولا اختصاص مطلوب لضيق المقام ومنها الحلة
لكونه في السحر وجبير على ارخيل مع الركب اليمانين مصعد اي معد في الارض تمام نجيب
حبتها بمد توانق وتجيب المحبوب المستجيب الجمال الشخص الموثق شديد وتخطأ اليد خبير ومشى
تاسف وتحسر على بعد الحبيب وتضمنها تعظيما لشان المخاطبة اليه او المخاطبة وغيرها كقولك يا قوم
عبدك حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب في الثالث عبد السلطان عندك ظهر الشان للتكرار في
عبد السلطان عندك وهو ان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرها اضيف اليه المسند اليه
وهو المراد بقولها وغيرها في تضمنها محتملة الاضافة نحو قولك لجماعة حاضرة او للمخاطبة اليه نحو ضارب رجلا
او غيرهما نحو ولد لجماعة مجالس بعد او بنا دمه وقد تكون الاضافة لاغناء عن تفصيل متعلق موافق
اهل الحق على كذا او مستغرق نحو اهل البلد يعلمون كذا او لا مندوحة عن التفصيل مانع كقفيزه بدرهم
مرتفع مرتبع نحو حضر اليوم علماء البلد ليتميز بذلهم ولهاذا نهم نحو علماء البلد يعلمون كذا وسلم الشاك
او لتحليل نحو حضر اهل الشرق والمشترق اهله شاذة نحو ضعف الاكرام او لازالة الابهام نحو هو صاحب

بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فان الحاضنة المراة عن انتصار اضيف
الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او اعتبار لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما
كقولك وتدللت على خزامى الارض النغم من زاعتها يعني على جنس الخزامى في ذلك لان الاسم المفرد
حاصل المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف فتمها هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان المضاف اليه
الجنس كالوصف في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تكثير
المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى
او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود تبعيدهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه او في
تباديه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي
ابن ابي السمط له حاجب في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان
حاجب اي حقير فكيف له بعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من
الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار
الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذلك التحقير والتقليل و
الى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل
ايضا نحو عطائه شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا اي لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة
الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير و
اعترض الشارح عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة فجوهرها لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه اذا اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا
في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف والظاهر ان التحقير
المستفاد منه لانه مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فلا تم للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب
وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب

الاضراب بالولد قوله نحو ان
رسولكم الخ

الاستهزاء يحصل
من الاضافة لعدم قوله بالكلا
المذكور بوشاللة
وجعله الوصو
مع
صلته مؤكدة لذلك لا يخفى

قوله
نحو كوكب
الخرقاء تلميح الى قول
الشاعر اذا كوكب الخرقاء
لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها
في القرائب الخرقاء المراة
التي في عقلها
حمق

نحو قوله اعطاني شيئا مع ان
المدلول ليس منه
اليه

من الرحمن اى عذاب من الرحمن عوامل اوشئ من العذاب ولا دلالة للفظ المشترك على احد المعنيين على نرجيح الثانى كما ذكره بعضهم لتوهم ان مسكم فيما اصفه غير عذاب عظيم ولان السعة من اكرم العظيم اشد والتعوذ انما هو من غضب الحليم ومن نكرة غير اى غير المسند اليه الاقرب او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل نوع من انواع الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع الماء وهو نوع النطفة التى يختص بها النوع من الحيوانات صرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هو اذا كان المقام للافراد صحة او نوعا كقولهم والله خلق كل دابة من ماء ومنهم من يمشى على اربع والاسناد مطلق التعلق لجعل التقبيل بالاثر وبينهم اى تعتمد اليه تعتمد اراد التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه فتنكير ماء اما لتعظيم شأنه كما قال بعض المحققين او لافادة النوعية كما ذكره بعض شراح المفتاح اقول لكون المقام للافراد نحصة النوع لا التنكير المسند اليه وهذا فى كلامه كثير منه قوله والمنكم نحو فاذا نحن بصرخى وصولا اى فاجئنا نحن بصرخى فاذا ظرف زمان خاص فيه معنى المفاجأة ولذا لم يحتج الى ناصب ظاهر ولا يتقدم عليه ما بعد الفاء ولا يعمل فيه ما قبلها لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وانما يعمل فيه ما بعد اذا المضافة اليها والصرخ المصوت المطلق ويجعل النوعية لتأكيد ما يفيده التنكير من الشمول والتعميم والتنكير ونحو ذلك كما رجع بعد الامر المصوت المطلق وبهذا يحصل الاتكال الذى يورد على هذا التركيب وهو ان المستغاث للفرج يجب ان يستغاث من شدته مستغرق فيه فكيف يستغاث بمن فيه فرج بالاستغاثة وليس مصلا بطلب محلل اغير الفريق الطريق فرج الطين من بينه وخرج لاحاجة الى ما قاله بعض المحشين من ان فرج مخفف فرج بالتشديد بمعنى فرج الله عنه ومثله قولهم فاذا التى الاعراب على امه ام الشر اراد ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا زيدا يحتمل ان يكون قد فعلت غير الضرب تما يجرى مجراه كانه قيد بالضرب فى عدة امانه فهذا الاحتمال يصير المعنى كالمقيد بالضرب وغيره من حيث العموم كما مر قد علمت ما فيه ان قوله ان يكون قد فعلت غير الضرب تما يجرى مجراه فى عدة امانه فهذا الاحتمال يصير المعنى كالمقيد بالضرب وغيره من حيث العموم كما مر قد علمت ما فيه ان قوله ان يكون قد فعلت غير الضرب تما يجرى مجراه فى عدة امانه فهذا الاحتمال يصير المعنى كالمقيد بالضرب وغيره من حيث العموم كما مر قد علمت ما فيه

التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتماله اتم والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد
معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر
النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحو في الكشف قوله اي نحو هذا القول في تجرده
الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من
قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي
الفطن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في
قوله بعده ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ابين مسند اليه و
قوله الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما يحكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه شيئا او مثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير
منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته
رفعت ذلك الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير
حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك
الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له واشتراط هذا انما هو لئلا يصير الوصف مخصصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما
يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة
ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب ان يصح وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو مسند التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان
الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ثم يجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة
يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها والانشائية لا يعرفها المخاطب

التلهيز وخصوص الخبر بحل

ط
اتل الموصوف
هو المجمل الطبيعي
اذ لا امكان للتعلق عنه
من بقيته وبهذا ظهر ان تكون
الوصف للمذكور
اشارة
الى

لا مطلق الفراغ فانهم
قوله بعض النحاة
جمع ناح من نحا النحو اذا انظ
فعلم النحو وتكلم فيه

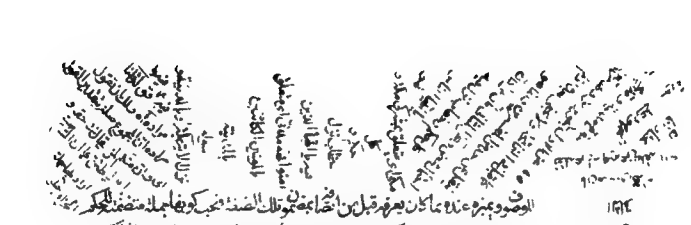

يجوز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا يحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان الكعبة لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الاعلام الجاد قوم هود انه عطف بيان الجاد فائدته وان كان البيان حاصلا بدون ذكره سموا بهذا الاسم تنويها بشأنهم وتجليلا لهم امر محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البيان ان يكون اسما مختصا بمسمى ما ذكره ابن في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة تجري على الموصوف مجرى جامد الفاضل الكامل زيد فانه لا يجوز ان الموصوف في عطف بيان لما فيه من ايهام البهيمة ومما يتعار يكون مرادا في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى والظهر والعصر هو الوارد في باب الوصف ذكر ابن الشيء واورده السكاكي في باب عطف البيان صرح بان من هذا القبيل فما التحقيق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما فاد على انه عطف بيان مستدركا بحيث ان يزيد من قبل الايضاح والتفسير فان كان وصفا صناعيا وهو اداب الوصف فهو من قبيل ابزار كل رجل عمار وكل انسان جواد ونحو ذلك التاكيد على انها هو اداب السكاكي ان يكون مقصوده انه وصف صناعي يجيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ اليوم حامل لمعنى الجنسية بمعنى الاشتمال على الافراد ومعنى العلمية اغنى الاشتهار وكذا لفظ امس حامل لمعنى الجنسية والوصفية والمقصود من الكلام في الاول انما هو عن اخذ الاشياء من الالزام ان اخذ جنس الازمان وفي الثاني في اثبات الواحد من الازمان لا اثبات جنسه وصف اليوم بامس انما هو لواحد صالحا لهذا المعنى وتفسير هذا الذي قصده صاحب الكشاف حتى قال الامس الجامد الذي لا الازمان والشيء دال على شيئين بالجنسية والعلمية المحسوس فاذا اريد به الزمان المنقضي بجميعها والذي يدل قوله الحديث هو العلم فشمع بما يوكده هذا كما ذكره في قوله تعالى نفخة واحدة اي نفخة واحدة ليرتفع بقصد افادة تاكيد عدد الاثنين انما يكون بذكر لفظ المثنى او ما في معناه فافهم وقس عليه ما ورد في الفصل قوله تعالى واحدة مثلا الوصف الذي هو كما مر الدابر فالحق ان اثنين ثنية واحد ووصف صناعي جاء به البيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قوله تعالى يطير بجناحيه لبيان ان التعميم في الدابة بقصد افادة التعميم في الطائر ليدل على ان القصد الى الجنس في العدد كما سبق في باب الوصف لا لبيان ان تذكر في الدابة وتعميمها للذكور والاناث وتعرفان من هذا ان في اثنين والواحد اثنا ان القصد الى العدد في الجنس وفي الدابة في الارض لا طائر يطير بجناحيه ليبان ان القصد الى الجنس في العدد وتقرير هذا على ما ذكرته هو الذي يليق بالمقام وعليه للمصنف به بتبيين ان احاد منها من حيث الكثرة ومن حيث المعنى والمصر

على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان الا وضعف
بعض فوهم الصفة تابع يدل على معنى وشيء مما تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه علما نقل عن صاحب مح
ولما ذكر اثنين او واحد كذلك لا لذاته على ان الاثنية والوحدة اللتين في متبوعهما الكون او من
بل ذكر الدال على ان القصد الى متبوعهما الى احدى جزئيه اعني الثنية والوحدة دون الاخر
اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة وموضح متبوعه فيكون عطف بيان لا الصفة والقول ان الاولى
ان يراد بكون الدال على معنى في متبوعه كالتوضيح له في شيء من الصفة لانها التي تكون
للتخصيص والتأكيد او مدح او نحو ذلك وان يراد بكونه دالا على هذا المعنى ان يكون
الغرض من لا تابعيته هذا الحكم للتخصيص او التأكيد بمعنى ان يكون ذكر اثنين او واحد للدلالة
على الاثنية او الوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وبعضه كما ان ذكر الدال يدل على
معنى الدور الغرض منه تأكيد الدال عند الخفاء او الاشكال فجعل من الوصف فاسد
كاشف ضوء وهم ولم يتنبه بعد على الوصفية قال ولا ان يجعل بدلا مطابقا لا يتوهم منه البدل
منه بعض نظر لان البدل يجب جعله مقام المبدل منه الا ما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعل الله سخر لكم الجن وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم ان بعضهم
لعنوا وجعلوا لله الجن يبعد ان يقال الاولى ان يبدل المفعول الثاني اعني شركاء من الجار الا
من الا لزام على ما مر نظير ما الآتي لا ندري من المسند اليه وهو هذا اشعارا بالمسند اليه
هو المبدل منه هذا ان نظر الى الوجه الذي يجعلون الفاعل في نحو خيل يخيل هو لنوع الا
المخصوص هو البدل في لفظ المفتاح انما ذلك فانه زيادة الفض بخيل يخيل هو بدل من الكل وهو
الذي يكون مدلولا عليه بما قبله بدون ان المبدل منه مقصود بالنسبة اما مع قرائن توجب ذلك
البعض وهو الذي يكون مدلولا عليه بما قبله بدون ان المبدل منه مقصود بالنسبة اما مع قرائن توجب ذلك
من مضمون مجموع المبدل منه بحيث لو جعلنا أبدا يكون بدل الكل من الكل دون البعض لان ما
عليه الجزء من مسلوب توجب ذلك الاشتمال وهو الذي لا يكون بعض المبدل منه ولا بعض المبدل
المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا على ما هو مقابل
له ما بحيث يتوقف النفس عند سماع المبدل منه منتشرة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا
ملخصا الى هذا الوجه وسلك عمر بدل الغلط لا نتابعه في صحيح الكلام قلت قال ابن الحاجب
الزيادة الغرض التأكيد للتقرير قلت لا أشك بعد امعان نظر المتأمل على عادة افتتاح الكلام
وهو من اضافة المصدر الى المفعول والمراد التأكيد الذي هو زيادة التقرير وتمكين ما يعلم الا
ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالنسبة فخالف التأكيد فان التأكيد المقصود منه

قوله
لغرضها
قلت لهم الا ان امرتفع به
ان
اعلموا
الله من ان يكون دالا
بجوز ان يكون بدلا
من الضمير المجرور في به مع ان
ان البدل المقصود وهو الاصل
لو سيأتي
المقدمة المذكورة في المتن
لا
العامل
سه جوابه ظاهر
ما قدم والجواب قال في
المفصل
قوله

ظاهرها مفيد من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فائدة التكرير ما في من التأكيد والتشديد والاشعار بان الطريق المستقيم هو طريق المنعم عليهم خاصة وتفسيرها بما وقع تفسيرا للمنعم عليهم من الانبياء والصديقين والشهداء والصالحين وتخصيص المغضوب عليهم والضالين بالذكر دون سائر من انعم عليهم كالمؤمنين الذين لم يبلغوا مبلغ هؤلاء في الدين والمخلصين الذين خلصوا عن الشوائب والآفات ليس بشيء لان ذكر الشيء بما يفسره كلام بعض الثقاة ثم ما ذكره من التأكيد والتشديد والاشعار والتفسير والتخصيص لا يخلو عن ايضاح لما ذكره من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بعض الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في الثناء واما العطف اي جعل الثاني مطوفا على الاول بالواو فلتفصيل المسند اليه مع اختصاص الحكم الثاني بزيد عمرو فانه في تفصيلا للفاعل من غير ان يكون تفصيل الفعل اذ الواو اتما هو للجمع المطلق اي لشمول الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم واحد منهما او تاخره او لتقارنهما فيستفاد مع اختصاص الحكم بالثاني زيد بالثاني عمرو كان قد تفصيلا للفاعل وهذا ليس من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة او التفصيل المستفاد قد يحصل من اسقاط الكوفيين واو عن الاخير بعد ذكرها اولا وتقريره كذلك اي مع اختصاص الحكم الثاني بزيد عمرو نحو جاءني زيد وعمرو بعده يوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى عالمهم الثلثة تشارك في تفصيل المسند من جهات الفاء تدل على ملابسة الفعل التابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم على مهلة وحتى مثل ثم الا ان بعدها للاول فما قبلها تما ينقضي شيئا شيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتخيير في التخيير نحو تزوج بهذه او باختها هذا هو الاصل في هذا الباب والاكثر في الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والاباحة نحو اطلب العلم من الحسن او ابن سيرين ويجوز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاخر في نحو ما زال يحاربهم حتى ادبر او ابى ونحو ما زال يحاربهم حتى لا يبقى منهم احد او في فحتى واسد نحو جاءني القوم حتى خالد او حتى خالد ما زالت معا ويكون المطلوب اعلمهم او اقواهم فيعني تفصيل المسند الى حتى اثر تعبيرنا في الامر بما يتعلق بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا بالعكس الا ان قوى اجزاء المتبوع او اعلمهم فان تعلق الحكم على المسند اليه الفاء وثم وحتى يشمل على تفصيل المسند اليه فكان الاحسن ان يقول والمفصل لها ما ظهر مما ذكر الشيخ في تفسير الاعجاز ان الغرض الظاهر من كلام فيه تفصيل ما يترتب الى ذلك القيد وقد الاثبات وهذا الاخراج ما من كلام فيه زيادة على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو اقتران المعاني المتعددة من الكلام وهذا امتثال لقول الشاك فيما ذهبي كلامه فمن نحو جاءني زيد عمرو فيكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم انه جاء زيد عمرو والشاك تما وقع في ان زيدا جاء

التعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفي المجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءآك معًا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل والشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل ويشرب فينام ولو سلم فلا دلالة له فيما ذكره على انه يلزم ان يكون الفاء لتفصيل المسند او رد السامع الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المص هيهنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب لان لكن للنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد بناء على مناسبة بينهما او ملابسة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءآك معا على ان يكون ضمير افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عنه ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فنحو ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يتم كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه والحاصل ان محقق الثبوت لا خفاء في معنى ما زيد بل عمرو وبل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ان يذكر كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم او للتشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين

واجب بعد التسليم وجوب
احد
الامرين ما نحوا
ان يعطف لتفصيل المسند اليه
بناء على تنزيل
استغناء
بالوصف عنه التغاير بالذات
على
ما تقدر في
مثل ثمه من قولهم
معنى الاضراب
ان يكون
المتبوع اه في حكم المخرج
اعلم
بيان عن تعريف
العطف بانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه
على المذكور
ابن الحاجب اما المقصود بالذات

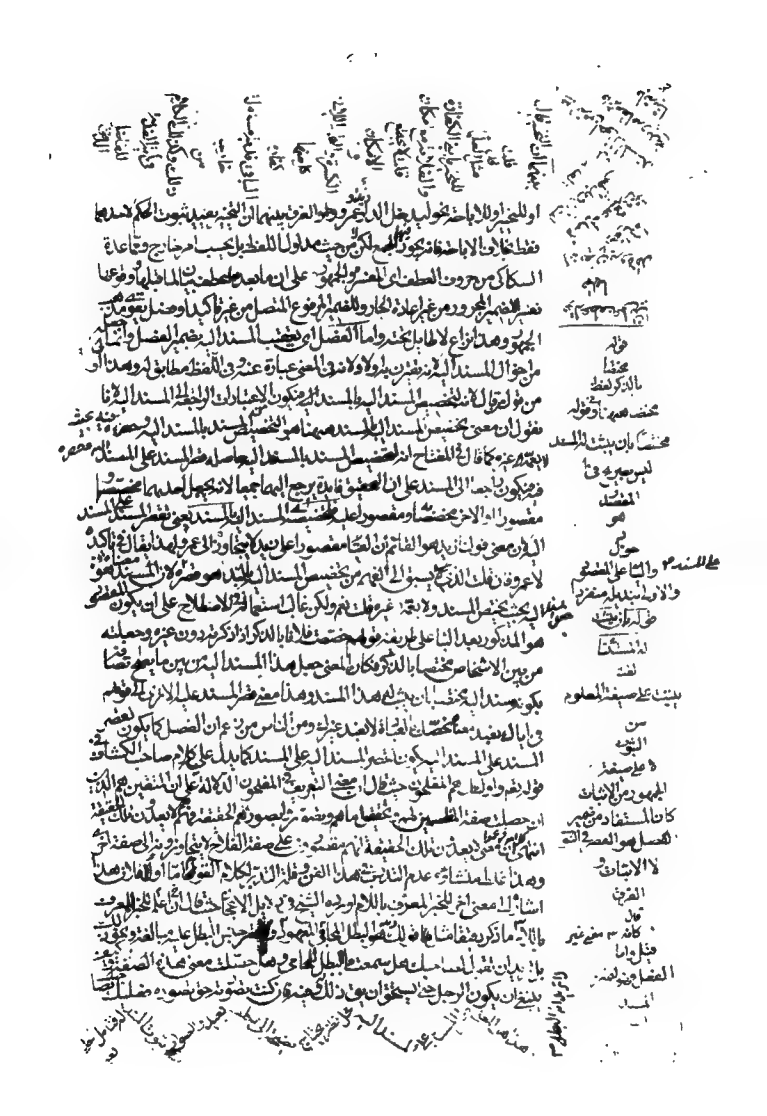

يعني زيدا قائم لا حقيقة له ولا دلالة عليه وإنما قلنا ذلك لأن قيد هو معنى الاسد وهل يعرف
حقيقة زيد هو وجوب سبب هذا كلامه وإنما قلنا ذلك لأن صاحب الكشاف إنما جعل هذا صحة التقرير
والفائدة لا معنى الفصل بل صرح في هذا الاعتبار بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعد ذكر
صفة والتأكيد إيجاب أن فائدة المسند إليه ثبوت المسند له دون غيره ثم التحقيق أن الفصل قد يكون
للتخصيص فصل المسند على المسند إليه نحو زيد هو الفاضل من عمرو وزيد هو منطلق والا سد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان الله هو السميع العليم وقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتأكيد فقد يكون
لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص أصلا بعيدا فقد يكون الكلام ما عند فصل المسند على المسند إليه
نحو ان الله هو الرزاق ذا القوة المتين وقد يكون فصل المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وذا هو
المال الأكرم الا التقوى وبحسب الاحتمال قال أبو الطيب إذا كان الشباب والشيب والشيب والهرم
والهرم بكل الهما الموت فالحي في كل ساعة أحق بالوجل وإنما تقديم أي تقديم المسند إليه على المسند قد يفيد
كيف يطلق التقديم على المسند إليه ترتقي حتى الكشاف بأنه إنما يفيد مقام وموضع المزال الالتفات
في مكانه قلت التقديم خبر أو تقديم على رتبة التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك
تقابل مع التقديم هو تقديم الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على رتبة التأخير كتقديم المسند
على الخبر والفعل على الفاعل ونحو ذلك بأن قال اسم فقدمه مقارنة على الفعل فجعل مبتدأ تخويل
تام وفوضوه قادة فجعل فاعلا بخود بدأ وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني وفوائد صاحب الكشاف
تمهيد الضرب الأول وكلامه فيه مشحون بالطالبين التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكر أولى
المسند إليهم ذكر الشيخ وذلك لأن الأعجاز اما ان يعتمد في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر العناية بشيء يتغير فيه معنى تقديم كثير من الناس ويكون أن
بل قدم للعناية من غير أن يذكر هن أن كانت تلك العناية تم كان الغرض هذا كالامر في الأجل هذا لا شك
فيه الى تفصيل وهو كونه أهم فقال أما الاترى تقديم المسند إليه الأصل كان المحكوم عليه لا بد من
تحققه قبل الحكم فتصدى له في اللفظ أيضا ان يكون ذكره قبل الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه
بخلاف تقديم الخبر فإنه هو الأصل فقد يكون سبب التقديم في الذكر أن يكون معرفة يقتضي الحال كون
ذلك الأصل كذا في الجملة العناية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند لكون
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كلما كان معنى ما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
وإنما يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشوقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند إليه ومعلوم أن حصول الشوق بعد الشوق الذي واقع في النفس كقولك اي قول الى لعمار الطريق
فقيد بها فيها خفيفا والذي خارت للترجمة جواب مستفهم من جماد ومعنى عبرت الترجمة

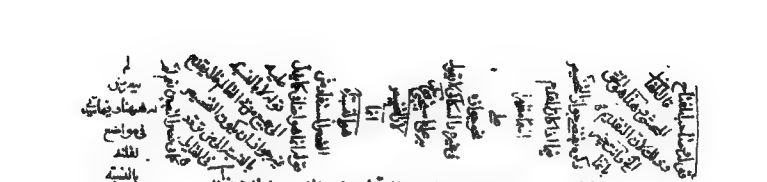

يصح به صاحب الفتاح قابل بالحصر فما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بمؤمن
ولى حرف النواى ان كان المسلط به يعد حرف النفى بل افضل من قولهم فلان ولى لداى قرب
منك نحو ما انا فلت هذا اى لم اطلع مع انه تقول لغيرى فالمقدم بعيد نفى الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذى فى ضمن العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ انه معقول لغيرك
وانت ترى بعض كونك القابل بكل نفى القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا الا ترى
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول وانفرادك به دونه لا
بالنسبة الى شئ فى العالم ولهذا اى ولكون المقدم بعيد التخصيص نفى الفعل عن المذكور مع ثبوته
للغير اصح مما انا قلت ولا غيرى لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت بعيد ثبوته طالبته هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قولها لغير المتكلم وهما متناقضان لا يمكن عند قصد الاخبار
ان يتوهم المسند اليه وبقى ما انا قلته او لا احد غيرى لانهم الا ان قامت قرينة على ان المقدم لغرض
اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى
انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لمن ظن خلك غيرك فيقول له انا قلته ولا احد غيرى قصدا الى
انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه لمطابقة كلامه لهذا ومن هذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيرى فانه لا يصح ولا انا ما رايت احدا الا زيدا
يقتضى ان يكون المثابر بالكلام قد ادعى كل احد انه قد وقع من المتكلم التوبيخ على مجرد النوع العفو
فيجب ان يثبت لغيره ايضا على مجرد العموم لما تقدم قال المحققان المنفى هو الوقوع الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى بعد المتقدم ثبوته لغير المذكور وهو بعينه الفعل
الذى نفى عن المذكور وغير نظرا لا ان المنفى هو الوقوع الواقعة على كل واحد من الناس بل
الوقوع الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول بعد السالب الكلى لا يوجب الا
الواقعة على كل احد كما فى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى بعد السالب الكلى لا يوجب الا
الواقعة على كل احد كما فى نفى الرؤية الواقعة على البعض وهذا اعنى ما انا رايت كل احد
اعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه سبق على اذكره ائمة اللغة من ان احد اذا وقع بعد ما النافية عم
عموم النفى كما يستعمل فى الايجاب لاعم كل بلزم ان يكون ما انا رايت احدا رادا على من زعم انك رايت كل
احد كما تقول لمن زعم انك رايت بعض الناس لست رايت احدا بمعنى الجميع ثانيهما ان صح دخول بين عليه
عموم الضمير الجميع فى قولك ما انا بين احد من اسد ولا اعلم من احد عند خاصين وقد يقوى فى
قولك لست كاحد من النساء بمنع جماعة من جماعات النساء وعند جمع ان هذه الاحكام فى كل نكرة
شهد بدل على ان هذا ليس بنبتا انه على نكرة وقضى سياق النفى كما توهم البعض وظاهر كلام الشيخ

انه يجب في وضع اللغة لانه قال هو اسلوب صالح ان يخاطب به لا يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

بل هو مبني على ان احد الذي في معنى الجمع لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف مفردا

او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد والمثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا

بمعنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا

الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع

بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجي فلا يكون مخصوصا بلفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد

ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع لو سلم فنقول

والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم منه في الظاهر

الواقعة بكل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك

يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني

من لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عدم صدق عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفي ان

يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لان السلب الكلي يلزم السلب الجزئي

فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية فيما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح

والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا الا ان نفي ضربت زيدا يستلزم نفي الضرب الواقع على كل

احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشي لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز

كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المعقول في قوله ما انا رايت احدا لما كان عاما

لو نوقض مثبتا التقي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا الا ان

المحال في هذا المقام انما يكون في الفاعل قطعا كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل

الواقع على المعقول على الوجه المذكور متفقا للمتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ

لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخلاف في الفاعل فحسب لتقدير بطلانه واعترض عليه بعض

المحققين بان البلغاء يعتبرون الفاعل منا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس

فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انا لم ار احدا من الناس واصابني لكنه اخطا في تعيينه وزعم

انه غيره او لست بمشاركه الغير فيقصد بنفي وحصره في نفسه هذا السلب اعني عدم رؤية احد من

الناس او لو اختلف العقلاء انه ايجاب او سلب لم يكن الخلاف في الفاعل فحسب فهذه من الكلمات الدائرة

في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومتشاوقة انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ

جميعا وتقديمه على الفعل بدون حرف النفي عند قصد التخصيص يجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا

مثله في نحو انا ما قلت كذا ولذا يعد هذا اول تقدير كثرت في الاسلام ويقول لحصول كلام ما افاده المستند اليه

اي وجه لا يجب عموم النفي كما ذو هو المثال لا وجه لمثال الذي هو مختلفات في النفي متفاوتان في الحكم الاحيم

المعترضا اما بيت جمعا من الناس فوكيه

يكفيك ان يكون راى هذا الكلام

الدائر في هذا المقام على السنتهم فيكره وهي متقاربة من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة صادر كرمها مسبوق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما انا رايت احدا

على الفعل وفي النفي جميعا فحكم حكم المثبت في افادة التعريض وافادة التخصيص كما يذكر عن قريب
والخاتم على الفعل دون جوهر النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفوذ
قولنا انما سعيت وفي اجاب عند قصد التخصيص انما يفيد انه اعتقد عدم سعي في خاطر غيره
اصاب لكنه اخطأ في فاعل الذي لم يسع فوضع امر غيرها وانت بمشاركة الغير كان قولك انما
سعيت في اجاب انما يفيد انه اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل الذي سعى فوضع
انه غيرك وانت بمشاركة الغير والنافي فيه من غير قصد الفعل قطعا على الوجه الذي ذكرنا في النفوذ عاما خاصا ولا
فاصرفه الى النوع اذا فاقت هذا ان كانت نعت ان يكون القائل لهذا القول وكانت انما اخرى
في نفي ثبت انه مقول وليهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان يقول انا ما
كلمت شمرا قط عاما انا اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس لا مقتضاه ان يكون انسانا ما قد
كل شمر قد اتى الدنيا واكل كل شيء بوكار وداى كل احد من الناس مفيئتان تكون انسانا ما جاء هذا كلا
فاذا اعتقد خاطبه ان يكون هنالك انسان لم يقل شمر قط اولم ير اكل اليوم شيئا اولم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فوضع امر غيرها وانت بمشاركة الغير فاما ان قولك انا ما قلت
شمرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس يكون هذا بعينه صحيحا كما انا قلنا انك
لم تقل شمرا انا الذي لم ير احدا من الناس ولم ير احدا من الناس ان الالام من هذا التخصيص
يصدق هذا الوصف على الغير ويجوز ان يكون احد قد قال شمر واكل شيئا ورأى احدا ولم يسمع
هذا المقام ان يقال انا ما قلت شمرا انا ما اكلت شيئا انا ما رأيت احدا الا اذا علم انه يكون عند المخاطب ثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكرنا في النفي من العموم والخصوص وله قبل احد ما تريد ان تحمل الرد عليه ان اصاب في نفي
الفعل واخطأ فيمن نفوه عنه الفعل فوضع انه غير المذكور وحده او هو مع المذكور كما انا نقدم المسند
اليه على الفعل ومع ذلك فالنفي جميعا على الوجه الذي بيناه قبل هذا ان يكون المخاطب معينا في اعتقاده ثبوت
الفعل على الوجه المذكور ومخطئا في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده او شاركه الغير فيه اما قولك ما انا
ضربت الا زيدا لا ينقيض ان يكون انسان غيرك ضربه مع كل احد من ذكرنا ممن يستقيم منه قيام
ان يكون في الشبه كذلك فلا شيء من هذا اشارة الى الوجوه التي عدها الشيخ عبد القاهر وقد ذكرنا كل واحد منها
حيث علق الاستثناء بما انا ضربت الا زيدا وان تفصل النفي بالا يقتضي ان يكون ضربه زيدا وتقديم الضمير
والفعل حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربه بعض ان خلا استثناء ضربه الا ما ذكرنا وهو ان لا ينزل
ابباء الضمير في النفي بمقتضى ذلك وجوابه انه قد يتوان مثل هذا ايضا فقد يسند الفعل الى ضمير

النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه مقيدا بما اعتقد انتفاؤه بها وانما يكون المناظر في غاية ضعف في هذه الصورة حيث ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع الضرب على من هو اخر غير المخاطب في اعتقاد ان فاعلا ما قد قصد رده الى الصواب بقولك ما ضربت الا زيدا لانه لم يقل ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من هو زيد مسلم لكن فاعلا غيري لا انا فانا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد دون وقوعه فيستحيل ان يكون هو عالما بكون زيد مضروبا بالفكر لا الغير لبعده وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يفيد نفي حكم الفعل المعين عن الاستثناء اثبات ضد ذلك الفعل فيتناقض بهذا ان ما اشتمل الا زيدا ان لا يتوجه الى ضرب ما حتى يكون نفيا لوقوع الضرب محكوما على انه واقع على زيد والاثبات ليس فيتناقضان والوهمي لا يعتد بهما بل يجوز ان يكون صادقا ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والاخر على زيد وقعت المناظرة في فاعل الاول فقال المتكلم بعضه وانت لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لهذا الضرب الذي نظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا بالجملة اصلا لانا نقول المستثنى الا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو شائعا في زيد وغيره فاعدم هذا الحمل وعلى ان تسلم ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احد معاني ما يقع عليه فيقال انا نقول يتوجه الى الفعل الصادر الى احد يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فالمعنى من انتفاء ضرب ما في كل ما قلت لست الذي ضربه الا زيدا فكانه اعتقد ان ثمة اشياء ضرب كل احد الا زيدا وانت خالفته الا انك فهمت ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مما نحن فيه فلم نجد له التعليل على ظهر ارجحها في نحو ما انا قارئت القرآن الا صورة القارئ فانه لا استبعاد في عدم تعقل ان يكون احد قرأ كل القرآن سوى الفاضل وعدم هذا يمنع عدم الانفصال ان يكون القارئ معروفا للمتكلم فيعرف له ما عدا هذا الحمل الا بعض عين ولي وعن الميم والعنوان والسند اليه القدم وقد يقال النفي قد يفيد التخصيص فلما سوى المنكر ان كان منكرا او معترفا بظلمه او مضمرا بان لم يرد في النفي الا بان يكون في الكلام نفي له لم يخطأ ويكون المرجع السند اليه على النفي والمعنى به عما ذكرت فقد يفيد التخصيص والاشارة بقولك فقد يقال اي التخصيص المختص بما على من زعم انفراد غيره اي غير السند المذكور اي بالخبر الفعلي او زعم شاركه اي الغير زاي في الخبر الفعلي خبرا سمعيا خاطبك ان زعم انفراده بالتحقق في ظنه فان كان شاركه الذي زعمه يكون على الاول قصر قلب على الثاني قصر افراد بتأكيد على الاول ولم يجز لا عمرو بل زيد ولا عمرو لا من يكون ما اشبه الذي على الثاني نحو وصدق

مثل مغفرة او متوحدا او غير مشارك له ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خاطر في قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن مجازف او في الثاني انه صدر عنه بمشاركة الغير والدليل المعين هو مطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي ودون المكرر وقد يلقى للتقوية لحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل فعطاؤه الجزيل وتقريره في ذهن السامع وتحقق انه يفعل عطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وبسبب تقوية تكرر الاسناد كما مر ذكره في باب كون المسند جملة وذكر انه اذا كان الفعل منفيا فقد يراد به التخصيص نحو ما سعيت في حاجتي فقضيت بعدم السعي في قضاء الحاجة للتقوي وقد يجاء للتقوي ولرد بمثل الاثر المترتب عليه الغرض بعينه دون تاكيد المسند اليه فانه من محل الاشتباه بخلاف التخصيص حيث لا تاكيد هناك اصلا نحو ما كذب الكذب من لا تكذيب وكذا من لا تكذيب لمن به تاكيد لما ذكرنا بلفظ كذا لان الاثر اي كان لفظ انت في لا تكذبن بانت للتاكيد المحكوم عليه بالحكم لعدم تكرره نحو انا لا اكذبك فانه تاكيد عن الضمير المستتر بانت مؤكدة على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير الغير وهو معنى اثر ما قلته لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما مسنداة الى الضمير على سبيل التجوز والتسهل والتبسط وليس معناه ان نفي الكذب مختص به طبعا ولم كذا قولنا ما سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في خاطر فقصد ان الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل مع ما ذكرته من نفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في مقام التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه موصل الاشباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على المثال الاول التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه غير التعب والتحير فقال امر قال الغرض انك اذا قلت مثلا اي من غير عارض الخاطب بوجود سعي منك في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيد وجود السعي منك من غير ان يكون بتجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتدا لافادة وجود السعي لا فائدة في ان تقول انا سعيت في حاجتك فانك لا يصح الا بان يكون بتجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد ما في خاطب في الفاعل لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فانا ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او بالجملة معناه فيكون سهوا او ان لم يكن مجازا ولا سهوا فانما ان يوضع لذلك او لا يوضع لذلك فان وضع لذلك فهو الاشتراك وان لم يوضع لذلك فهو الغلط واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في خاطبك لا في الابتداء بل عند خطاء الخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى غير الفاعل الاشتراك او الشركة فان كان قد نسبه الى غير اهله كان تجوزا

اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى فى شر اهر ما ناب من التهويل وغيره
كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب
التخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لان التنكير انما يدل على النوعية والتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير
التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه
لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف ولانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير فى صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعى الذى
يمكن ان يستفاد من الوضع فلم يستفاد من التنكير كما فى قولنا رجل جاءنى بمعنى لا امرأة او لا رجلان
ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير لانه لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام فيكون الاسناد ويقوى الحكم فقال
الالف قلت يقرب وتنا فاول نظيره لان قائم لا يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى انا قائم
وانت قائم لشبهه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى يشبه السكاكى قائم مع انه متضمن الضمير
بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالى عنه نحو انا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا وظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه
الضمير مع شبهه اى مشابهته الخالى عن الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة
فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثانى
ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه لكون او صح
ولهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة اما فى صلة اللام فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح
الفعل ولا عومل اى قائم مع الضمير معاملتها اى الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم و
رجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا الضمير ومشابها الخالى عنه من وجهين فيه
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى
لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل فى نسبته الى الظاهر
لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا المسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد وهذا
معنى قوله فى الطالع واشبه فى حكم الافراد نحو زيد غلام عمرو اى جعل تابعا لما يرتفع المسند الى الضمير

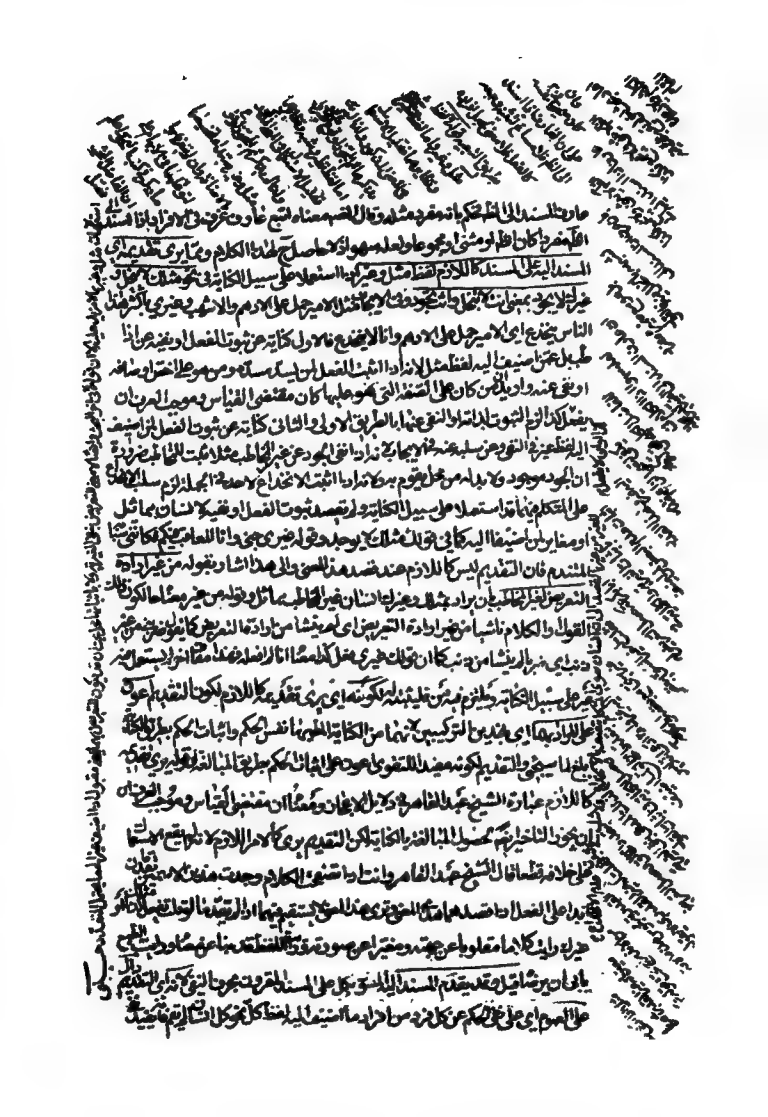

القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير بخلافه
فنفي العموم وسلب الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة
الافراد انما يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل تقريرا للمعنى الحاصل قبله وتقويته على
التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله بعني لو لم يكن التقديم يفيد
العموم النفي والتاخير يفيده لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو لازم باطل لان
التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على افادة خير من حمله على افادة فالملزوم مثله فان
عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا مسلم ولو سلم فمعارض بما ذكرنا مع
قوته لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يقتضي في اصل الدعوى الاستدلال ويقول
هذا الكلام لبيان التسبب الحاصل بواسطة دلالة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة
التقديم فلان قولنا النكرة مع موجبه معمما اهمل فيها بيانا كيف اذ لم يكن الحكم عليه معمما للعموم
لان حرف السلب قد جعل جزء من المجموع لا مستقلا عنه ولا يمكن بقدر الرابطة بعده ثم اثبت الوجوب
هذا المجموع المركب من الايجاب والسالب لهذا جعلت موجبه معممة لئلا يلزم السالبة محصلة وكذا فرق بينهما
عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا رجح جعلها في قوة السالبة الجزئية دون الاهمالية الجزئية
اعم منها الصادقة عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا النكرة مع موجبه معممة المجموع يكون معناه
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد وكان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند
وجود الموضوع فمورد نقيض بعض الاشتباه فيتحقق انها مثل ان ما في الدار انسان قد يكون في المهملة منفيا ايجابا
حاصله سلب الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واما ما كان صدقه نفي القيام عن البعض وكل ما
صدق عليه نفي القيام عن البعض وكل ما يشتمل عليه نفي القيام عن البعض صدق نقيضه عما صدق عليه
الانسان في المهملة فكلما صدق قولنا انسان لم يقم صدق نقيض بعض الانسان والبعض اعم والتقدير وحينئذ الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن المهملة لان صدق السالبة الجزئية الموجبة الموضوعها ان
يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من افراده وبان يكون منتفيا عن البعض من الافراد فانا نختار الشق الاخير ونقول
كل فرد يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد بدون كل فرد بجواز ان يكون منتفيا عن البعض فانا لا نسلم
الاخير وان اثبت ان انسان لم يقم بدون كل معا نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد هذا وكان يعيد
دخول كل بمعناه انه كذلك تاكيد لانا سيما ما لم ترجيح التاكيد على التاسيس نرجح بان يكون معنى
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التاسيس مخصصا لا التاكيد للعموم الاول واما في صورة الثاني
فلان قولنا لم يقم انسان انما تنتهي المهملة الموجبة فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية نفي

عن كل فرد وكل شئ من الانسان فهائم وانما قال في الاولى للمستغرقة وههنا للجنسية لان
السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير
يتم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المعتبر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها
في قوة الكلية فانها في قوة الكلية احتاج الى بيان فاشار اليه بقوله لورود العموم عليها اي يشمل
المهملة نكرة وغير مصدقة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة اذا كان نفي العموم انما كان لورود النفي
بلفظ كل كان ما نفي العموم في النفي انما صار نكرة لورود النفي عليها فكانت غير مصدقة
في الاثبات وانما قلنا لورود العموم لان نفي العموم في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
كما ان رفع الايجاب الكلي لا يستغرق وانما كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون مفيدا
يتم ان نفي الحكم عن كل فرد عرفا واذا حملنا على لفظ كل وقلنا ان رفع كل الشئ قد علم كان مما ليس
عن جملة الافراد اما ليكون كل ما سيئا فالظاهر ان التقدير هو قبل كل السالبة لا هو يجب ان يكون ههنا المور
ليكون كل المانا سيئين للتاكيد والتاخير ايما يمكن ذلك لان اصل كل ما يجيء لافادة احد هذين
المعنيين ضد المنفي اما احدهما فاثبت الاخر وهو ههنا ظاهر اذ من يقول ان يكون كل الناس لم يقم
النفي عن الجملة واما رفع كل الشئ الافادة عن كل فرد كلا لم انه يجب ان يكون كل ما تاكيد لحتى يلزم ترجيح الناقص
على الناسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعلولة بحال الشئ لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة محولة ايضا فان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو ما نحن فيه وقد ذكرنا ان ذلك الاسناد المفيد لها ذلك المضاف اليه اما لكل كما ان الناس في
مضاف اليه فلم ترتسم سندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى الكل فهم مفيد الذي الحاصل ان
الاسناد اذا كان يكون كل ما سيئا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يضيفه تقويته ما يفيد لفظ المؤكد فهذا
ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل الشئ لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل الشئ اخذا فاحج نفس الاسناد
كل الا الى خوه يكون كل الشئ وانما كان لفظ ان يفيد هذا المعنى بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو
التاكيد الاصطلاحي وفي نفي معنى التاكيد ههنا ان يكون كل ما افادة معنى كان حاصلا بدونه فرفع هذا
للنفي اسناد الرفع عن على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا لحاصل ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
محولة بقيد الشئ اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملنا كل على الشئ اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل الشئ نفي الصيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل ما سيئا بل
تاكيدا على ما مر من التقدير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا اولى جعلنا ها النفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لهم والتالي باطل لم يلزم ان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وانما سيئين ههنا

اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيد النفي عن كل

فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا النفيين حاصل فيه فكل على ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا

فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال

قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة

فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما لا مشاحة لنا في التاكيد اتحاد الدلالتين ولا يشترط فان لم يشترط لزم ان

يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا

يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على

النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر ومع هذا يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون

منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للنفيين

والمستفاد من لم يقم انسان هو قسم الاول فحمل الكل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان

للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وثانيا اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل

فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا

لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكرتم هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد

الموضوع لا يقال انما سميناها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول السور

في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا ولم يذكر فيها ما يبين كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان

الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل فرد من الموضوع فلا

اي الصادقة على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريفها الكلية دون المهملة وما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير

انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا

القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الاختصاص فيهما بل كل ما يدل على العموم

فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

النفي وكون الموضوع نكرة منفية واعطاء التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما

في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا اهمال في لغة

العرب قال عبد القاهر في تقريره ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل

داخلة في حيز النفي بان حرف عن اداة سواء كانت معمولا لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي

الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء

حاصلا وحاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلا في

النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على يدرك والمعنى او جعلت معمولا وكلاما اليسر بعيد لان كلا من

الدخول في خبر النفي والتأخير عن أداة النفي شامل لا نوعيها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه
عليه بأو أما الأول فلفظاً وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو
ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا يقع نحو ما كل ...
حاصلاً إن خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منه إلا المعمول المقدم على الفعل المنفي وإن جعلته أعم
من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وأيا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وأما ما وقع فيه التعبير عبارة
الشيخ وهو قوله إذا دخلت كل في خبر النفي بأن يقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً كما إذا قدمتها على الفعل
المنفي العامل فيها فإنه مؤخر تقديراً لأن مرتبة المعمول التأخير عن مرتبة العامل فالأقرب أن يجعل عطفاً على
أخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله أخرت عن أداة النفي ما إذا لم تدخل أداة النفي على فعل عامل
في كل بما يشعر به المثال المذكور والمعنى أو أخرت عن أداة النفي الداخل على الفعل العامل فيها بأن جعلت
معمولة للفعل المنفي إما فاعلاً أو مفعولاً أو تأكيداً للفاعل نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم
التأكيد لأن كلا أصل فيه ومفعولاً كلمة ما أخذت كل الدراهم أو الدراهم كلها أو منقوداً
نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد اعتماداً على مناسبة وجعل الفعل منفياً
بلم لأن المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا إذا وقعت ...
نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الأيام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي إلى الشمول
خاصة لا إلى أصل الفعل فأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف إليه كل إن كانت كل في
المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف الذي جعل عليه وأعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم
وفي الوصف ما كل القوم كاتباً وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم
ليشمل ما إذا كان الخبر جامداً نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن أو تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف
به أي ببعض إن كانت كل في المعنى معمولاً للفعل أو الوصف المنفي لا فاعلاً له أو العامل فيها نحو كل ما يتمنى المرء
يدركه ... ما كل الدراهم أخذت وما أخذت كل الدراهم فيفيد تعلق الأخذ
ببعض منها ثبوتاً وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ
أو لا أما لو وجدنا أنها ... لكل في خبر النفي لا يصلح أن ... بعضاً كان ... نظر
لا بغير حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي وإن لم يكن داخلاً في خبر النفي بأن قدمت
على النفي ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن أي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه أي على عموم النفي وشمول كل فرد

قوله

فرد قوله اى قول ابى الفتح وقد اصبهام التحيا بذعو على فنا كلوا اصبح يوضح كلا على بعض
لاصبح شيئا تماما قد عيه على من الذنوب قال الشمس المعتد فى اثبات المطلوب فى الحديث وسعرا
الجواب الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام المتصل عن احد الامرين المبهم
الثانيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد المستفهم نحو ايراتا بالتعيين او نفى كل منهما
رتما على المستفهم وتخطئته فى اعتقاد ثبوتا احدهما لا بنفى الجميع بينهما لانه لم يتعقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل واحد اى كل من نفيا الكلام فيهما والثانى فاسد وذلك لان النتيجة
كل ذلك لم يكن قال فزيد والد بن بعض ذلك فكذا ان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سالبا لجزئيا
لجواز بعض ذلك قد كان رد الله لانا انما بنينا فى نفى كل منهما الاضافها جميعا اذ الايجاب الجزئى
رفع للسلب الكلى السالب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلا نسلم صحته والشاهد فيها اذا لم يكن
الفعل شاغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المصدرية نحو ضربا زيدا ضرب وليس كل منصوب كل منهما
ما يكون مرفوعا وسيأتى كلام الرضى فى شى مما ورد عليه هذه الآية فلو كان المقتضى فيما للاثبات
الفعول والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر فصيح عن الحسب التابع المفيد الرفع الخالى عن المقتضى
من غير ضرورة ولقائل ان يقول انما منع الرفع اذا لو نصبها لجعلها مفعولا وهو مستغن عن رابط
كل ذا الضمير الضمير يستعمل فى كلامهم الا تاكيدا او بدلا لا تقول جاءنى كلهم ولا ضربت كلا هم
لا سربت بكلهم ونظير ما جعلنى اذكر قول ابى تمام ذكره سيبويه فى قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا
انما الرفع فى كلهن على الابتداء وجملة الضمير من الضرب اما على الاستئناف لا ضرورة تلجئ اليه كما يمكن
ان تقول كلهن قتلت بالضرب فاعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر بالرفع اذ لو نصبها لانتصال
مفعول وهو ضمير ابن كلا الا تاكيد الضمير يستعمل الا تاكيدا او بدلا لان غيرها ان يستعمل
تاكيدا لما فقدته مما اشتملت عليه ضمير لان معناه افادة القبول والاحاطة فى نحو جاءنى القوم
ولما اضيف الضمير كان الجملة مفقودا ما ذكرها وفى حكم المتقدم الا انهم استعملوها استعمال الاجزاء
الفاصل فيه مكونا لغيرها فى الصورة فاعترض عليه فلان يقال ان الامر كذلك فيه الرفع والنصب والجر
الامران كذلك هذا كلامه واما الضمير فلا اقتضاء للقائم تقديم المسند وسيجئ بيانه فهذا الذى
من الحذف والذكر والاضمار والشعر بين والتنكير والتقديم والتاخير كلام مقتضى الظاهر والمقام
الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الحال اياه فهو وضع الضمير موضع الظاهر فنقول
لعمر رجلا كان من الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار ودون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير فاعل الفعل معه قوى الله من يهم بالحسنات
الوجود كالظهر فى نحو الرجل زيد لحصول الابهام ثم التفسير للناس فى وضع هذا الضمير لان الذى هو الحق

عظم شانه الى ان ضاد متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي والادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زادت عليها بالظلام وراق رقد بعكس اى توضع المظهر موضع الضمير فانكا
المظهر الموضوع موضع الضمير اسم الاشارة فلكمال العناية جيئ به اى بغير المسند اليه لكونه مختصا
بحكم بديع كقولك اى قول ابن الراوندى كرجل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية اعتبارا اى لعينه بمعنى ليعلم شرف
عليه وصعبت مذاهبه كثر في معاشيه الكلوم وكرجاهل جاهل للقفاء مرزوق فاهذا الذي ترى
الاوهام حايرة وصيرالعالم الخبير المتمعن من نقد آرائها نقادا كما قال ابو تمام قليلا
لو كان لم وجود اما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون الفاضل
محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع يعجب الشان وتحويل
الاوهام حايرة والعالم للتفن نقادا كملت عنايته بتقريره فاورد في مصرع المحسن تنكا
يرى اناسا مبين ان هذا الذي المتعين المتميز هو الذي لذلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد بين
ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فاختص المسند اليه بحكم بديع اختصا
عنده ومعلوم كون هذا الحكم بديعا اذ كان ضده ما كان يخفى ولا يخفى فاضيف من التعسف او التفكر
عطف على كمال العناية اى والتحكم بالتاسع والتعريف كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة شاهد
اليا صلا او النداء على الا بعد شاهد كالبيد لك غير المحسوس او ظاهر بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
اوادعاء كان المظهور اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لانتفاء
كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه في قول ابن الدمينة فما التاع الظهر تلك الحمائل
المرض كي انجلي اى الحزن من نجى كشجى حلحد علم بعلم واما نجى كشجى فهو مستقيما فعادي هذا الامر
اى اخرجي وهاب علة زيد بن قتلي فدى ظهرت بذلك اى بقتل وهو لم يقل بل ادعاء ان قتله قتل
لظهور ظهوره والمحسوس بالبصر الذي يتاتى اليه اسم الاشارة وان كان للظهور الموضوع موضع المضمر
غير اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى تمكن المسند اليه في ذهن السامع مخوفا هو ما لقه احد الشعراء
من عمد الى امراة اقتصد لانه الذي يهم الجوانح ونظيره من غير اى نظير قاله لبعض اهل العصر انتقد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التقرير من غير اسم اليه المسند اليه ذلم تم والحق انزلناه والباء للتعدية
اى وما انزل القران الا بالحكمة للمقتضية لانزاله ومانزل لا لحكمة لا شتماله على الحكم الجزئية الكل جزئي
او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي الماموري ما يكون داعيا الى الزاجر
بشيء من الاشكال والاتيان به مثالها اى مثال التقوية او ادخال الروع مع المرتبة قول الظلام
امير المؤمنين بامر اك بكذا مكان انا آمرك وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور

من عنده اي من غير طلب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم
يقل فتوكل علىّ لما ان لفظ الله من حيث انه داعٍ الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال جل جلاله او الاستعطاف اي لطلب العطف والرحمة
كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذا اهل وان تطرد
فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي امتثالا على ان يكون العاصي بدلا منه لان في ذكر عبدك من
استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وغيره تمكين كوصفه بالعاصي كما في قوله تعالى
قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري
اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون من الحكاية الى الغيبة ففي العبارة
ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان
يكون الغيبة باسم مظهر بل بمضمر غائب والاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة اصله من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى
الآخرين وقول بعضهم زيادة من المص ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء
كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل
عنه الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا
مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وفي قول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها وانما خص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من
الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح ايضا
قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم

[illegible]

والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غيرهما بتوجيه الخاطب ليعيد نظره ثم اطراحه والتفاتها في اصغائه
فاعلم ان تصوير هذا القيد لا يخلو في هذا التفسير عن شيء اذ ليست من الالتفات منها مخولا ان يكون
ومن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا وهي الى الذين صبحوا اصنامنا وهو ذلك تماما غيرين
معنى واحدا تارة بضمير المتكلم والمخاطب تارة بالاسم الظاهر بضمير الغائب ومنها عوما يزيد
ويا رجال امرصعب بدي وفي التنزيل انا فصلت هذا بالحاشا يا ابرهيم ان اسم الظاهر طريق
غيبته ومنها انكر بالطريق الملتفت اليه نحو انا انزلناه قرءانا عربيا فاتت قاتت
الالتفات انما هو في اثنا كلام واحد والباقي جار على اسلوب وان كان يصدق على كل منها انه
تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها عوض بلى هو غالا وحق لي هذه المسئلة انك
الذي لا نظير له في هذا الفن وهو قوله ايا ما من يعربطينا ان نغادرهم وجدانا كل شيء بعد عدم
لا الالتفات وفي ذلك لان الحق العامل الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحتى الكلام معه تام المتاكد
ان يكون بطريق الخطاب وكل من نغادرهم وبعد كما جار على مقتضى الظاهر وناسبة الى بعض الاوهام
ان نحو ايها الذين امنوا من يرتد الالتفات والقياس انتم فليس بشيء وقال المرزوقي في قوله اما الذي
تمنى لي مبرة وكان القياس ان يقول معتمر حتى يكون فانا لمعتمر عوضا عن الموصول لكن لما
كان القصد في الاخبار عن عمر كان الاوهم الاول ربا بالبر والتعبير عن الاول وحمل الكلام
على المعنى لا من من الالتباس من هو موضع ظن وقع عند الموثق حتى ان الذي قال اولا اشهاد وتوبة
وكرة ترديده من الناس من زاد الاخراج ببعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التغاير في كلام
وهو غلط لان قوله ثم ياتوا كما حولها يلزم بعد ان يا تنا فيمن قراءة البر بها الياء الغيبة فيه الالتفات
التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من ياتنا ليس كلاما اخر بل هو من متعلقا
البر به ومتمما تره وهذا لا في الالتفات بتغيير المجموع احسن منه بتغيير التكلم كما ان الاول عندهم احسن
ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وهو عند الجمهور مخصوص الاول فكل الالتفات عندهم الثنا
عنده مع عكس كما في قوله تعالى ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون وقام الخلق ولم نرقدرات
ذوي العابر الا مرمدوه فلان من ساقه الى بحر يترعرع الا ترى وفي اقتراح العابر وقد العين في
الانسان من عيني وغيرها من عشرة حتى من نهاوات لم يلزم الا ستة الجاري كما مر فهذا
لا الالتفات ثم التعبير الاول عند السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفا
وقول صاحب الكشاف وقد عدوا الالتفات في قلة ابيات في غاية ابيات ظاهر في رد
السكاكي كما في المذهب [illegible] يكون احدها في بيت والاخران في بيتين احدهما بيت الا

من الخطاب في ليلك ولا خفاء في الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال

من الغيبة في بات الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب

الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون

من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد

اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها

وعن الثاني ان الامر ان كان في ذلك خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن

يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعد ذلكم

مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان

قلت ترجعون ليس خطابا للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد

المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت

ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر

قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري

الآخر على سنن السابق وهذا في الخطاب مثل التكلم في قوله من يناء جانبي وقد قطع المصنف بانه

وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر

بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وتاتيني في الآية والبيت عند السكاكي و

عند غيره التفات فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند السكاكي

ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق ان منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وتاتيني

من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد يكون

في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم المنتظم كالمامور ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب

في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك

ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب في نواحيها من التكلم ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة

طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بطحا او بطروب قال المرزوقي معنى طحا بك في الحسان انه

طروب في طلب الحسان ونشاطك في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد حين عصر حان

مشيب اي زمان قرب المشيب وتمامه على الحمد يكلفني ليلى في الالتفات من الخطاب في طحا بك الى

التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب

ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد

فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب في قوله طحا بك من قبل الالتفات اخر عند

اعبد الذي
مفهوم منه الظاهر
بل المراد وما لكم لا تعبدون
لكن ابرز الكلام
في معرض
النصح

قوله
وقد شط
وليها اجلها حالية
والمعنى كلفني حبها
الحال انه بعد قربها
او ايام قربها

السكاكي لا عند الجمهور وقد سطا اى بعد لبها اى قربها وغادت عواد بيننا وخطوب الى الزرد
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا اى كما كانت عليه قبل والى
الشيب حتى ذاكرته فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن النبيه الى التكلم الله الذى ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب ما لك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه
نعبد وكذلك ذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام فى الحالتين واحدا المقصود نفسها بالكلام نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول
جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
اتلك نعوا وتباح فانه ليس من الالتفات فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء هل تزجركم رسالة
تم قال ام ليس ينفع فى اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من خطاب بنى تزجركم الى الغيبة
فى اولاك بمعنى رسالة وقال انه اضرب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم فان كان
يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك الخ
يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى
على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما فى قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم ثم جمع كلامهم فضم الفقر ظهرى والفقر من فاضحات الظهر
فى قول جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقى البشام والثانى ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شئ فتلتفت الى كلام
يزيل اختلاجه ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة
وصله يبقى لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفى
الياس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى
اسلوب كان احسن تطرية اى تجديد لا حداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اى يكون لكل التفات سوى
هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب ما يناسب المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر

قوله على طريق الالتفات هو انه يجري مجرى المفعول بركن قوله وتيقنا شهادتنا سيانا وعام ان في شرح الكشاف للعلب يشعر بعلم لم يحمل هذه

الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات هى قوله تعالى مالك يوم الدين الصيغة انزاى فى ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك الحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاذكر فى المهمات والياء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب او خطاب باللقاء اذا دعوت له وخاطبته والمعنى يوجب ذلك الحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهى غاية الخضوع والتذلل لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون هذا بيانا للمعونة لانتظام الكلام وبكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات للطيفة الخفية وهو موقع هذا الالتفات وهو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك الحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة صاحب المفتاح وطريقة صاحب الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد اجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فانه متميز عن غيره فى ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذا صفته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا له الخطاب ادخل فى التميز واعرف وفيه ان تعليق الخطاب تعليق بمناط التميز يشير الى العلية ويمكن ان يقال انه لما ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب انه دلالة صحيحة على تميزه والعلم به كما ذكر انه ثم توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المالك الناس واهلها وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ينتظم الامر للمعاش ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك الغيب واليه صار الثبات فصرفت النفس اليه بالكلية لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب بعضها تنبيها على ان من هذه صفته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة فانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد معبوده ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر وبعض اقسامه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فاك ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده اى المراد فى بغير المتكلم وفق بحمل السبقية والعمى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقب وهو يسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها الرجل اى على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا

قوله
من الاصفا
هو من الصفد اى العطا
وهو العطاء قوله من صفده
اى قيده من الصفد
بالكسر
هو
ما يوثق به قوله

اياه لا تحملنك على الادهم بمعنى القيد هذا مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثرى فانه توعده الحجاج فى معرض الوعيد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه
على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو اولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد بالتنبيه على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة
غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك السائل او المهم
له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب فى اختلاف
القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا
قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امور
هم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج تعرف بها وقته وذلك
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما
ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عن المصرف لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها
وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكره هنا على سبيل التضمن دون القصد ومنها اى من خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى
السموات ومن فى الارض بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى
ومنه اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير باسم المفعول
كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك
نه على خلاف مقتضى الظ فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
بمعنى الماضى والحال وقد يكون بمعنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على
الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون
ذ على مقتضى الظ قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس فى الفعل

لا خلاف فى ان اسم ... اسم المفعول بتمام يقع كالمستقبل

قوله
ماهو موقع
المبتداء سواء كانت
نكرة محضة او مخصصة ان
كون المبتداء نكرة

محضة او
مخصصة
سواء كان قبل

شتت موازنة بين قوله وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقوله وان الدين لواقع
ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتنبيه على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل
والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر لانه لا خلاف في ان
اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند
الاكثرين فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه
اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب فهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه
ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه
من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض
على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان الخاتم والقلنسوة ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك المظروف نحو الظرف
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك
ام حمار اي ذهب التوحد من الامر واتصف بصفة اللئام حتى لو بحثوا على هذا الوصف سنة لا تبالي
انسان منهم ابا كان ام غيرهم فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان الظبي وقع مكان المبتدا
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله فلا يك موقف منك
الوداعا وحصل المنافاة بين ما وقع بعد لا وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر فيما
غير مقصود فيجوده كحذفه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو مما وليها
وقع بعد لا والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا خلافا لهم انه زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في رجل شر عندكان ما لا قلب فيه من جهة المعنى لان الخبر
عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون انسان ظبيا
وان يكون حمارا فانهم وجعل اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل وقد رد غيره
اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من الملاحة

قوله

نوع بحث شكل المسند من
هذا
الكلب على
ما تبينا بعيد ولم
من جهة اللفظ اعتبار
القلب فيه توجيه
امك نكرة
جملة
استفهامية مع انه صرح بجواز

مثل كقوله اى بقول ابن رويته ومهنة اى مقالة معتبرة متداولة بالعبرة او ظاهره واطرافه فوله
جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه وسماؤه وهو هنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا يعضد
قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب تقابل المعنى كان لون سمائه لبس بها الوان رضه فى القلب
من البلد الغفر والليس فى تركه لاشاره بان لون السماء قد بلغ من العبرة الى حيث يشبه بلون الارض
فى العبرة والا اى وان لم يتضمن عتبار تطيفا فقد كان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة مقتضية
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله اى فى قول القطامى بسيف اقتره باتمن ظل ان يجرى ممن بها كما خيفة من طيئت السطع القدد
اى والفصل الشاعا اى الطين الخلوط بالتبن والمعنى كما خيفت الغدر بالشياع وجواب الشرط قوله
امرت بها الرجال لياخذوها ومحن ظن ان ان يستطاعا وانما قال ان يقال ان يتضمن من المبالغة فى
ممن التامل مالا يتضمنه قولنا كما خيفت الغدر بالشياع لانها امارات الشياع قد بلغ من العظم والكثرة
الى ان صارت بمنزلة الاصل فى الغدر بالتشبيه به كالشياع بالنسبة الى الغدر والثانى يتضمن ما يوهم
عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت قد اصبت قوادم جذع البصيرة قوادم الاقدام
والمخصر قوادم جذع البصيرة هى الاقدام على ترجمان من الضمير فى انصرفت وقد اصبت معنى لرجع وذلك ان
الجذع عند حداثة السن والترعرع قد نموا تهيء فلما ناسب وصف الراى والبصيرة بالنمو والوضوح الاقدام
والاقدام فى المعارك بالجذع عند عتاق بقولهم عرق راى مجرب فخليق بهذا القلب ان يحبا الطيف بل فيه
بهام لكن المقصود ويجب ان يكون من باب تقابل المعنى كان قوادم جذع البصيرة خالل من الضعيف فى الكتيبة
اقريب وعثار الذين ان اصبت انتى الفيته وهو تحريك اى لم اقف عند الضعف بل وجدتنى اخلال من اجانع
الاقدام قوادم البصيرة وليس معنى المراجح كان ما قام من الاثبات يدل على ان ترجح وتحدد مسالكه و
لان فى نحوى كلام الملا على ان رجح وارجحت عالمان ان الاقدام ليس بعلة للهام وحينئذ يترك
الفكر فى المواقف ويفضى الخوف من المناصب كذا فى الايضاح وغيره بحث كان قوادم قد اصبت
وجيهت مصلح مريبه على ان لم اصب بمعنى لم ارجح اما جعله بمعنى لم اقف فلا قرينة عليه مع ما فيه من
تغيير النظم ومحله الكلام على اثبات الجزم له لانه لا نزاع فى ذلك لا نزاع فى حصل جذع البصيرة حالا من الضمير
ما والمعنى لم ارجح فى هذه الحالة بل رجحت جذع الاقدام قادح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم اقف
المنسوب نجعل جذع البصيرة مفعوله ثانيا لانه احسن تاويه للمقصود الجواب عن ما اشار اليه
لاقدام الراى وفى وهو ان جذع البصيرة من الضمير فى انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن البصيرة
لتة كان على الاول يصح لما تقدم فى الاقدام ولم يستطرد الى ليه تقاعد عن الاقدام وفى الثانى
بانه عن ما تقدم لك ما مستلزم للوجوب وذلك لانه قال المعنى لم انصرف وقلت ما اراد ثم من انصرافى

ولا منيا الواما اذا دوامى وانا على صحتي الاولى لم يبدل بعدم في الافهام ولا غلبني اختياري
النظر في والاعراض بل قد صار لقد اي لحرب تارك الطول ممارستي وتكرر مبارزتي الباب
الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطبيعة وهي ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض
بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي
قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
رحله اي منزله وماواه وقيار اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما
بافراده ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي رفع
قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
الثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا
تشريك معنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو
قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا
اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية
قال والصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره ولا
محل لها من الاعراب فائدة تقديم والصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ومنها اي ومما
لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح في ان
المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه
ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا خبر والدي وخبر كنت محذوف فهو عند من عطف
للفرق وعند جمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال

لمن زوى لحيته قوله فبا قبر معي كيف ترنيت خوده وما كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرفوع
بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى فان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لفرط
الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه مترعا والذي يضاربه بنا
كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق
المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل القرينة
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر بالباب
او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد
لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في
اذا هو فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فلا يكون
مضافة الى الجملة وقال المبرد انها ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والزم
تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي لا عيشي ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا التفرهج شافر كصيد صاحب مهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا
حلولا ولنا ضهاالى الاخرة ارتحالا وان السفر الرفاه قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل واللفظ مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان زيدا ولذا قال عبيد
لو استطعت ان لم يحتمل الحذف او لم يجز لانها الخاصة بالمتكلف لشأنه وان رجحه عنده قرينة ضيق
المقام اعني المحافظة على الشعر والمضي بعده لمثل الاختصار بدون الضيق بقولك ان زيدا وان عمرا واما
وعليه ان محلا بعني عليه هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق
المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول
ولبدل من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به المسند
المحذوف فههنا اضل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث لظهور المقصود من الاتيان بهذا
الظرف تفسير المقدر فلو اظهر تم لم يحتج اليه وانما صار البدل لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم

فاعل الفعل المحذوف لامتناع ولا تأكيد له على ان يكون المقدر لو تقوم تكون انتم تقوم تكون ولان
حذف المفسر امر سهل من مثل هذا المجاز ولان ذكر المفسر يخل بالمزية والفاعل مع بقاء التأكيد كما ذهب
الكشاف هذا ان تقضيه نظم الاعراب فاما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تقوم تكون فيه ربط الاخبار
الاخبار من غير ان يتناسى فيهم الخصوص الذي هو المناسب لان الفصل الاول لما سقط لاجل الاختصار
في صورة المبتدا والخبر بقي كما ان قولنا الناس ستة خاتل وهو مبتدا وخبر بقيا الاختصاص كذلك
وانتم تقوم تكون بقيا مشتركين في الصورة فالنكتة ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا الطرق عند
الاختصاص جاء فليته وانا فليس بمبتدا بل تأكيد سقط وهذا الكلام صريح في مناقضته والرجوع
عليه لانه وقوله هم مضمر جهل يجعل الامرين خلقه السداد صريحا جهلا وخلقه السداد البتة
اي فاسق صريح جهل فهذا من تكثير الفائدة بالمفاد كان جعل الكلام على كل من العنصرين بخلافا
وذكر انها قد يكون نصا في حديها والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وهو حسن السداد
باذعا كثر ما هو عليه اولى وبان سوء الكلام للمدح يحتاج الصبر والاخبار وان الصبر الجميل الجمال يدل
على حصوله وبانه في الاصل ان الصادر المقتضى شيء صبر جميل فصادر على حذف المبتدا لما ان له
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر شيء خالية على تحمل المبتدا وليس على حصول تحذف المبتدا الخبر اعني
جعل قرينة لحظية لا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط في الحذف لا يجوز الحذف اصلا لا
القرينة هذا فيهما هو انها اذا صارت الاصل لا شك انه مكروه فكيف اذا يقول التقدير حينئذ هذا الكلام مما
يفهم منه هذا المعنى فيهم ولد وبرجع حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ صبر جميل بالنصب اي عليكم
صبر جميل لان عيان الاصل في المبتدا التعريف فيحمل الكلام على صيرورة المبتدا معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل الجمال بين خير جميل وليس المعنى على هذا بل المعنى
من الخير وبيان الشكوى وما يجعل الامر في قوله تعالى كلمته اي اقتولوا انا وفي الوجه الثالثة
او ثالثة الهاء خلقت الحبر لله والصواب ان الخبر لا تقولوا الله والمسيح واحد ثالثة اي بمشيئة واستحقا
العبادة والربوبية كما اذا رأيت بالحاجتين بزيادة ثم حذف وبنيته فقيل هم ثالثة فحذف المبتدا لدلالة صاحب
للقضاء وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره مخرج الى ما ليس مرادا كقولك لمن زيد عندك ام عمرو فانك
لو تعلم ان عندك عمرا وام عمرو عندك لخرج عن الاستفهام الى الاستفهام وذلك لانك اذا وليت
الفعل جملة شاركت كان في احد الجزئين اعني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعدها فتحول
زيدا قام عمرو وانه يقام ثم هو قائم وانه يقام عندك ام عمرو عندك وعندك عمرو قائم منتظم غير
متصلة لانك تفعل الايمان بالفرد بعدها وهو قبل الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
كلام واحد من غير انقطاع فالمسند والمسند اليه قبل الانقطاع وقبل اتساع القدرة على الفرائح الكلا

قوله
فان قلت هذا الكلام
عند آه لا حاجة الى هذا التو
لان القرينة هو وقوع
السؤال

عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقعد ام قعد واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من
فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمذكور فعل
لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد انه سؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن صدر عنه الفعل وصح تقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من
تقدير اسم الفاعل وهو خالق في قولنا الله خالقها لظهور ان السؤال بجملة اسمية لا فعلية ومن
قبل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل
وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة
وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول
ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي الصدر ليس بحسن
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وقال
الطوائح والملحقات اللوائح ومن ابواب الطوحات والطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل
من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على النفس من عمى
الناصح حال لاصتخصا الشيء ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يبنى
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا للسؤال المقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد المفعول بتكرر الاسناد اجمالا
اولا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع صار اسناده الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد
اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في المسئول
المقدر منه يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم استناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يعني

قوله
نحو اشتماله
على الجمع بين المتناقضين
ذلك الاهتمام
موجه

اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا ولو وقع نحو زيد عنده فضلة بل جزء جملة مسندة
بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان
اول الكلام غير مطمع للسامع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
هو الذي بخلاف ما اذا بني الفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولعادمن ان يفصل نحو ليبكي يزيد
ضارع منصبه يزيد ببناء الفعل للفاعل لانه بدلا امتناع عن الحذف والاضمار واشتماله على انهما
الجمع بين المتناقضين من حيث انه لان نصب نحو زيد جعله فضلة مع فهم ان الاهتمام به دون
الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر مع ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
عدم اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله لما وقع واعز
اما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو
زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم وغيره قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا
يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كاسند ذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القراين كتسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما التعجب في الكلام السامع فبالذكر المستغني عنه في الحذف واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام
ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل
هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع مكانه
من التركيب تقوي الحكم فخرج الفاعل الاسند فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت
عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او نحو تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده
بالطريق المخصوص نحو زيد قام واما الرجل فمع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل
صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فانما قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوي لكنه يفيد بالضرورة تكرر الاسناد فعلم ان افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي
فحسب لصاحب المفتاح ان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية واما التاكيد فمقدم
لا سببي او المسند مفرد او جملة كما في سعيت فانه قد عرفت ما فيه ووضع قوله غير سببي موضع
الخطأ في عبارة المفتاح حمله اليه لان صاحب المفتاح قد فسر الخطأ بما يكون مفهومه

المسند

ان افراد المسند يكون لاجل
هذا
للتقوي لا يجب
فلا يقول لا افراد نحو
هو زيد قتيل هذا
المضمونة
تأمل

قوله
واذا كان المجموع
فعليا فقد بطل الجيب بان
معنى التعريف مسند
ليكون كذا

بيه بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فرع للمص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم
به بالثبوت ولقائل ان يقول لانم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند
السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة
التي وقعت خبرا للمبتدأ فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان
الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم
لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد
الثبوت بالفعل حقيقة لا انتقض بكثير من المسند الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا
فقد بطل ان كون المسند فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده
ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هيهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بجملة في
زيد ابوه منطلق ثم استدل التكلف ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده
والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان
يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه اخفى واولى بان يمثل له وانما القول بان مفهوم منطلق ابوه
ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في متن النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم
وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه
مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند
الفعلي امثلة منها نحو الكرم من التريشين وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على وجه
الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل
التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل العلامة
الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله
اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد فيه فاعلا لم يصح التركيب وفي جميع ذلك
خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر
لا افراد المسند هيهنا مثالا الا ان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته ولاغراضه ويكون

التمثيل هاهنا ايضا ولذا ترك التضايف ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال و
تفسير تقوي الحكم مذكور في تقديم المسند فلو كان عنده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب
تاخيرها على هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط
امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة التركيب فقطع
الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان
يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعايد بشرط
ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العايد هو المسند
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد
كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل وبعدها والعايد اعم من الضمير
وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح وهو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه
مطلوبا التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع
او يكون المسند فعلا لا يستدعي الاستناد الا الى ما بعده فطلب التعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات
او نفي لكون فاعل ذلك متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته لما بني عليه اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وهو غير ما بني منطلق عليه لان الاب
ما جعل مبتدا او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان
مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس يحتوي على شيء مما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضربت اخوه فان ضرب
استند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى
ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا الخ معطوف على قوله ان يكون مفهوم المسند
فتوهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وقوله ولكن او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا
كان [illegible] قوله [illegible] الفعلية لكونه جملة فعلى هذا الفرد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا
[illegible] انه [illegible] لكان المناسب ان يقول اذا كان المسند فعلا انه لا وجه للعدول الى المضارع وترك
لفظ اذا في موضع الاثبات مع رعاية التقابل الاقرب الذي لا التباس حيا عن قوله اذا كان المسند سببيا
ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب
ولكنه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق والحق

كلام

وبهذا
الاستثناء يندفع ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء او هو يزاوله ويزجيه وقولنا في يد بكر
بمعنى ان يده قائم لا يقتضي استواء القضيتين من غير فرق والا لم يخطئ اسماء وفعلا واتا تقتضي ان الفعل وما
شبه من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما ذلك يعتبر مفعولا مطلقا او بدلا او اداة او معربا ونحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلم يفد الفائدة وتقويتها الان لمزيد زيادة التقييد يوجب ازدياد التخصيص وهو
يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو نحو المفعول وبعضه كان بدليس لترتيبه الفائدة اكمل فائدة في نحو كان زيد يد
الخير ليكون الخبر بيتا اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد يد خلقا
هو منطلق لا كان منطلقا هو نقل المسند حقيقة اذا الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة
زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وليس وضع التالب لتغير
الفاعل على صفة اي جعله وتبعيته عليها بغير مصدق ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اشتملت
الصفة متضمنة بمعنى في قال الاصل المعنى كان زيد قائما انه متضمن بالقيام المتضف بالكون اي الحصول
والوجود في الماضي ومعنى ما زيد بعني انه متضمن بالنفي المتضف بالكون اي الحصول والوجود في
الماضي ومعنى ما زيد بقائما انه متضمن بالنفي المتضف بالقيام بزيادة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي
وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في هذا التالي حكم الانتقال لانه تال الحال الذي
انتقل اليها وهذا الخبر نوع المزة في تحقيق كون هذا الاخبار مقيدا بهذا الاصل واما تذكر اي ترك
التقييد فلما لم تهتم اي من تربية الفائدة لعدم العلم بالمقيد او عدم الاحتياج اليها او فوت بعض
الغرض لاوعدم الارادة من طالع السامع او جزء من الحاضرين على ان الفعل وما معه او غيرك
لا عن يتعلق به او نحو ان ينصرف الى الخاطب المتكلم مكثار وقادر على التكلم فيتولد منه عدة وة
ما شابه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبار ان
وصلاته تقتضي تقييده بما لا تعرف الا بمعرفة ما بين اداة الشرط وفعل الشرط واسمائه من التقضيل
وقد يرد ان التفضيل في عالم الخير فليرجع الى ما ذكرنا من الكلام تنبيه على ان الشرط قيد الفعل مثل
الفعل ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي لا يخرج الكلام
بعد ذكر الفعل عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالخبر بان كان نحو اكرامك اياي خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمجيئك اكرمك وقد يجيء بمعنى ان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه
اي اكرمه وقت مجيء فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصص مجملة في
نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري والمناقض للشرط بدون الخبر الى غير
ذلك فلا حاجة الى الوجه الذي لا استفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في خبره ولا يصح

ان نضربها بعد علمنا ما ذكره التابع العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما هو الان لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقة قد يقع في بعض
نسخها تصحيف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا
جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية وليس فيها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فعلوا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا كلما كانها موجود عند وجود صرحوا بانها في الشرط وعليه متن ظاهرهم وانا لا نسلم
في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ولو قدر بمجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار التلفظ بين فريقي اهل العربية لانا
اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدقا عند اهل العربية النهار محكوم عليه وربط محكوم
والشرط قيده ومفهوم القضية ان لو وجد ثبت النهار على تقدير طلوع الشمس فان ظاهر ان الجزاء
باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب صدقها باعتبار وقوع الحكم بثبوت الموجب
للشرائع وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء وهو
مفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم واللزوم وكذبها
بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب فحالها انها تشارك الجملة
في انها قول جازم موضوع للتصديق او التكذيب وتخالفها بان طرفيها مفردان فالبقاء خبرية
وان لم يكونا خبريين وبان الحكم بنبوتها ليس احد الطرفين هو الاول فخالفت الجملة الاخيرية لان قولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عند هم ان وجود النهار كان لطلوع الشمس عند
انعقاد ذلك الشرط وهو موجود في كل وقت طلوع الشمس ظاهر ان جملة خبرية فيه مسندها
محمول فيه مكرر في بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من تعاليق المتأخرين
لا بد من النظر فيه هنا فان اولوا المدة بما حتها الشرعية المنعقدة فيها الصوم فان واذا للشرط في
الاستقبال لكن الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اضطراب الكلام فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريق التأبيد او على ما سيجيء من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه على اعتقاد المتكلم فاذا قلت كما
ان شرطي ان عدم الجزم بوقوع الشرط مكذا لشيء على عدم الجزم بالجزاء وقوعه اذا ذكر جميع الحالة
وضرب ما لم يستعمل فيه العاقل المتحلة المذكورة فلم يتحقق هذه القاعدة فلا يلزم ان المعترض بان
بعد الا فرقا بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وغلب الجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم بوقوعه انما عدم الجزم بوقوع الشرط فيما بينهما فليتأمل ولهذا ذكر في المفتاح

ان الاصل فيها الخلو من الجزم بوقوع الشرط بخلاف تكريرها كما مر وما حيث كان اصلها للمتكلم الكرام لا تفيد في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالاوقوع وكذا اذا وقعت في نحو ان اكن انا كيف فكيف تراني حتى يستعمل في مقام الجزم لكثرة وظهور الجزم فيهما انما هو بالوقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كون ما يلي الفاء خلوا عن شروط الخلو عنه اينما احتاج في هذا المثال الى التاويل وقد سبق الفاضل الشارح هيهنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والجزاء بعد ذلك اي لكن الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل فالجزم بحكم الحال الوقوع موقوف لان الاصل عدم خروج الواقع في الغالب وكذا ابيد فلفظ ان الماضي حال لفظ المضارع في الاستعمال مع انه لا ان الماضي انما يدل على القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى موضوعا للاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى يستقبل مثل ان عرفا فاجابتهم اي فهم موعود الجنة كما الحدث الى السماء فالوا الناهدة اي هذه مخصصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا بموسى ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين وجه تخصيص لفظ الحسنة بلفظ الماضي مع ان الاولى ان يراد بالحسنة المطلقة التي حصولها محقق بوعد الله من غير تقييد الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تقييد الجنس بطريق طريقها وجنس الحسنة وفورها مكافا لواجب لكثرة وقائها فتحققت في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لكثرة جنسها وقلة اجناس فان دون اذا اضيف الى النوع كقولهم تصوران تصبهم حسنة وان اصابتهم كثيرة فضل وانما ذكر جنسها بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحاصل لهما في نوع سيئات واحد فانه في نوع من الانواع وفي هذين الانواع فوائد كما يزيد عليه بكثير فلا لان القطع بحال الجنس يوجب القطع بحال نوع واحد فيها ضرورة انه يحصل الا في ضمن الافراد فيفرق بين مخافاتها لان الحسنة ومخوفان تصبهم حسنة فهو واضح اللهم الا ان يقصد بنوع مخصوص من الحسنة قطع بكون تصريف الحسنة فيه بين ذاتي الجنس ذاتي صاحب المفتاح حيث جعل ان يكون تصريف بعض افراد الجنس اقتضى حق البلاغة ذلك لا من افراد ما دخل عليه اللام الجنسية فغير صحيح لما تقدم ذكر الحسنة لا تخصيصها لان المراد بالحسنة المطلقة القطع بها كما ذكره وقوع واما ما وجه الحاصل فهذا مما قيل ان الجنس القدر الذي من افراد الحسنة المطلقة القطع بها كما ذكره وقوع واما ما وجه الحاصل فهذا مما قيل ان الجنس لحق البلاغة كون اداة على فضل العقد وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة الكثيرة ان شاء في نحو كثرة الوقوع تعليقه الحسنى وجعل السيئة القليلة غير قليلة الحسنى واما ازاد المعهود على ما هو على ما ذكر من ان الحسنة المطلقة فوق منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كان ذاهب اليهن فرط الاعتناء بشانها وذكرت ردودا عليها بينها ويكون اقتضى لحق البلاغة المامور به الاشارة الى ان هذا التسبب غير

فضل لا ترى الطوامس اللهم الا بخير
لا يؤمنه الخوف الا الله
المكان العلم

الجنس في مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما
معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة هي الخصب والرخاء وقد عرفت ان الكثرة دون وقوعها فيما
بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يعهدون انهم احقاء بامثال
هذه النظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم
ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد قيل الاولى
دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا
فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد ادعوه
للمعهود بنحو الاولى ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وفيه ... ان
الجنس الحسنة ليست الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فتمتنع دخول اذا عليها اذ يكون متيقنا
لا مرجحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود
فنا ... قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى الحسنة
معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
بها بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الجنس
للخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض فبهذا يظهر
معتبرا ما ذكره كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء جانب السيئة بلفظ
المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل التنكير على
على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا والسيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر
دعانا ومعرفا في قوله ولئن مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجه ذلك قلت اما الاول فبالنظر الى لفظ المس
على معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى ان الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق في
ارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مس قدر يسير من الضر لمثله حقيق ان يكون في
حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا
انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ ان والماضي على ان مثل هذا الانسان بالشر ان
يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما
اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا
من السيد او كما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا تجاهلا وتوهما
تضجرا ومر على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل ...

اى منزل الخاطب لما لم يوقع الشرط منزلة الجاهل فانه معلوم له كقولك ان هو ذهابا
ان كان ابالة فلا تؤده مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى الحال ان لا يؤدبه او التوبيخ اى لتنزيل الخاطب
على الشرط وتصويره ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط لا يصلح ذلك المقام الا لغرض اخر غير
الشرط كما هو غرض الحال فالغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والبيان والوعيد ونحو ذلك مما يخرج
حكم الذكر اى الحكم المقصور عند القرائن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد ضمنا اى لغرضا
اولا لغرض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين بتقدير قرائن وان بالكسر اذا الشرط وهو كونهم
مسرفين اى مشركين مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وصدور الامر في
مثل الحال فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل التهديد كما تقرر فى الحالات لا استدلال
المقام على الحالات الدالة على ان الامر انما ينبغى ان يصدر عن العالم فهو بمنزلة الحال اذ غاية ما يقتضيه
المقام ان لا يقال الا لمستعد فى فرض الحالات بخلافه ان يكون كذلك لو كان قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا
لكم سيقول الاصنام مع دونك اذا مر من ان مدار نفى ما بعد الجزم بعد توقع الشرط وتوقع الحال المقطوع بها
وتوقعه فلا يقال ان الحال لسان كان كذلك بل الوجه ان يقال ان الحال انما تقوم قرائن الحالية هذا المقام بمنزلة
ما الاقطع فيه بعد معرفة سبيل الشاهد والمراد بكلام الشان لقصد التبكيت من هذا جمع استحالة ان يدعه
كما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان امنا بعضكم بعضا فقد اعتدى والذى من باب التبكيت ان يلزم
الحق فاحد الامرين مثل ان يخيل بكلام الشاك على سبيل الفرض والتقدير او يخاطب على حسب ادنى الامرين وانا
لعلى احدكم فى الضعف والتأييد فقد اعتدوا وفى قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اى ان كان حقا فاصابنا على انكاره والمراد نفى حقيته وتعليق العذاب بكونه متماسا اعتقادا لانه لا
تقلبى بالحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف بما
بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطوعا للصوفى بالنسبة الى بعض غير قطوع بالنسبة الى الحنبلى منقولا
للجواب فقم كان تغليبا كالذى لا يقطع بانهم يقومون الا على رجل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فان مع المرتاب بين يحتمل ان يكون التوبيخ على الارتياب وتصوير
الامر بانه مما لا ينبغى ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وتعليق عدم اتيانه
بالاتيان الدال على التنزل من عند انفسهم وان يكون التغليب على المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
كان فيهم من هو بريء الحق وانما ينكر عنادا مثل الجميع كانه المرتاب بانفسهم والاشكال المذكور وارد ههنا
لان عدم الشرط مقطوع به فلا ينبغى استعمال ان لما مر بقى ان الشرط انما هو وقوع الاتيان فى الآتى
وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول انما مر ليس فى الغير فى حد ذاته لان الارتياب فى المستقبل ولهذا قال
الكوفيون ان ان جزما يعتبر انا وقد تخرج الى الزيد والرجاء على اذا بل لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وقد

كثير من النحاة انه اذا اريد تقوية معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه للزمان لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله لا يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد ان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها ونبهناك
ان ادخل الشرط ماضيا معنى بكان وجعل ينسينك خبر الذي يستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا
قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا ههنا
نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال
غلب غير المرتابين قطعا على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب
بل منهم من يكون بعض الكلام او التغليب غير المقطوع باختصاص الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في
المذكور ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور و
الاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكر القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بكلمات
ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما
وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم
ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف على الاثقل الا ان يكون احد اللفظين
مذكرا فانه يغلب على المونث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل
قوله تعالى وكانت من القانتين لانه ليس تغليبا لاحدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجرائه على المذكر خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم
قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا اولوا الزيدين بالمسميين
بزيد فلا يطلق القرآن الا على الطهرين والحيضين لا على الطهر والحيض على ما هو مختلف فيه كما لا يجري
نحو العينان في عين الشمس وعين الميزان فانهم يشترطون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى

قوله لان الحدث المطلق

ذكر فلا يصح الحصر

اشار اليه سابقا

من انه لا معنى للارتياب

بوجه اخر قوله وكانت

من القانتين انه لا يراد

بالقانتين

ولو سلم فليكن مجازا لدوجميع ما يجب الخطاب به من الحاضرين لفظ واحد ليتحمل فيها وضع له الاترى ان المفاتيح موضوع للذكور والوصوفين بهذه الوصف فحاز الذكور والاناث فحاز ان يخاطبوا على سواء بصيغة واحدة على هذا جميع الامثلة الناصة والاية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على من هو من جنسهم وهو الجنس مخصوص بهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقولك قتل اللص الاناسيم الادم فيصدق الا ابليس فحاز لجنس من الملائكة لكونه جنسا واحدا فيهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنسين بحسب الجميع ومنه مخصص الا اكثر كقولك قتل حكاية من قتل شعيب لجنس قتيل بالشعب الذين امنوا فلسعه معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا اخطل شعيب لحكم الخطاب على القوم الى عليهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعودوا اليها وانما كان في ملة جنس من هو منه ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انا وانت صلحنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انا زيد فعلنا وانت في الفقه فعلم قال الله تعالى وانا لهم لحافظون فمن قرينة الحافظ على ان الضمير لاهل الذكر وجميع من يكون من المكلفين وغيرهم وكما يجوز ان يعتبر خطاب من هو واه من غير اعتبار الغلبة كما شاع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فاهم وقال الله تعالى وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقال تعالى ما ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب لما لم يكن لشامل الناس الذي اقتضاه الخطاب ولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة كان لعلكم متعلق بتعبدوا خلقكم لا بقولها اعبدوا لحق بهم الناس المخاطبين لانا نعني بقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالفاظ اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد جمع في لفظ ذا اشتمال الخطاب على العقلاء وغيرهم كقولك رتبت لكم من اعتنكم ان قام واصل الانعام ان قام فاعتنوا به كرمنا في خلق لكم انها الناس من اعتنكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام انيه مما نعلمها ذكورا واناثا بذكره ويكون ذكرها الناس والانعام في هذا التدبير والجمل الماضية من المذكر من الانواع والاشخاص فهو كالمبني والمبدل للبث والكثير وقوله بعد وذكر خطاب شامل الناس الخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة رضي تغليب المخاطب على الغائب والانعام لا الاناسيم ذكر الجميع صنوف الناس والانعام بطريق الخطاب بكلام الانعام عيب في تغليب العقلاء على غيرهم والانعام صح خطاب الجميع بلفظ المختص بالعقلاء فيقول لفظ ذكر تغليبا ولو لا التغليب لكان الناس ان يقال فيهم ذكور اناثا هكذا في الكشاف وفي المفتاح وغيرها واولقائل ان يقول لعل الخطاب شامل للانعام تكلف لا حاجة اليه لكون الغرض اظهار القدرة وبيان الاطلاع في خواص الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى كثيرا ما يذكر ايها الناس في هذا التدبير حيث مذكور من الدلائل الناسب ان هنا الكلام من مضامين الحاكمون فالتدبير في ترتيب المعاش وتدبير

قوله
لكم فيها دف
كالخفاف والثياب ونحوها
الابل والبقر والغنم وما ينتفع
منها لكن المراد
هنا
مطلق

التي الله والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا التي يعتابكم وتقدم بدوامكم وعلى هذا يكون الفصل به وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام
مما قدروه وهو جعل الانعام من نفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما
انزل اليك وما انزل من قبلك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه
مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال
تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت
الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي لكون ان
واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال المتعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق
امر الحال التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت
حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل جملة من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط
والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه
واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على
حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل يجوز ان يترتب على امر خلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ما لفظا ذلك الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى
تفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقولنا لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال نحو ان قولنا ان اكرمتني الان
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد
نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وهو على هذا ضد بعضا منها مقام و
تاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه ولكن قد يجعل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما تر و
كالظاهر في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر الجزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غيرهما قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله وان نهاني عما التي حكم ما قد الهدى وجدانفوسنا

قوله
اى على انها
الرغبة بصدد قوله ثم
اظهار الرغبة فى حصة الطالب
بجعله كالعز اعنى
اظهار الرغبة
وقيل
المراد اظهار كون الشىء مرغوبا
فيه
فى نفس الامر
لا اظهار الرغبة
اللائق بالمتكلم قوله الاول
لا نسلم ان التعليق الخ
منع الانتفاء
بطريق
التلطيف لكن لا شك ان
المتبادر
فى اللغة من مثل
قولك ان ضربتنى ضربتك
ضربت هو الربط فى جانبى
الوجود والعدم
قوله او للتعريض
قيل فيه
سلوك طريق التعريض فانه
الاول
[illegible]
[illegible]

لظهور ان التمنى على المضى دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا والاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا لما
انعقد اسباب الاشتراء او كون ما عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف
بعده بأو لانها كلها علل للابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله
ان مت كما سبق من انه معبر عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد منه ليصلح مثالا للتفاؤل واظهار
الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر
اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى على اظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله
تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضى لا الدال على توفر الرغبة فى ارادتهن
التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب
بوجوه الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال على انتفاء الشرط
توجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشىء فى غاية السقوط لانه غلط نشأ من اشتراك
اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشىء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا
عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معنى اللغوى
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان
كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم
والجزاء لازم والثانى انه لا خلاف فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر
للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن
العفة فالمولى احق بارادتها والثالث ان الاية نزلت فيمن يريد التحصن ويكرهه المولى على الزنا الثالث
ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفى حرمة
الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادة التحصن لامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية يدل على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب النظر الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال
السكاكى او للتعريض اى لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما للتفاؤل او للتعريض بان ينسب الفعل الى
احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب

تمت

لعلهم ومعلوم اشراكه مقطوع به لكن يشبه ان المخطئ ارتاز الاشراك الغير الحاصل فهو معرض
للحاصل على سبيل الفرض والتقدير وقوله لان مسلمهم الاشراك بانهم قد جعلت اعمالهم كالعدم
اشتقاق احمد منقول والله لئن شئتني الاسبه لاشتمنك فلا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بان لا
يسلم منهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التجدد على اصله ولما كان وقوع هذا الكلام
من الخفاء والضعف بحيث انه الى الاشكال والا فهو مقدم كجميع ما تقدم ثم قال وظنه اي يظن
ان اشركت في التعريض لان في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض فوائد ومنها
لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب بسياق الايقان بقوله اليه يرجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم
الخاطبين الذين هم على ثقة الحق على وجه لا يتزلزل بذلك الوجه عندهم وهو اني لما لهم الوجه ترك التصريح
بنسبتهم الى الباطل وبعثهم عطف على لا بن يد وليس هذا من كلام التكاكي ابتنى على وجه بعيد بعيد على
قوله اي وجه الحق اكونه اي لكون ذلك الوجه بادخال في اعراض النصح حيث لا يريد المتكلم الا ما يليق
لنصحه وجبي هذا النوع من الكلام المخيف لان كل من سمعه قال في الحال قد انصفك المتكلم وارى
المتكلم قد انصفك من نفسه حيث خلعه رتبة من مرتبة الخاطب حتى انه الاستاذ والخاطب التلميذ
المحض في الاذعان والتسليم وهو من الطايف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشارة والتحاور التي
ملت في قوله ان يشأ يغنكم اي عبيد كم شركاء تكدونه وظنكم ايكم يكون في الكراهة خالص العداوة
يبسطوا اليكم ايديهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تتوانون
او تدهنون عن دينكم فكونوا مثلهم ويرتفع العذاب والقتال عنكم ذكر في وضع حق هذا الشرط ان يقال
متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي خاتمة بكتبة في ذلك ظاهر وبيان احدها والعلة
في الكشاف ان الامر ضد النهي لانه على الفور وقد اقبل كل شيء كفر المؤمنين واذ قد علم لا تهم يريدون ان
يطمئن بهم مضار الدنيا والدين واسباب الخسار عندهم ان يوفقوا المؤمنين كفارا والعلم بان الذين يقر
عليهم من ذراريهم لا تهم يبلغون الاوان الرشد دونهم فانهم لا يقرون عليه والمذكور في المفتاح ان لزوم وقوعهم
ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل الترك فيحتمل لزوم الاذن لهم الصحيح منهم اصلا وتسليمهم
الايدي والالسن اليهم كما تقدم واضح اللزوم بالنسبة اليهما الان وقد تهم لكفر المؤمنين ثانية
البتة ولا يشوب حبهم من كونهم كفوة اضراب الاشياء بالمؤمنين وانضمام المشركين لاستمداد مادة
الخاصة وارتفاع المقاتلة والمشاورة بحال الموادة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز ارتفاع هذه
الخاصة وقد ذكرنا بعينه من القرائن والمعارف وتلحظ ما عليه من قولهم ما ملكت فلانا لكن لا يخفى عليك انه
وان كفرهم بان تسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى عليك انه بعيد جدا بحيث

قوله
لا يخفى انه لا
مخفى التعريض لمن لم
يسلم منهم الاشراك بعد
لما فيه الخطاب من
ان التعريض
عام
لمن سلم منهم الاشراك
الخ
وغيره وذا
يجعل بعيدا لمنافاة
اخفى لان ليشمل ما وجد الزيغ
ان منهم من يسلم فيهم
الاشراك
الخ
وغيره وذا يجعل بعيدا
المصانع
اخفى لان ذلك
ووجه الرد ان مع عدم
عدم الاستقرار
لم
يتحقق
التعريض بما لوجد المذكور
فلا
وجه للاخفى

قلت اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي ان رجع استاذنت منه واذا استاذنته خرجت كذا في دلايل الاعجاز فما في الايتان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لا احدها واحدها جزاء كما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادتهم الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحينئذ فان عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يخفى ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقيل ان يظفر المشركين بهم ظنوهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مومنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولو الشرطية اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها للتعليق لما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء المخاطب ففيها اشكال لانه جعل اولا المتعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد صححه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها للتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها للتعليق ما امتنع من حيث ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا مبنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه الجمهور من متعقبي كلامه فمعناه هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما

الا انه يلزم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون سببا او شبيها بالسبب الى مبنى عليهما بوجه كلام المفتاح ان يقال المراد ان الضفر لازمه العداوة بلا واسطة لو وما ضمنا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لو وما ضمنا ايضا بمعنى انه عند تحقق الضفر والعداوة يلزمه الوداد بواسطة البسط لكن لزوما قويا بعيدا انه تعلق عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فلا يناط قوله يعطا ... سلمنا ... لانا اذا قلنا اكرم ... الحقيقة رجوع الاكرام الى ... ان جعل الكرم ... ذلك الترتيب ... على ... المعلق الحقيقة ... الامتناع وان كان ...

ثبت عليك شيئا مرتبطا بالمقام فلا نسلم ان التوقي عام بل مثال لو لم يخف الله لم يعصه علم عصيانا
مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد فيلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يتيسر بل الجرح على الطاعة فيلزم العموم في نفيه شيئا كان ومنفيا واما قوله تع
لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد جبل الله على صورة قياس اقتراني فيجب ان
ينتج ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يتصور منهم التولي
بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان فكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما
ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع
الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يتصور ان يعتقد في كلام الحكيم
تع و تقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة يكون في ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تع ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة بمعنى ان سبب عدم
الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف
الله لم يعصه بمعنى ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود
كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد
له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض ولم يلزم من هذا تحقق
الانقياد له حتى يلزم من انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم غاية الامر ان انتفاء التولي بسبب انتفاء
الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان امر اهل بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما تقول
لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس
خيرا فيه واما قوله تع ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم
يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على
اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة
رجل وما كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض لان الثبوت ينافي
التعليق والمضي الفرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى
اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفنت في لجة الماء لم تنق من الحرج

مقيد
اقول اما الغرابة
لا نسلم قوله فقد جعل هذا
غلط الخ يمكن ان
يقال ان
لفظ
هذه اشارة الى السؤال
السابق
لا الى الجواب
فهذا تغليط السؤال
تقوية الجواب
تح ايد
تشنيع الفاضل المحقق منه
التوجيه
وان كان فيه
نوع بعد بالنظر الى
سياق الكلام لكن التزامه
اهون من التزام
مسامحة
قوله
اطلبوا العلم ولو بالصين
لا يخفى
ان الظاهر
قوله لعدم فيلزم
عدم الثبوت والمضي في جملتيها
لم يحمها في سيما
ظاهرة
الالة

هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ولو للتمني فلا استشهاد الا ان لو التي للتمني
تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قال ابن السراج وابو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد ربما المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا الا انها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المستقبل
منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه يتجدد بكان اي ربما كان يود وقيل
لكثرة استعمال كان بعد ربما وانما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المنفي وقيل ونظيره
رب شيء يود الذين كفروا اتحقق وثبت ولا يخفى ما فيه من التعسف وتبر النظم وقد جاء ربما
للتقليل النسبي يعني انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان حجبت منهم افاقة تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد
فهما اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنه كما تقول زيد حلف بالله ليفعلن
ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا ولما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني
حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله
لتنزيله منزلة يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم والمنافقين قائلين
المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك
الصورة البديعة الدالة على القدرة الكاملة اي الغالبة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر
الذي من شانه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل
ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون نحو هذا
على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما
يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد لما بقي حوادث لو بقي الى الان لما بقي منه اثر ولم تتعرض للعلة
من عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر
ويدل عليه مالا انما قصد حكاية عن التنكير كما اذا قال المخاطب عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد والتعظيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب

او التحقير نحو ما انه شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلتك كذا انما
قال فيجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب
القلب يعني مراده وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما وكذا فيما اذا اشتغل على ان يكون المضاف شيء الذي صنعته وقد صرح
في جميع ذلك بان ما الذي اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم
على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك
الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه و
كلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة
المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما و
هذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز
العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو غلام رجل او بالوصف نحو رجل
عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب تمة الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييد والوصف
يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
فظاهر ان النكرة في الاثبات ليست كذلك بل يجب ان لا يكون الوصف في رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع
باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يعرض من غيره لا الدلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد يحتمل ان يكون من جهة التعين في جميعها في الحال والتمييز وجميع المتعلقات تخصيص الاثر
الى اصح قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف فانا تركنا اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما
سبق في ترك تقييد المسند المانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له اي السامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ
ليس في الكلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخرى مثلا اي حكما على امر معلوم

قوله لاستلزام الحكم على الشيء
العلم به ان
قلت الحكم على الشيء
كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه
يستلزم العلم بالمحكوم
به فلزوم الدليل
المذكور
لزم كون المسند ايضا معرفة
قلت
الحكم على الشيء
انما ذلك البعض
لا يوجب هذا الدليل وجوب
تعريف المسند اليه
بل امثاله
وبعضا

مشارك للمحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او ينفرد الثاني نحو زيد هو المنطلق فقوله باحد طرق التعريف يعم طريقة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فخرج انا ابو النجم وشعري شعري متداول يجوز فيه الاضافة عند تباين الحالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا كالذي يقال في بلاد نوفي كلامها التعريف لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم لكنه خارج اليه في نحو قولنا زيد منجا من سعته تقاوم الاسد اذ هو من قاصد الصفة بين من سعته والاخر ليزيد وهذا مفيد من غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لقادة السامع لازم الحكم على امر معلوم له باحد الطرق المعينة بامر غير مشار في هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة له لان ما يستفيده السامع من الكلام هو نسبة احد الجزئين الى الاخر وما كون المتكلم عالما بالنسبة العلم بنفس المبتدا والخبر بل يجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين يمكنه بحيث ان يكون متعلقين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك او عمرو والمتكلم عالم كون المتكلم في المثال الاخير باعتبار تعريف المسند والخبر في هذا تعميم لما سيجيء من بحث القصر وتما وعطف على تعريف المسند اي فان كان تكرارا فتأكيد والا فتأسيس فان من ضرب الجاهل في هو الجاهل اي هو هو بعينه الذي الناصر الجاني في الجاهل يتأتى على سواء في هذا ذاك وذا الحد الاخر بينهما في جواز اضافة الجزء الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى وهو الكامل في الجزئية المرئي على كاريهما ولم يرد ان من ضرب الجاهل في ضارب جاهل جاز حتى يصح الانكار والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسندين ان كان بغير الاضافة يعم معلومية المسند اليه والمسند ان كان بالاضافة فلا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الاصالح لكن قولنا يعم يقتضي ان يكون معلوما على التقدير بالي والا فلا يجب معلومية الطرفين سواء كان المعرف بالاضافة او بغيرها وهو ظاهر الا ان يقال ان تعريف الاضافة باعتبار المفهوم فانك لا تقول غلام زيد الا لانعلم معهودية المتكلم والمخاطب باحدهما للمخاطب بخلاف ما نحن فيه فانه وان علم انه زيد لكن لا يعلم معهوديته للمخاطب فلا يتم التقابل بين الاضافة وغيرها وبهذا يندفع ما قيل ان تعريف الاضافة باعتبار المفهوم فانك لا تقول غلام زيد الا لانعلم معهودية المتكلم والمخاطب باحدهما للمخاطب بخلاف ما نحن فيه فانه وان علم انه زيد لكن لا يعلم معهوديته للمخاطب فلا يتم التقابل بين الاضافة وغيرها وبهذا يندفع ما قيل ان تعريف الاضافة باعتبار المفهوم فانك لا تقول غلام زيد الا لانعلم معهودية المتكلم والمخاطب باحدهما للمخاطب بخلاف ما نحن فيه فانه وان علم انه زيد لكن لا يعلم معهوديته للمخاطب فلا يتم التقابل بين الاضافة وغيرها وبهذا يندفع ما قيل

قوله فقوله الخ اشارة الى كلمتي الخ

اي جزء الخ

لا يقال في الاضافة قوله مع عدمها في الجمل الناقصة حيوان بل لا بد من علاوة مثال المحكوم عليه على المحكوم عليه باعتبار تعريف الاخوة جزء او كالجزء علم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم اعتبر في المفهوم شيئا لا اتحادا والا يشترط الفصل الشارح الطرفين في الوجود الخارجي او في الاتحاد يريد على قوله ليكون الكلام مفيدا للنسبة الخبرية لان الاضافة

متعلمين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان يحكم عليه بالآخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب لان يحكم بثبوته للذات وانتفائه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرف على التعيين واردت تعيينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب لهذا اقبل
في بيت السقط تعرض بحرا لختمه ماؤه ان الصواب ماؤه بحره لان السامع يعرف له ماء وانما
يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف ان زيدا اتصف بانه المنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق واذا اردت ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم
استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف (و) الثاني اي جعل
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير
اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبنيا على المبالغة لكماله فيه اي لكمال الجنس في ذلك
الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة
مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل
المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على
الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو
على المرتبة انسانا الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس
الشجاعة متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل العدم
في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يتصف جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا
معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد
الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد المعرفة فيه به بخلاف المعرف
فان المقصود به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا

بالجنس او غيره نحو الكرم للمؤنث اى لا غيره او الامر للشجاع اى لا الجبان او الامر هذا او زيد او
وغالم زيد او كان غيره صفة اصلا نحو الثوب كما على الفتح والتعويض الخ امر اضافه والكرم في العرب
الامام من قبل ان الجنس مع تعدد مع واحد فما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
ولكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس
فليتامل فان فيه دقة ويمكن ان يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف
بكونه لله تم على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على الابتداء نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والاول
الذي يصدق بالجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف باللام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف وحال او ظرف او مفعول او غير
ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او ادعاء انه هو الرجل الكريم وهو الشاعر لا كاذب وهو الولي في حين لا يفي
احد احدا وهو الواهب الف فطاقة قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفات اما خاصا او اما عاما
قصر عليه هبة المائة من الابل لكونه خاصا او عاما اى هبة الابل مائة اى حال كانت ولا يلزم
سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار الدهر لان القصر هناك
لا جل مراعاة هبة المائة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وبهذا ندفع ما ذكره الشيخ في
الاعجاز وهو ان قولنا انه الجبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انك احب في الدنيا الا ترى
انه يصح بحكم في بنت الشجاع والا ان احد الجبيب احد مثل مجنون ليلى حتى ان مناظر المحبات في جنبها
غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احد مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم
في جنب هذا بل معدوم لان المحبة موقوفة بحبها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبتي فهو مثل زيد
المنطلق اى الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من المبالغة لان الحصر في المحبة من جهتها
مقصورة عليك وقد يدعى في محبة واحدة من محبات وكما يتصور هذا في زيد المنطلق اى وبالجملة
ولو قلت زيد المنطلق في حاجاتي الذي من شانه ان يسعى في حاجاتي عرض من مقتضى الخ فيفيد
مثله في انه الجبيب بقوله وقد ينبه بالمنطق اشارة الى انه قرنه بالقصر كما في قول الخنساء في مرثية
اخيها صخرا اذا قبح تبكيه على قتيل ولايت بكاءك الحسن الجميل فانه لو تردد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز
الى شيء خرج الا ترى حسن جميله جوابا لمن قال له اذا قبح البكاء على قتيل فما يحسن المقصر في نحو قوله اذا قبح البكا
على قتيل فحسن الابتكاء على عليا لا يخفى على من له ادنى ربط بأساليب الكلام فلهذا قدم ان شئت
لبكائه الحسن هو من جنس بكاء غيره من الثكلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك
وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون القصر بانه اوان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز

قوله انا خاصا او اما عاما
الخاص
هو ما دل
الوثوق والاعتماد
لها من لفظها والاشارة بالكسر
جمع عشراء وهي الناقة
التي اتت عليها
من
يوم ارسل فيها اربعة اشهر

الى هذا ... ولا ... اوزه الى معنى اخر ومعنى التعريف فيهما ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا
ينكر ولا شك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد
اراد ان بنت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام
ح لا يكون للجنس الا بيانا في القول يكون اعتبار تعريف الجنس مفيد للقصر انما قلنا قد سبق ان
اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس فيبقى المعاني من شعبه ونوعه وكذا معنى الذي اشرنا اليه في
بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر الثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا
يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اي ينبغي
ان يجعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يتوقف القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او
تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا المسند اليه لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا
له المعنى وليس معنى الخبر لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا له المعنى والذات هو المنسوب اليها
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد
هذا القول بان معنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات و
مسندا اليها والاسم قد جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا
الاسم انما الاحتياج اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين و
جوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين
فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان
كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة
خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا
للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند الى
المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في
الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الانشائي والاخباري الا ترى ان الظرف
في نحو ان زيدا في الدار هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك نحو ان زيدا عندك وهل زيد عندك وليت
زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وقول الشاعر ... غاضر ... نحو زيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان

قوله مقتضى وعدمه
التقابل
العموم يقابل
العدم والملكة يعني
القصر عام من شانه ... ظاهر
ان فيما ذكر ارتفاع
النقيضين و
العرض
عليه التشريف انه مع هذا
التكلف
مستدرك في
البيان ... يكن ان
يجاب بان فيه تحقيق اعتبار
العموم لا شرائط يجب
فيما شانه ان
يقصر
كلى
قوله بان معنى الشخص او
قيل
المنطلق بمعنى
المعنى ... كالاسم
في دلالته على الشخص ...
والذات ... المعنى
المذكور ...
كالصفة
... [illegible]

فتدبر

المسند والقول في جميع ذلك نحتمت قيل التقوي ولكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر المبني بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب
الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا السبب عن ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو
الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه
مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى
نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في نحو زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل
سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى
عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع انك تريد
الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس به
اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو
زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض لحالة الواقع خبرا عن ضمير المتكلم
لتوهم انه وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
وحدي وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوي صرح بذلك الاستاذ فانه قال التقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ
التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث ذكر نحو
وقد عرفت ان حاصله اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبار ما يفيد التخصيص
لم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر في بحث انا قلت ان التخصيص لازم له التأكيد على الجملة
وهذا اظهر مما ذكره العلامة في شرحه ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لان
التخصيص يستلزم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا احتياج الى التأكيد ثم العجب انه
صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في
حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية
اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل
بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد تبين تعلقها بالفعل المطلق في نحو
الذي في الدار اخوك وعند التردد يحمل عليه او لان فعل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

في الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر او ثبت
او استقر ثم عبارة المصنف في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف ما غير الجملة الى الفعل
قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكن
لو قصد هذا الوجب ان يقول ان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في
التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان دلت على ظاهرها
فادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في ذلك التقدير
مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول و الظرف مقدر بالفعل وانما لم يذكره فلانه ذكر المسند اليه هنا
كما مر في تقديم المسند اليه واما ما قصد به فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما
مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود نحو لا فيها
غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض عليه بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور
عليه بل على جزء المجرور واعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على
الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها
ان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول فيها او الكينونة في خمور
الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي و ديني مقصور على
الاتصاف بلي لا يتصف بلكم و ديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى لهم ما
الاعلى ربك ان معناه انهم مقصور على الاتصاف بعلى ربك لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى ولليس
القصر حقيقيا حتى تلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا غول فيها وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على
معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
زيد لا عمرو لان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف اي الذي هو المسند على المسند
اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله بحسب
دلالة الخطاب بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر
الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعنى

قوله فكان ينبغي ان يقول انه انظر مقدر بالفعل لما اعترف بجعل المحذوف على هذا التقدير فيها ضمير في عبارة المصنف انه لفظ المفتاح عليه الفقه الظرفية بمساعدة المقام ليس في ذلك كثيرا كالتركيب ... كلام المفتاح الذي يقول لما افاد حيثما الى الظرفية المذكورة طريق الاخص منه فيها غول في الصلاة اعتبار ... لم يصدر قوله تعالى لا فيها غول الامر ... اي ليس فيها ... لانها في موضع اخر لا يسلمون عنها لا قال البعض عيبة القول ان ... ان الاختصاص هنا ... الشرع ان ... الضمير ...

في حقايق القرآن هو وما في كتب الحقيقة كان المعتبر في مقابلة جمهور الحنفية بنبأ الاسبيو
المشروبات وغيرها أو التنبيه عطف على تخصيص أي تقديم المسند اليه من سلطان على نائه
أي المسند خبر لا نعت اذ الفعل لا يتقدم على المنعوت وانما قال من دون الاسكاندر بما يعلم ان خبر
نعت بالمالك المعنى والنظر الى ان لم يرد في الكلام خبر المبتدأ كقوله أي قول حسان في مدح النبي
لهم لا منتهى لكبارها وهتمها فتصدى لجعل من للدهر فانه لو جعل القرآن احد اعلى المبتدأ لم يتم
لهم ان نعت لا خبر فهذا التقديم فاجب هنا اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار
رجل بحب التأخير بتقديم الحكم عليه كائنا موصوفا معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة مقدما
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قام رجل لان الالتباس لم يزل بحاله
يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه متعين كونه خبرا لانهم التزموا في الظروف
ما لم يلتزموا في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقولك لعبد رجل ستعتق عند
وارد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم كان الحكم على غير المختص ضرورة
ان التخصيص لا يعمل الا بعد حصول المحكوم عليه والا ان الاحكم على الشيء بحصص الحق وهذا لغا
ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ انما هو على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فلا
على اي نكرة شئت نحو رجل على الباب عندك ام على التنكير وكونه لنفي الشائع والمتفاول يحوسند
بترة وجهك الايام او للتشويق الى ذكر المسند اليه كقولك في قول محمد بن وهيب في المتنصر الطبة غلمة
هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شيء اضمر قبل ان يعلم مرجعه ثم فسر بقوله من اشرف بعضه ضاء مبتدأ و
فاطهر الذهب والضمير عائد الى الرصاص الذي تلك هو المحكوم به في قوله بعضها اي بعض الدنيا
منورة بهجة هذه الثلاثة وبهائها وتعدوهم بعضهم ان تشرف مسند الى ضمير الثلاثة الدنيا والدين
اي في الدنيا او معطوف على تضمين تشرف معنى فضل متعد وهو مبهم ثم فسر بالفحوى وابو سخينة كنية
المتنصر به والقرع مما يحتفى فقديم المسند تضمنه المسند اليه نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو
عليه من الرحمن ما يستحضر واهما لم التفاتا الاول فلشهرة امره وكون الكلام في الخبر دون الانشاء وامثلة
الثاني ظاهرة فان الاهمية ليست باعتبار ما مقابل للاعتبارات المذكورة بل هو المحرك المقتضي للتقديم جميع
المذكورات تفاصيل لما على ما مر من تقديم المسند اليه وتعداد اجعل الشكاك مقتضيا التقديم المسند كون
المراد من الجملة افادة التجدد نحو عمرو زيد وترك المصنف لاتر كلام غير مختص واشكال وشبهما على
اختلال وذلك لما قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت يحصل المسند فعلا ويقيد
البشر على المسند اليه في الدرجة الاولى وفي قولنا الدرجة الاولى اخراج عن نحو ما عرف من قامت عمرو
زيد عرف ان الفعل فيه يفيد الماضي فصار ابتداء ثم يتلوه عرف الذات المتجددة التي ما تبعث بيانا

في الدرجة الثانية والاشكال فيمن وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا
كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى الى المبتدأ في الدرجة
الثانية وكلامه في تقرير يقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يقتضي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فيعقد بينهما الحكم الذي كان
خاليا عن الضمير المبتدأ والمتضمنا له ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الاشكال يتناقض وتاييدهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني في نحو زيد قام
عرفت وزيد يعرف اذا كان الخبر المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاخبار
عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منهما مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد يعرف قرينة مشتركة في التقديم و
التاخير ترجح بها اسناده عرفت الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير نحو
وثانيهما اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعي رفعه الاسناد اليه مرة ثانية لما وجب تقدم الاول على الثاني فلا الاسناد ان يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شان ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ
قبله فكما تحقق الفعل المسند الى زيد تحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم وانما
وجب تقدم الثاني على الثالث فظر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على
اسناده الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
صريح في ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احدا لا مرين لازم لنا استدلالا
بكلامه الناقض واما اقتضاء القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير المبتدأ ثانيا ان
كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا واخرى ثانيا وان كان غيره كان مع
الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى الاجنبي
بطريق القصد واسند اليه هذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى بخلاف نحو زيد قام المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي
ههنا اعتراض صعب دفع لم يهتد ان قوله قال الفعل مسند الى ما تجده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح
تعليلا للاقتضاء عن الامثلة المذكورة مقبولة في الدرجة الاولى لانها انما اولى على اسناد الفعل
الى الضمير ابتداء بل اولى اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا واما تا

ليصالح لبيان ما اورده في بحث التقوي بما انه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ في
الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
ولنت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انتصدى لمناظرته
بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفعل
وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير
نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله نحو المبتدأ الاخص محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه
الفاعل وح لا يتناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه نبه لما ادعاه الشارح في
دفع التناقض من تحقق التناسب وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد بالاسناد الجملة التي هي الخبر وانه مما
لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله
ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وهذا مما
لا يتم للمقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
من العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود
السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا لطف خياله بالغ في التشنيع على الشارح بتلك الملاكة
عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا نقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت و
التجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون
ذلك اذا لم يكن الخبر جملة اسمية والقول بافادة الجملة الثبوت معللا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي
صرف ذلك الى المبتدأ الاخص على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ الاخص مسند اليه
غير اسناد الخبر لظهور ان ضابطه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانه كثيرا ما يطلق الفعل مع غيره للتسامح الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة الحكمية المخصوصة فليس نحو انا عرفت الا اسنادا واحدا وهو نسبة العرفان الى المتكلم

قوله ولا يلطف خياله بالتقيد المطويات الضمير المنصوب في لم يره لطف الخيال بحسنه التوهم والمقصود انه المتعرض لم يره سكاكي بحسنه ولا تصويره

قوله مما لا يخفى بطلانه [illegible] واو زاده في الاخير كما لا يقول لحكم بافادة التجدد بطريق الحذف في المثالين المذكورين

بالثبوت وان اراد بالوصف الذي به يحصل اهل العربية احد الطرفين مسندا اليه والآخر مسندا
فظن ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يفيد تحقق الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما مر في
قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر او بعد العوامل
او بين الفاعل وعامله فلا يدخل فيه ما من زيادة اعتبار ما الخامس ان اراد بالاسناد واسطة
الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة ملاحظا مع ذلك التزاما مع انه المتبادر على تقدير حصول الاسناد
مجردا الفعل الى المبتدا فقصد الجمع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غير ذلك وحكم
للاقتصار على الثلثة اذ الاسناد بين جار بعد الاول الاسناد مجردا الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى
الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا
مما لا يقبل براحد ولا يحتاج اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن غرابة
بذلك وكلام المعارض مع ما فيه بتمام التصوف فما رايك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق
احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للمخاطب دون الثبوت قلت اما الاول فلوضوح ان
الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد في الذات مغاير بالاعتبار لان نفس اسناد
الفعل اذا اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عائد الى
شيء آخر والاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى نفس ذلك الشيء من حيث الضمير اذا نفاوت الا في
اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا
كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى الضمير وكلامه
يمضا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث المسند قوي لا يقبل الا على ان آخر
الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يشتد عجب المتبادر الكونه مقتضا
وهو المراد بتبول صرف المبتدا الى نفسه اذ تما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد الذي
هذا الاسناد تما تقتضيه فان المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر
متضمنا الضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا
لضمير مصروف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا اعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر قرينة
للصرف مسند اليه لزوم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو
الاعتبار الاول فتدبر ولا يتوهم لزوم كلام المناقض ولا اقتضاء الاسناد الثالثة على الوجه المستبعد

المبتدا

السبتية كان نعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه لا فائدة بالجملة اذا افادت التجدد دون الثبوت بحمل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى ما علمت من انه اذا وجد هنا اسناد احدهما كما في زيد يعرف وقام ابوه من زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبره مقدم عليه اولا وجد كما في عرف زيد بجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واخر بقولنا في الدرجة الاولى عن نحو عرف زيد يعني عن اسناد الفعل بوسيط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادته التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد وان لا يتقدم كما في زيد يعرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا نحو الاحتراز عن نحو عرف وانما عرفت وانت عرفت لا عما ذكره الشارح من انه احتراز عن نحو انا ابيد المجد وما مر تنبيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي نعلم يعني ان المسند اليه يتميز عن المسند بها كالذكر والحذف وغيرها من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاثبات والتنكير وغير ذلك مما سبق ولنفصل ذا التفن اعتبار ذلك فنقول اي في الباب لا يخفى عليك اعتباره في غيره من المفاعيل والملحقات بها والفضلات وانما اكثر ذكرها اذ كثير منها مختص بالباب كضمير الفصل فانه مختص بهذا المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند كان كل فعل مسند ابدا فالاصح ان يكون غير المسند فعلا ايضا صحيح ان يكون جملة فعلية واما ما يعلم من اشارة الى ان جميعها الا يجري في غير الباب كالتقديم في الحال والتغيير والتقديم في المفاعيل فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في الباب غير مختص بها لا ينفي جواز ان يشترك مذكورات في كل ما يجري الباب فضلا عن جواز ان كان في غيره ما يكفي لعدم الاختصاص بالباب شوقي في واحدة منها باب لها **الباب الرابع احوال متعلقات الفعل** قدمت الاشارة الى ان متعلقات الفعل قد يصير لها كثير من الاحوال المذكورة في الباب لكن اذا دان يشير الى تفصيل بعضها لاختصاصها بنوع غرض ومزيد فائدة توضح لك هذا الباب واذا قد عرفت احوال مسند اليه ومسند وقدمت بعض احوال الفعل وتقديم بعض الجوازات على بعض ثم مهد لها مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من ذينك احوال المفعول مع الفعل هو ذكر الفعل مع كل منها يعرف بالتامل فائدة تقييد اي تقييد الفعل بكل منها كما سيعرفان وان تقييده بالفاعل من حيث وقوعه وتقييد المفعول من حيث وقوعه عليه فما سيقال ان المراد بالمفعول المفعول به كان هذا

[illegible] لمنعه وان كان سائر الفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكره مع الفعل
افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع عليه او فيه او معه ونحو ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول به عبثا بل العبارة
ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الاترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ذكر الفاعل ولم يذكر معه ولما افاد التلبسين في
عليه ذكر الفاعل ونفي الفعل المفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع
يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتبع نقض
غرض المتكلم الاترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه
او عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار
عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد
له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لا يحتمل تعلق العلم كالنحو العلم بمعلوم مخصوص بدلالة
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله السكاكي ذكر في بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق
الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى
نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى
قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق [illegible]

قوله [illegible]

ثبوت

ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كذلك وانما كان المقام خطابيا بالنسبة
غير مجرد الظن لا استدلاليا طلب لمزيد التعميم اليها فلذلك ادعى المقام الخطابي ادعاء الفعل المذكور
ذلك لما عرف كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل وهذا المعنى
من جملة ما يفيده دون اخوه وتحقيقه ان مفهوم يعطي خ فضل الاعطاء ويوجد هذا المفهوم
هذا الفعل معرى بلام الحقيقة يجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء افرادا و
شمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بمعنى الاطلاق او لا يستلزم عموم افراد الفعل وخصوصها او
تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا يلزم من علم كون الشيء مقتضى الكلام
والمقصود علمه كونه معادا من الكلام وانما التنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث
الاستغراق من ان نحو خاتم الجواد يفيد الاختصاص الفرد بتنزيل ما وجد من غيره خاتم منزلة العدم لان
معنى قولنا فلان يعطي هو لا غير وبعد تحقيق الاعطاء الا خير هاهنا وهذا المعنى وتنزيلنا فيما نحن فيه
لان ما ذكره من المحسن تعالى وتقدس بما لا يقبل فهم اذا حمل على التعميم افاد انه بتنزيل كل معطا
منزلة ان لا يكون غيره موجودا للاعطاء اصلا فلا يوجد غير الاعطاء فيما لا يسعه هذه العبارة و
الظاهر ما ذكره المحشي وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم خبط
عظيم والاكمل وهو ان يجعل الفعل لم كأنه غير مقيد بمفعول مخصوص هو الخير في قولك
بالله تقربن بالله لتفعلن بالله شجيعا شاده وغيظ عداه ان يرى مصرورا يسمع واضع اي يرى
ذو وتغيره وتضع يحمدك بالبصر فاسده وبالسمع فاسده فيكون اخباره الله الكاملة على استحقاق الاشياء
دون غيره فلا يجوز ان اضيف عطف على الضارع المنصوب قبله اي فلا يجوز ان يحمد ويثاب الذين
يتمنون الامامة الى منازعة الامامة سبيلا فليحاصل ان نزل يرى ويسمع منزلة اللازم فيجعل
منزلة الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقة
بمفعول مخصوص هو فاسده واخباره باحداثه الملائمة من مطلق الرؤية ورؤية الحاله ومعناها
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره ولا يلزم من اخباره بلغة من الكثرة والاشتهار
الحديث يتسع خفاؤها فيصير فيها كل راع وبهيمها كل داع بل لا يصير الى ان اخباره ولا يسمع
الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على انه اسلوب الحكيم ولا يخفى ان رؤية هذه اللغة
عند ذكر المفعول او تقدير ما قال المتعاطي عن ذكره والاخر اجمع من الاول بان يقال بان
فيها ان يكون ذو مع وذو مصر حتى يعلم التفرد بالفضائل والاراء وان لم يكن العرض تقاد

ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار
خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات
المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء تاما من غير تعيين المفعول و
فلان يعطي مع قصد انه يفعل كل الاعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل و
تعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم
الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهديكم
اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا
جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه
بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته ولكن ساحة الصبر اوسع فانه لما كان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم غريبا فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما
سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي
لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل
منها دمع لم اخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق
مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول و
بيانا له لان المبين لا بد ان يكون عين المبين كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما نحن فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر
فيحتمل انه يريد بانه قد نضب وغلبت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصار بحيث اذا حاول بكا

قوله فليس منه ذكر المفعول ههنا مبني على ان المعلق به عند البلغاء في حكم المذكور عندهم والا فاذا تعلق بالحذف يكثر وقامت ...

التفكر والحزن لو شئت ان ابكي تفكرا ليكيت تفكرا على انه من باب المنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته كذا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق معنى للشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس من موجبات الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء حقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه انما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فتح بحسن ترتيب النظم فليتامل ومما يخفى في المفعول به الواحد للبيان بعد الابهام قولك اسرتهم نظام اي اسرتهم بالنظام قال الله تعالى اسرا سرتهم بها ضعفوا فيها اي اسرارهم بالضعف وقولهم عن تمييزهم واخلاقهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ان الضمير راجع الى الحفظ مع ان المراد عن نفس الحافظ بقوله توهم كقولك لزيد اعجبني علمه وكرمه في البيت خبر مبتدا محذوف اي هو علمه وكرمه وقوله من تحامل حادث واما فضل بين كما في الخبر وغيرها فصل متصل وجب الاتيان بمن امثالا بالمبرد المبرد فعول خلافا للفضل فانه يقول تمرة خير من جنات وكم اهلكنا من قرية وعطف كم هنا على الضمير المنصوب وصورة ايام اي شدتها وصولها مجرور اي فطهن اللهم الى الاعظم فزعا المفعول الثاني اللهم اما زائدة كما في لا ابا لزيد اي ما يعدمه اي ما يعدم اللهم وهو قولي الى الاعظم ان الخبر وبنيه الى الاعظم بل كان في معنى اللهم فذكر بعض ذكر اللهم ليدفع من التاسع هذا الوهم ويصح ان يقدر مزادا والامران الخبر صفتي فالاحتمال لم يبرح الا الاظهر وما لا مزاد بد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن اتباع الفعل على سبيل التفسير لفظ المفعول اظهر اما لكمال العناية نحو هو علي وضع الفعل على المفعول حتى لا يبرح ان يوصف على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول الضرير قد طلبنا علم بغداد فلم نجد الا التزود والحمد والمكارم مثلا اي قد طلبنا العلم فلم نجد المفعول من اللفظ فاذا وذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي علم نجده وهو تقويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على سبيل صريح لفظ المثل لكمال العناية عليه وحينئذ ان المثل كناية عن هذا المعنى بضميمة كثرة والرتبة في قوله والحمد لا ضير شبري لبيها ان يكون اضاب مثالا لاذا اعمل الفعل الاقل وصريح لفظ اللئيم والطائفي ضمنا لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم سريحا لكمال العناية بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون الشبلي سبب عند قال المفعول في بيت الخنجلي ترك مواجهة المدوح بطلب مثل ذا قصد الى المبالغة في الذام بوجه برهاني لان طلب المثل صريحا مما يدل على تعوذه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وانما يعرف هذا الحذف ببيان بعد الابهام وانما التتميم المفعول مع الاختصار كما تقول اكلت فذكان مناك مانا ولو ذاك كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة ودعوى التعميم وان لم يكن

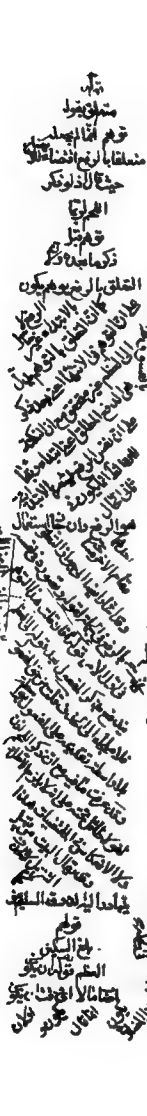

ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار وعليه اي على تمام المفعول التعميم
مع الاختصار وقصد عموم الاوصاف والتعلق اي يعم جميع الاشياء كلها لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة
لكن الهداية الطريق مستقيم الموصل اليها مختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الا من الطريق المستقيم الطائفة
الاولى عند العموم من المفعول والثانية تحقيقا وهما واذا احتمل ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن الشامل الذوقي يميل الى القصد في هذا المقام الى المفعول فان حمل على اشاعة هذه للفعل
مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام واذا جعل صاحب الكشاف نحو فلان يعطي ويمنع مما نزل
منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول وعما يحتمل الحذف للعموم في قوله تعالى وايك
نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وهي ما يحسن
وهو ان ما اجمل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب
القرائن حتى ان قلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء
ذكر بعد حذف والاظاهر الاعلى التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا هو من دلالة القرينة على ان
المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار وكاذكره مناليه وهو قوله وانما لمجرد الاختصار وقد
يجيء المنسي عند قيام قرينة وهو تذكره لما سبق في قوله يجب المقدر بحسب القرائن ولا خاجة
اليه وما بقي ان المنسي عند قيام قرينة الى ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا
جار في سائر الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نعم اصيغت اليه الى حذف عليه قوله
ارد ان نظر اليك اي ناظرا لعدم تعرضه لهذا الغرض على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولد كل
احد يكون الاهتمام على اللفظ من حيث الظهور والظاهر اللفظ هو هم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود
واما اذا حذف نحيكون الاعتماد على العقل فالظاهر انه ايهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكان
ان يقع بولد كل احد من يجوز العقل والعرف ايلاده فقلت اولا نفيد التعميم بالتكافو ايوهم
خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتقييم
مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك المتعرض لما هو المتعرض اختصارا بالحذف لدفع الايهام و
الغرض هنا ليس كما ذكره التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا ان الاستقيم في قوله هم والله يدعوا الى
دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الكفار يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود
على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل هو الله
احد هو الواحد من حيث الذات بمعنى التشبيه الذي لا ينقسم لا بالفعل ولا بالقوة ولا بالوجود ولا بالوهم
فتعم نفي الاسماء الحسنى فلو كان الذات بمعنى الذات المتعرى عن مفهوم الصفات والاسماء الشرائع ان كان

متعلقا به غير منفي الحسن ولزم عطف الشيء على نفسه لانه كان حينئذ يدخل هذا العطف وكونه يجي
بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين ولانه لا يصح قولنا ايا ما تدعوا
لان ايا انما تكون لواحد من اثنين او جماعة وقولنا [illegible] وجيد على المقتر
من الناس يسقون وجيد ان بعضهم [illegible] فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه لقصد [illegible] الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يكيل منه السقي منهما
الزرع وعدلنا السقي والمرزوع [illegible] خارج عن المقصود [illegible] وقيل [illegible] ويسقوا لهم
وقد عدّ ان ضمها التوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على [illegible] الناس على السقي بل من جهة ان
مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث
منع الاخ فذهب صاحب المفتاح الى التقدير والاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فقد [illegible]
صاحب المفتاح عبد القاهر في كلام الشيخين [illegible] منهما الجمهور [illegible] كلامهما [illegible]
على الفاصلة نحو قوله والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف للاختصار
لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض [illegible]
صاحب المفتاح ان اختصار اللفظ لظهور المحذوف نحو مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه ولا راى مني عن النبي صلى
ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه
او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا [illegible]
وعلى القرينة [illegible] ذكر المنذر [illegible] اي منفصلا بالفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار
والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد [illegible] مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك [illegible]
في تعيين انه غير زيد [illegible] تقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفته لا غيره وقد يكون [illegible]
لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيره [illegible]
تاكيده [illegible] فكان [illegible] الاحسن [illegible] بدل قوله لرد
الخطاء لافادة الاختصاص [illegible] ونحو [illegible] بالكرم [illegible]

وفي الحكم في الامر والنهي في ان ... مخالفة فيه لا يخلو احد من تكلف ولذا قال اي ولان التقديم
اولى لخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما
زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب
على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على
ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا فيما قلت فعلى هذا
كما صح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان ... الثاني فلا
مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب حتى ترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في الضرب وحين
اعتقد انه زيد ... الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
تقدير الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يكن
المقدر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته فتخصيص لان التقديم ... كالتقديم
على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان
الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير والتاكيد
ومعلوم انه ليس للقصر والتخصيص لا تاكيدا على تاكيد فيه ... التاكيد لا محالة وهذا
قول صاحب الكشاف في قوله تعالى اياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء العاطفة على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون
... بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يتعرض لتحقيق ... لان الغرض من
تفسير الفعل الابهام كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فتقدير
فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي
واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول
مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط ... على انه
تفسير للفعل ... والفاء الثانية ... كانت ...
المحذوف ... فان لم تخلصوا الي ... والثانية
جزاء الشرط ... كما في الشارح ... وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود
فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص ... تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما
يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع ... قيام زيد ... بوقوع قيام زيد
... ومن ... فوقع شيء في الدنيا ... فيها شيء ...

من الشرط امن يكن من شي ويقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ليطابق المقدر الموجود بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الشرح من الكلام لزوم القيام لزيد ولا غاية لهذا المقام لان موضع صدر الجزاء فضل التخفيف والغاية الملزوم في قصد المتكلم احق بان يتصل بالملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المقصود من ان جزئها اللازم متصل ينبغي ان يتصل بالشيء الاخر وحصل ايضا وقوع الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها لان لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف ونحو ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها اذ امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز التحكم لها الفاء التابع ولعله علم من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض فاما زيدا وعمرو فيهم مما هو من نوع الاشتراك والانفراد بل الغرض اثبات اصل الفعل من ثم الاخبار من دون تعرض لعمرو اذا جاءك زيد وعمرو ثم سئلك سائل ما فعلت بهما فقلت اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه يمكن ان يقصد هنا اصل الاكرام والاهانة وكذلك الفاء في مثل قولك زيدا عرفت وقولك بزيد مررت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتقديم لازم للتخصيص غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير ولهذا لازم التقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقع عن الفلك الاسفل لازم للضع غالبا اي في الاغلب لان الحال قوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيها اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار الى الضعف ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما للمفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان التعقل يقتضي ذلك ومع هذا يقطع ابن الحاجب بان التقديم في مثله للاهتمام وان ما يقع مع تضمنه قصد الاهتمام والحصر ونحوه كونه للحصر ايضا

قوله
واما ما اذا كان فاصل الخبر

لتقديم المسند اليه وكلام الفاضل هيهنا موافق لما ذكر في المسند اليه من ان المعتبر الاهمية
هيهنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر على ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار
بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو
قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه
من صلة يكتم فلم يفهم انه من آل فرعون اي من آل فرعون يعني فقد ذكر لرجل ثلثة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في
نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل
السكاكي التقديم للعناية هذا اي مطلقا سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك
كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ان لله مفعول ثان لجعلوا فان ذكر الله تعالى وذكر وجه الحبيب
لكونه في نفسه نصب عينك وانما لم يعرض لامر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهم ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال
ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان مظنة ان يلتفت السامع مع تمام حديث
بذكر القرية هل فيها مثبت خير ام كلها كذلك فبهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في
سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه مثل هذا العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير
مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم
انه من صلة الدنيا لانها هيهنا اسم تفضيل من الدنو وليست بمعناه والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم
واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء من قبيل الانكار والتوبيخ فيمتنع ان
يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله
وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وجوابه ان الله

[illegible]

كالفعل المتعدي الى مفعولين لم يمكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر فاذا قدم احدهما
على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق
جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلا من ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم و
ايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المومنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره و
ثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس
منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب التقدم ان يكون نصب العين و
ثالثها ان تعلق من قوم بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان
الدنيا وصف والذي يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة
ونعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت من قوم نوح انما المعنى على وجه صحيح مثل ان يراد دنت من حيوة
قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها في هذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال
لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على النحو من باب تقديم المعمولات بعضها على
بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا الى انه او معه تقديم العامل
على المعمول والمبتدأ على الخبر ثم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع
الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود فيهما تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من
جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل **الباب**
الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه الى ذلك وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على
الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا
بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون
التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فلا وجه لما صرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي فلا
جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان واخر
اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي

الحقيقي

ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر وكقولك ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان زيدا وبكرا او خالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي
نعم انه قلما وجد الامثلة في امثال هذا التقسيم من غير الحقيقي لاعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة
الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل ما زيد شاعر لا غير وليس لا غير وليس الا
ومثل ما خرجه بعض الاذكياء او ما ضربت الا ضرب الامير واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم
حيث قال متى دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر قلت ما شاعر الا زيد توجه
النفي بحكم العقل الى ثبوته للمتكلم لمن ظنا كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان
خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فليتامل والنفي بثبوته لذلك [illegible] وكل
منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك غيره في الصفة لان معنى ان هذا
الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع
تلك المشاركة لان معناها ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره ولكن
يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم
في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي هي معنى ما
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدق هذه
في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنى ههنا هذا
المعنى الاول انسب وانما لم يقل كقولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج ونحو ذلك
مما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا للمخاطب او
متلبسا بالساج [illegible] فالاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف
بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات
تتعذر الاحاطة للمتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات
لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال [illegible] والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد بمعنى انه لا [illegible]

الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لاستحالة ... وقد يقصد به اى بالثاني
للمبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن
عدا زيد في حكم العدم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا والاول اعني قصر الموصوف على الصفة حقيقة
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة
ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر غير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة و
ادعاء دقيق فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير
الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه فالاول من التنويع فلا ينافي التخيير فقوله دون
اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما
ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر يشعر بان
دون صفة ولتخصيص دون امر واحد اخر ... اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين ... كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ونحو ذلك ... من الواحد الا اثنين
والجمع ... القصر الحقيقي في هذا التفسير تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر ينبغي ان يعتقد المخاطب
ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا والحال انه مما لا يقع وكذا الكلام في الباقي قلت هذا الاقتضاء
مخصوص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على ان ما في الدار الا زيد قصر حقيقي مع انه ليس
على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا النص مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل الغرض من هذا الكلام ان يتفرع عليه
التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات لا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ... وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اى كل من هذين الاعتبارين ... او فيه ان كل واحد
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون صفة
اخرى وتخصيص صفة بامر دون امر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة

بامر

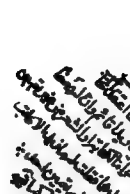

بامر مكان لزيد والخاطب بالاول نهى عن كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر بقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة وليس هذا القصر قصر افراد لتطلع الشركة اى انتظار الشركة المذكورة وبالثاني اى الخاطب الثاني من ينهى في كل هو ذي تخصيص لموصوفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخرى من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود وبقولنا ما القيام الا زيد من يعتقد ان الذي اتصف بالقيام عمرو دون زيد وبهذا ظهر ان قصر قلب يقابل حكم المخاطب وان واحدا من الظاهر والخاطب عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الا يصلح صريحا في ذلك اي الخاطب بالثاني تارة يعتقد العكس وتارة من تساوى عنده الامران لعدم اتصافه بشيء من الصفة والاتصاف بها في قصر الموصوف واتصافه وانتفاء غيره من تلك الصفة في قصر الصفة وحتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائما من يعتقد ان زيدا قائم او قاعد ولا يقر على احد الامرين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد وعمرو من غير ان يجعل على احد الامرين وسمي هذا القصر قصر تعيين لتعيين المخاطب فالمخاطب في الحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر قلب والمخاطب غير العكس قصر قلب وان تساوى عنده قصر تعيين ومن نظر الى ان الامر عند المخاطب وبين المتكلم احد امرين لا يكون هذا تخصيص امر صفة دون اخرى بتخصيص امر صفة دون اخرى لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم ذلك الصفة وكانها الاخرى انما اثبتت بالقياس على الاقائم لمن اعتقد اتصافه بالقعود من القيام والقعود على التساوي فقد خصصت بالقيام دون القعود ولم تخصص بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تولى القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة على الموصوف فهذا اجمال ما ذكره صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشترك بين قصر الافراد والقلب والصفة التي مناط قصر تعيين وجعل تخصيص شيء مكان اخر من قلب فخطاء قلت قصر الصفة بالاخرى احد الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب في كذا في قصر الصفة فلت متضمن قولك مكان اخرى ان ترك الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا ارتبط الاخرى احد الصفتين فهو مناط قصر الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحد الصفتين دون احد هما التعيين لان تعلقها

بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين
فلا يكون هذا التخصيص صفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليه الاخرى فان قلت قوله
مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكون فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا
لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله
لان غاية هذا التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع
فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص
له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد و
التعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل انما من يعتقد الشركة او من يتساويا عنده
وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد
الشركة او يتساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويكون بتعيين قصر الذي يكون المخاطب
به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر التعيين ولكن دليلا على ثبانة
كلامه المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت منه من غير قصد الى
المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح في اعتقاد المخاطب اجتماعهما
في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشعر
والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي
تنافي الوصفين لكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذلك في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فمفساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود
مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا ما كشا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب فيه بقوله ما زيد
الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين

قوله
هو التنافي
لا مدفع له فيه تيكن
عند باستلزامه حتى التنافي
للصدق قصر التعيين
تجويز احد
الوصفين
لا تجويز الاخرين
مما كان المناسب ان يقتصر

وهو ههنا مفقود لا تجويز
احدهما
الذي هو يوجد
فليتامل فيه لتحققه
ما يمكن ان يعتذر بما سبق
الى انه يمكن توجيهه
التلخيص
يريد
هذا المعنى بتوجيه اخر ايضا

الشرط والكتابة على هذا لا شبهة لنا في كونه قصرا قلب على المخرج به على ما هو مذهب الصناع فلهذا احترز في
عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقوم من ان هذا شرط حسن فقد اشار الى ان قصر القلب قد لا يفهم من القطع بل ايما
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا اذا دخل الاستثناء على الاضراب عن المستثنى منه كان
لا شاعرا ولكن لما مر ان الراجح الظني في اعتقاد المخاطب يكفي في الوصف لان هذا الاشتراط
ح يكون معناه الاعتقاد على ان قصر القلب هو الذي يعتقد ذلك المخاطب العكس اعني ثبوت ما فاته للكل
ونفي ما اثبت وانتم قد اعتبرتم في الايضاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قولي
للمتعاقدين ان شرط في قصر القلب تقابل الوصفين واما عدم اشتراط التسكاكي في قصر الافراد علم
تقابل الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين لا نم ان يكون الوصفان فيه
متقابلين او غير متقابلين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي اعتقاد
اجتماعهما ولا امتناعه فكل ما ذكره تصلح شاهدا لاحد الامرين اما الاول فلان قصر التعيين من
غير عكس والمقصر طرق المذكور فيها هنا اربعة وقد تحصل القصر بوسط غير الطرق المذكورة
السند وبنحو قولي زيد متصف بالقيام وعمرو من بروحا اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر
بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة وعليك ان تحمل الوصل
وقصر الاسناد ايضا من طرق القصر لكن نترك ذكرها فيها لان الاختصاص انما يتبين السند اليه في
مع النفي انما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا الكلام انما يفيدان قيد المسند
كالطرق المذكورة فيها هنا وكان في قولي المقصر منها وفيها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى
هذا منها العطف كقولك في قصر اي قصر الموصوف على الصفة انما زيد شاعر لا كاتب اي ما زيد
كاتبا بل شاعر مثلا بين احد امرين ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو ما ويدل دون سائر حروف العطف ايضا
لكن ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف ان صيغ طريقا للقصر ولم يذكره لكنهما ذكرا
وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلما زيد قائم لا قاعد وفي الفعلين وان علم من اثبات القيام
بناء على ما فهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس باطريق القصر هكذا لا زم على هذا اللفظ
بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذا الالتزام فان زيدا قائم اما زيد قاعد وفي صورة اي قصر الصفة على
الموصوف بد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر اما زيد يصح ان يقال ما شاعر وانما زيد لكنه يجب ان يكون
ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما باستقديم الخبر وقد اجمع الخاص على صحة هذا التقديم وبطلان العمل
العمل وقد ذكرنا في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما الاول فلان
العمل انما التزم في اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعبأ به فلو صح هذا لصح ان يقال الزيد قائم في الدار

مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لكن يشترط عدم التساوي في الافراد وتحقق التساوي في القلب
على زعمه فرد القلب مثالا بنيا وفيه ان قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما وانما
كان كل مثال لهما يصلح مثالا للقصر القبيح لو تجرد عن الذكر وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها
النفي والاستثناء كقولك في قصر افراد احدهما على زيد لا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصر افراد
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للقسمين والتساوي انما هو بحسب الخارج فقط
وقصر التعيين كقولك في قصر افراد انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصر افراد افرادا وقلبا
انما قائم زيد وانما علم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز شعرا بان لا مثال له على قصر القلب دون
الافراد لانه لا يلبس المراد بقولهم ان لا تساوي عن الثاني ما وجب في الاول انما تساوي عن الثاني ان يكون قد
شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى قولنا زيد لا عمر وانه لم يكن من عمر وبسبيل مثل الذي بين
زيد وبين حتى كانه عكس قولنا انما هو زيد عمر وبل المعنى انه الجاني هو زيد لا عمر وهو كلام مع من علم
ان الجاني عمر ولا زيد لا من اشتبه عليه الحال وهذا الخصم قائم بعينه في انا قائل انما قائم
زيد لم يكن تساوي ان يكون قد شاركه مع زيد في غيره بل تساوي الذي شبهه لزيد بعمر وهو كلام مع من
ان الجاني عمر وكلام من زعم ان زيدا وعمرا جانيان فان زعم ان المعنى انما الجاني من بين القوم زيد
ليكون قصر افراد فانه تكلم والكلام هو الاول وبه يتم الغرض واذا اطلق ولم يقيد بخصوص صار
الى القهقرى وكلامه كله وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان
ملاك انما ليست هي الغاية على ما توهم بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان الاثبات
والنفي لا يجوز ان يكون كل واحد منهما مفيدا وقبيل هب اني لا اسلم ان الاثبات مفيد ونفي ما سواه
العكس والثاني بالحمل بالاجماع ضعيف الاول وهو منع القصر فمدفوع بانا لا ندعي ان الاثبات الا على الاسم
وبناء الغاية لا ينفي الا ما ضمت عليه فاجماع الغاية واشارة بلفظ النفي الى انه ليس بمعنى ما والا لكان
كل كلام يصلح فيه مثالا والا يصلح منه انما بمعنى ما مستدلا على تضمنه معنى ما والاشارة اولا بالى
الاول لقولك للمخبرين انما قام عليكم البتة بالنصب ضده ما قام عليكم الا البتة وهو اي هذا
المعنى هو المعنى في قولك الرمح اي ضع البتة وتقريره هذا ان القرينة للنصب البتة وهو مبنيا
للفاعل وقوله برفع البتة وهو مبنيا للفاعل ايضا وقوله برفعها وهو ضمير البتة للكوفيين فانه تفسير الكوفيين لضمير
قائمة نصب البتة وهو مبنيا للفاعل لانه فاعل وانما كان فاعلا اذ لو كان مرفوعا لقيل ان زيدا قائمة البتة وهو باطل
عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا شارة قوله الا البتة الى ان انما تضمن معنى ما والا لو لم تعتبر هذه القرائن
ما وجب ان تعتبر قرائن اخر لان ما فيها موجود وزائد والمفيد محذوف في البتة فخبر ان تعلق

ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر اذ ترتب الحرمة على الوصف المشتق يفيد ان ذلك الوصف هو الخاص وبالذي هو المطلق يفيد حصر الحرمة في المذكور على زيد قلت قد علمت في قواعد الروض كافة مثله في قواعد الجنس قلت اما على قواعدهم فهو مبني على ان الفاعل وهو المذكور في الفاتحة والمقصور هنا ظاهرا انما هو الميتة بكسر لان حرم مسند الى ضمير الله والموصول هو الميتة الا على اول انما حرم الله عليكم الميتة هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمته الله عليكم الميتة لا عجال لاركتاب هذا التاويل وعلى ما على قواعدهم حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة وتقل ابو علي عن الزجاج الاحتمالين ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول يحتمل ان ما موصولة اسمية والميتة خبرها الا ان يبقى ان عامله على ما هو الاصل وانما ارتكبنا التاويل بقوله ولقولنا الخ انما لا تثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سواء ما يذكر بعده انما في قصر الموصوف في نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وانما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمر وبكر ونحوهما تاسيس الحكم الذكور وبعد ثبوت كل من الطرفين مخصوص لهما يقول ابو زيد لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الحرمة الاخيرة بعده الموصوف او لاثباتها على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف وانما الى الثالث بقوله ولقولنا الصفة مبنيا مع انما كقولك انما يقوم زيد وانما كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انما لا يتم الافصل الا لاتحاد والاتصال ووجوه التعدد حصر شيء الخ القائم على العامل والفصل بينهما بالفرد نحو لك درهم وجميع هذه الوجوه منتفية فيهما سوى ان يقيد وعيه الفصل الغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال بيت الفحصاء صريح باسم الشاعر فيعلم من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض عجز الفسير فقال قال الفرزدق انا الزاعبون الزور وهو الضرب الحاد في الزمار وهو المعهد في الاناس هو الحاذي الزمار اذا حاذى بالول عيدانه ونفخ فيها وسويه وانما ابالغ من احسانهم انا اوشك اذا كان غرضان يحصل المدائح فضل التعرض اخوه اذ قال وانما ابالغ عن احسانهم لصار ابالغ عن احسانهم لاعن احسانه فهو كما تقول لا ابالغ الا عن احسانهم لا بهم ولبس للمعنى انما معناه ان المدائح عن احسانهم انما هو لاغيرهم لا يجوز ان تتحمل على الضرورة لانه كان يتجه ان يقول وانما ابالغ عن احسانهم انا فالكيد لا يجوز لان ما موصولة اسمية ان ما خبرها اي ان الذي ابالغه انا الا ان قوله انا الزاعبون دليل على ان المعرض الاخبار عن المتكلم بصدد الزور والمدائح عنه وليس بمتحتم ان يقول انا الزاعبون والمدائح ابالغ انا بل اسلم منه لانه قد يعدل عن المتكلم الى الغائب ولو اظهر في المقصور فان قيل كيف يصح استثناء الفعل الماضي حقيقة قلنا لانه ان الفعل غايته كالغير الفعل وتكلم وخاطب باعتبار المستقبل فالفعل في نحو ما يقوم الا انا ونحو ما

قوله نحو المنطلق زيد الخ المنطلق مبتدا زيد خبره والجملة خبر ان الاولى قوله ان الذي حرم الخ

قوله ان ما كافة الخ اقول ان ما الكافة لا تدخل على الفعل المبني للمفعول كما صرحوا به فكيف يصح ان يقال ان ما كافة وحرم مبني للمفعول

قوله ان ما موصولة الخ اقول ان ما الموصولة لا تدخل على الفعل المبني للمفعول ايضا كما صرحوا به فكيف يصح ان يقال ان ما موصولة وحرم مبني للمفعول

قوله ان ما موصولة الخ اقول ان ما الموصولة لا تدخل على الفعل المبني للمفعول ايضا كما صرحوا به فكيف يصح ان يقال ان ما موصولة وحرم مبني للمفعول

قوله ان ما موصولة الخ اقول ان ما الموصولة لا تدخل على الفعل المبني للمفعول ايضا كما صرحوا به فكيف يصح ان يقال ان ما موصولة وحرم مبني للمفعول

قوله ان ما موصولة الخ اقول ان ما الموصولة لا تدخل على الفعل المبني للمفعول ايضا كما صرحوا به فكيف يصح ان يقال ان ما موصولة وحرم مبني للمفعول

يكون غائبا او لسلم خالف المسند اليه بوفي الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو ظاهر في تحقيقه لان
بعض ما او الاصح احوال الصفة المباشرة بعد على المصرح به بعض الصفة نحو ما قام الا بوابعض ما قام
الا ابوالوالد وقد فصل في تضمن موصوفا والمناسبة عن جعل بن عليه الرضي وهو ما اذا كان كلام ان
تاكيد اثبات المسند المسند اليه ام نفيها فصلت منه اللوكيدة تناسب بن بتضمن معنى احد الحرفين
الا تاكيد الكلام على تاكيد وذلك ان نحو قولك زيد قائم ولكن ترد المجيء بينها تعيد اثبات القيام
لزيد بعد ما في الذهن بنفيه وضمنا في قولك لا عمرو ولكن بعض المجيء اذا كان مسلم الثبوت لها
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد بضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات كما تاكيد على تاكيد فلا تتاتى
اضافة الاثبات التصريح فاكيد قطعا واما الاولى فاكيد بالنسبة الى نفيه الحكم لانه كان مسلم الثبوت هل
ذكرهم وجيد بهما ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فالاولى ان يقال ان طرفها حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد معنى للمتكلم ان تزيد القائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمول عليه كقولك في مقام الرد على من قصر الرضى على العفو
تعمى انما وكان الاحسن ان يذكره الين لان هذا التالي لا يصلح مثالا للبين عن التعقيبة والتعسفية ان
تتاتى الوصل بحسب الصورة فالاولى والاصح ان يقال في مقام الرد على من اعتقد انما مع
التبرء تعيينا وعلى الذي اعتقد الغفران التبرء وتعيينا ان اعتقد انما احد هذين الامرين وكذا الكلام في سائر
معمولات الفعل ثم اعلم ان تقديم ما هو حقه التاخير على انواع الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان الخاطب
بها قد يكون حاكما شوبا بصواب في خطاء وقد يكون تزيلا لاثبات توليد وعن خطاء ثم انها في مقام الافراد كذلك
وفي بعض وهو ما يثبت المتكلم ويخطاء في بعض وهو ما ينفيه وما في قصر القلب فانه قد يكون الوصف
الموصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه والمراد في قصر الافراد التعيين فالتصريح بهما
والخطاء تجوز كل منهما على التساوي بخلاف من وجوه فلذا ترك المرابع اي المتقدم بالجزء اي بعضهم
الكلام بعضه ان اذا فاتك الدقيق السليم في فهم الكلام الذي في المتقدم فهم منه القصر ان لم يصرح في
اصل الوضع بالغاء كذلك وكالاول الثانية التابعة بالوضع لان الواضع وضع لا وبلا النفي
الاستثناء وانما للمثال بنفيه القصر والاصل في الوجه الثاني من وجهي الاختلاف ان الاصلي في الاول
ان يخاطب الحلف الغير على النفي والمثبت كما مر من الاستثناء فان ذكر الملطوف عليه وهو المثبت في
المعطوف بها والمنفي في قبل بالعكس فالاولى ان يترك الملطوف عليه كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو بكر يعلم ويقول فيها اي في هذين القامين زيد يعلم
النحو لا غير فيرد وهو قائم مقام الاخير النحو وبكر يعلم ويقول فيها التصريف والعروض وانما في الثاني فحذاء
لا غير فيرد وهو قائم مقام الاخير العروض وبكر يعلم ويقول فيها لا غير فيرد وهو قائم مقام الاخيرين

جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا احد ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير رجل لا اما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا القسم بنحو ليس غير ولا يس الا واعترض عليه بان هذا ليس من هذا القبيل لان طريق النفي والاستثناء الآتي محض زيد يعلم النحو ليس معلوما الا النحو وليس العالم الا النحوي لا محصور ويجاب بان ترك النص على المثبت المنفي في الظاهر قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ الحصر نحو انما زيد قائم اي ما زيد الا قائم وقد يكون بان يحذف المثبت ويقام مقامه لفظ الحصر نحو ما زيد الا قائم اي انما زيد قائم فليس غير وليس الا مما حذف المثبت وقام مقامه لفظ الحصر فليس في الكلام ما يدل على المثبت المحذوف وفي الجملة الباقية النص على المثبت دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فلذلك صح ورود حرف العطف على المنفي دون المثبت والتوائي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي في هذه الصورة لا مطلق النفي اذ لا دليل على استغراق ما زيد الا قائم ليس هو قاعدا ولا نائما ولا يقبل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بالبعد دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يتقي ما زيد الا قائم قاعدا وليقوم الآن بل هو قاعد وقد يجيء مثل هذا في تراكيب التحقير لا في كلام البلغاء الذين ينتقدون بكلامهم لان شرط النفي في الجملة المعطوفة على ما مر في المفتاح وهكذا الا يجاز ان لا يكون زيادة النفي منفيا بانما من ادوات النفي لانها بوضعها لان تنفي بها ما اوجبته التبعية لان تنفيه بها النفي في مثل هذه الصورة مفقود في نفي والاستثناء لانا اذا قلنا ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها الشراع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعدا فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بناء التأنيف وكذا اذا قلت ما هو الا قائم فقد نفيت عنه ان يكون مضجعا عن القيام على قلت لا عمرو ولكن زيدا هو منفي قبلها بغير النفي وهذا واضح عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله فيها وكان يجوز ان يكون منفيا منصبا عليها مثل الجملة الاخرى المراد غيرها بغير كان الموجب في المفتاح وقاعدة الاحتراز ان يكون معنا نحوي للكلام او علم السامع او للتكلم اذ لشيء لا اتصال له بالمعنى النحوي مثل اشتغل في كلمت فيه زيد فلم تذكر ذلك ثمة لان الايجاب من كلام النفي فائدة للسامع في ذلك وكان الاحسن ان يعبر المصنف بقوله لا مزيد كما في النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل فيما قبله اذ المراد بالكريم من لا يؤذي غيره فان الشحيح منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير للمال المتخصص فقوله غير بها اي بغير ها العاطفة الذي نفي بها ذلك النفي وهو معلوم ثم يتجه فيما بعدها ان لا يجوز ان لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مدفوعا وعلى اختيار ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى بخروجه فانه يلزم عدم كونها قاعدة على ان يكون الثاني تأكيدا ونحوه

قوله والمسطور في كلام الخ عطف على قوله ليست عاطفة الخ

قوله ان لا احد ليست عاطفة الخ اي بل هي لا التي لنفي الجنس

قوله ليس غير ولا يس الا الخ اي فليس غير ولا يس الا ليس من هذا القبيل

قوله لان طريق النفي والاستثناء الخ اي فلا يصح ان يقال ليس غير ولا يس الا ليس من هذا القبيل

قوله ويجاب بان ترك النص الخ اي فلا يرد ان ترك النص على المثبت المنفي في الظاهر قد يكون الخ

قوله ويقام مقامه لفظ الحصر نحو الخ اي فليس في الكلام ما يدل على المثبت المحذوف

قوله فليس غير ولا يس الا مما حذف الخ اي فلا يرد ان ليس غير ولا يس الا ليس من هذا القبيل

قوله فليس في الكلام ما يدل على المثبت المحذوف

قوله وفي الجملة الباقية النص على المثبت دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فلذلك صح ورود حرف العطف على المنفي دون المثبت

قوله والتوائي الوجه الثالث الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله لان الحكم مختص بالبعد الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله لا يتقي ما زيد الا قائم قاعدا الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله ولا يقبل طريق العطف كما في المفتاح الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله وقد يجيء مثل هذا في تراكيب التحقير الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله لا في كلام البلغاء الذين ينتقدون بكلامهم الخ اي فلا يرد ان ليس من وجوه الاختلاف ان النفي هنا ليس مطلقا

قوله لان شرط النفي في الجملة المعطوفة على ما مر في المفتاح وهكذا الايجاز ان لا يكون زيادة النفي منفيا بانما من ادوات النفي لانها بوضعها لان تنفي بها ما اوجبته التبعية لان تنفيه بها النفي في مثل هذه الصورة مفقود في نفي والاستثناء لانا اذا قلنا ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها الشراع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعدا فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بناء التأنيف وكذا اذا قلت ما هو الا قائم فقد نفيت عنه ان يكون مضجعا عن القيام على قلت لا عمرو ولكن زيدا هو منفي قبلها بغير النفي وهذا واضح عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله فيها وكان يجوز ان يكون منفيا منصبا عليها مثل الجملة الاخرى المراد غيرها بغير كان الموجب في المفتاح وقاعدة الاحتراز ان يكون معنا نحوي للكلام او علم السامع او للتكلم اذ لشيء لا اتصال له بالمعنى النحوي مثل اشتغل في كلمت فيه زيد فلم تذكر ذلك ثمة لان الايجاب من كلام النفي فائدة للسامع في ذلك وكان الاحسن ان يعبر المصنف بقوله لا مزيد كما في النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل فيما قبله اذ المراد بالكريم من لا يؤذي غيره فان الشحيح منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير للمال المتخصص فقوله غير بها اي بغير ها العاطفة الذي نفي بها ذلك النفي وهو معلوم ثم يتجه فيما بعدها ان لا يجوز ان لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مدفوعا وعلى اختيار ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى بخروجه فانه يلزم عدم كونها قاعدة على ان يكون الثاني تأكيدا ونحوه

الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين

اى انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والفيل يجوز زيدا ضربت لا

عمرو الحسن لان النفي فيهما اى في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم

يكن المنفي فيه مصرحا لم يكن النفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لوجود كلمة

النفي وانما لم يكن الاخيران صريحين في النفي لكن النفي صريح فلا بد ان يكون صريحا في الايجاب ممكن

لا نفيا لذلك الايجاب فلا يلزم خروجها عن وضعها وما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم

النفي الصريح انه يصح ان يقع ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا يزاد الا في النفي

واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقع امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد

لكن لا صريحا بل ضمنا فانه معنا التصريح ايجاب الامتناع للمجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الآخر

ما اوجبته للاول بخلاف جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي وهو ايجاب فيخرج عن

وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو بيان ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من

جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع

زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل وظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام

لا القعود وقرئت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي بلا ليس منفيا قبلها بشيء من كلمات النفي لم

الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم الصريح مثله لم يرد زيد الا القيام

وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اى النفي بلا العاطفة للثالث

اى انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما

يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال الا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا

ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا

تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على

الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر واهذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا

فكان دلالته على الحصر اضعف عن انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء النفي فيه متقدما اثبت نحو ما جاءني

زيد وانما جاءني عمرو وعينا لخوي نحوانما جاءني زيد لا عمرو واذا كان ما انت مذكرته عليهم بمسيطر وفيه

بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والاولى دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد الا عمرو

الامام ليس هو متساعد في الشرط وظاهر انت يجمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون

لما يستعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي

والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان

اصل الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب ولا ينكره وكذا في الايضاح وقال
فظاهره يدل على الانحصار حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل
هذه المنزلة والا لما ينكره او في حكمه وجه الاشكال ان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه
مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من
شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى
هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على
خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الاصلين منزلة الاخر لنكتة كقولك لصاحبك
وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده عمرا اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح
عمرا بل مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل
له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا
رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من
الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم
اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال
او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا
تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
اي لان الكفار القائلين من هذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية
تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين يعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكر للوصف الاخر يعني البشرية
بناء على ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا
بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة واوردوا ان
المخاطبين قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم
سلموا انتفاء الرسالة اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة

قوله ثم ان كل

الشيخ
انه يجيء
لخبر كان ظاهر
لان مراده ما يستفاد من
كلامه وان يحمل على ما ذكر
فيصح المراد
فاما نحو

ان

ان انتم الا بشر مثلنا

ان
النفي بينهم الجهل
هو بحث المتكلم
به يجهل المخاطب

الخصم أي المماشاة معه وإرخاء العنان إليه للمساهلة بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من

العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته أي إسكات الخصم وإلزامه

لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا إن ما قلتم من أنا إلا بشر مثلكم حق لا نكره

ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة وهذا أصلح أن يكون حجة بالإثبات الرسل

البشرية لأنفسهم وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين و

يمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو أنه استعمل في قولنا إن نحن إلا بشر النفي والاستثناء مع أن المخاطبين

لا ينكرون ذلك بل يدعونه والأول وهو تجويز المنفي فليفهم وما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة

المجهول فلم يجعله حكاية عن المخاطبين حين كذبوا الرسل عليهم ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل

الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون فقولهم ما أنتم إلا بشر قصر قلب ضمه ما أفردنا لأن لما قالوا إنكم

إلا تكذبون قال الظم أنه قصر قلب للمخاطبين وهم الرسل يعتقدون أنهم ... أو يتضمنان ويكرر

كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على أنه قصر أفراد يعني الذي سماه المصنف تعيين بناء على

تكذيب أهل الكفار ثري المخاطبين وتنبيههم على أن قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي أن يصدر

عن العاقل بل غاية أمرهم أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند

ورد على الكذب ... وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني أن الأصل في إنما أن

يستعمل للمخاطب كقولك إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت تريد أن ترققه عليه أن يجعل

من يعلم ذلك بعضا مشفقا على ذلك الأخ والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من

الإخراج لا على مقتضى الظاهر لأنه لم يشفق على أخيه فكأنه أعطوه فزعم أنه ليس بأخيه لكنه غير مشفق على

ذلك فقد نزل المجهول منزلة المعلوم أي منزلة ما من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لا يصر على إنكاره

ولا دعاء لمنهوه فيستعمل له الثالث أي إنما نحو قولهم حكاية عن اليهود إنما نحن مصلحون ادعوا

أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء ألا إنهم هم المفسدون

للرد عليهم مؤكدا بما ترى من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وبتعريف الخبر الدال على الحصر الذي

هو تأكيد على تأكيد وبتوسيط ضمير الفصل المؤكد لإفادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه

الكلام لدى الخطر والقضايا البصر وضرتم التأكيد بأن ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ و

هو قوله ولكن لا يشعرون ... أن الطرق بين الأربعة مشار عنه بلغت كلم وثلاثة كالاشتراك

الثلاثة الأول نظرا لأنها على الوكيل بالقصر والثلاثة الأخيرة في أنه إنما نص على المثبت والمنفي

بل على المثبت فقط وثلاثة كالاشتراك الأخيرة في صحة المجامعة مع العاطفة وجريانها على العطف

أنه يعقل عنها أي من إنما الحكمان أعني الإثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فإنه يفهم

تم ... ابن ...

ثم

وأما

أنشا

هنا

منزلة

منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل
الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن
مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها
نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كا
لبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل و
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا
درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام
الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل
والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما
سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في
التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة فيكون حقيقيا او غير حقيقي افرادا او
قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه
اداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه بينهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك
ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل
تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا
عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما

ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود والضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي
اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين كما هو القليل واعلم ان
تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيصير المقصور
لان التقدير ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف
وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا او المستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى
بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور
في النية مقدما ويجعل عامل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان
يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد وتابعا للمستثنى نحو ما
جاءني الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو دانيك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان
ضاحكا معمول رايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله
تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي
كذا بلي الامير في البيت الآتي اي اشتهي ابلي الامير والنواجح في البيت الآتي مرفوع بمضمر اي قامت
النواجح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف ثم بعض هذا
ان المقدم المرفوع واخر المنصوب ولهذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب زيد الا عمرو منصوب بمضمر كانه
ما وقع ضربه الا زيد من ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا واما الى آخره وفيه نظر لاقتضائه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب بناء لما استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل
حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا قيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع
فلا يكون عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد بل لم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في
الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل
ليس فيما دال على القصر حتى يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل و
المفعول جميعا ونمنع ... الكلام في هذا المقام وجعل الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء
القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي
ترك المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق

النفي

الاخراج وكذا لا يلزم التخصيص من غير مخصص لصاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول

تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في

قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت

الا الضلوع الجراشع النظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء

وقيل اشكال فيه وهو انه اذا فرغ العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاولى

والاحسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ لان المستثنى في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف و

لعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا

فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل والمراد وقوع الفعل منه فاذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر

العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير

عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا في من قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد

الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا فيما قامت الا هند بدلا من الضمير العائد

الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لسقوط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار

على ضمير العائد اليه الغير البين في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب المستثنى منه في جنسه وان يقدره

في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا

على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي نحو ما صليت الا في المسجد مكانا من

الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على

المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا يصح اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة

بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان

النفي متوجها الى هذا المقام العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك

المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا

في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا

يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا ضاحكا وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا من قد او الواو

نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما اتى الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه

قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الطلاق على الاخبار بمضمون اصنع

فاعلم الا على تاويل التعزيم والتقدير اي ما اتى الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا اتاهم على ايا

من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل

وفيما بوقوع المقصود عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع

بعد الا ويكون هو المقصود عليه ولا بعرف تقديما ي تقديم المقصود عليه على غيره والا لتناقضا
انما جاز في النفي والاستثناء على قلة العدم الالتباس بخلافه على ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا
سواء قدم على المقصور او اخر عنه وهذا ليس الا مذكورا بعد الكلام منفيا من اثبت قلنا في انما تختص
زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد المذكور بعد انما قلنا في انما ضرب زيد الا عمرا انما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا لم اخر وههنا ناظر وهو ان تقديم المقصور عليه
جائز اذا كان غرض التقديم مفيد القصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصد الضرب على زيد قال ابو
الطيب اما ترى ان قد مه معرفة واخاه النكرة ذكرناه اي ما ذكرناه الا لذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرك الا في افادة القصر اي ذو مضارع مضر على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف اذا وقعا وعليها وبينهما نقول في قصرنا زيدا ضربت عمرا اخراج قولنا زيد ضرب عمرا
قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد الا الاشتراكين بحسب المقام وفي استماع جماعة الا الجماعة لا يقول ما زيد
غير شاعر الا بعض وما شاعر غير زيد الا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا بها لغيرها من كلمات النفي
الباب الثاني في الانشاء الانشاء قد يتبع على الكلام الذي لنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يتبع على مضمون الكلام اعني انفاء الكلام الانشائي كالاخباري والمراد هنا هو الثاني لانه قسمان الطلب وغيره
وتقسيم الطلب الى الفنون الاستفهام وغيرها واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها المقترنة
قوله واللفظ الموضوع لذلك وكذا الظهور ان ليت مثلا هو موضوع لافاده معنى الترجي لا الكلام الذي فيه
الفنون كذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بالبحث الاحوال
قال انشا ضرب الطلب كالاستفهام والامر والنهي ومنه دعائي وغير طلبي كاصناف المقاربة وافعال المدح
والذم وصيغ العقود والقسم والعسل والتعجب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب فقط
بمزيد البحث وتذكر في بحث الخبر ان كان كثير من الانشائات الغير الطلبية في الاصل اخبار فنقل الى معنى انشائي
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب كمنتاع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك
اذا كان المطلوب حاصلا ممتنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتتولد منها بحسب القرائن المبينة اللائقة بالمقام
انواع كثيرة وهي على ما ذكره المفتاح ستة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي
كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والا فان كان المطلوب بحسب الامر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب بحسب الامر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء ضد لهم وانتفى فان كان مرغوبا
فان كان يحتمل وقوع انتفائه فهو التمني والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع لذلك ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون

ممكنا فجاز قولك ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما يقول بخوايت الشباب ثم يعود لكنه اذا كان ممكنا
يجب ان لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والاستفهام ترجّ ويستعمل فيه لفعل وعسى والاذكر
ما هو موضوع للتوقع شائع في ما يستعمل فيه النفي مجازا فقال وقد يتفق بهل نحو هل لي من شفيع حيث
يعلم ان لا شفيع له نحو يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء
الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والتكلم في النفي بهل والعدول عن ليت هو ابراز التوقع لكمال
العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد ينفي بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على
تقدير ان مضمر بعد ثني فان النصب قرينة على ان ليت يحكي امثالها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا
ان واما مضمران في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو النفي كما يفرض بلو غير
غير الواقع واما كان يطلب بليت وقرع مالا طماعية في وقوعها وقيل انها الوالي يجيء بعد فعل فيه
معنى النفي نحو ودد والوتد هن مبتدأ هون وهو في موضع مصدر قيد وكثيرا ما يستغني بها عن فعل النفي
فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي ود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لكرة فاكون
من المحسنين قال السكاكي كان حروف الشرط والتحضيض وهي هلا والا تطلب الماضي هجرة ولولا
لولما نحو فلولا نفر من كل فرقة منهم اي كانها ما خوفه من هل ولو الليين النفي الكلي وهما مركبتين مع لا ومما
المزيدتين للنفي فيهما على قوله مركبتين والنفيين جعل الشيخ في خبر الشيء تقول فصلت الكتاب الا
باب اذا جعلته متضمنا للباب الابواب بمعنى الغرض من هذا التركيب الزامه هو جعل هل ولو متضمنا
معنى النفي لتدل على ان النفي المتضمنين هما اياه في الماضي المتدم نحو هلا اكرمت زيدا ولولما اكرمته على
معنى لم تكرمه فصدر الى جعله فارما على ترك الاكرام والى المضارع التخضيض نحو هلا تقوم ولو
ما تقوم على معنى لم تكن تقوم فصدر الى حث على القيام ومع هذا فالبارع عن صدره من النوعين واللوائح
على معنى ما كان يجب ان يفعل المخاطب قبل ان يطلب منه فعوله لتضمنهما مصدر معنى الى الصدر الاول
ومعنى النفي مصدر الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه الا ترى انه قال عند شرح
قول الزمخشري مطلوبا بالزام التركيب الشبيه على الزام هل ولو معنى النفي وهذا مشعر بما ذكرنا
وقع في بعض النسخ لتضمنها الفيس على ما ينبغي وكذا قوله ليتول به يحصل كلام المفتاح حيث قال فان
قيل هلا اكرمت زيدا فكان النفي ليتك اكرمته متولدا لمنه معنى التندم وانما الرجيل تركبهما على
الامر لتضمين معنى التندم والتخضيض من غير توسط معنى التوبيخ باطل بتضمنى ان ناسبه فان هلا ولو
قد يستعملان للنفي وتحتمل ما يضر ناسب لتندم وهذا لا يستقيم السؤال والتخضيض على انا ذكرنا هذا
الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك بل احتمال ان يكون كلامها اخر فاء وضع على التندم والتخضيض فتبصر

قوله
وطماعية هو
بالضيف اليه عبيدوزن
الكراهية بمعناه وبقال طمع
فيه طمعا وطماعة و
طماعية

هو
طمع وطمع بكسر الميم فتحها
فيه وفي الاثنان ترجيح
محل امكانه وقوع ما يرجى
لعمل او امكان ترجي حصول
صح والنفي بعد ترجي حصول
الاول والمعنى ترجي الطمع
بحسب الاول والنفي بعد
توجيها قوله لو تأتيني فتحدثني
بالنصب
والتقدير ليتك
اتيتنا فمنك حديثا ولو لاتيانك
لوجه الى الجزم والنصب
عن وقوع التعلق
والوقوع
المفصل خرج المثال عن ايجاب
بجيء بعد ترجي
فتحدثني فعل مضارع
المفعول به الذي هو حديثا
المفعول فصار هذا المثال
فعل حاصل بالمصدر
مثل ما ذكرنا في التركيب الاول
مجرد عن معنى التعلق
ولا يخفى ان هذا
سبيل الجواز

اجزاء التركيب فان التصور في الكل وقوع تماما ما كثيرا من الشراح وقد يتمنى المعنى فيعطى له حكم ذلك
ويصير في جواب المتدارع على الصحة ان يقول انا اجيء فان وجد ما نصب لبعد المرجع عن الحصول وغيبته
بعد عن الحصول اشبه الحالات والمعنى الى الاطاعة وقوعها قوله منه التعين لما مر انه
طلب او ممكن الاطمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا موثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل
الشمس تغرب قد دخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب بحالات مقتضيا او
الاشفاق ارتقاب المكروه محولها اموت الناشئة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب منها اي من
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة
بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة للهمزة
وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني وايان مبنيها محتمل طلب التصور وبعضها يختص بطلب
التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يجيء للقسمين وبهذا الاعتبار ضاراهم فتامل المصنف وفا
فالهمزة لطلب التصديق اي ادنى التصديق بوقوع النسبة او لا وقوعها وهذا يعم الحكم والاسناد والمجرد
مجريها فهو لطلب احد هذه الامور وان بعد فانه فات عالم بان بعض نسبة اما بالايجاب او السلب لكن تطلب
تعيينها او التصور اي ادراك ذلك غير النسبة كما لو علمت في طلب تصور المسند اليه او دين في الاثبات ام هل
فانك تعلم ان في الاثبات شيأ والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند اليه الخاطب وشبهه ام في
الزنى فانك تعلم ان الدين محكوم عليه بالكينونة في الخاطب او ان زنى فانك والمطلوب هو التعيين
فالمصنف في جميع ذلك معلوم موسيا جالي وطلب الاشتمال تفصيله وبهذا اي وبالمجيء للهمزة لطلب
التصور يصح في طلب تصور الفاعل نحو ازيد قام كما صح هل زيد قام ولم يصح في طلب تصور المفعول
ام ما عرفت كما صح هل عمرا عرفت وذلك لان المفهوم ليستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وبغير الذات الفاعل والمفعول
وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فانه انما يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق قد
يكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه يحال فيصح هل زيد قام بان هل يجيء لكل ما يتعلق
بطلب التصديق كما سبق والمسئول عنه هو الذي يسند اليه الفعل بعد الهمزة نحو ءانت قلت هذا ام زيدا
وعلم ان كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب المتعلق من الخاطب الواقع على زيد واردت بالاشتمال
ان تعلم وجوده فمن اجل هذا الطلب التصديق صح ذكر الفعل معه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته
فهو لطلب تعيين المسند اضرب هو ام اكرم والتصديق حاصل بقرينة حال او مقال فهذا يحتمل ان يكون
لطلب التصديق وان يكون لطلب تعيين المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فتوقف ان لم تكن

الذي كتبته بسؤال عن وجود بعض الفضل ونحوه كتبت هذا الكلام اشتريته بمعنى عن تعيين المسند وهذا ظاهر لان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل هذا مزيته وفاقا كان الشاك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول فاذا زيد ضربا فاكان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من الخاطب وكذا باقي التعلقات نحو اني لهذا صلت اليوم لمجرد ضرب واما في مباحثه به وارادا جاءت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وتمام قوله ذلك انك تقول افعلت شعرا قط اراد ايتانا اليوم انسانا ينبغي ان تقول انت خلت بشرا قط تعني اذا بلغت انسانا ان معنى السؤال عن الفاعل عن هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كان الشك في الفعل خصوص بحيث تقول من قال هذا الشعر من بين هذا الجماد وهذا الحيوان ومثل هذا لا يمكن ان يشك فيه على حال الا على الاطلاق فيما لا يتحقق هذا ومن دون ذلك حتى يسئل عن فاعله وهل الطلب التصديقي يحصل القيام بزيد والقعود لعمرو ونحو ذلك اي كاشخاصها بطلب التصديق استنع هل زيد قام ام عمرو الان قد قطع العزم بعد لام جلبا على كونها دام الفصلة لطلب تعين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فلا يكون الا طلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا طلب التصديق فيه بينها تدافع فيتنع بخلاف ما اذا ورد كرر عمرو وهل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء ان قلت التصديق سبق بوجوب التصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق قلت ام الفصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة لفظا الحاد المذكورين والمطلوب قصر احدهما على الاتيين وهو غير الضرب السابق على التصديق لانه تصور بوجه ما ولهذا يقبح هل زيد ضربته لكن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلب الحاصل وهو يحتمل ان يتنع لاحتمال ان يكون زيد المضروب فيصير الظاهر اي هل ضربته زيدا لكنه يقبح لعدم استغناء المضمر بالضمير فيحتمل ان يتنع لاحتمال ان يكون المقصود مجرد الاهتمام بغير التخصيص فيفيد فائدة لا يجتمع بقصده سوى لان التالي التقديم هو الاختصاص هذا بوجه يقبح وجعل الجبيب لتحقق موجد الاهتمام دون الاختصاص وكذا بل بعدوه هل زيدا ضربته بالنصب يقبح هل زيدا ضربته بجواز تقدير ضربت زيدا اي هل ضربته زيدا لمنع هذا لان الاصل عدم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلب التصديق فيتعين ذكر بعض المحققين من النحاة ان ما بعد الكلام لا تدخل عليه الا ان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر ولا يجوز اختيار الفعل في مثله بل لا بد من ابدال ما بعدها اياه لفظا وجعل الاستفهام فيه هل يجعل عن ذلك اي كان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل الحسن ان اجعلها التقديم والتاخير في نحو

قوله لانتفاء عربية نحو هل زيدا ضربته الخ قال في المغني ان هل لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا متاخرا عنها فلا يجوز هل زيد قام عند سيبويه خلافا للاخفش ولا هل زيدا ضربته عند الجمهور خلافا للكسائي والاخفش ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ولا هل ضربته زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل ضربت زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا

قوله لان المعنى هل طلب الضرب بزيد هل زيدا ضربته الخ قال في المغني ان هل لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا متاخرا عنها فلا يجوز هل زيد قام عند سيبويه خلافا للاخفش ولا هل زيدا ضربته عند الجمهور خلافا للكسائي والاخفش ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ولا هل ضربته زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل ضربت زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا

قوله وهل الطلب التصديقي الخ اي طلب التصديق في التحقيق كما في الفاعل الخ وكذا في المفعول الخ ما ذكره المحشي من ان التصديق في الفاعل والتصور في المفعول انما هو بحسب الغالب فقد يكون التصور في الفاعل والتصديق في المفعول فتدبر منه

قوله لان المعنى هل طلب الضرب بزيد الخ قال في المغني ان هل لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا متاخرا عنها فلا يجوز هل زيد قام عند سيبويه خلافا للاخفش ولا هل زيدا ضربته عند الجمهور خلافا للكسائي والاخفش ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ولا هل ضربته زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل ضربت زيدا عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا ولا هل زيد ضربته عند احد خلافا لابن مالك ايضا

عرف واجب ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يجز الاشتاع لاحتمال ان يكون رجل فاعل محذوف وبلزمه اى التكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر الصرف ليس للتخصيص عنده حتى يستلزم حصول التصديق بنفس الفعل على الامر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد يخرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيدة لا انه شائع حسن وفيهما نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك بجواز ان يكون بينهما لعلة اخرى فان استفاء علة مخصوصة لا يوجب استفاء الحكم مطلقا فغاية ما في البابه لا يلزم على ما ذكره التكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم قبح علم وعلل غيره اى غير التكاكي صحتها اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل يجوز تقدمه على الاصل واصله هل عرف رجل الدار والفرق بين وقوعها قبلها الكثرة ووقوعها في الاستفهام فاقتضت هي مقام الفهرة فتعلقت عليها في الاستفهام وقد مر ان لوازم الاصل فكذلك ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح دخولها على الجملة الاسمية التي لم تقع اسمها اسما من حيث هل فهرة عادة الا ما اقترن منه وبين لما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا دلت على فعل في حيز ها اندكرت عهودا بالحري حتى تملى الاذهان للون وعاضته ولم توضع لا فراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فلم تملت منها زاجلة وهي انه هل يخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو لحوك كما يصح اتضرب زيدا وهو لحوك او هو لحوك ليس بشيء لان هل لا يصح استعمال الفهرة فيه وذلك لان كان اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يمنع كما صح استعمال الفهرة فيه وذلك كان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح انكار الفعل الواقع في الحال ضرورة ان الشاهد يقول وهو لحوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستقبال عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح التكاكي بذلك فقال يريد ان يكون الضرب واقعا في الحال والمعلوم ان هذا الاستفهام جاء بها الادلة القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة قائمة كما في المثال او خالية كما في قوله تعالى اتعلمون الله بدينكم والله يعلم ما في السموات وما في الارض وقوله تعالى اتضربه بالك وانتم الثاقلان فانه كما صح وقوع هل في هذا الموضع وبعد الظهر وبنادما قيل انما امتنع ذلك من قبل ان الفعل المستفهم لا يفيد الحال لعدم المانع فيفيد الحال لوجود مقارنة الحال لوقوع الفعل في استفاء هل هم فيها اراك الى العصر فوالله ما يجزر يد اكما وساضرب زيدا وهو بين يديك لا صح قبل الحاجة ساعمل بما اعلمك الله سبحانه بها على بقاء الله ما كان جاريا وفي المنزل سبعة طوفون جهنم ذات الحبك وعجب من هذا ان بعضهم سامع قولي الذي انه صح خبر ها صلة الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما استنكره في بعض الحال فهم منه ان الفعل المقيد الحال يصح تقريره عن وجود الاستقبال فلا يصح

قوله بالقرينين الذين يفيد الفعل المجرد ذكرها الراجح المكسور الهمزة اقبل مالك وبعض المحققين خلافا لابن عصفور

فيفيد هل تقريبه بالحال لوروده في الغاية دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل
عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا
ينبغي ان يشتغل به لكنا لما خفنا على القاصرين ان يتفوهوا منه بمثل هذا لم نجد بدا من الجواب وفالمناسب
لاختصاص التصديق بها اي لكونها مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق
كما يقال اختص فلان بالشيء بمعنى انه لا يتعداه وتخصيصها المضارع بالاستقبال لكان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وكونه مستدعيا اخره اظهر وزمانيا اخر الكون اي الثبوت
زمانية اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بالعروض
لما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فلان المضارع انما يكون فعلا او
اما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا
اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في
معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها
داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ
لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا
يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاحسن بان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل
قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود شيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة
او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي
الاول شيء واحد فاذا كانت مركبة تشتمل الهاتان الوجود في البسيطة وفي المركبة والالفاظ
الباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
منها تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
فانه يجاب بايراد لفظ اشهر كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته

حقيقته

قوله وهو ينادي على خطائه لم ينقل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المستقبل بالحال

قوله كانه لمزيد اختصاص لما قال

الاختصاص بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على ثلاث النسب في مثل

الجنس والفصل وهي هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما للشرح الاسم والذي للطلب
الماهية يعني المفعول الترتيب الطبيعي ان طلب وما شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ما هيته
وحقيقته لان كل امر من مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم كما يصح ان
موجودا استحال منه طلب حقيقته وماهيته فالمعدوم لا ماهية ولا حقيقة للان الماهية قابلة ان يكون
الشيء هو وهو المعدوم لا هو تبارك والفرق بين المفهوم من اللفظ بالحمل وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتحصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم منه ما اذا وقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم
كان عالما باللغة واما الكون فلا يتحقق عليه الا الراسخ في صناعة النطق فلو جوزنا مثلا كان لها
مفهومات وحقايق كان لها حدود وبحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلم الركون لها
للفهم ولا الركون لها حدود ولا يجب لها بحسب الاسم لان الحد يحسب الذات والحقيقة لا يكون الا لما ثبت من الذات
الذات موجودة حتى ان علم الوضع في اول انتظامه لم يعد وجود الاشياء الا بعد من عوارض وجود ما في الاذهان
العلم انما هو حد وبحسب شرح الاسم ثم ما اثبت وجود فاما ورد من عليه مثلا فالحد والحد وبينهما
حد وما يجب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء ضم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى الشخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبين العلماء
الشخص لذي العلم اي يطلب بان الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تصوره وتعينه كقولنا من
الدار فانه يجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ان
فلان واخاه فلان وما اشبه ذلك فانما يقع من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بالنسبة
الا وصاف الخارجة في شخص ان كانت قليلة الاوصاف نظرا الى المفهومات كليات وقال السكاكي
تسأل بما عن الجنس بمعنى ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كذا ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ موضوع
مفرد وما الاسم اي اي اجناس الكلام هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اذ عن الوصف نحو لما كان بمعنى اي وصف هو وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سير واقعد سن
الفردون قيل في ذا الفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وتسأل بأي عن
عين الجنس من ذوي العلم فتقول من جبريل او ميكائيل ونحوهما وما لم تخبر وبينه فلا يحسن ان تسأل
عن الجنس وانه صحيح في جواب من جبريل ان يقال ملك فاذا قيل جاءه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو
ذلك مما يفيد التاسع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي فنوع من عموم فان ما
موصول من معناه اشهر ما لم يعرض ما يخصه من جواب نحو موصول بتوبة الذي اعطى كل
شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه فاذا قيل ما ذكر او قيل بأي شيء اخبر احد

بهما احد وما يجب
الذات والحقيقة واما اذا
تصورا والواضع
حقيقة
ومن
الاسم واذا تمها
فظ واذا تصور
عوارضه
ما يعرض
الاسم ان
الاستدلال
الفاضل
الفرق
الفردون قيل
الذاكرون
بأي
غيره للسائل
ما يحقق الكامل
بأي شيء

المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد فان الكافرين و

المؤمنين وهم اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر

المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي ويخص قوله في المفتاح بقول القايل عندي ثياب فتقول

اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية مع ان لفظ اي يضاف الى

مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فالجواب اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم ولذا اضيف الى الكل

فالجواب كل منهم لا عينه على الجملة هو طالب للتمييز وكم للعدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم

من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام من غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع

والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من لما فصلوا بينه وبين

مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من

النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم الكلام ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب

من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وكيف للحال واين للمكان

ومتى للزمان ماضيا كان او مستقبلا وايان للزمان المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم

مثل يسأل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى

شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان تكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى بمعنى

هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشارة

الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر

بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او

مقدرة كقوله انى لك هذا اي من اين لك هذا الا انه يستعمل بمعنى كيف وتارة سوى مكان ذلك

بما اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص

بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فلهذا لا يجيء ام لطلب التصور

والتصديق لعواملها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله

تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول

الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام فيها بمعنى بل التي تكون للاضراب

من كلام الى آخر مع اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يبطل ما قيل في نحو

قوله اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها

احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا تقع

بعدها الاستفهامية بعدها لانه لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب عن ذلك

قوله كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لا يقال الاشارة اليه فاذكر ضمير من المشار لا اسم اشارة

والمعنى أكفرتم بالله بعد إيمانكم بوحدانيته وإظهاركم الإقرار به ثم خاطبهم بهذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب القرائن ومختلف كيفيته هنا الجاز وبها انتزاى نوع من أنواع عمم الرعم حسبما كان الاستنباط نحو كررت دعوتك ومنه قراءة حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ويعبث المنقطع الأمر ومنه منقلبا وكراب وناصل أن يكون لنا أوان والتنبيه نحو ألا أراك لها هنا والتنبيه على الضلال نحو أفتأمنون ونحو ألم أعهد إليكم يا بني آدم لم يجعل الأدب الوارد بخلاف ذلك إذا علم ذلك والتقرير قد يراد به التحقيق والتثبيت وقد لا يتجاوز به المخاطب على الإقرار بما يعرفه والجاهل إليه وهو الذي قصده الشيخ بهذا المقام والتقرير بالجر أي بتقرير أن على الهمزة داخل الخلاف على الإقرار به كما في مسألة الاستفهام التي عن الهمزة نحو أضربت زيدا إذا أردت أن محمدا على الإقرار بالفعل وأنت ضربته وتقرير به بالفاعل وإذا أردت أن ضربت زيدا على الإقرار بالفعل وأنت لم تضربه فتقرير به بالفعل وكذا أزيدا ضربت وأراكبا سرت وأفي الدار جلست وهذا معنى قول المصنف فيما سيأتي وتقرير فعل قوله تعالى حكاية عن موسى أأنت فعلت هذا بالهتنا يا إبراهيم فليس مراد الكفار حمله على الإقرار بل كيف الإضافة كان على الإقرار بأنه منه كان كيف تفعل شاذا وإن الفعل في قولهم علمت حملت هذا بالهناء التأويل فعل كيف هم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وأخر الهمزة عليه وإنما يجوز تأخير الاستفهام على أصله إذا ليس في الشيء ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم هو الذي كسر الأصنام حتى يتجه حمله على حقيقة الاستفهام وأجيب بأنه يدل عليه مقابل الإيتوه وهو أنه قد علم بوجه ما أنه لا يكون أصنامهم بعد أن تولوا مدبرين ثم مراد وكسر الأصنام فالواو من فعل هذا بالهتنا قد يكون الظالمين قالوا ما معناه فيما ذكرهم قبالة لما رأوهم أن الظالم قد علم أن ذلك من جملة ومن زمرة الأصنام وقد روى أنهم مروا وتركوه في بيت الأصنام ساجدا فلما أصبروه يكسرها أتوا إليه بمرأى عن أبيه فكفروه وقالوا لما التقرير بالهمزة يعني إذا كان التقرير بالهمزة فما معنى التقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغير ذلك قلت لما كان أهل الإثبات قد يكون التقرير بنفس الحكم نحو هل أتوب الكفار والأمة الاستفهامية التقرير بالشيء إما بحكم نحو أفتتخذونه أولياء وإذا علمت هذا فإن ومن الذي تشاء وتخوف ذلك والإنكار كما مر غير أن تقدم على ما أنكر للهمزة يعني إذا كان الإنكار للهمزة وما عداها وإن تقدم عليها وإن تقدم عليها لكن لا يجيء فيه فتأمل ذلك وهو مثل قولك أعاذا ضربت أو فعلت كذا مع أنك قد ضربت وفعلت كذا وكررته مرارا فكيف تؤدي ذلك وبين ما أنكر أو مع الزيادة والتشديد ذلك وأما الهمزة فهي للإنكار وهي إنما كان الفعل في قوله أفعلتي والحق في مصالح فاندفع ذكر ما يكون من معاني الفعل فإن كان للإنكار الفاعل وإن ليس من يتعين منه الفعل على ما قد سبق إلى الوهم الحاجة إلى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فإن المشركين يكونون هم القاسمين لا محض الرحمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون

لا انفاذ الولي واما قوله رحمه الله اتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل
الهمزة وكذا الحال في قولك أتار الجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته
يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه
لانكار الفعل فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى اانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
نظرا الى ان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف
من قبيل التخصيص نظرا الى انه لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف
يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو نسلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فانه
لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او معينا
للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هيهنا الى ما ذكره هنا التفصيل
ثم قال فلا تحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن
حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل انما صدعليه المعنى وهذا خلاف مذهب الشيخ فيما سبق من ان نظم الهمزة لا يحتمل
اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنها اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده
اي الله كاف لان انكار النفي هو نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه
للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف هكذا
قوله رحمه الله والانكار كذلك صلة للعد والتحريك تنبيها وفي الشبهة التصديق ان الهمزة للانكار تعقيبا يليها
التقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير
اي فانه يعرف عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك اي الهمزة للانكار
الصغار ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى هي نحو ازيدا تضرب ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين
حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها
الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما ويعين الفاعل على هذا في التفصيل كان هذا ام ذلك انها

قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة
فيما يليها الى الهمزة
اخبرابه
منه

والى التوبيخ كان هذا ام في الخبر الى غير ذلك والانكار اما التوبيخ اى انما كان ينبغي ان يكون
ذلك الامر الذي كان مخالفا صفيت وتبات خلاف المعلوم واضح ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى
التوبيخ وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قول امرئ القيس ويوضح في هذا فانه
المغير بوضع شابه من الانكار بادعاء امر على مرتبة من ذلك لو لا ينبغي ان يكون اى يحدث
وتحقق وضمن معاد خلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتضرب زيدا بمعنى انه لا ينبغي ان
تضرب الصبي او المنكر في المعنى اى لم يكن مخالصيكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او نفي
المستقبل لم لا يكون مخالنا لمركم فيها اى انا مركم ثالث الهدايا او الجواري انكر هم على من نفاه ونفي مركم
على الاهدار لها والحال انكم لها كارهون معنى لا يكون هذا الالزام وعليه قيل تقدم وهل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل ينهض البعير الا وقر السرام فوق اليوم اذا فوق الفل الطعام لما به
وقد يكون الاستفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
تبعه وورد اليه عليهم في الايمان وقوله الفاق وهذا اللفظ والتوبيخ والانكار مصاحبة منه والتهكم
على الاستيفاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء ومنه
ان حمزة لما سمع ذلك بخيبا بني سهم قال انكم لتشتمون من يشتمون من فوقهم بلفظ الاستفهام ووضع فوقهم
وانما قال انكان كما ايامن المسلمين والاستفهام انكاري فهم الذكري وعلمائهم رسول الله بين
ثم رقوا بعده وهذا كما ظاهر فالحاصل ان كلا الاستفهام اذا اشتمل حملها على حقيقته وقولهم انهم
المقرين ما ينافي الفاء ولا يصح الزوائد فيما ذكره المصنف ثم يخصص بما يفهمها في ذاة دواة
على الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى بعينه
مثال معهد من غير ان يتخطاه بل عليك بالحضر واستعمال الرفق والله الهادي ومنها اى ومن انواع
الطلب الامر وهو قول يفعل على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عما نهى عنه وبقولنا على
جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عالما حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وهيئة
لا تخرج عنه نحو اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في اي صيغة الامر اذا وضعت هل تدل
للوجوب فقط او للندب فقط او بقدر المشترك بينهما وهو الطلب فيحتج الاستعلاء قال
هي مشتركة بينهما فقط او قال بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وهو طلب الاستعلاء وبين الاختصاص
الفقط او قال هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة بمعنى عدم الحرج لكل منهما وقيل للقدر المشترك بين
الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب فقط لو كان المذهب قول الشافعي رضي الله عنه
فقط لم يجز ان يصدر بشيء واشار الى انها هو الظهر عند الحنفية اذا وردت مجردة عن القرائن
من الخبر نحو اقيموا الصلوة وآتوا الزكوة ويدخل فيه بكرا وهذا اشارة الى الفساد بعينه

الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وغيرها فالفاعل غير المخاطب والذي يدل عليه
بالفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عندنا
من اسماء الافعال والاولان لفظية استعمالها في حقيقة الامر غير طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امر اسواء في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اضرب في قولنا اللهم امرهم عندهم
والثالث فلما كان اسما لزيد مثلا وامر زيد بن البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي يجاب ان يكون
الطلب مستعليا سواء كان غالبا في نفسه او لا تبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى
ذلك الطلب لغير طلب الفعل استعلاء والتبادر دال الفهم من قوانين لغة تلك الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفقوا ائمة اللغة على اضافة نحو قم والبعر الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر قول
الامر هو ان يقول لمن دونه صيغة الامر اذا احتاج الى كلام الاحتاج مثلا يمكن ان يكون حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
لا حقيقة الامر وغيره نظرا لانا لا نم ان الامر انه قولهم صيغة الامر مثلا يمكن طلب الفعل استعلاء
بل الامر في طلب عرفهم حقيقة في نحو قم والبعر ونحوذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع واسماء الفاعل
ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن نقيضهم نحو قم والبعر لا يريدون ان يقولوا اياك مثلا عقلا
في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لمجرد اي لغير طلب الفعل استعلاء كما يأتي
للتهام بحسب القرائن وذلك لان طلب الفعل اصلا او يكون طلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء
فالاول اما ان يقوله كالا باحة نحو اطعم المحسن ابن سيرين والتهديد الى التعويض وهو امر من
الانذار كانذر اليائع مع تعويض وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعلوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او
حديدا اذ ليس الغرض ان طلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التصوير
يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فضلا عن الاهانة لا يخفى الكاسير في نحو اذا تم الغرض لها منهم وقطع النظر
عنهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان الطالب الاباحة كالمتردد
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل او يجب واذن لم يرد الفعل مع عدم الحرج الزائد وفي التسوية كأنه يعلم
ان احد الطرفين من الفعل والترك اضع لم يرد ارجح بالنسبة اليه فرغ من ذلك وسوى بينهما والتهديد نحو
قولك لامرئ القيس لابارئ الليل الطويل الا انجل بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح ضمنا
الانذار كان يقول لئن لم تزل خلال ملك جثناء القبيلة ثم قال ولابن المنذر منهم اعدل بنا عقدك لا في قاسي فهو
بها كما قاصبر اليلا والا لان فهاري مخلق عن بعض الامر نحو فليس الامر نحو طلب الكف عن الليل

لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق

ولاستطالة تلك الليلة كانه لا يرجو انجلاءها وليس طامعا فيه فلا توقع فلهذا يحمل على التمني

دون الترجي والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار اليه بقوله او

الدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة

افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل

نوع من التضرع لا لاحد النظراء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف

كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع

بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء

يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع

تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب مطلقا

والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي

من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو

لا تفعل وهو في عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعملت كما يسمى افعل امرا وهو كا

لامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي مقتضى

الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك

وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في

الاستقبال ودم وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل

كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس

عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان فان النهي

قد يستعمل النهي في غيرهما وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل

امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك

لكن لا على سبيل الاستعلاء بل على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي الاعداء او على

سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك رتبة لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي للطلب

الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا

عما تعملون اي دم وثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير

الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني الا ليت لي نفقة

انفقها اي ان ارزقها انفقها وفي الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني

قوله من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق التباريح الشدائد والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن واللواعج جمع لاعج يقال الهم اللاعج اي المحرق

اللاعج المحرق الفؤاد من الحب

قوله وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك اي التبادر الى الفهم عند التقابل الامر الثاني على طلب الكف بعد الامر الاول يحمل على طلب شيئين جميعا مطلقا وفي القيام والاضطجاع مقتضى التنافي بينهما والتبادر من ذلك الى التنافي

اكرمك اى ن تكرمنى اكرمك وفى النهى لا تشتمنى يكن خيرا لك اى تشتمنى يكن خيرا لك
وقد ذكر فى تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الارادة فيها معنى الطلب فى الطلب ينبغى عن
سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مستتبع عن ذلك الطلب فى الخارج لان
العلة الغائية توجد بها معلولته للعلة الفاعلية وان كانت بما هيتها علة العلية العلة الفاعلية
ولهذا قالوا ان العلة الغائية يتقدم فى الذهن على المعلول ويتاخر فى الخارج عنه لهذا عبر عنهم
اول الفكر اخر العمل فلما كان ذلك عند كون السبب وجود الحامل مستتبعا عن الطلب الخارجى
من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذى يصلح سببا لحامل عليه اعنى هذه القرينة عوض
حرف الشرط والسببان ليس بمعنى الشرط والجزاء الاسببية الاول وسببية الثانى فالخبر السبب
الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وغايتها ان كل كلام لابد فيه من حامل المتكلم على الكلام
على الكلام الخبرى فاذا خاطب مخصوصة دعى الطلب كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره
يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله معنى الشرط فاذا ذكر الطلب فى ذكره
بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز الخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه لغيره وان ذكرت
بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فالطلب
مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا بعد اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة حالا لان يكون جوابا مرجوا فى
وتصدر السببية بخلاف قولك ابن بيتك اضرب زيدا فان السؤال فى مضى فعول ان تقرينة اضرب
فى السؤال واما قوله تعالى انما امرنا لشئ اذا اردناه فيقول الصادة فان الشرط لا يلزم ان يكون علة
تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه فان كان متوقفا على شئ اخر يكون توقفا صح
صلوتك واذا لم تصل السببية تبقى المضارع على وضعه فانما الاخوة هم فى نحو صم يصم ويصح
نحو اكرم رجلا يكرمك بالجزم واستبنا فانا اى جوابا عن سؤال تضمنه ما قبل نحو قم يدعوك واما الجزم
وان عده القمات احد الاشياء التى يقدر بعدها الشرط ويجزم فى جواب المضارع كقولك الا تنزل
تصب خيرا اى تنزل تصب خيرا فوجد ما من الاستفهام اى ليس هو بانا على ما قبل الهمزة منه هم لان
دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لان يعرف عدم النزول مثلا الاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فوقدرته بقرينة الحال العرض على المخاطب طلبه منه وهذا فى التحقيق غير
الانكار الذى لا ينبغى له ان لا تنزل وانكار النفى اثبات فظهر ان مع تقدير الشرط الثبت بعده يجزم نحو
تصب خيرا فالشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجوز ان يكون من جنسها فالصحيح تقدير المنفى للمثبت
وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار والسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر اذا ان لا تكفر تدخل النار
خلافا للكسائى فانه يجوز تصوير على القرينة ويجوز تقدير الشرط وغيرها اى غير هذه المواضع

بقرينة نحو اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي اى وان اراد واو ليا بحق فالله هو
الولي الذي يحب ان يتولى دعاءه ويعتقد انه هو الولي والسيد الان قوله ام اتخذوا انكار وكل
ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وبخ بترتب
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للثنا
قلت ليس الكلام فيه بخصوص ذلك الذي حكمه حكم ذلك التي لا يخفى على ذي لب حسن قوله الا بضم فتي بدلا
فهو اخذ بالفاء فيجاب بنصب ويدل فهو اخذ بواو لعدم استفهام الانكار فانه لا يجاب الا بالواو الحالية
وذلك لانهم ان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يحتيجوا الى ام فيه بينها اصلا لان كل
سلم الذوق بجد من نفسه التفاوت وانه صحيح وقوع احدهما حينئذ بمعنى وقوع الاخر وصحة الشرط في
الكلام كثير ومستفيض لم في بحث الا بجاز استهتم ومنها اى من انواع الطلب التمني وهو طلب الشيء
بحرف مخصوص مناسب لمدعو لعظا او تقديرا فالاول هيا فعل بعيد او قريب لغير البعيد منزلة البعيد لكونه
تائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يهاد به بعيدا او رفيع من علو الشان الحقيقي او
الخاطبي او غير ذلك مما هو حقه من ان يسع فيه وان يبذل وسعه استغراق جهده فكانه غافل عنه وبالهمزة
والهمزة للعرضي قد يستعمل في البعيد تنبيها على انه حاضر في الخاطر بغير بعيد عن اسلا كقوله اسكان هيا
الهوى لك يتعلوا بانكم في ربيع ظلوى كان واما ما فعليل حقيقة في القريب او البعيد فيها الطالبة ايجادا
مطلقا او قبل بل للبعيد واستعمالها في القريب لقلة الامتثال الداعي نفسه استبعاده عن مرتبة الامتثال
محو ما يأتي وقيل للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان الحاضر مع كما لكم على الامتثال كانه غافل عنه
بسبب نحو ايها الرسول بلغ ما انزل اليك ولما للعرض على الاتيان كانه امر بعيد نحو لما يقضوا ما امره
اما للنسبة على بالفتحة وانه بعيد عن التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل وانما لا يخاطب حاضرا بانه بعيد المر
عن المجالسة نحو هذا وقد يستعمل بعيدا عن صفة المدح في نحو هناه وهو طلب الاقبال الكامل
في قوله المدح اقبل تظلم ما يظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على طلب
زيادة الظلم وبنا للشكوى والاختصاص في قولهم انا اضرب ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقبال المطلوب ثم جروا على طلب الاقبال وقد يقال التخصيص مدلول من
بين اشارة بما اسلفنا الى الجر وهو انك في موضع الخاطر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مخصصا من بين
الرجال بالاكرام الضيف وانما عرفوا ايها المكسور ايها الرجل اى مخصصا بالمكسة او المجرنبان
المقصود بالخاطب الظهور بالانتفاع او الضرر بالادخل ايها الرجل وخرقيل ايها القوم فكل
هذا صورته صورة النداء وليس بنداء بل وانما جعل وصفا للمراد به المخاطب او هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم المتابق ولا يجوز عند الجمهور وصف المنادى الا بما فيه الالف واللام او كان مضافا

باداته فقولك ايها الرجل فاى مضموم والرجل مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال
لهذا قال المصنف فى تفسيره اى مختصا من بين الرجال وقد يجوم مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام
نحو نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف
الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام نحو ايها الرجل
منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بنا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله انا ابنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب
نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان فعله ذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال
مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا يفعل كذا وكذا وربما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الانفراق ومنها التعجب نحو يا لماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التوله
والتحير كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل ابن سلمان وقوله ايا ناقة جد
فقد لقينا ناقلة فى صبرى وعمرى والساعى واجلاسى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله فيا صين بكى عند كل صباح ومنها الندبة كقوله
يا صاحبه كانت تدعو وتقول فيا لنا اشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة فى الكلام فتامل و
استخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما التفاؤل بلفظ الماضى على انه من الامور الحاصلة
التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث
الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى
كقول العبد رزقنى الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله يحتملها اى التفاؤل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى
ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه فى صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة فى الحقيقة او
لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى
لا يحب تكذيبك تاتينى غدا مقام ايتينى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر فالخبر فى هذه الصور مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية
فى بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة فى الطلب حتى كان
المخاطب سارع فى الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع فى نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة فى وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء
كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل و

فليتبصر في ذلك الكثير الذي تمارك فيه الفضلاء والمحرر الماهر المتأمل في الاعتبارات ولطائف
البلاغة فان الاسناد الانشائي اجمالا تقويدي او تحريري للتأكيد وكذا الاسناد التام مذكورا او محذوفا
مقدما او موخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اليه اسم وصل مطلق او مقيد بمفصول او شرط او
غيره والمتعلقات اما مسندة اليها او مأخوذة مذكورة او محذوفة وغير ذلك واسناده وتعلقه بها تارة بالقصر او
بغيره وغير ذلك والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الحصر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة
بما سبق والله الموفق للرشد

الباب التاسع الفصل والوصل

الوصل عطف جملة على اخرى والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فيها يقال للعدم والملكة وليها قدم
الوصل لان العدم انما تعرف بملكاتها واتى بمدار الباب بعد تقدم الفصل لانه الاصل والوصل
طارىء عليه واعتقد بعضهم ان عطف بعض الجمل دون ان يقوم عطف كلام فيشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما
لا يخفى وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والمتضمن المسند الذي هو محل لا جملة لان اسناده فيه ليس اصليا والجملة
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسناده فيها ليس
مقصودا لذاتها وذلك جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول
اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكمها في
حكم الاعراب الذي هو اما مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطف الثانية عليها الملك
العطف على التشريك المذكور وكالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد مرتبط في حكم الاعراب بما هو من كونه مرفوعا فاعلا
او منصوبا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والا فلا يكون لها محل من الاعراب بالاولى فالقصد موجود
المفرد بحكم احكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة تقتضي بديهة تشريك
لما بين الكتابة والشعر من التناسب الذي يعطي ويمنع لما بين الاعضاء طابع من التضاد تجاذبا وتنافرا يكتب
ويمنع او تشريك يعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد
بالواو ونحوه الا ان يكون بينهما جهة جامعة مخرجة بديهة كتابت شاعر تجاذبا فان زيدا يكاتب فيعطف قولنا ويشعر
لقد اراد بشرا الواو ونحوه في العطف الذي على الفتريات كالداء والدواء وحتى وهذا غير كاف
هذا الحكم مخصص الواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى فاذا وجد كان العطف بها مقبولا سواء وجد بين
المعطوف عليه جهة جامعة كما تقدم او يكتب فيسقط او ثم يعطي فان كان بينه وبين الاعطاء تعاند كما
بخلاف الواو وما ليس في هذا الضابط فمن جامع وهذا غير على اذ قد تم في قولنا والمفرد هو

عالم ان النوى صبر وقال ابا الحسين كم بين اذا لمناسبة بين كرم ابي الحسين ومنزلة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على
مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي لان تدعو في
الجامع شرح بينهما بقوله لانه على الدعوى الجبية عليه من انذر اس هواه دليل عليه
البيت التالي وهو قوله زعمت غير الجبية والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي هو بعده
وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا عدلت بعضي على الف سواك يحتوم والا اي وان لم
يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لكمال لزوم من الطعف الشبيه
الذي ليس بمقصود نحو دخلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بعض ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على
مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مقولا
قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول الشافعيين وانما قال على انا معكم دون انا نحن معكم
لان بيان الاتي معكم يحكم حكم على الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بما اي ربط الثاني بالاولى على مغني بها عطف سواء الواو عطفت اي عطفت
الثانية على الاولى بذلك العطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج وثم خرج عمرا فانا
قصد التعقيب والمهلة وقد لا كان ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معنى
مخصوصا وتفصيل ذلك ان حتى والفاء التعقيب لا تفكان في عطف الجمل واو وانما وام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلح بالبصر او هو اقرب وقوله
تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل حروفا ستيفان لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن بقد
عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لمجرد الاضراب
بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بالقصد الى احداد الاول وجملة في حكم
المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون وامت اللقاء وثم فالفاء
تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها
كالامر مترتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدخل
الشيء وفقه انما يعلم بعد دخوله ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو فنادى
فوج ربه فقال وتحو وكم قربنا اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وهم قائلون لان موضع

قوله وانما تعيب على الدقة
لان الواو هي الجامعة
الخ لقائل ان يقول
لكن الباء هو الاصل
في العوض والبدل
لاعتبار دخول الباء
على المتروك
سبب ترك الاولى
الدال على السبب
معنى ترك الاولى
معنى ان الباء
تدخل على المتروك
معنى ان الباء
تدخل على المتروك
لانه هو العوض
والبدل

التفصيل بعد الاجمال ولا يسأل ان يكون فيها معنى الترتيب نحو يقوم زيد فيقضي عمرو
ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية تما تحصل بتمامه في زمان طويل
اذا كان اول اجزائه متعاقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح الارض
نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء
لاستيفاء مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو انشأناه خلقا
اخر نحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الابه لبعد المرتبة
بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب
المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في النزيل اكثر من ان تحصى وقد يجيء
لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ لقوله ان
من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقولنا اذا عطفت بواحد من
هذا الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول فائدة هذا الحرف فيخلاف
الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشراك وهذا انما يظهر فيما له حكم غرابي و
عند استفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضمون الجملتين
في الحصول فما الانا ذا قلت ضرب زيد بعض من يضرب واحسن ان يكون قولك يقع
رجوعا عن قولك يضرب وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين
الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير منافية فتميز بالتعيين فيه
العطف تما لا يحسن هو الذي تكتب فيه العبرات والآراء وان لم يقصد ربط
الثانية بالاولى على معنى تعاطف سوى الواو فان كان الاولى حكم لم يقصد بعطاوه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل الشركة في ذلك الحكم نحو وافا خلوا الى
لم يسخطف الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون على قالوا انا لا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهوان خلقهم وخلالهم وما استولت
لهم انفسهم مستندا اليهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية

لا ظرفية

لم الله لعمري ولكنه شيطان تجيء

بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد قصد الشرطية كالاستفهام ولو سلم
فلا نم ان العطف على مقيد بشي يوجب تقييد المعطوف بذلك الشي قلت اذا الشرطية
هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خليت قرات
القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط
او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه
فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني
اعطك واكسك مع انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت
اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان جئتني
اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط
سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت في
الخروج اي اذا رجعت استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك
استهزء الله تعالى بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو
على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن
بل لو انهم قالوا لو كان لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم
مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان
لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على
مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك تعين الفصل والا اي
ان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين لتحقق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما
وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشي على نفسه والحاصل من احوال الجملتين
اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاولى كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس من التوسط

بين الحالين بحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث

فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف

فخذ هذا في تحقيق المقامات الست وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا

وانشاء لفظا ومعنى والاخرى اى بكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء

لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي

يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى حبستها

بالمرساة نزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رائد القوم ومقدمهم

اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا

الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء

لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه لم يجعل بينهما جمع وما جوابا للامر

الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني تصيير الارساء

للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني

وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو

قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين

الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى

تحقق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لهما محل من الاعراب

او لا يكون فجعل المثال الجزئي لكمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو

ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف

لان المثال انما هو للفصل والجملتان فيه مما لا محل له من الاعراب نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن

مستهزؤن فانه لا محل له من الاعراب على ان او معنى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون

احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله

ثم فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لا نعطف على ان لاختلافهما والضمير للشان

لجامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن وجعفر صحيح

واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها لما ان النعت مع المنعوت عطف بيان

الا بانه يدل على بعض الاحوال المتبوع لا عليه بالعكس وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل نزل الثانية من الاولى

منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون ليدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما

ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة

قوله
اى حبستها
بالمرساة اسم لما به
الارساء وهي الحديدة
التي يلقى في البحر لتقف
السفينة وتركد
[illegible]
تذكره
قوله تعالى [illegible]
[illegible]
السفينة نحو [illegible]
[illegible]
[illegible] للاشتغال
بشرب الخمر
[illegible]

التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب في هذا على
نقله بان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهيهنا وجوه اخر تأتيه على المصنف فانما
بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي بولغ في ان وصفه
بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك
وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه
وانه يتقاصر بعد درجته الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد [illegible]
حقيقة نحو الله الواجب الوجود او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل انه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز (؟) اي يجوز
بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل اي قوله ذلك الكتاب مجازفة من
جزافا اي من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والرفع
المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه نفيا لشبهة التي نشأت في قوله ذلك الكتاب وتكلما ان يتوهم ان
قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه نفيا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه
اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي وهو هدى للمتقين
معناه اي معنى ان الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اللائق بتنكير هدى من الابهام والتعظيم
وكذا اليقين بالهداية حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل وحاصله هاد
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معنا كماله الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية تتفاوت لكن [illegible] بحسب [illegible] على قدر ورعه
وتقليم الجانب المحرم للمصلي وبحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان [illegible] قد
يتفاوت الكتب بحسب حسن النظم وبلاغته كالقرآن فانه فائق على سائر الكتب باعجاز نظمه قلت
هذا اذا خرجه الصدقة لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى
قوله لا ريب فيه ثالثة وان كان مقررا لكنهما اختلفا [illegible] بمنزلة التأكيد المعنوي
هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته
[illegible]

مساواة المرتبة شيء آخر في امر من الامور وهو

لتوقفه تمام المراد وعلقت
البيان للايضاح [illegible]

الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها

وافية لانه اشبه بنحو المقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من الابدال ان

يكون الكلام وافيا بتمام المراد ويعني انما يكون بحيث يقتضي الاعتناء بشأنه لنكتة ككونه اي ذلك لنكتة مثل

كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة

بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال

ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة

دون متبوعه بخلاف التأكيد ... لا يحتمل ... الا على ... من الاولى

وحمل نزلنا الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات

وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة

الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام وبنين الى آخره اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته

اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزان

التعوذ ... بعض ... في الاول ... وتفصيل الانعام والبنين

... وقوله ونحو ... منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن

في السر والجهر مسلما ... ان يكون عليه المسلم من ... في السر والجهر فان

المراد به ... كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى

بتأديته اي بتأدية المراد ... على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لا

بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون ... قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على

طلب الكف عن الاقامة ... المتكلم ... ان الكراهة ... عليه

عليه يكون بالالتزام ... المطابقة ... ولكن ... حينئذ

في اظهار كراهة ... حتى ... لا تقيمن عندنا ... لا ... بل

... اظهار كراهة ... والتأكيد بالنون ... كان ... لا تقيمن عندنا ...

كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة ... بالمطابقة دلالة اللفظ

على تمام ما وضع له ... على ... فان دلالة ... على

كمال اظهار الكراهة لاقامته ... بالمطابقة مع ... من التأكيد ... على

ذلك بالالتزام ... في السر والجهر مسلما ... على ان المراد ... بالجملة

... كراهة ... صاحب المفتاح ... على ...

بالتضمن ... المراد بالتضمن ... الشيخ ... في

اللذين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دون ذلك المانع في هذا خاصة وجب ثباته ممكن
وضعيفه غير ذي بال وبقي الفصل لذلك ظاهرا ثالثا وتظن سلمى اتى ابو هاشم بالواسطة في الصفات
فهم فاتح بين الجاحظ بن الجبر بين ابي هاشم وظن سلمى فوق ذلك اما مناسب ظاهر في
المسند لا مجازا اما فعلها والمسند البشا لا ولى بحيوان فيحتمل الثابت بحيث لو سلطت الفا
على ظن لقلت يقوم انه صلة على ذلك ابو هاشم وهو اعرابيا لبه يكون هذا ابهام من ملفوظات بكل
ولبس كذلك فضل لا استثنا كانه قبل لكيف اما في هذه الظن فقال اما ظاهرة في ومنه الاقدر
ومن هذا بعيد لقطع فوله الله بشهر بهم عن الجملة الشرطية بحيث فوله ومنه والله اعلم الوجه الثالث
فالوا اما معكم فان عطف عليها يوم عطف على جملة فالوا ايجملة اما معكم كلاما فاسدا كما مر فلهم
ان مقدمته للاحتياط كافي هذا البيت لا للوجوب كما زعم التكملة لا تفريق بين استئناف عطف
الجملة الشرطية لا بوى انه ذكر المهدوي استئناف عطف جملة الشرط على الشرط فيلزم منه الجمع
بينهما لا فالوا الاول لا نسلم ذلك وانما يلزم الجمع بينهما لو عطف احدهما على الاخر
وهنا لم يعطف احدهما على الاخر بل عطف كل منهما على الجملة الشرطية فلم يجمع بينهما
وهنا قالوا لو كانا على معنى واحد لكان عطفا للشيء على نفسه وهو باطل فالجواب
ان المعطوف عليه ليس نفس الشرط بل مدلوله وهو الجزاء فالمعطوف والمعطوف عليه
متغايران وكذا الثاني فظهر ان المسند بين الشرط بين اجزاء الشرط بهذا
تقاوم هذه المطالعات في واقعا الخلاف بل لا احد منها في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متغايرين بشهر لكل منهما لا خر بل يدل قطع الفعل بشهر بهم عن جملة فالوا
جملة اما معكم بما مر كلا يصح الجامع بينهما فليفهم وامّا كونها اي الثانية كالمستأنفة بها اي
بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال مقدر بان يقال فتنزل الاولى منزلة الموجبة
السؤال لكونها مشتملة على مقتضيه له فتقبل الثانية عنها اي عن الاولى كما يقبل الجواب
السؤال الماضي من الاستئناف وقال التكملة التنزيل الثاني منزلة الحال المقتضية للفصل ان يكون الكلام
الثاني بفوة كلام ولد للسؤال فينزل منزلة السؤال المدلول عليه بالمعنى منزلة الواقع وجملة الكلام
الثاني موصوفا بالمعنى منقطع عن الكلام الماضي لان الثاني منزل منزلة السؤال بالمعنى منزلة الواقع
لا بشبه البه لا نكاد كاد السامع ان يسأل الوان لا يقطع منه على عطف شيء ان لا
يقطع بين السامع شيء بحيث لو كان كلام واحد لم يقطع كلام لم يقطع ومثل الفصل
الذي يجيء يقابل الفصل وهو مقتضيه السؤال وهو ما اذا قطعت عنه فهم منه على طبيع كلام التكلم
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كان كلام المتكلم كان منتظر السامع ان يقطع الثاني
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها مشتملة بها فيكون على تقدير فصلها الاصل السؤال
فنزلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لكون الجملة الاولى مستأنف السؤال الكائن في كون الثانية الموهمة

الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال انما قطع قصة الكفار عن قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين
والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال
فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه فبقي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال المقتضية
الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية بعينها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي
الاستيناف على ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم
فيها مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل
سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن لانهما ابعد من اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب
المطلق دون السبب الخاص وحذف التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا
الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل
الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له فاذا قلت العبادة حق له فهو بيان ان ظاهر المطلق الصحيح ... موضوع للوصل
واذا قيل العبادة حق له فهو وصل خفي ... والاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اي
ما بالها بالعبادة له وهذا ابلغ او وصلهن ... متفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال
ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام
عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة ...

قوله صدقوا أو لمّا كان هذا مظنّة أن يتوهّم أنّهم ما صدقوا في تلك الدعوى كما أن كثير الغلبة في
مشتابه المسند وكم من قول لكن عن غير الأجمل ومثل قوله صدقوا الحمل لكونه استينافا جوابا للسؤال
من غير السبب كاشتمال المصنف أي هذا النوع أعمّ كلّيا جاء مثل صدقوا ومثل الشيء مثالين لأنّ
السؤال عن غير السبب إمّا أن يكون على الإطلاق كما في المثال الأوّل وإمّا أن يشتمل على خصوصيّة كما
في الثاني فإنّ المعلّم حاصل بواحد من الصدق والكذب وأمّا السؤال عن خصوصيّة الاستيناف
باب واسع متكاثر المحاسن واستئنافه هذا المضمر أي الاستيناف ضربان منه ما يأتي بإعادة
اسم ما استؤنف عنه أي وقع عنه الاستيناف بعين المفعول بلا واسطة والأصل استؤنف
عنه الحديث نحو أحسنت أنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ومنه ما يبنى على صفته أي صفة ما
استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند إليه في الجملة الاستينافية من صفات ما قصد استينا
الحديث عنه أي صفة تصلح لترتيب الحديث عليه وهذا البناء أوضح من قولهم ومنه ما يأتي
بإعادة صفته أو إعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو أحسنت إلى زيد صديقك
القديم أهل لذلك على السؤال المقدّر يعني ما ذا الحسن الذي فعل هو حقيق بالإحسان وهذا أي
الاستيناف المبني على صفته أي ما استؤنف عنه أبلغ وأحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
أعني الصداقة كما في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتّب الحكم على الوصف أنّ الوصف علّة له
وأمّا إذا أعيد المستأنف عنه في الكلام السابق بصفة ثمّ ذكر في الاستيناف بلفظ الاسم كما في
كقولك هل أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل زيد حقيق بالإحسان فلا شبهة أنّه من قبيل الثاني
وعليه قوله أو أتت على ما سكت منه تمّ على وجه فإن قلت إذا كان السؤال في الاستيناف عن
السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث أو
بإعادة صفته وإن كان مبنيّا على غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان بإعادة الاسم أو الصفة فما وجه هذا الكلام
قلت وجهه أنّه إذا أثبت لشيء حكم ثمّ وقع سؤال عن سببه وأجيب ببيان أنّ سبب ذلك قد يكون
هذا الحكم وأهل له فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أنّ سبب هذا الحكم
كونه حقيقا به وتارة بإعادة صفته فيفيد أنّ سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذه الصفة
فهي هذا أبلغ وقد يحذف صدر الاستيناف أي الاستيناف فعلا كان أو اسما
نحو يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال كأنّه قيل من يسبّحه فقيل رجال أي يسبّحه رجال وعليه
نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أي هو زيد
ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كأنّه قيل من هو فقيل زيد فالاستيناف كلّه

اما

سوى ما تقدم ذكرها لاشتراكهما في الكلامية أشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الانشاء

والخبر بل الكلام بحملهما على انشاء لا انتفاء سوى فقط مثال كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف

قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء

اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع

الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل اما ان يقدر خبرا في معنى الطلب

فيكونان في الانشاء المذكور اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا

لعلم الخبر والانشاء فيكونان مما نحن فيه اما ان يقدر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين

على تؤمنون بالله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون

بالله ورسوله الآية لانه بمعنى آمنوا على ما ذكره الكشاف ولا يخفى ان المخاطب الاول هم المؤمنون فتؤمنون

بالله ورسوله والثاني هو النبي وهما وان كانا متناسبين لكن لا يجوز عطف الامر على الخبر

الا بعد التصريح بالنداء او ان بعده وايضا الخبر بالتحقيق ولا بمعنى الامر

على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فيصح عطف وبشر عليه

او عطف على قل مراد قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر المؤمنين

بما لا يخفى ... ايها النبي ... الانشاء

في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم والمكر قوله تعالى

... عليهم ... ولا ... على ...

فان قلت ... كان عطف الانشاء على الاخبار ... الاخبار

الكن بل تجد عطف ... من ... حيث ... قوله فان لم تفعلوا

ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ... بطلب ... مثل

او نهي ... والمعتبر ... وصف ثواب المؤمنين ...

وصف عقاب الكافرين ... والاخلاق ... هذا

... جهة ... قوله ...

في قوله وبشر الذين آمنوا ... فالذين آمنوا ...

المفتاح انه معطوف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ... امر النبي

... الكلام ... وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ...

وبالعكس وكذا تشمل بعضه من ابعاد الجسم بالقياس الى المنفصل ... وبالعكس والمفهوم من صور

معقولة للمحسوس ... لما يصدق عليه الاول والاكثر ... بان يكون محسوسا ان يكون

معقولا فكذا العلة والمعلول كالنار ... الكرة فانهما محسوسان ... لا العلية والمعلولية معقو

لكونهما نسبتين ولا قلة والاكثر ... على قول ... والمراد بالجامع

بينهما ... الوهم لاجتماعهما في المفكرة اعني الوهم ... بخلاف العقل ...

حكم باجتماعهما ... ان يكون بين شيئين ... كلونين بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما

في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد ... بخلاف العقل

فيعرف انهما نوعان متباينان ... من اللون وكذلك الخضرة والسواد ... لان

الوهم يبرزهما في معرض المثلين ... الجمع بينهما في المفكرة فحسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ...

الثلاثة من نوع واحد انما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها

نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو الاشراق في الدنيا ... على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين

تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين بينهما غاية الخلاف كالسواد

والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات ... تقابل العدم والملكة

تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق بالنبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس

والاذعان له من غير اباء ... من المنطقيين ... مع الاقرار به باللسان والكفر

عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا ... انكار شيء من ذلك فيكون ...

لكونه وجوديا ... كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد

الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين اعني السواد والبياض ...

فيهما لا يتواردان على المحل ... متضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد ...

نعتا كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد ...

الارتفاع والانخفاض ... لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجساد ...

فلا يكونان متضادين ... الاول والثاني ... بالمحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون

على الخبر ... والثاني هو الذي يكون ... شبيها بالمتضاد

باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما ... متضادين لكونهما ...

... الوصفين ... كالاحمر والاسود ...

باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين ...

التقييد بهذا الاعتبار والا فلا فرق قلنا ان الفرق الواقع بين المتضايفين كخطي الاسود والابيض جزء
مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الامران لهما تحقق اما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية ليستا من مفهومهما لكنهما لما بينهما تضايف اذ ليس بينهما اطلاق الخلاف لان العاشر ابعد
التاسع ان التقدم معتبر في مفهوميهما الا ان يكونا في جوهرين ثم تبين سبب كون التضاد وشبهه
وشبه التضاد في قوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف فلذا لا يحضر احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب حضورا بالبال مع الضد من المتقابل
الى غير ضده لاحاطته بعلمه بخطور البال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض ...
ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما من الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما
في المفكرة او جامع خيالي ... عن الجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال
على الصحة لاسباب مؤدية الى ذلك ... اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور تتعانق في خيال وهي في خيال آخر
اخرى لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر لا تقع قط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب ما ينعقد الاسباب في استيلاء الصور المتآخية في الخيال و
الاستيلاء ... ومثل الحصر ولهذه الامثلة حكايات ذكرت في المفتاح وقد ... ذكره
ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي تدرك بالوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي ترتسم في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض
اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات ثم اجاب ثانيا بان الجامع
كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد
السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع
هذا وتضايفه مع ابنه جزئي فلا تفاوت بين التضايف والتماثل وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد
ولهذا اذا اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكليات كانت كليات فكيف يصح
جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال
وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال الا انه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في
المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع

الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وقد يشا

ظاهر القطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي في بيته السكاكي اخر

هزم بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والعنبر ... ومرارة الارنب ...

قلت لا يخفى ان هذا الكلام لبيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكون في

صحة العطف الا نحو له ما قبل هذا الكلام وما بعده ... صرح فيها بامتناع العطف

فيما لا يناسب في الخبر ... وان كان الخبر ... منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار

جميعا المطلوب الضدان كلام في بيان الجامع سهو منه واراد ... الى ما ...

مكان الجملتين الشيئين ... قوله الاتحاد في المخبر ... قوله الاتحاد في ... مثل الاتحاد في الخبر

عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما ... قوله او ان تكون بين ... بينهما مناسبة

او تضايفا او شبهه ... قوله الخيالي ان يكون بين ... بينهما تقارن لان التضايف انما هو بين

السواد والبياض لا بين ... بهما ... وكذا التقارن انما هو بين النفس ...

... بهما ... ان يكون له ... انما ... مراد ... بين الجملتين في

المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي ... لا نزاع في هذا الكلام على السكاكي

حمله على ... التعبير ... على ان هذا المعنى ... على ...

في ... لا ... من ... اساليب الكلام ... هذا المقام ...

ما ذكرت من ... هذا المعنى ... الوصل ... الجملتين

الاسميتين والفعليتين ... اسميتين او فعليتين ... تناسب الفعليتين في المضي والمضارعة ...

كونهما شرطيتين مثلا ... الاخبار من ... في احدهما ... الاخرى ...

نقول قام زيد ... عمرو ... وكذا ... عمرو قعد ...

الشارح العلامة ... لكن ... الا ... كونهما اسميتين ... عمرو ...

... وقد ... او ان يكونا فعليتين ... عليهما ...

... اما الاسميتين او فعليتين ... احدهما اسمية والاخرى فعلية ... كلام في

الشرط ... ينبغي ... مثله ... الفصل ان ... كل منهما جملة فعلية

اشارة الى ان الاولى لما كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب ...

على المناسب ... الثانية ... لا تفصل المناسبة ... بالثانية فعلية ...

نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا ... ما ذكره ... من ... نحو زيد قام وعمرو ...

... عمرو ... الجملة ... على الجملة الاسمية واذا ... الفعل في ... عطف

المفعول

المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنسوب من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او لهذا الفعل او غيره
جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير مما اشبه ذلك من الصفات التي لا تستقل بمعناها
فعلنا الاحالا او بالجملة كان من حق الجزء المنصوب ان يكون مادة من المواد المذكورة قبل هذا الجزء
والف فلا يكون مع الواو بينهما الا مجرورا كما كان كذلك الحال اذا وقع اسما صريحا في صورته
وغيرها والواقع بعد الا كقولك ما احد الا وله فضل امارة واما النصف مكان الجملة الواقعة صفة للنكرة
فانها قد تضمنت الواو ان اكيد الصفة بالموصوف والدالة على الالتصاق بها الموسمة كقولنا
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقولهم امثال ذلك جاءوا على خلاف الاصل اشبهت
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله الا ولها كتاب معلوم جاء على ترتيب لكونه نكرة ثبت
وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وعلى هذا الوصف قد يجيء صاحب الكشاف
مجيء فاصل الحال ان تكون غير واو لكن قولك هذا الاصل الذي كان الحال عليه واما ما كان
جملة لان مضمون الحال عند اصلها وجب ان يكون الضمير مضمون الجملة اذا كان مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث تجعل مستغلة بالاخبار عن ضمير ذي الحال مرتبطة به
وان كانت من حيث تجعل حالا غير مستقلة بل موضوعة على التعليق بكلام سابق عليها الا ترى
انك لا تقصد بها الى اثبات الحكم كما تقصد الى اثباته بالاسم المفرد الواقع موقعها من صاحب الحال
سبيل النعت فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى سبب يربطها بصاحبها كما احتاج الاسم المفرد
الذي جعلت الجملة نعتا له من الضمير او الواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
في الحال المفردة والخبر والنعت معها عليه ثم اتسعوا فاقاموا الواو مقامه حتى جاز ذلك بها وبالاسم
والا فالواو لا تشد الربط الا اذا وضعت في الحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام الموجع الى الرابط
فصارت الجملة التي اتصلت بها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اتصلت بالجملة
من اول الامر بها بنيت على استقلالها بانفراد الحال المفردة بها ليست مستقلة بالربط
فاذن وجه كلام وضع الواو ان تجعل للمنسوب كذا للدلالة على تحصيل حاله من غير تعرض لما فاكتفى
الجزء الذي هو الجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فان ظهر بعد الجملة الى
فلا تكون بالواو وقد تكون الضمير لكل مقام مقول الجملة الواقعة بعد ما ان يكون تحاشى
ضمير صاحبها الواقع بعد الجملة الى نفسه ما ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تحاشى منها
عدم وجوب الواو لتكون مرتبطة بضمير منفصل عنه فلا يجوز ضرب الامير الباب وهو يحمد
فظهر الملابسة فلا حاجة الى الواو واذا ان يبين ان اي جملة تجوز ان تقع حالا بالواو
واي جملة لا يجوز ذلك فكل جملة يتأتى ضمير صاحبها الاسم الذي يجوز ان تقع حالا

وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم
يجز عن ضمير الحال لان خبر المبتدأ مثلا قوله بعد ان تقع تلك الجملة حالا اعني ما يجوز ان ينتصب عنه
حال الواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومما يجب ههنا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عن غير
المذكور صاحب الحال لا يجاز لو انما المبتدأ عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لئلا يختل
الجملة الحالية عن ضمير المصدر بالمضاف لان تلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه
ما يجوز ان تنتصب عنه الحال في الجملة بكون قوله كل جملة حالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه
حال مثلا الا المصدر بالمضاف الحالية عن ضمير المذكور مع استثناء ما يجوز الا المصدر بالمضاف
الشبيه بجملة شبيه بتكلم عمرو لا يجوز ان يكون قولنا او يتكلم عمرو حالا عن زيد لما ستبان من ربط
مثله بعينه بان يكون بالضمير وحده فاطلب قوله كل جملة الى آخره شامله الجملة الانشائية
مع ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يحصل الدلالة على حصول مضمونه وهو خبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصود بالنظر في هذا الموضع من الكلام فان قلت
تقع الجملة الشرطية حالا لم لا قلت لم يقصد ذلك وهو انه لا اريد الكلام ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير
ما اريد جعله الحال عنه [illegible] يكون الواو موضع الحال هو الاسمية دون الشرطية
وذلك لان الشرطية لا تصلح مما الحرف المقتضي لصدر الكلام لا يمكن ربطه بشيء قبلها الا ان يكون له
نوع تربط المقتضي [illegible] المبتدأ [illegible] الخبر [illegible] ما وقع بعده
مما [illegible] لذلك كذا [illegible] من الاشتغال والاجتماع المتوحي كانهما
شيء واحد [illegible] الحال انها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط الدال على
جوابه بما قبله من الكلام وتلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق
من العوض عن الجزاء من تلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فنحن نصب هنا
الكلام الى انها الحال العامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجرمي انها للعطف
[illegible] الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان
بالصين قال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق اليمين
[illegible] من بينهما وحاشا التعيين وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله انا سيد ولد آدم ولا
فخر والاعتراض قوله اي علة اي ان تقع الجملة التي تقع حالا عن غير صاحبها اما ان تكون
مفردا او مستقلة اما ان يكون فعلا او اسما لانها خبرا الفتاح اما ان يكون مثبتا

كثير قوله ام اكرمه ان
شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
فاعلم ان [illegible]
هذا المقام ليست
الشرط
لا لقصد التعليق والاستقبال

او منفيا ينحصر فيه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يتساوى فيها الامران وبعضها يترجح فيه
احدهما فاشار الى تفصيل ذلك بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها
موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة
ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المتنقلة مقارن ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير
ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفرد اما الحصول
اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم
الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه فعلا مضارعا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال ايضا على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فيهما اي في الحال
مجازا في الاستقبال وههنا نظر لان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقدر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن
بصدده يجب ان تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا
وقد يكون مستقبلا الا ان المضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يعلل بان المضارع المثبت على وزن اسم
الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو معه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وقيل الاول اي قمت واصك
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك
وفي قوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل وصككت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان
كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو

٩

بنصب
الاسم الذي هو
مسند الجملة الحالية تنبيها
من اول الامر على انها
حال وهو في
التحقيق
من ضمير المبتدأ والمضمرات

ونحو ذلك في تحقيقه اي تحقيق تلك معنا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات لان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى
سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
لانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا المراد من
ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من
اطلاقها الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما المثبت اي عدم دلالته على الحصول فلكونه مقتضيا هذا اذا
كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي
اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
الثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي نحو على ما
على ان المبتدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ان دخول الواو اولى من تركها العدم
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وجعل صاحب الكشاف
من الحافظ الى تجري الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية
ضمير ذي الحال تجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو
ودلك لان الجملة لا تترك بغير الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر بتقدير
المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في مثل جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للعمرو اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا
يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو فما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب
من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا راجعا
اي المجيء منه واما قولهم اتيته الجبر وان تلتقيه بحاله حاضرا وانما الحاضر صفة الجبر والكريم فلا
وتنزيل الشيء منزلة ضرب لتبيين تترى في كلامهم ويجوز ان يكون تجمع لك على ارادة الواو كما جاء ١
على ارادة فيه هذا كلام لا بد الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وهو
يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في جاءني زيد هو يسرع او مسرع وقال

على جوانا الامرين عند منا
الشق
الاخر وهو
دلالتها على الثبات
فكيف يستعمل بطلاوة
دخول الواو مع
وجودها
بانا

الاحوال ولا بد لم بعض منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم
قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع
تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام بعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب
بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لان المقام بيان
انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ ذلك كل مبلغ يمكن فظهر
ان للايجاز المعنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى
ظاهر الكلام المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا
كا قيل الادرب شخت بحذف حرف النداء وبالاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال
الخميس نعم بحذف المسند اخصر اقل من عبارة المتعارف وهو هذا ونعم وليس اقل من مقتضى المقام
لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند البتة وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله
تعالى رب اني وهن العظم مني فيمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانه من الذي
البسط ما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب قلنا ما وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بالاطلاق الاختصار على كونه
اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من
من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة
والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد به انه يتعسر تحقيقه بحيث لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من
الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما ترى في هذا ما صرح وكر وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما
لان ما ذكره السكاكي تفسيرهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة لانه لا يعرف كميته متعارف الاوساط ولا كيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل
مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ
قوالب المعاني والقدر على نادر من المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك

وجه
الرد انه لا يصح
لان يقال مرجع كون
هذا الكلام موجزا ان اداه
خليق بالبسط من متعارف
الاوساط الآن
يلاحظ هنا
الكلام
متعارفهم فيقول بعد هذا

فان قلنا اذا كان المقام
خليقا
بالبسط كان هذا
الذي ذكره غير مطابق له فلا
يكون بليغا قلت مقتضى الظاهر
البسط لكن عدل عنه لنكتة
كالتنبيه على قصور
العبارة عن
[illegible]

بحسب ما يناسب المقامات انما هي من باب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فكلامهم

فيما بينهم للتخاطب معلوم من الكلام بحسب متعارفهم في المحاورات اليومية ولم يجب الوضع على الغالب

المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف اوضح بالنسبة اليهما جميعا اما

البناء على الوصف البسيط الموصوف فلانه والبناء على القبيح الى البلغاء فظاهر لانهم يعرفون ان اي مقام يقتضي

البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما ترتيبه من تلك الابواب السابقة فلا يرد

الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا

الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة

او لا فهذه ست طرق ثلث منها مقبولة واثنان مردودة ان المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية

اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف به او بلفظ زائد عليه لفائدة

فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب

ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل

المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة

الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان

العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك

فيكون مخلا ومن نظر لا تفيد ما تشهد الموجدان العيش المتبادر اعني العيش الناعم انما هو عيش الجاهل

الحمق دون الشاق لما فيه من خصوصية الامور فيحصل مطلق العيش في ظلال النوك كاملا عن العيش

الناعم والعيش الشاق فكان مع حيث الضلالة المفهوم من امورهم واشار بالطف في ظلال العيش

في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل وقيل كان لو

الناعم في ظلال العقل لكان كالمتكرر وفيه على تلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل

وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن

الابرش بعد كرهين في قوله وجد بالرقيين جذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا

والكذب والمين واحد فلا فائدة في الجمع بينهما والتعبد بالتقطيع [illegible] قان في الطرف [illegible]

والتمييز [illegible] الحطيمة وفي قلاده [illegible] للزيادة عن الحشو المفسد للمعنى [illegible] قال عن

الحشو بعيد وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان الزائد اما ان يكون مفسدا

للمعنى او لا يكون الحشو المفسد كالندى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا

للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اسم للمنية منصوب للعلمية والتانيث وانما كان

الحشو مفسدا للمعنى لانه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت

وهذا انما يتحقق في الشجاعة والصبر دون البطالة فان الشجاع اذا ابتغى بالخلود هان عليه الاقتحام في

الحروب والمعارك لعلمه بعدم الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا ابتغى بزوال الحوادث

الشداد لعلمه بانقضاء المكروهات عليه لم يكن صبره على المكروه والوثوق بالخلاص [illegible] وطول العمر [illegible]

النفوس الصبر على المكاره وهذا [illegible] بخلاف الباذل ما له اذا ابتغى

بالخلود [illegible] بذل المال لاحتياجه اليه فانما يكون بذله افضل واما اذا ابتغى الموت فقد

مات [illegible] ان الفعل لا يبقى الزاد [illegible] الاكل [illegible]

المراد بالندى هو بذل النفس فلا [illegible] لا فائدة [illegible] لفظة الندى لانه [illegible]

لا معنى لبذل النفس لا عدم [illegible] من [illegible] وهذا بحسب معنى الشجاعة

الاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى

رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي ونحو

الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظة قبل في قول زهير واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم

ما في غد عمي فان [illegible] لا يفصل مثل هذا من الحشو

لو وصف [illegible] مقام [illegible]

كما يقول [illegible] ذلك [illegible]

ما البس في قلوبهم [illegible] بل لا معنى لها الا الالفاظ

المهملة [illegible] لفظة مقول [illegible]

[illegible] ما البس في قلوبهم

المساواة [illegible] الاصل المتعارف نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول

النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم الموضع من انتأى

عنه اي بعد عنك واسع [illegible] شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله [illegible]

لا يفوت المطلوب [illegible] في هذا الضرب حذفا [illegible] الا

[illegible] لان [illegible]

[illegible] جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة [illegible] القواعد النحوية

[illegible] اصل المراد [illegible]

وبالجملة [illegible] لفظه [illegible] عن اصل المراد [illegible] كثير من النحاة بان

مثل هذا الشرط الواجب الحذف لا يخرج الى الحذف والايجاز [illegible]

بعدها نحو ولكم في القصاص حياة [illegible] لان المراد ان الانسان اذا علم انه متى قتل

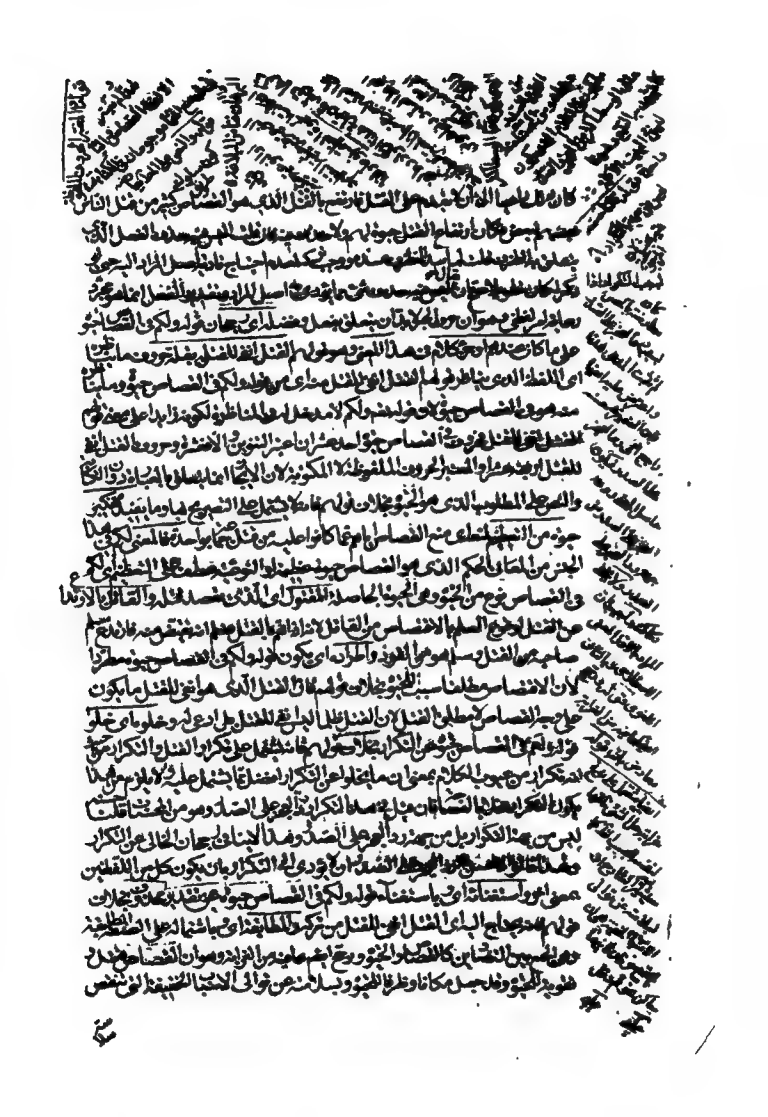

اسلاسة الكلام بخلاف قوله فانه ليس فيه ما يجمع حروفا متحركة ومثلا اصغى الاذن موضع
واحد في تلاوة عما اشتمل عليه قوله من التنافر بحسب الظاهر وهو توالي الثاء في نعثت وثم وفيه نظر
لان في ذلك غرابة بحثه فيه ما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مع التعين وفيه نظر لان
تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص فايجاز عطف على ايجاز القصر
وهو ما يكون بحذف شيء والحذف فاما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون
مستقلا لاحد كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافا بدله من او جملة نحو واسال القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العربي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف قيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا في
شرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام [illegible] دون ذلك وكقوله
ما في القوم دون [illegible] وغيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظروف الى الجملة فلفظ جلا
ههنا علم وحكاية [illegible] التنوين [illegible] قوله [illegible] غلطا علينا [illegible]
لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل
وذلك لان [illegible] زيادة الفعل [illegible] ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر [illegible]
وجعل الجملة [illegible] على حكم المفرد في الاعتبار وعدمه [illegible] وكان [illegible]
باعتبار كل جهة حسبما [illegible] او نحو ما [illegible] وما يؤدي هذا المعنى [illegible]
موقوفة [illegible] على [illegible] كانما [illegible] دون [illegible] او شرط كما
في [illegible] باب الانشاء او جواب شرط اما الجر [illegible] الاختصاص نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها
معرضين او لالله [illegible] على قوله الجر [illegible] الاختصاص يعني يكون [illegible] الشرط [illegible] الوصف
[illegible] نفس السامع كل مذهب ممكن ولا [illegible] او [illegible] ان يكون الامر
[illegible] ذكره [illegible] الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن [illegible]
وسكت [illegible] من الظنون [illegible] الايلام [illegible] من [illegible] على ضرب من
[illegible] فكذلك اذا قال [illegible] وسكت [illegible] الانكار [illegible]
مثالهما [illegible] الحذف [illegible] الوصف [illegible] نفس السامع كل
مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم [illegible] حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها

سلام او غير ذلك عطف على نحو لجواب الشرط اى والحذف جعل لك المذكور كالمسند اليه والمسند

والمفعول والفصل كما ترى فى الابواب الساابقة الحال نحو البرا الكرب فى بذر بما او نحو المستثنى

المخصوص ما تعلق به البدل او المضاف اليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو يا رب و يا غلام و كجواب

القسم نحو والقمر ولما الى العشر وجواب الامر نحو فلما اسلما وتله للجبين كالمعطوف مع حرف العطف نحو

لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده

وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما على

جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى

الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم فضلنا المذكور نحو قوله فقلنا

اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اى فضربه بها فانفجرت او فعلى المذكور

وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل

قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون

المحذوف جملة شرط كقوله فالله هو الولى اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى

الناصر وقوله فانفجرت فتح فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان ثمنها فاء فصيحة انما هى

على التقدير الثانى فهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها

فصيحة على التقديرين والمشهور تمثيلها بقولها قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول

فقد جئنا خراسانا او غيرهما او جمل المسببات نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث الاستئناف

من حذف المبتدا والخبر نحو ان يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما اكثر اى والحذف

اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبر الرؤيا ففعلوا

فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين ان لا يقام شىء مقام المحذوف كما مر وان يقام

وما لى اى فلا تخشى اسكنها ولا تشكرا ... وقد انضى الى ان يضيف البحر كثرة

نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت رسل من قبله

فقد جئ على تكذيبهم فلا يصح فهو جواب الشرط وهو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب والحذف

لا بد له من دليل والادلة كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على

تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة فانه اى العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما

تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف

تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل

نحو قوله فيهم ولكن ربكم امنوا يعدون الى الحرب يلقون بالموت يهربون من التكرم ... ولا استهاله

صابر والاول المصابرة ... من الصبر وكرهة ... الشدة وصيغة امّا بالتكرير لكنه

ليكون المنايا بالانكار ... كالتأكيد الاشتقاق كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله كلا

ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه ولا يهتم بدينه ... سوف تعلمون

انذار ليخافوا وينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم

من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد الردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان

الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا او

دلالة لان اصل ثم للاعلام الدلالة على تراخي الزمان لكنه خرج عن التراخي في الزمان الى التراخي في الرتبة

اعتبار التراخي المستعمل فيه ... ولان الثاني بعد الاول ... الزمان فاخذ لذلك اكثر الاول

ان يفصل ... التكرير ... كقوله فيهما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت

التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والافصاح عن ... الكلام ... القبول

كان ... وقوله قال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا

متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله ... من ... احد من الارض خطب السماء

... ومنها ... وقد كان ... عاد ... منها ... ما يفيد

طول في الكلام ومنها التكرير فقد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله ثم ان ربك للذين هاجروا

من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر ...

... اذا طلعت ... وقد يكون مع رابطة كما في قوله ولا تحسبن الذين

يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله ولا

تحسبنهم تكرير لقوله ولا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني في ... الاتصال من

او ... البلاد اذا ابعد ... والخلفت ... من ... البين ... الحكم ...

... كرامة ... البا ... اي ... ان

... كان ... نفع ... اسفار ... المنصور و...

بما هو ... لكنها ... ابعد الارز ... للبا ... وتخفق اي

وكذلك الاثنية ... اي ... الوحش ... اي

ارجلنا الخروج الذي ... الوحش ... الحرب ... منه

ونباحى ... الوحش ... الا ... والخروج اذا كان

غير مشغول كان اشبه ... قال الاصمعي ... والبعوة اذا ... بينهما كلها

الشاعر ... اليمانون البيت ... عمان ... ابن ...

على رواية بالكسر ... الفتح ... المكسورة ... الاحرف الستة ... فتح

سود وادانا بالبليا شهادة انما شبههما بالجزع وغيره ... في المراد ذكره الحد

ببني جا اكلنا اكثر الصبرون عندنا كذا في شرح ديوان المتنبي وبيتين بطلان ما قيل ان

ان المراد انه خالف ما يوصف به المقاوم من الثبات على الحرب في حالة والتقيتهم وكذا في

توهم غير المقصود نحو قول السفط منجا ابكاء من نحو مثل خاتم من القدماء بحسبها هنا الظهر

لما جعل الشمس كالمستفعل مثل خاتم من الذي وكان الكلام في الخاتم ... احد من اهل

المبالغ كان حصول ... متكبر وكمه غيره ومحلي

هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها

ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله

وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في

الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما

بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم

فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال

قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم

يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور

ذلك على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله

واحترز بقوله على وجه عن الوجه الاخر وهو ان يراد بالجزاء العام لكل مكافاة فيستعمل تارة في معنى المعاقبة

والاخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بما

بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني

لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا

عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل

ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان

مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول

وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ...

منهما ... [illegible] ... على ان هذا التقسيم ... [illegible]

منهم ... [illegible] ... ان هذا نصب الضرب الثاني ... نظر الى الامثلة

... فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد

منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله

اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او
عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لاختصاصه بالتامل اجري اي لا تقيد
على استبقاء مودته في حال كونك لم تلمه ولم تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي
الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير له لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال
اما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء ومنه التوقي
ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يوتى بشيء يدفع
ذلك الايهام وذكر لهما مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في
اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال
من فاعل سقى وهو قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان
نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها او
الثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين
فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون اجنحتهم لهم ومن هذا القبيل قول ابن كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال
هذا الوهم بان حلمه انما هو ومن تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم
يكن زينا واما المصرع الثاني فزعم الشارح انه تاكيد لما فهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لا محالة فيكون هذا تاكيدا لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه
نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه لا يهاب ولا يبالى به بل الحق ان في البيت لطفا ادق مما شعر به
الشارح وان المصرع الثاني تكميل وذلك لانه لو وصفه بالحلم في حال يحسن فيه الحلم لتوهم انه في تلك
الحال ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب اذ مع الحلم وعدم اثار الغضب في المهابة ثابتة

ههنا ليس بجيد وذكر السقي
على
استمرار
دوام المطر الشتوي
فان الدوام مشعر بعموم
الديمة فانه المطر
الغير متقطع
الدائم
الذي ليس فيه رعد ولا برق

وفيه نظر
لانه لا تتم انه ملك او
يحسن الحلم لا الاضافة
ان هذا النظر غير
وارد لانه انما
وصف
بانه
من
الملوك بانه ليس

الحالة التي تعرض فيها الحلم بحيث يتمكن الغضب ويطلب في حصره كيفية تلك الحالة ولما ...

وأما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون

الطعام على حبه مسكينا في وجه وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام أي يطعمونه مع حبه والاحتياج

إليه وإن جعل الضمير لله أي يطعمون على حب الله فهو لا يكون مما نحن فيه لأنه لتأدية أصل المراد وتفصيل

المدة في قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة

على تقليل مدة الإسراء في بعض الليل وأما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين

كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام والمراد بالكلام

هو المسند إليه والمسند فقط أو مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال

الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله

البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فإن قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام

لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون

إليه والدعاء في قوله أي قول عوف بن محلم الشيباني يشكو من كبره وضعفه إن

الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان يقال ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها

جملة معترضة بين اسم إن وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض

وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وأصلح الأمر ... لا أن الاعتراض لا محل لها من الإعراب

الأصل لا أنها الحواشي ... تأكيدا ... أو ... عطفا على الجملة قبلها

يكن لها ... ومثله ما ذكر في قوله تعالى وإني سميتها مريم وليس الذكر كالأنثى أنه اعتراض بين

قوله إني وضعتها أنثى وقوله إني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير أما بالتنبيه فالحال إن

... أشار إليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون حال أي

عبدتم العجل وأنتم واضعون للعبادة غير موضعها أو اعتراض أي وأنتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه

أي في قولك كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا أن هي المخففة

عن المثقلة وضمير الشأن محذوف وسوف يأتي في محل الرفع خبرها والجملة سادة مسد مفعولي اعلم وفيه

وتسهيل للأمر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية فيها

شائبة من السببية ... ومما جاء أي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا

أن الواقع هو بينهما أكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

نساؤكم حرث لكم فقوله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض أكثر من جملة بين كلامين متصلين

معنى وأشار إلى تصالحهما بقوله لأن قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله يعني

الكريم لنا سبيل المرأة التي ندبها اي ذو نفع وقوله اي قول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى

اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى هيئتها على الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع

التعب احب اليه من الراحة والدعة فهذا يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز

بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه

مثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا

وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم

يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير

ما نريد تغييره من قول غيرنا وليس احد يجترئ على الاعتراض علينا انقياد الهوانا واذعانا لعزتنا وبيان

رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما

قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال

ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي

محمد واله ونسئله التوفيق في اتمام الفن الاخير منه وهو الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل اصل

الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في

وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد

المعلومة على ما حققنا في تعريف علم المعاني فاللام التعريف علم بالقواعد اي ادراكها او الاحكام

بها على ما توهم والمراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه

المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة

العقلية لما سيجيء والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد

في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له

هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في تراكيب طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وقيد

بالواضح للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض

الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة

للاشعار بان الواحد والمعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء

مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقيد

في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه

في الوضوح لان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وما يفسر

لازم يبقى بالمعنى الاخص او

لازم لما

فظا والجواب ان

منشاء هذا الايراد ان يراد

بالالازم ما يمتنع انفكاكه

عنه ما هو ليس الا

المعقول

...

ظاهره ان ما على تقدير حمله

على

الملكة فلا

فتدبر فوق اراد

اراد بالمعنى الواحد اه

قال الفاضل المحشي في شرح

المفتاح يريد بها المعنى

الواحد معنى

واحدا

مع كل واحد من مطابقته مقتضى

للمعنى الواحد بطرق مختلفة الاخذ اهو التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد و
والليث والحارث مثلا على ان الاختلاف في الوضوح بما بازاء القوم في الدلالات الوضعية كاسبانيه
لا يجوز ان تعرف به علم البيان بما ذكره هنا اولى من جزئية بجواز ايراد المعنى الواحد كما في
المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة لزوما بين كل دلالة يحتمل الوضوح
والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من
العلم به العلم بشيء [illegible] الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما
يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية التي ينقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع فان الطبع الالم
يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا بحسبه وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر هاهنا التي يكون للوضع مدخل
فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمطرد
التقييد بالوضع لو صح عنه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع و
احترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع
وضع ذلك اللفظ بجملته لذلك المعنى لئلا يخرج التضمن والالتزام واعترض بان
الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة
السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله
على الدلالة التي هي صفة اللفظ فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعالم بوضعه وفيه انا لا نسلم ان الدلالة صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام
المعنى من اللفظ هو كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح
ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال والفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن
اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ يتفهم منه المعنى الا ترى الا ان قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل
اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له

كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان
الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له يعني الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى
كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لا وضعية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل
انما يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول
اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما
يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاول بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثاني
بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالث بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع
له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واخبر به دلالته على الجزء
بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد
به الجزء لانه موضوع له صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها
ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واخبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام
لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج
اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التنبيه عليها وحصل التنبيه بما عرف فلا
باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة
اللفظ على تمام الموضوع له والتضمن دلالة اللفظ على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ المراد به الجارية على قانون الوضع
فاللفظ اذا اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا والمشترك اذا
اريد به على احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون
الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على
معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا
فالالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا
قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
اولا ولا نعني بالدلالة الا هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في
التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام

في بيان الانتقاض
اذ يكفي ان يقال انا
كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل ودل على الجزء
بالتضمن يصدق عليها

اللازم نوع خاص من المجاز لزم وانما اذا قصد بالمعنى اللفظ الجزء او اللازم كما في المجاز ان حصلت الدلالة

مطابقة وتضمنا والتزاما على ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لانه لا يمكن

ان يراد باللفظ ولمدة اكثر من معنى واحد فقد صرح وا ان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة

سلمنا جميع ذلك لكنه لا يثبت في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد

به الجزء لا يطلق عليها مطابقة او تضمن لجهتها اختلفت بحسبه فعليه فمعنا الاخر وكذا المشترك

بين الملزوم واللازم ظهر ان التقيد بالحيثية لا بد منه وشرط الالتزام اللزوم

الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع

له في الذهن حصوله فيه اما في الفور او بعد التامل في القرائن في الالكاتب نسبة الخارج الى

الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا تدل اللفظ عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا مرجح

ولولا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره اى لو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب

بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرب او غيره كالشرع واصطلاح ارباب الصناعات او

غير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص في كلام ابن حاجب في اصوله شعر بالخلاف في اشتراط اللزوم

الذهني وصرح العلامة في شرحه ان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من

اللفظ معنى خارج عن الحقيقة سواء كان الفهم بسبب اللزوم ذهنا او بغيره كما يفهم من قرائن

الاحوال والظاهر ان مرادهم باللزوم الذهني ما لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل

المعنى لا ان يعني باللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم تخرج كثير من معاني

المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل يكون دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه

الوضوح والخفاء والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى

بالوضعية اى بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى

لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ كذلك المعنى

لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده

يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤد

هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح منه لانه فهم لنا مثلا خده يشبه الورد او ان اقمنا

مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها فالكل الفهم منها كان فهمه ايا ما

من المرادفات وكذا ما من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لما تفهم

من المرادفات لذلك المعنى اصلا واعلم اتحا الا يكن كل واحد منها دالا وعنا ان يقول لم يكن

واحد منها دالا الا ان المفهوم المقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل

قد

سيقول

الشارح لا تضمنا

قلت سيقول

ما يقتضيه الدلالات

لا تضمنا ان الدلالة عليه

من حيث انه معتبر

ما يثبت

كما هو عليه

الشارح اذا اراد بقوله لا تضمنا

لا تضمنا ولا التزاما مبنيا

مقدمتين

احدهما

ان اللفظ موضوع

بازاء المعنى المجازي مشترك

واحد منها مقتضية للمشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل منها وهذا اعم من ان لا
يكون عالما بوضع شيء منها اذا لا او يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها
دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا
فليتامل واما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال من ان فهم المعنى في
الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان
السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة و
المؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة طول وكثيرا ما
يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل قلنا الجواب
ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة وذلك دلالة الالتزام
كذلك لانه من حيث انه دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما
في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند
العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع بالعقل للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات وبناء على العقلية اي في الايراد المذكور بناء على الدلالة لان العقلية يجوز ان
يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم
للملزوم في الالتزام ظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
فلذا الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم
بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد ملزوم معنى لوازمه

لانه معناه بجزء معناه لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم
بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا
اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة تامة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها
التشبيه فذكر مشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل
المجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة
التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان لاجل ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لكثرة مباحثه و
عموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا
هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب
والاجدر بان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن اي هذا باب التشبيه
الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان
هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه
مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك
ولهذا اعاد اسم الظاهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني
ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو
ان تدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو
وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في
الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت
بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في
التجريد فانه صرح بان نحو لقيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في
الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة

والاستعارة بالكناية والتجريد ويتبين صدق قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا التعريف

عن عرف ما يسمى تشبيها وما يسمى زيد عمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية

لان الاستعارة التخييلية ... التبعية ... المذكور ... لانه

هو ... عند المصنف ... معناها الحقيقي على ما سنحقق ان شاء الله تعالى

فدخل فيه ما يسمى التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه

نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة

التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو

قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه تشبيه بليغ

لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام

خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا

زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هاهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد

اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به ووجهه واداته واما عن الغرض منه

واما عن اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه

الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق

على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم

البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه وكان

ذكر احد الطرفين واجبا بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اي المشبه والمشبه به اما مدركان هما او مادتهما بالحس

الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف

الذي لا يسمع عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس هو الصوت الذي اخفي كأنه لا يخرج عن فضاء

الفم والنكهة والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك

تسامح نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو

لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير

ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد

وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه

الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك في الحي ... او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به

حسيا او بالعكس فالاول كالمنية والسبع لان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما

من شانه الحياة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر محسوس

بالمرة

في الحاشية: ... الكلية عن هذا المثال ... الكسر ... اسم

[illegible]

بالشم والحلو وهو كل شيء ذي حلاوة [illegible] الا فيما الحيوان تشبيه مثل ان يشبه المحسوس

بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد

حسا فقد فقد علما يفضي اليه الحس المستفاد من ذلك الحس فاذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به

يكون جعلا للفرع اصلا والفرع اصلا وهو غير جائز ولذلك لو حاول المحاول المبالغة

في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان

في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر

المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان

من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالات

والوهميات والوجدانيات اراد ان يبين ان ما ادخلناه في الحسي والعقلي ليس الا للاعتبار وتسهيلا للامر على

الطلاب لا لان كل ما ليس من الاحساسيات داخل في الاقسام والعقلي الاقسام كان سهل ضبطا فاشار الى تفسير

الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع

والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الخيالي وهو المعدوم

الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق

هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف

الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صوب المطر اذا نزل

او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان

الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لانه انما يدرك ما هو

موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هي منها موجودة

كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد

بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي

لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه

اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها

وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي

مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني والحال ان مضاجعي سيف

والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية

السنة [illegible] ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صقالتها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال

مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه عليه

فلا يقال
للمعقول
جوابه
ان
[illegible]
المعقول
كان لا يبلغ حد
وضوح المحسوس
اي محسوس كان
فضلا عن ان يكون
اقوى منه فلا يصح
تشبيه المحسوس بالمعقول
الا بطريق الادعاء والتاويل
وهذا ظاهر [illegible]
[illegible]
في الخيالي
[illegible]

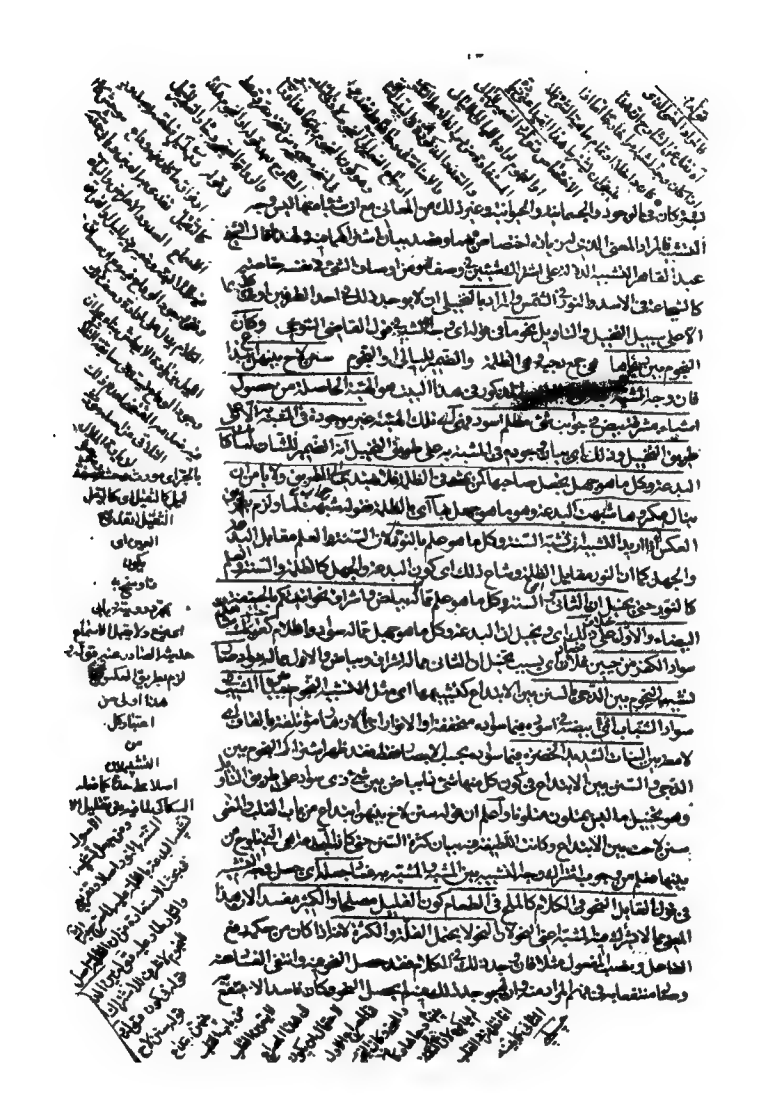

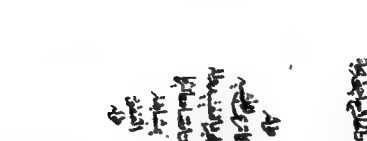

هما بكونه اذا كان وجه الشبه مركبا فاما ان يظهر ان ما ذكر في المفتاح من قوله
ان يكون واحدا او غير واحد وعلى الواحد اما ان يكون في حكم الواحد كما في
ملمع او لا وعلى التقادير فمخصوص من مجموع العشرة واحدة اولا يكون في حكم الواحد كما في
الحسي فهذا وجه الشبه الذي ظرفاه مفردان كما في قولك اري كوجه الشبه قول ابن
المعتز او فهي من السلب والايجاب في اصبح الثغر باكرا كاري كعنقود الملاحة الملائي بين
اللبب عنبا يضرب لحمه طول وداجيه بشدة اللاثم كما في هذا البيت خمس قيود اي تقييد
قوله كذا اي بشدة الالتقام فهذا قيد واحد وقوله اذا قيد ثان وقوله اذا ترجرجت قيد ثالث وقوله
في ثوب كما تراصل بيان قوله كذا فهذا قيد رابع وقوله والمسك ذيت الخ قيد خامس
وقوله كما تراصل من في اذار الصور والمسك ذيت الخ المقادير الخمسة المذكورة
والواضح على الكيفيات اي تقاربها حال كونها على الكيفية المخصوصة منتشرة المقادير المذكورة
والمراد بالكيفية المخصوصة ان لا تكون بحيث يجتمع الظاهر الناظر اليه ولا يتميز بعضه
الافتراق بل ما كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة مخصوصة يتحقق في الثغر
الحسن بين ظاهر الامر وهذا الذي ذكرناه هو مختار الكيفية وجعل الشيخ عبد القاهر
المقدار مخصوصا من مقادير القرب والبعد وهو عنده صاحب المفتاح الكيفية المخصوصة
قد يكون ما ذكرناه لا مقدارا مخصوصا من القرب والبعد وعنوان ما مر من الطوبل والعرض
المخصوصين يحمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات و
بالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على ما ذكرناه وبالجملة فقد ظهر
في هذا الشبه الحسي عدة امور احدها ان المشبه الحاصل عنها واتفاقا ان الطرفين منتزعان
لان الشبه هو نفس اثر الوصف الذي هو الفتور حين تفتر فورة وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا والا بقضية التركيب فيها اي المركب الحسي في الشبه الذي ظرفاه مركبان كما في
قولك اذا كان مشاط الفتح عود رند سنا بقا ثار البغاء اي مهما رأى اسباط ليل نشأ
كواكب ثنايا طفلة هيفاء اوان تبسمي والاسنة ثنايا وفحم واحد الثاني ليس جملة مما
لم يوضع لكونه مستدلا في الظاهر عند احل بكثير من الملاطفة الذي عضدها الشاعر على ما
سنطلع عليه اثناء شرحه وقوله من الشبه بيان لما في قوله الحاصل من نحو بغيء الماء
سفوطا لجوام شرقه مستطلة بنشاب المدار منفرق وتوين حتى منظم فرجه الشبه
مركبة كما في كلا الطرفاه كما حققه الشيخ وفي اسرار البلاغة حيث قال اصل التشبيه الجمع و
وصوب جمع الليل انها وحي كواكبه تشبيه الجمع بالجمع من جانب وتشبيه المتبدد
بالكواكب من جانب آخر لذلك وجب الحكم بان اسباقا في حكم الصلة لما لا تقع في

قوله
وقد
جاء بشدة اللائم
كما في بيت ابن المعتز
لا يعلم ان بشدة اللائم
قد مر في شرح قوله
العنود الخ

قوله
اي
بفتح فورة النور
بفتح النون والمهملة
فكما تراد بمقدار مخصوص
مجموع مقدار الثغر
بامر طويله
وعرضه

قوله
فيه بحث
ان المعروف من اتباعهم
هو ما المشبه به منتزع
ملاحظة ان
كلا المركب
لا مفرد

تشبيه مفرد بمركب كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب وفي نصب الاسياف الايهم
من غلبة الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الاترى
ايصير الان نظير لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها بفصل الكلام جملتين في تمامه على ان ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وصفت بها الليل الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت
مستقلة مثار النقع كالليل وكواكب فقوله تنصيص على ان ذلك لحال المسبوق في اثناء البقاء
كالكواكب في الليل لا تخرج عن هيئة المسبوق وقد سلمت من اعتقاد ما هو يتلو ويسبب يجيء في ذلك
ومن الزيادة وجوب التشبيه بفصل الاقاالانتقي في لفظ الايا النظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان السيوف في حال الحرب في اختلاف الاكثر هما اللمعان بطول الاشياء وكان مختلفة
ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة وانواع الانقسام بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف يتوقع اختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة مبنية على هذا الذي وكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انما تهاوى تستطيل اشكالها فاذا لم تزل عن اماكنها
فهو على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله الاسياف في حكم الصلة للمصدر معنى انه لبيان حطها
مثار النقع بان مع تعلقه بمصدر ما لا يكون الا واو معنى مع مضمر بما كما يقال في قولنا مع مثار
عمرو وبكر الان بكرا في حكم الصلة للمصدر وتبعه الرازي وشارح مع الصلة على ما سبق في الوهم والمركب الحسي
فيما طرفاه مختلفان اي حاله مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من المشبه الحاصل من نشر الاعلام على رماح مبسوطة حكى وزبرجد اخضر مستطيلة مع ريطه والرواج
مفرد المشبه مركب وعكسه كما يجيء في تشبيه نهار مشمس شابه الزهر بالليل مقمر وبهي هذا زيادة تحقيق
تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة اي يكون في وجه الشبه الهيئة التي عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ذكر
بها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف
كالشكل واللون وفيه تعريض بالسجاوندي والشيخ وابن الامام حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة
وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والمشبه المقصود في التشبيه على وجهين احدهما ان
يقترن بغيره ما من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي
كهيئة الشبه في قول ابن المعتز وابي النجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من
الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض والجمع

[illegible] … التشبيه … السماء … [illegible]

[illegible] … بسيط … [illegible] … حكم … [illegible]

ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب

الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليه ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة

وكذا المرآة اذا كانت فى كف الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف لكنها

ايضا يعنى كما لابد فى الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى لابد من

اختلاف الحركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال

وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق والا التركيب لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا غير

فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف فى قوله اى قول ابن المعتز وكان البرق

مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى

فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين قال

الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز

وبعد وكلما كان التفاوت فى الجهات التى تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى

هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف قول الشاعر فى صفة الرياض حيث يسير وكالقيان تلحفت

الحمرة على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع

التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب فى صفة كلب يقعى

اى يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة

الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو

منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى اقعائه موقع خاص وللمجموع صورة خاصة

مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة

على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع

الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبه بالمتمطى المواصل

تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب

التفصيل بخلاف تشبيه بالمتمطى فانه من قريب المتناول لان هذا القدر قد يقع فى نفس الرائى

المصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل

التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا

جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل

مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان

الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب

الرياض فى الشعر الشجر

معروف

واحدة سرو

والقيان جمع قينة وهى

الجارية المغنية

كانت

لا وتعجب الناس يظنون

القينة

المغنية وليس

كك قوله من جدل الله

لا من الانسان

كانه

اشارة

الى دفع التناقض

الظاهرى بين قوله مجدولة

وقوله لم تجدل

قول الشاعر

الصفحة الجانب والمراد

ههنا

اليد وقيل

الخد قيل الاول وهو

المناسب للصلوة

والنعاس

ما

يتقدم النوم من الفتور

المشابهة من اكثر الوجوه وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كابر عن فوما عطاشا الخ فهو مثال
ابرز الوجوه الصالحة لوجه الشبه المعتبر في التشبيه المجمل وهو ما جمع صفتين او اكثر بين
وجهين او وجوه فصاعدا بحيث لو اسقط احدى الصفتين او احد الوجهين او الوجوه لم يسقط
وجه الشبه بل بقي في الصفة الباقية او الوجه الباقي او الوجوه الباقية وقوله من اكثر الوجوه
اي من جميع الوجوه الخ اراد التنبيه على ان الحال المذكور في الابيات السابقة هو الغاية
في الوضوح عطاشا نفرا بانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال بعني اعتبار ان يكون وجه الشبه المعتبر
المتبادر اتصال البدن معظم بانتهاء مؤنس لان البدن مثلا من ظهر الاضطراب الشديد الحاصل
البهائم بوجوده مع نفوذ وبنو محترم وبزيادة فزع خالباء في قوله باتصال ليست للتعدية كما توهمه
بيان هذا المعنى ش الابين الظاهر من قائل شيء ظهورا والغامة ما انكشافها بالرجوع مثل الباء في قولهم
التشبيه الوجه العقلي اعم غلبا اصل فان منها ما يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجملة كقولنا زيد
يصفو ويكدر كتشبيهها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف الخبر عنه بما يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم فلما الفرق بينهما ان الغرض في البدء
ان يشبه البدن معظما متصلا بانتهائه مؤنس في كون الشيء ببدنه لا نفوذ له بل على الجمع بينهما وليس
في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى ما يجامع احديهما او لا يجامعها لانك
لو قلت هو يصفو ولم تزد لم يكن ذكرا للكدر ولم يجد في تشبيهه بالماء وفي الصفة بصفاء ومن
وظيفة البيان قولنا بل يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ان يشبه احد الوصفين بالاخر كذا في
المطول وقد تعقبه عبد الحكيم بان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل
الاستعارة بالكناية كما سيجيء وان اتحد فلم قال فلهذا ذهب الخ ثم قال فلهذا ذهب عبد القاهر الى ان التشبيه المجمل غاير ان
المركب مثل ما ذكرنا ما مر من احدهما انه لا يجب فيه تردد الثاني انه لا يشترط في احد وصفيه الاتيان بحال
الباقي وقد يقال ان كان احد الوصفين لا يتحقق الا بالآخر كما في الصفة والموصوف لم يجب ان يكون
لهذا التشبيه نفع مخصوص بل لو قلنا الشبيه الحراء بالسبع جاز ولو اسقط احد الوصفين لم يتغير حال البيان في افادة معناه والله اعلم وقد ران وجه الشبه قد يترك ولم يذكر ومركب
منعقدا ولما فرغ من ذكر الوجوه التي يقع في الكلام شرع في ذكر ما يحتاج اليه في المعنى المركب اللوني الطعم
والبصري بقوله فكر وتروي والمعنى العقلي لحكم النظر وكمال الحذاق واحضاره الذي يتوقف
الذكر عليه الاتيان في المثل او الحض عليه او من القرائن تشبيه طائر المعقول بالمعنى المحسوس الذي
حتى وبعضه يعقل كحمر الظليم الذي هو حتى بعض الشان وان شرحه واشباهه الذي مما يعقل

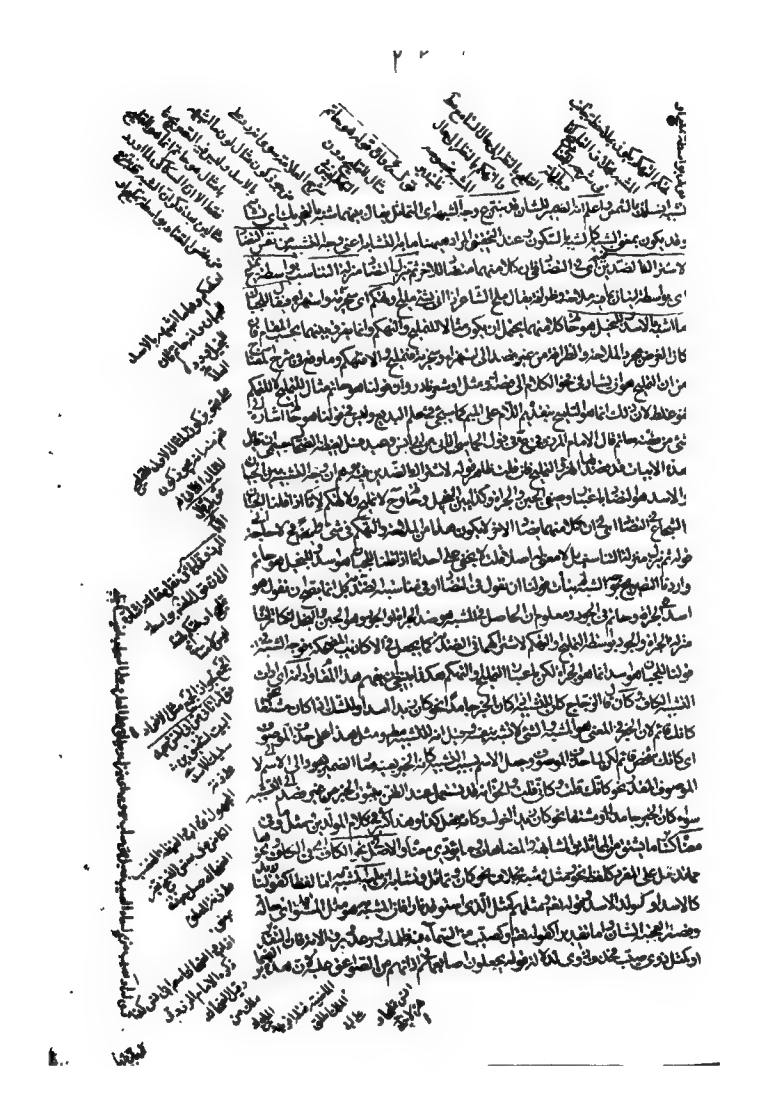

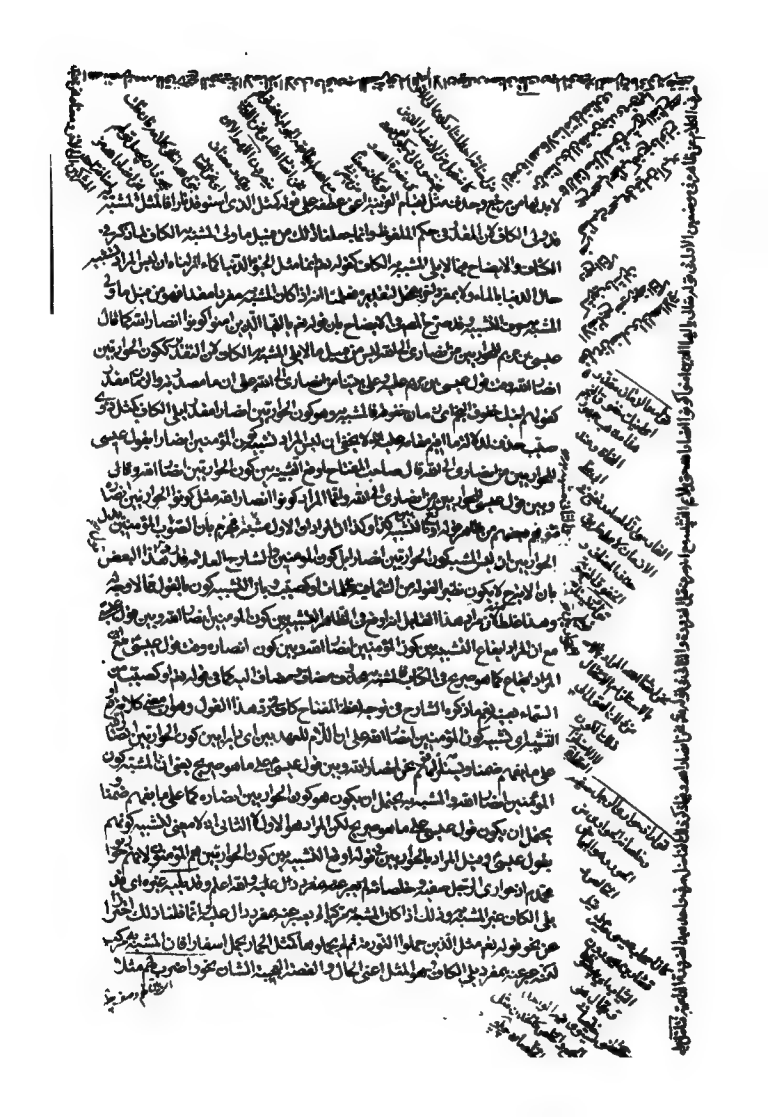

الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها و
بهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فلم جعل ههنا اسم مضافا محذوفا
اى كمثل ماء فيكون المشبه به الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت تقديره ههنا لا حاجة
فلا يتوهم ان يرجع عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمير من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير لما كنت مستغنيا عن تقديره كمثل ذوي
صيب لان المراد التشبيه المركب سواء ولى حرف التشبيه مفردا يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله
انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر
يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها
وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول
اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل مذهب طلب مرجع
الضمير لم يحوجنا الى تقديره ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لانه يكفي ان يشبه البرق وان ذوي
الصيب بل حالهم وصفتهم قلت نعم لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان
يكون المشبه ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف فالتقدير بمعنى ومثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على
تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فلا
يلزم بلى الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما
في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة تامة لما في علمت من الدلالة
على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل
ذلك بظن ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير
ادات التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من
القرب والبعد لكان صوابا والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العايد الى المشبه بيان امكانه اي المشبه بان يكون المشبه امرا غريبا يمكن ان يخالف في امكانه

كان التشبيه داخلا في الصفة وامّا المدّعى هنا فهو يقتضي الامرين جميعا لان النفس الامر لا يعتبد للظان
فالتشبيه لزيادة التقرير والتقدير لعبد فان ظنك يخصص هذا الامر بعينه للظان
الذي يقول التشبيه والاستطراف يقتضيان الاشتهار بحيث يشترك في ذلك الشاك والسامع بمنزلة
الظان الذي يقول مع السامع بهذا الحكم ومحمد وعلي اشتهرا بالتواضع والشاك المشترك بين
الوجهين كزيد في الدار الجامدة المذكورة للسامع لا علي بالشك وكذا في الاستطراف بل
كان المشبّه واجبا في التشبيه بعد الاعراض اولى وقد اضطرب في هذا المقام كلام
السكاكي لانه قال ان حق التشبيه ان يكون امرين فصاعدا المشبه بهما المشبه واحترزها واوثر بالعطف
معا والا ان يذكر المشبه بهما دون هذا المشبه لبيان ما كان لا زيادة تقرير له ولا لاغراض
في معرض التردد بالحكم لانتفاع فرعيته بالحصول بالمحمول وفرعية الشيء بما في الظنون
الابلغ وفي معرض الاستطراف في التشبيه حيث جعل المسلك موجبا للاشتراك بين المشبه والمشبه به
وقع المشبه به وهو الطرف الموسوم في الواقع وموضع الذكر بعد ذلك بعد المشبه به وفي كلامه
لشاهد اياه اولى الوجه الاخر في هذا الذي يحضرني المشبه الذي لا يكون اعرف والحق في تصوير
الاستطراف بالتعليل وفيما معناه مثل ما ذكر من فرعية الحصول بالحصول وهذا التشبيه
كالذي تقدم قبل الاطناب في ادعاء انه مما يدل على وجوب كون المشبه امرا موجبا لجامع وما المانع فيما
يكون للظان بين ان المشبه في الاستطراف ان يكون المشبه به في الاستغراب او الاستفتاح او الغرابة
او الندرة بحسب الغرض وامّا وجوب كون المشبه به هو الذي يعم المشبه والمشبه به فلا وجه لاعتباره بكون
السكاكي يعتبره في المشبه عند الذي هو عند الشيخ عبد القاهر في الاول وفي المشبه به عند الثاني
منه فان قيل يجب ان يكون المشبه به اعرف وهو المشبه فما معنى المشبه والمشبه به قلت
ان يكون المشبه به كذلك عند المتكلم وان يكون المشبه كذلك عند السامع وان يكون
اتم وجه الشبه فيه كان الغرض اظهر الكامل او دعاية الشهرة عند السامع وان يكون
مسلم الحكم معروفا بالقصد في وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او وقوعه
ان يكون قائما بالمشبه اقوى اذا قصد استطراف او بين بتدريج وقوع مطوعا على بيان امكانه
اي ان بين المشبه والمشبه به بين السامع كان شبه وجه مسلوم بمنزلة البلق او شبه كالشبه في وجه
محمد والبدر بمنزلة فيه غرابة الذي بدا او استطراف اذا عكس المشبه طريقا محمد بدا كالبدر
في شبه وجه محمد وهذا كله المسلك موجب لان يصلح بيانا ما ان استطراف المشبه بها
المشبه به المشبه اذا وقع هذا المواضع كان الكلام موضوعا الايضاح معنا ما العرى عليه

لا يراد المشبه به في صورة المنع عادة وللاستظهار نجعل اخر عبد الامارة في صورة المنع عادة وهو
لا يصح ان يكون المشبه به اقوى في الحضور في الذهن مما سطر كما مر في تشبيه مخبر جيد حر موفق
عند حضور المشبه كما في قولك في الشاعر جيد لا ينفع ولا تزد به بأس هو قال الجوهري
نفق الرجل اذا نفق سوقه وكثر مبيعه فتوى حكاها ابن رشيد وغيره هو بمعنى صلح وزنها بالجر
على جر اليوم تقديم خبر ان بن يديها الا ان الحر المشبه منه واليوم المشبه كلاهما فوق قامان ضعيفتان
او بالنار في طرفي كبريت فان صوبهما نضا النار وباطراف الكبريت كذلك حضور هما في
الذهن عند تجرد المسك وجه الاعجب لكن بينهما حضورا عند حضور وصورة البعض ينتقل
لمشاهدة الحصان بين صوت نجم عاد بن عاد النباغة وجه انزاز الاسد شبها للبناء فحض
مرتين وان رأى رجلين من فهم كانا في جسم ينسبون على البعض وبنى الطابع على الفتح اذا اضيف
موضع لم يعهد ظهوره مصدر كان بمثل التقول المذكور هو ما شغف بحاجة وظل يهود التوض
من الشيء اليسير وهو ضد ما يحدثها الهمام اذا نام من المشبه وجه الشبه وذلك الشبه
المطلوب في هؤلاء يجعل الناضج وجه الشبه بينهما بمضد الذي قدمناه رابعا فقولك في قول محمد
ابن هبيرة يمدح الضباح كان عرف عرفي بها عرف جمد القرس اذ في الدم من عرف الخيل عرفا وذكره
وعرفه الدم لبيا هذا شرح الخليفة حين مدح عامر بضد الها ان جعل الخليفة ان من الضباح
الوضوح والضباح في قولك حين مدح مدح دلالة على الضباح الممدوح بمعرفة في المادح ونظيره
شاعر عند الحاضرين فلا يحتاج الا ضمامها لبيانه الا ايضاح له وعلى كونها ملابسة الكرم يصف البدن
والطلاقة عند استماع المادح والقبول الناشيا تا الاهتمام بدعاء المشبه بركة كشبه الحاتم و
كالبدر في الاشراق والاستدارة بالجهة بقرينة هذا اي الشبه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اطلق المطلوب هذا اي الذي كرام من جعل احد الشيئين شبها والاخر مشبها بناء على ان
اريد الحاذق الناضج وجه الشبه فيقول كالبدر والشبه الذي هو بعد الغرض مثل الشبه والتعلق
في الشبه الذي هو بعد الغرض مثل الشبه بين الزيدين وجه الشبه هذا الكلام محل نظر لان
مفهوم كلام المصنف هذا الحاذق الناضج وجه الشبه بالمعنى الذي سبق فان وقع
بين الشبهين امر مشترك هو من غير قصد كوجه الشبه بين الزيدين فليس هو الاخر بالمعنى المذكور
سواء وجد بين الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ان يقال الشبه المشترك ليكون كل واحد من
الشبهين مشبها ومشبها به جوازا من غير نظر الى احدهما المتبادر من وجه الشبه كقولك في قول ابي الطيب
تشابه دمعي وما في فؤادي فحزن بحزن وشقم بشقم اورد ابا الحسن الخوبقا
بقال اسيل الدمع والمطر اذا سال سيلا ان ما ليه في ما الحزن فالجمعة وتبسم برابا

كما توهم بعضهم امر غير ذلك كيف اشترطها الصفة التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد الحاق احدهما
بالاخر في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه من ترك التشبيه وقصد افادة الجمع بين الشيئين
في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في
مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لا يتاتى ذلك
قال الشيخ في اسرار البلاغة بجعل القول انه من ذلك بقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم
يقصد الى ايهام ان الناقص كانه ادعى الفضل على الجميع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل
واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حد او قريب مما هو في الاصل فان العكس يستقيم
في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلنا امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان
يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب مع قطع النظر عن
الزيادة والنقصان لكنهما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في جهة التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وبيان الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان لم يعتبر باعتبار الطرفين واخرى باعتبار الاداة واخرى
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير
مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت البعض
لكم وهن مقيد في المشبه قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد
بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف
ويكون بالاضافة وقد يكون بالفعل وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي
احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير
مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فالمشبه
هو المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان

هذا انما يوجد في بعض النسخ
واما المراد كالشيخ
القصد الى بيان
الاهتمام
مع
انه
من جهة انهما
يعني في التشبيه
لا لاجل الاغراض المذكورة
وجود اكمال التشابه
فلا يخ القصد
بقوله
بينهما
كان القصد
حكمه فان العكس يستقيم
في التشبيه اي من غير ان يلزمه
تشبيها مقلوبا وانما
ان التطويل
المذكور
لا يعم
من الشراح
المذكورة بيان
الاختصاص الى الجمع المذكورة
لم يقصد المبالغة
الكامل الناقص
بالكامل
الاول
اي بيان شيء من
ذلك لم يستقم الحكم

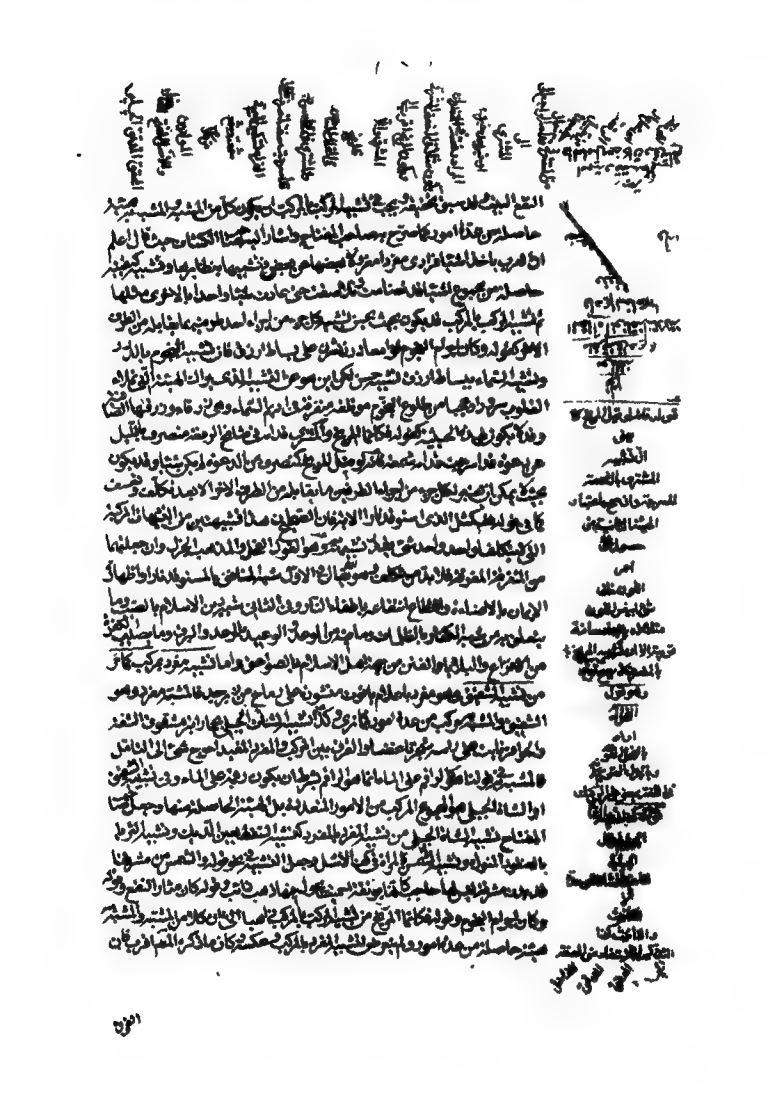

النزعة لا يدرك من لطفها ما فات في صفة الحلقة بكونها مضروبة عن ... الطرف مشبه بوجه النشيط

ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب وقد ...

فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل صدفت عنه

والليل عنه ... ذكر الرضا ... التصيد هنا اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه

وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه اي اوله وان ترحلت عنه لج في الطلب

اي اوله واصابه ريق المطر ... وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان

عطاياه ... عنه ... الموصوف ... ان جئته او ترحلت عنه

وهذا ان الوصفين مشعران بوجه الشبه اعني الاصابة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال

والاعراض ... ما ذكر من وصف المشبه به كقولك فلان كثير ... وصل مواهبه

طلب عنه او لم يطلب كالغيث ... مثال ... واما عطف على قوله واما

مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا ... احدها ان يكون

المذكور ... وجه الشبه الثاني ان يكون ... بقوله وقد يتسامح في

ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبعه في وجه الشبه ... كقولهم للكلام

الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيهما ... اي وجه الشبه فيهما لازم الحلاوة وهو ميل

الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي

وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع والا لزم ... تشبيه

ان يكون ... وجه الشبه ... الى ... مع ... يكون الا ...

كالامر ... هذا ... التسامح ... على ... ذلك لانه

لما ... وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو ... ما حمله على ذلك على ان

... وجه الشبه ... الى الحس ... وجه الشبه ههنا هو الحلاوة

التي هي من الامور المحسوسة ... الشارح العلامة ... بين ... وجه الشبه

مثل هذا التسامح ههنا هو ... لا يزيد على ... وجه الشبه في ... الحلاوة

في الجزء التي هي من الامور المحسوسة ... يكون الحامل على التسامح ... هذا

هو ذلك والذي يخطر بالبال ان ... كلام السكاكي ان التسامح ... وجه الشبه الى المحسوس

العقلي ... التسامح ... وجه الشبه

ذلك لان وجه الشبه ... الكلمة ... المحسوس ... الى

الاعتبار ... وجه الشبه ... هذا ... الشبه باعتبار

في صفة كونه
مطلوبا
...
الغني
... الاعلا
... علام
...

كما عدا الياقوت منثورة على ساح من زبرجد او سركا تحت لبا كتشل الكأس من السقار اكمال اشارة الى ما ذكرنا

من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اى قلة تكرر المشبه على الحس كقوله والشمس كالمراة فى كف الاشل

فان المراة فى كف الاشل قلما تقع على الحس لاحدهما بطى التخيل مع وانما يتفق ان يرى فى الحس

فى يد الاشل وانما كان ندرة حضور المشبه سببا لعدم ظهور وجه الشبه لان وجه الشبه فرع الطرفين مع تصورهما

بتفصيل اليها لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد ان يحضر الطرفان او لا ثم يطلب ما يشتركان فيه واذا

اى بعد فى تشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل من تعيين احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه الثانية

تكرر المشبه على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف الشئ الواحد او اكثر من

شيئين او وصفا وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض وكل من ذلك اما في امر واحد او امرين

او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا

اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما فى قوله اى قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب

لم يتصل بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة

جامعة محتاجة الى تفصيل وصف بعض او وصفا فانت تنظر فيها واحدا واحدا او تفصل بالتأمل بعضها

من بعض وان للتفصيل مختلفة الى ان تنظر فى اكثر من شئ واحد ان تنظر فى الشئ الواحد الى اكثر من

جهة واحدة ثم جنح الى ماحدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فى قول امرئ القيس حملت البيت والثانى

ان تعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا والثانى ان تنظر من المشبه الى امور تجمعها كانها لتطلبها فى الصفة كما مر

تشبيه الثريا بالعنقود الابيض المنور والشكل والمقدار واللون لجماعتها على مسافة مخصوصة فى القرب

ثم اعتبار هيئة المنور الملاحة والحسن وكذا الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك

فانك لا تقصد فيه الى جنس الحمرة بل الى ما يرى فى كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل

تقريبا لا تحقيق الابعد والا فاقسامه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب من الامور اكثر كان وصف التشبيه

اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله نظم انما مثل الحياة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة

لما شاع وجه التشبيه من جهتها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون

القريب المبتذل لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل الاستماع ولا مغنيا جليا

ولا يحتاج الى المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة لانه كان نيل الشئ بعد الطلب له

من النفس موقعا احسن وابلغ الا ان هذا الضرب انما يكون بالطبع ومثله وارد الملاحة الى الغاية وفرق بين

الطلب ساذجا اى ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض

المطابق الترتيب فيها مع نقله عن بلاغة على اول وورودنا الى ما يحتاج الى نظر وتأمل

وفصل الجلى من الفكر لاصابة بحالفه او طريقها مستفيضا موصلا الى المطلوب بالنظر والفحص

والكامل او كان بكون الشبه بوسم الحكم جاريا في وجه الشبه معروفا عند الخاطب ببيان الملائكة
او ورود وهو عند الداري ما يكون كذا شرعا على ما ذكره الشريف في باب الاضافة وسيجيء ما يتعلق بهذا المقام
حقا ينبغي تسليم الشبه بجميع الوجوه والخصوص في البيان الغرض ان اركانه كلها او بعضها
سيوافي اركانه وقد يعتبر فيه اشياء بعضها لحاصل من اشياء بعضها الاخر فانه يشبه الشبه بمدركة وعظما وقد
ان يكون الشبه مدركة او حسية او عقلية وهي التفاوت بين وجوه الشبه كذا وما ومتى كان على التفاوت الادعاء
فالاداة ما هية مذكورة او محذوفة مقصودة بالذم لم تختلف وجوه الشبه فيكون باعتبار اختلاف الشبه
بذكورة ان يذكر كالاسد والعلم كالبحر ان في الشجاعة او لاختلاف الاذن كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا
الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاداة كان وكانها او بعضها بالنزاع كالجمع بين الاداة ان حذف الاداة
والاداة ما دل على الاداة وهو متوسط وهذا هو المنصوص في هذا المقام فخرج ان اعلم ان ليس التشبيه
هو اليا الفقر اعتبار وكر لم يكن كلها او بعضها مقصودا باعتبار ومعنى ما مقصودا بالاختلاف الدال عليه صورة
الكلام لان الاداة ليست بانها مكررة بالنظر الى عامة وانه يختلفا بزيد وعمرو انما الاداة ليست هي نفس الدلالة
اجزء الدلالة الذي باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها احد وجوه اربعة مطلقا وهي وجوه ستة
نحو وجه اسدا ووجه حذف الشبه نحو اسد لقاء معام الاضافة عن بدل الاول هو وجه ذكر الشبه وحده
ثم الوجه الرابعة حذف احدهما او هي حيث ذكر ذلك كله مع حذف واحد من وجه الشبه فهو زيد
ونحو كالاسد لمعام الاضافة عن بدل نحو وجه اسد الشجاعة ونحو اسد الشجاعة وهي الاضافة عن بدل
والاولى فهو الذي هو وجه الاضافة لبيان تحويه بدل كالاسد في الشجاعة نحو هذا الاسد في الشجاعة
عند الاضافة عن بدل فالمراد بالاضافة لبيان مشتركا بين الوجوه الاضافة عن بيان بدل عند الوجه
الاول هو الذي يسلط عليه وهي والدال الان الوجوه اما بالجمع وحده الشبه عن بيان بدل ظاهرا وباجمال لمشبه
على المشبه به صورة فالاول الظاهر كما استدل عليه والثاني هو الذي يقابل الوجوه واما على الاول
فالاولى الوجه الاستدلال على احدهما فحذف هو متوسط بالوجوه والمتصف لا بعيد ان يقول بين الاوجه
المتوسطة بين سند والاداة الاولى من حذف جزء الشبه بحيث لجعل الشبه بين الشبه وجه جنسا فقط
عما يجوز ان يقع فيه بين وجوه فيما بعض الوجوه اسد درج والفرق الجهام اسد اولى بين كونه فيما اسد
اسدة الاخبار عن بدل جنب عيد الاول استعارة والثاني تشبيه او تخيلي فالمقام اذا اجرى
الكلام لفظا دون ان يريد الذهن الى تشبيه حتى يعما ما هو حاصل احدهما اما ان يكون الشبه
معدوما او لا معتبرا كقولك لقيت الجهام اسدا اي جلا جعا وما لا فان احد الشبهين الشبه
والمقام بان يكون الشبه معدوما او معتبرا وحاصله ان الشبه اذا كان جزءا من الشبه فان المتكلم
كونه كان ولم والفعول الثاني لباب عدم الحال لا المعتبر لاحتج لتحقيق ذلك الاستعارة

من الكلمة المستعمل في غير ما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت
تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالمجاز والمهمل خرجا
بقوله وضعت له وبالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله
فيما وضعت له عن [illegible] ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا استعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة كما انه ليس مجازا
والثاني المجاز الذي يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب [illegible] كالاسد في
الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول
الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما
وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع [illegible] الاركان والاذكار
المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على مجموع المركب فنقول لما كان
الحقيقة غير مقصود في هذا الفن [illegible] الا الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع
اللفظ تعيين الكلمة للدلالة على معنى بنفسه [illegible] يخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين الكلمة المجازية للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لا
[illegible] انما يكون بقرينة فان قلت [illegible] يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل
على المعنى بغيره لا بنفسه [illegible] الحرف ما دل على معنى في غيره [illegible] لا انه على معناه
الافرادي [illegible] متعلقها لا ان [illegible] على معنى [illegible] ما ذكره [illegible] ما اشار اليه بعض المحققين
[illegible] من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره [illegible] في قولنا الرجل مثلا [illegible] بنفسه على
التعريف [illegible] الرجل [illegible] قولنا [illegible] الذي [illegible] الاستفهام [illegible]
[illegible]
الاصل وبين المشترك اي خرج المجاز [illegible] واكثر [illegible]
[illegible] بين الدلالة على كل من المعنيين [illegible] عدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين [illegible]
الاشتراك لا ينافي ذلك [illegible] صاحب المفتاح ان المشترك [illegible] مثلا [illegible] الطهر و
الحيض غير مجموع بينهما [illegible] لواحد من المعنيين غير معين [illegible]
الوضعين [illegible] المتبادر الى الفهم [illegible] الحقيقة [illegible]
الوضعين كما ان [illegible] الاصل [illegible] الطهر [illegible] المعنيين و

والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتعيين للشأن الواضع جعله للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون دالا
بواسطته وحصل من هذا انه او تضمن وضع لفظ القرء فيهما وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال انه عند الاطلاق فهو لواحد منهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا
لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وهما الدليل على انه
عند الاطلاق يدل عليهما بان قولنا القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض يدل بنفسه على الطهر
بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما
تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك هو دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعملة فيه موضوع فالمجاز ايضا كذلك
لان الاسد في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية فهذا واضح الظهور لانه لا يدل على اللازم بنفسه
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه بغير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ومع
قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فهي ايضا حقيقة على ما صرح به
السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع
مع جواز ارادة الملزوم وتجويز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله والقول بان اللفظ للدلالة ظاهر فاسد ومن العجائب في
هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم
ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حمله على ان الدلالة للفظ لذاته ظاهر الفساد فتوهم ان السكاكي
اراد بالدلالة [illegible] ما نقل [illegible] ولا يخفى على احد ان [illegible] كلام [illegible]
محمله على معنى [illegible] كلام [illegible] على معنى
بريء منه والعجب انه [illegible] الوضع [illegible] على معنى بنفسه [illegible]
السكاكي [illegible] هذا [illegible] ثم [illegible] هذا الكلام [illegible]

ه حيض النهار
ه قد اورد ما نقله الفاضل المحشي
ه ضميرهما
ه بتوالد
ه وادغ
ه الفرق بين
ه فرق بين المجاز والمشترك
[illegible]

دخلين

الاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم الفاضل

وغايب عنك شباه منقول هذا البناء بحث يبقى ان يقال اللفظ على معنى دون معنى لا يخلو
من تخصص لذاوي فنسبته الى الجميع المعاني فتصب المنقوش الذي المختص هو التخصيص
وضعه هذا وبذلك صوارة الواضع والقرائن او اضع صولته منه على ما ذهب اليه البعض ابو
الحسن الاشعري ان افهام وضع الالفاظ وضعها عليها فتاليها بالوضع ويخلق الاصوات
والحروف في سمع السامع ذلك المسمع احدا الوجماعة من الناس ليخلق علم ضروري في واحد دون
واحد بعضهم الا ان المختص هو ان الكلام هو ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
يقتضي اختصاص لا لذات اللفظ على ذلك المعنى وانفى الجمهور على ان هذا القول فاسد لان لا لذات
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته لاقتضى على اللفظ لوجب ان لا يختلف القائلون باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يفهم من كل اختلاف لذاته ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة دليلا على المعنى المجازي
دون الحقيقي لامتناع الانفكاك بالدليل والمنع منتفيا من معنى المعنى وجب ان يفهم عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما ان الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولة الشرعية والمرتجلة ذكر وامتنع
وضعه مشتركا بين المتباينين كما بين المتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا سواد اسود وجود اضداده والمتباينين والمتضادين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب الا الشيء الواحد بالشخص والنوع والجنس وهذا قولي
الى اصول بدلا لذات اللفظ كما ذكر وعرض المفهوم وذاك اذ ينبغي على ما علمت ان يستغنا
والقصد من ان تحرق اقتضاها على خلاف كما يفهم من الشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغيرها لكن قال الخواص يجب ان يكون العالم بها اذا اشتق من شيء مركب منها
معنى لائقا بالتناسب بينهما فتضاد بحسب الحكمة كالتصميم الفعلي الذي من وجوه الكرسي
عبارة عن بسيط والتصميم الذاتي الذي هو من مشتقات بمعنى بين بين والجسم مركب
الوجود ليست هو من كل الفعلان وتضاد بالنظر الى الغرض كالشدة والرخاوة فان الحدة
الحركة وكذا باب عدل بظم العين مثل شرف وكرم للاعتدال التقريب للادنى منه وقرب على هذا
الجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا قطعه ثم نقل الى الكلام الجائز اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلام الجائز بها على معنى انهم جاوزوا بها مكانها الاصلي كذا وكن الشيخ
في اسرار البلاغة وزعم المعارض انهم ان لم يصدقوا كذا بجاز الى الجاز في شيء على طريق بها
على ان بعض جاز المكان سلكه فان الجاز طريق الى بعضهم واما عند السابقين فبعضهم يشبه

قوم
مقدر
اشترط
بقاء المعنى
في الوصف انتهى
اما في التسمية فلا في
الاسم عليه كما انه
افاد
بانه
اطلاق الصفة

التسمية ليخرج الاسم على غيره حال الوصف المعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف
لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فمن زوال الحمرة لا يصح وصفه
بانه احمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاو
لوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان يتحقق في
لوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وبقوله في اصطلاح به التخاطب عما هو مستعمل بقوله وضعت له لم يدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظة الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمل المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط عن تعريفها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق
بالمستعملة ليخرج الغلط عن تعريف المجاز كما في قولك هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في
اللغة حقيقة في المعنى الاول ومجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة
المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار جزء ذاته وهو دبيب على الارض يكون حقيقة بل باعتبار خصوصية
الفرسية والتدبيب جميعا يكون مجازا من حيث هذه اللغة واما من حيث العرف فهو موضوع
لدابة لمورد خاصة معنى التدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة اللغوية فان اعتبار
المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار
المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق
الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب
ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي

من
المعاني
مثال الكوكب
السيف والوعد
عوضا من محو ...
على ... والتحقيق
... لا ترى
منها

عرف خاص وهو ما ينتسب قائله عن الغير اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او
عرفي عام لا ينتسب قائله وهذه النسبة باعتبار الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان
كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشرع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وكذا المجاز للنسبة
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير
ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع الرجل الشجاع بمعنى ان لفظ اسد اذا
استعمله المخاطب بعرف اللغة في الحيوان المخصوص السبع يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء بمعنى انه اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعيا وفي الدعاء يكون شرعيا مجازا ومثل اللفظ والحدث
بمعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة للذي لا يربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني ثم ما ذكر
بعد كل نكرة من المفهوم بين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا
هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما
تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر
ويصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا او المعنى المشبه به
مستعارا منه والمعنى مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار
منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه اي اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من
المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة
للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك من العلاقات
النعمة وكاليد في القدرة اي كاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في
اليد فيها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك
واما اليد في قوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب
التشبيه لهم مع كثرتهم في وجوب اتفاق كلمتهم مثل يد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض
اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في الضرب كذلك سبيل المؤمنين في تناصرهم

على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في تفسير البلاغ من انه مصدر صحيح استعارة مفهومي على ما نقلناه عنه من المجتبى مبنيا كان مما لا يحسن نحو اراده التشبيه عليه فالطلاق الاستعارة على تحمل من القبول وصحما كذلك اذ لا يحسن ان يوهم كهم على سوام والرواية في المراد اي في المريد الذي يحمل عند الرادي الطعام المخمر المستمرء الرؤيا في الاصل اسم للمبلغ الذي تحمل المرادة والعلائق كون المبرد حاملا لها والمراد كون المرسل عدة امثلة اذا اراد ان يشتري عدة انواع العلائق على جمل كل انواع يحمل عليها وذلك لان العلائق يجب ان يكون نقا اعتبر في العرف وضعها ولا يشترط النقل بينهم في كل زمن من الجهات بان لا تنقل الا ركايا نوبنون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلائق نوما بنوفنوا على ان يسمع احاد ها وجز تدانها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب لا يجب ان يسمع اطلاق البعث على البنات هذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلائق معتبرة كثيرة منها على ما ذكره والى حمسة وعشرين المطر فادر ما ذكرهما فنعد خبر ما سبوا لا في اطلاق اسم على التعهد والعادة واطلاقا اوطبة على المرادة فقال ومعنى ما ذكر من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم غيره بقرينة اي تسمية الشيء مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لمجاز الذي عند اطلاقه على ذلك الشيء لا على وفق التسمية مجاز اعلى العبارة تساوي كالعين على الجارحة المخصوصة في الوضع وهي اخص من الشمس لان جعل العين بمعنى منه وذلك لان عين الماء كانت هي المخصوصة في كون الرجل بينه لان خبر ها من الاعضاء تما لا يعتبر شيئا بعد فها صارت العين كالشمس كلمة فلا في جعل الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي صدق الكل فلا يجرد اطلاق اليد على الاصبع على الرئيسة وان كان كل منها جزءا من عكس الذي وبين تسمية الشيء باسم كل كالاصابع في الانامل كقوله تعالى يجعلون اصابعهم اذ انامل من اصابعهم والانامل من الاصابع والفرق من الجانبين كان جزء جميع الاصبع لان تمثلا يجمع من الاصابع عضو تسمية اي منه تسمية الشيء باسم سببه نحو عينا الغيث اي النبات الذي سبب لغيث او تسمية الشيء باسم سببه نحو طرنا شماله بناء اي فيكون لبنان مسببا عنه او مرفوعا في الاصباح في امثال تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر سموه منه لا دمن تسمية السبب باسم السبب لان الدم سبب الاثم والجزية قال في مفتيه ما على المفتي المسببة عن الدم او ما كان على اي تسمية الشيء باسم الذي كان هو عليه او الاول الحاوي نحو وانوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى حال ما كانت لا مبهم بعد البلوغ او تسمية الشيء بما يؤل اليه الشيء ذلك

الى كره الزمان المستقبل نحو انى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه نحو
فليدع نادية اى اهل النادى اى المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشيء
نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم
آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى
الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مطلع هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت [illegible]
جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اعم او اخص اوصاف المشبه به
فينتقل الذهن من المشبه به الى المشبه لا محالة لان الاسد مثلا انما يستعار للشجاع لان تبادره على الخصوص
ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع ونحوها واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض
المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول
او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى
الحال والذهن ينتقل من اللفظ الحقيقى الى المعنى المجازى وان لم يتصف لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان
يريد باللفظ معنى [illegible] معناه الحقيقى [illegible] اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى الى المجازى ولا
يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضاف
لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وذلك اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه فالتلازم بينهما اما ان يكون بحصول احدهما فى الآخر كما فى الحال
او سببية احدهما للآخر او مجاورته لها او يكون احدهما شرطا للآخر ويجمع ذلك شبهة لزوم
يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس
من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة
اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر فى الجملة و
هذا معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان
الاطلاق على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق لفظ المشفر على شفة الانسان
فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين

فلا لزم وجوب المصير الى ذلك انما يجب لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
اعني الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي
ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد لكن لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني
انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في
مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ
علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله هم بدأ على من سوام وانه كثيرا ما يكون
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا
اي شجاعا كالاسد واما اذا ذكر المشبه لكن لا بوجه التشبيه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو
قوله واحسن من ورد الربيع صعيدها بعد دعوتها اكنافه فيه اشكال لان ذكر المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها الى جانب ... كالاسد في الشجاعة واحسن من ضوء مثل ورد الربيع
البعد فيه ... وهذا لا فاضل في ضرام السقط والظن ان مثل هذا من باب ×
التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا او فاعلا ... كما في قوله تعالى صم
بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا يدل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط
الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما
يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة ولهذا ... استعمال
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس مذكورا لا لفظا ولا تقديرا ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته ان يصح وضع معنى
موضعه ولا يفوت الى جانب النفي التشبيه ... في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا البحر كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يبقى حينئذ بلا ... التشبيه
الاستعارة والمراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر
خلو عن النفع ... على المجاز او اشتهر ... ولان يكون المجاز لما يفهم مثل الاول

ذلك فذهب كثير من الناس الى ان الاية من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد
ما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل لفظ الكشاف وقيل على ان اى
الاستعارة مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا المشبه ولا الاعم منهما اختلفوا في ان
الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل في
غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رأيت
اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لامر اعم من
المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع
له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام بحث
لانه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من
المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل
لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته
وكسوته فقلت نعما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر
العام وارادة الخاص حتى زعموا ايضا انه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشؤه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار
الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام في الاشارة الى الحقيقة وقيل انها اى الاستعارة مجاز
عقلى بمعنى ان التصرف في امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اى دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اى استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له ولهذا اى ولان اطلاقها على المشبه انما يكون بعد ادعاء العكوف ولانها لو لم يكن كذلك
لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر
استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه
جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء
حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان

بمعنى جعله فردا من افراد الاسد ادعاء

الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان الفعل تصرف فيه بجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في
قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل على
من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس
اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي
شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص
عليه ازرره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي ورد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة
في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دعوى دخول في جنس
المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك
الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك القوة وتلك
الجراءة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله
في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين
المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين فبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب
على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل وفي نصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلافه

قوله وكذا ما يدعى لغلام قد سبق شرح ضلعة عجا وخلب عند معاوية وامّا ما ...

الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة ما ... والشارح العلامة فسّر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق وهو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم وانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء ذلك كان الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره وبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة فانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا الاعتبار لا يخفى حسنه فيما لم يقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيفه المدوح وخبره قوله تنكفي من كفه اي تنقلب فالباء ...

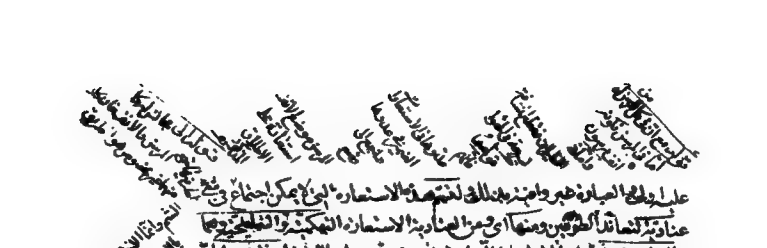

على ولى الصبا وهو ظهر واعنه بذلك لقصد المبالغة لان الاستعارة التى لا يمكن اجتماع عناد قرينتها كالتهكمية والتخييلية ومنها اى فى مقابل الصادقة الاستعارة التهكمية والتخييلية وهما استعمل صاحبه اى الاستعارة التى استعملت وضعت صاحبها التحقيق او تخييلا اى لم يزل الفساد او التناقض منزلا التناسب بواسطة تخيل او ظلم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى نذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار والكفر صنديد دعا هم الى النار جعلها على سبيل التهكم وكذلك قولك رأيت اسدا وانت ترى بليدا جبانا على سبيل التخييل والظن فانه لا استهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا مشتركا اذ اى بجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قولك خبر الناس رجل هشك بعنان فرسه كالغيث مع صعدة طار بها او رجل فى شعفة جبل صعد اليها حتى ابتل ثوبه بالندى قال ابن الحاجب الاولى ان يقال ما يجمع بينهما من هو اجيين او الشدة فى المعنى خير الناس رجل احمد بعنان فرسه فاسعد فجعلها فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويتقوى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه اليقين استعار الطيران للعدو والجامع الداخل فى مفهومهما كان الجامع بين العدو والطيران ظلع المسافة فيهما وهو داخل فيهما اوع مفهوم والطيران الاسراع فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشارة ثمة الى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانها ههنا حصر العدو وهو المرتفع المسافة وامتداد الاختلاف بالاعز وحقيقته اظهر لتحلل الشكاك وذلك لا يوجب اخذا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو والاستعارة المرسلة انك لا تشبه مع ذلك من المرسل والطيران مخصوص وصف بالنسبة الى العدو ان مخصوص الوصف الكاين على طابع مخصوص فى استعارة العدو بخلاف مخصوص الوصف المرسل الحاصل ان التشبيه ههنا مستور بقرينة ذكر المشبه فهذا اذا لوحظ عدم ذكر المشبه كما لوحظ الشارح عدم استعارة قال ابن كمال لو اجيب بان المطلوب اسم الاستعارة على وضع المرسل وضع الاصل فلا تخلو ذلك الا ان ذكر من خالف قائما عند صاحب الاستعارات وخالطوها بها فاعتنى بكلامهم وبالجملة وهنت على الناس ان فيها استعارة غير معتبرة وبعد التشبيه بين الاستعارة لما نقل عن عبد الاسلام الجهاني ان كلا المرسل والاصل فى الجهات والمشابهة بينهما

قط

نف بدليل ما قبله عود تمرينها ارو وحبائبي ايما الروكذا الكل مما طرئ شبه هيئة ووقوع
العنان في موضع من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موضعه من
ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب
او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجائت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت
هل يجوز ان يكون المشبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان و
الساق بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين المنضامتين اشبه بالقربوس
والثوب في الركبتين ما يلي الى العلو ثم يمتد متصلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس
من العنان يعلو من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة
ابن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا
عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الا
حاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر
عامي لكن قد تصرف بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الا
باطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطؤ في سير الابل يظهران
غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها
في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول
امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول
فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيئا
بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة
والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به ثقل واظن ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
كما يدل عليه الاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة

قوله ولم ينظر الخ
الغادي هو الذي
اذا استعجل الى سلاسة
معنى الانتظار والغادي هو
السائر من الصباح
الى الظهر و
الرائح
هو السائر
من الظهر الى المغرب
قوله سيرا حثيثا اي سريعا
حريصا قوله والشبه
فيها ظاهر
في جهة
الشبه
قطع المسافة
بسرعة ولين في
سلاسة قوله يتبينها
في الهوادي الهوادي
جمع هادية
وهي
العنق يقال
اقبلت هوادي الخيل

اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان والمستعار حسي والمستعار
له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما مر
في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا
حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار
له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك
الحلي التربة التي اخذها من موطئ حيزوم فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع
اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وجماعة السكاكي من هذا
القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب
والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي
هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل
به لان كلا منهما اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه صريح
في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة
الانبساط مع تعذر تلافيه وهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على اما حسي وهذا يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ
منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر
عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء
عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها
بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا
هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد

بظهور النهار عقيب ظلمة الليل فاذا الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي

ذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب

وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها المعنى ان السلخ بمعنى زوال

ضوء النهار عن ظلمة الليل تام من غير خفاء فيكون موافقا للكلام غير هذا وذكر الشارح

العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج

اخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب لا ان شاة تصير وعزى قد نصب هذا الشارح التشكيك الى

وجعلها الى الاول واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون فعل غير متعلق بما قبلها واما

فاما الحمل من جهة انما هو بمعنى كلما لهم فاذا هم ترتيب هو الاول وفي الثاني من الاختلاف

الامور والعادات تختلف باختلاف الازمان والعادة في مثله يقتضي عدم الحاجة الى المهلة وقد يكون

بالعكس كما في قوله الاية فان تسمية النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين

الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في

اضعاف بعد ما ينبغي ذلك الزمان جعل الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب

اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج

كما في اخرج النهار من الليل فجاءه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه دخول الظلام كما لا يستقيم ان يقال

كسرته فكوفئ فاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام حين حصل الظلام فيكون التشبيه

هو فهم الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ الاخراج

دون النزع انتهى كلامه واقول تحقيقه ان ذلك لا شك ان الشيء انما يكون غريبا اذا اشتمل على نوع

استغراب واستعجاب بحيث يحتاج الى نوع افتقار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور

النهار لا عقيب زوال ضوء النهار قلنا امثل واما غرابة بعضه حتى يحتاج جهلي كقولك

رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسن في نهاية الشان وهي

عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا التقسيم ذكره وقوله ولا شك في الحقيقة استعارة التي

الجامع فيها داخل فيما اشتمل عليه الاخرى حتى ههنا خلاف لا يكون نوع الاختصار والاقران

الاستعارة مبناها على التشبيه يتنوع الى خمسة اقسام تنوع التشبيه لكنه قد ذكر في

باب التشبيه الاقسام الستة الاصطلاح على قولنا ان كان لا حسيين اي لم يكن الطرفان

حسيين بل منهما اي الطرفان ما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد

اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر

التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر ولو كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المذكور في صورة التشبيه هو الموت
والرقاد لا محل البعث والمكان الذي ينام فيه فيحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون هو
المستعار منه الرقاد بغير تغيير الكلام وتغيرها ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث و
هو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال
في الموت الذي هو المستعار له اقوى فلا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم
اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع
قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فقد زعم
ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا
ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له او المختلفة
عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير
وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت
عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة على من فيها او
جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه
فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو الحسي والمستعار له
ثبوت الذلة ولصوقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين فتكون القرينة اسناد الضرب المتعدي
اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له
نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر
والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل
الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متأولا باسم الجنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم
جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

وافعل

واصل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كان تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فقد في ای رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يخفع اوصافا البتة وكم ايضا بعد ما خصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق وقد صرحوا بان المراد بها الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يعتبر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا فالمقصود المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد لا على تشبيه القبر بالمرقد والتحقيق ان المقصود الاهم في الصفات وفي اسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فلهذا كان المستعار منه صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات ومع تكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحروف لمتعلق معناها اي لما يتعلق به معنى الحرف. قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يجعل تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة

ذكر الملزوم و
ارادة اللازم عليه
في قول هذا القن
الى آخره

ام
لازم في
جميع انواع المجاز
استعارة او مجازا مرسلا
فاعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم
لا يكفي
في ان الكلمة
بل لا بد منه ايضا
من ان يوجد من نواحيها
فيكون كالقرينة
الصارفة
اما
في الحقيقة
المنتفية وهو الانتقال
الانتقال من ملزوم
عليه فقوله
اي
في شبيه مرتب
الصادقة بالخمس
على الانتقال من ترتب
الخارجية على
ما تقدم هذا
خبره
لاستعدادها
التشبيه الجامع
لاختلاف بين الذكر والمشبه
للفاصل المذكور
الجليل

يكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بحث الاصل بقول ان الذكر والارادة لا يتعلق الا بجواز ان يكون لفظا فالاولى النطق عليها بجواز ارسال ما يصح ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه بكون استعارة فضلا ان يقصد اولا بالتبعية المعنى الواحد بجواز ان يكون مجازا مرسلا او ان يكون استعارة باعتبار بعض وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي تعلق وعلاقة من العلاقات احدها المشابهة والاخر عبرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة فيها باعتبار قصد المشابهة بين اللفظ ومجازا مرسلا باعتبار المفهوم اعني شفة البعير او مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا الطلاق النطق بلفظ الارادة لا يرجح بعض التقابل على احد الاعتبارين فافهم وبهذا والتشبيه لام التعليل نحو قمت لاكرمك او موسى اخر هرون لتكون ولام عدو هرون للعداوة اي بينه وبين موسى بسبب العداوة والحزن الحاصل بعد الانتقال بعلاقة اي علاقة الانتقال الغائية كالحزن والبغي ونحو ذلك في الترتب على الانتقال والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية ويكون الاستعارة فيهما تبعية للاستعارة في المرجوم بعد الذي ذكره المصنف مما يجوز من كلام صاحب المفتاح حيث قال في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولكن التقطوه للمحبة عنهن ان ذلك لما كان مؤدى التقاطهم وغرضهم الذاتي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو صيرورته عدوا وحزنا لهم كان بمنزلة المقصود لهم فشبه به في ان كلا منهما كان للاستعارة على سبيل التبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في المفتاح لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موقوف على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس الحرف ولا نأخذ في النفس شيئا للعداوة مثلا بل العلة الغائية ولم يعتبر فيه التشبيه ودل عليه بذكر ما يختص المشبه به وهو التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على ما صححنا في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه به اعني العلة الغائية ارصاد بقرينة اللام التعليل فتخيل الاستعارة التبعية في ذلك اي تشبيه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به عرفا في الاستعارة اولي العلاقة وافرغ بنية فيها من اللام كما فرغ خلف الحال عما حكم الاسد حيث استعير لمشابهة الحال والحاصل ان خذ والتشبيه امثال ذلك بناء على ان الحزن والاستعارة مكنية والحزن مرشحة وصححنا والتكاكي كما افاده فرغ خلف الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم او

كان الملمس لكن الادراك واللوح فيه يستلزم الادراك واللمس من غير عكس فكان في الخاصة اشتمالا
ومن شدة الاصابة بخلاف الكثرة واغا يحصل طعم الجوع لاذوا رائحة فهو معفوة لما بعده
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والعطش هما جميع اليدين عدم الملابس فان من يذل المستعان
له صوابه لا يعد الجوع من الضرر وفتح الواو القبيحة على الحرة والاذاقة لا تبيح
الاذان ينكف بل بون غير ما فظ المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الادراك الذي يشعر
اللباس كان بذل فاصابها بليا س الجوع والعطش والاقتصر من عدم محرى الحقيقة شيئا
في الملابا والشاهد بكا بي قلت خلاف اليوس والضرر واذا قد العلماء الذهبي الذي بلوح من كلام الفقهاء
في هذا الابتزاز في لباس الجوع استعارة بين احدهما ضرر يجد وهو اتشبه ما عشى الانسان
عند الجوع والعطش من جعل الحادث بالباس لاشتمال على الالم ثم استعير اللباس والاذى
مكنوهو اشبه بما يدل من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المرا والشبع حتى اوضح عما لم
فاذا فكذا في الكتان وعلى هذا يكون الاذاقة لتبعية فلا يكون ترشيحا بل تشعا
تجريد والثاني اشعر شعورهم ما قررنا بما يلائم المستعار منه عنوا ولتا لذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فاذا استعمال الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما لا
الاشكل من الايضاح وتخارن وتظم الترشيح بالصفة نحو فوالك حاورت اليوم بحرا ادر املا لم
الامواج وقد يجتمعان كما في البيت بعد والترشيح كقولك لاري اسد شاك السلاح صدا يجرد به الامر
وصفا بما يلائم المستعار منه وهو الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع
الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق الى الفنون والترشيح الاستعارة بما تتلق التقييد
وترشحها وتقويتها بما يلائم المستعار منه يحقيق ذلك ونقويته ومبناه على منع استعارة
المشبع على تناسي التشبيه وارادة ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى تترتب
على العلو الفعلي الذي يستعار له على المكان ما يبني عليه على العلو المكاني نحو الى فوق
تمام من ضيلة برى بها خالين ويد الشيء ويذكرها وهذا البيت مدح به ابو بكر بن عياش
وبصف حتى الغرض المحمول بان مدحا منه في السماء استعار التسوم لعلو الفعلي والانعام
السماء علوا استعارة الى ارضه المراد بها ناسي التشبيه مبنية على انكاره فيصعد اصاعدا في السماء من
حيث المسافة الكاذبة لما كان في الكلام رمز شعوا ي على البناء على علو الفعلي ما يبني على
علو المكان لتناسي التشبيه فتشبيه مقدر في الجملة الخامس المظلوم ومن عجب شعر مظلم من
الشعر الذي نوع عناد عن الجهل عن قوله لا يعجز امر ولا ظالم لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب اذ النوع عند صحيح كما سبق الا ان ما ذهب الشيخ على عكس ما ذهب

التفرع عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته الستعار منه ومذهب النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تفتيح وتحقيق لهذا الكلام فقال
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات
والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرنا صريح في الايضاح وهو على لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه
والاعتراف بالاصل يسوغون ان يبنوا الامر على الفرع كما في قوله اي قول ابي حسان بن
احنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا وهو صبر الفؤاد
فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقدم
الكلام على المصنف فيه من شرح التلخيص فقد جعله اولى في جواب الشرط اعني قوله
واذا جاز الخ فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي
ذكر الاصل اعني المشبه فجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث مع المشبه به كيف لا يجوز وبهذا
الكلام عليه هيهنا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما
يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه
اشارة الى ان غاية الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على
الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب يزيد بن الوليد الى مروان بن محمد وقد بلغه انه يتوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك وجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اي المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه
وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على
سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل وههنا بحث في مواقع المجاز المركب

مسكنها فان ثمة الاستشهاد

اقدم رجلا وتؤخر اخرى قال
الشارح
في شرح المفتاح
ينبغي ان يكون المراد بالرجل
الخطوة لان المعنى
الصحيح
رجلا
ويؤخر اخرى يعني تلك الرجل

كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتخصيص القرائن لواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الوضع الكل كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد
قائم موضوعة للاخبار بالقيام عن زيد فالاسناد الذي في المركب في غير ما وضع له فلا يدان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنى فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولك رعت الغيث
مع الركب اليماني مسندا اليك فان المركب هو موضوع للاخبار والغرض منا ذكر القرائن و
الغرض تخصيص الجهاز المركب في الاستعارة وغرضه بها وذكر عدل عن التصريح في حكم الاستعارة
اي استعمال الجهاز المركب والتعقيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا
في معناه الاصلي بنحو مثلا لا حد ان يكون المثل مثلا في استعمال اشتهر على سبيل الاستعارة
لا غير الامثال الآن الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو سلمنا ان غير المثل
المثل اذا كان لفظا مشتهرا جيدا فالمثل استعارة فلا يكون مثلا او تخصيص الدار الاستعارة
ان يكون اللفظ الذي هو في الشبه مستعملا في غير ما وضع له لعلاقة الشبه وضع عن غير ما كان هو
اللفظ الذي هو في الشبه فلا يكون حاديء فلا ابن منيع مثل الزمخشري بذكر الوصف ويقول
ان اراد انه يشبه وصفا بل انما يشبه الحال التي هو لها المثل مثلا الا طلب جاد مشبها بحاد بل ذلك نحو
لما الصبح منحسر الذين بكر زاد الحذاء ان المثل قد يرد وله اما ناقص في حال بهم
من حيث الذين بالصبح على لفظ المتكلم فليس المثل بل ما حوده من المثل واشارة بقوله لكون
المثل ما يضرب ليستعير لفظه لحال الواقعة اذا كان لها شبه بتلك الحال التي ضرب فيها المثل
كمثل الذي استوقد نارا في حالها التي هي الشبه كقولك المثل الاعلى الصفة العجيبة
كقولك مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الانهار مبتدأ محذوف اي صفة الجنة العجيبة
فصل في تخصيص معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فذا تقف الآراء على
مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان واسنادها الى الكناية واسنادها تخييلية لان اظفار المنية
تخييل المنية بالذين يجادل عليها اهل النظر ان محصل الكلام يرجع الى قولنا والله اعلم العمل
ما يفهم من كلامهم الذي هو المراد والثاني ما نصب الدليل الكاشف عن صحته بيانا واثبات المعاني
المصرح بها كانت اعلى المعرض عن تصريح الى تعريض فيها وابرز لها اصلا وفي بل بحث
الاستعارة فيها الاخبار بها وتكميلا للتتمة التي تخلو عن جهاتها اقوال وقد يضم القرينة
النفس او في نقل المتكلم فالصحيح ثم ان كان سوق الكلام لغرض ذلك فقد سبق التشبيه
اترك ذكر المشبه وادعى ان المشبه اياه نفسه عن ثمانية وانحاء ذكر الاركان كقولك
ذلك انما هو في تشبيه الحاد وقد سبق انما المراد به هنا الاستعارة بالكناية وبدل على

ذلك التشبيه المضمر في النفس فان يشبه المشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر
محقق حسا او عقلا يخرج عند اسم ذلك الامر فيبقى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
او مكنيا عنها اما الكناية فلما مر مع ترجيح بدليل اتحاد عدد ما ذكر خواصه ولوازم صفاته في
مجرد نسبته بخلاف ما عدا ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به فانه استعارة تخييلية
لانه فرضا مستلزم للحقيقة ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به ويكون كالمراد من لوازم وجود المشبه المتخيل
انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به اثبت للمشبه على نحو ما مر ـ واما
بكل وجه الشيخ المشبه به في وجه ثان وما هو يكون من لوازم وجود الشيء المشبه به فاشار الى
الاول بقوله كما في قولك الخ وبقوله ثم اذا اثبت المشبه اشبه الخ الى ما خلف اظفارها القتل
تمنعه من التنفس والتغذي الخ فتخيل معاندة بعض اذا خالف اللون مخالفه شيء ثابت نسبته بطلت
عنده الجمل دعوى انه صاحبه لانه في وجه واحد حسن من حيث ان كان يخضبها بسواد الى مصر
وتمام نضجه منها اعداد البين منها سواد وردي وخط واحمر بقرب حسن عند الرقاد وضوء
فلم وحول احسن عند حل معاند بعضه بعضه فلما راء موضوعا ظلم وبقي الخ ثم اذا تحقق
التشابه بين الامرين في نفس الامر لا باضمر في النفس عبر عن الامر المشبه به المعلوم قال اظفارها البنه
اشبه اظفارها البين شبه في نفس الامر ثم اتبع في اضمار التشبيه بالقتل والتنفس بالنفوذ والتغذي بمن يتغذى
فنفذ بين نقاع وضرار وله فلم يرحم ولا يبقي على ذي صفة ثم قال في البيت الاظفار التي
لا يكمل الاعتمال جزاء التبع بدوما تحيف اللبب فرمز الى التشبيه المضمر
بالتبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للبيت استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله
وكان قول الاخوص الخ فشبه بكرا بي منصف اظفار حالي بالكناية اطلق شبه الحال بالناقة
متكلم وان الكلام على التصريح وهو اصح لاستعارة بالكناية فاثبت لها ما هو للحال الناقة
الذي هو قوائمها اي قوائم الناقة لجواز ان الاخوص ادخل الحكم وهو الاستعارة بالكناية في ضمن
الحكم كل من اثبات الاظفار والنبع حقيقة مستعملة في معناه الموضوع له وادعى في الكلام
لغويا وانما المجاز هو اثبات شيء للشيء لبس هو له وهذا على كلا شارات الانبان الرابع على ما
سبق في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ان اردان معنى قائم بهما اظهار ان المتكلم
بنى الكلام في الحقيقة على احدهما دون الاخر وان التخييل لا يجب ان يكون من خواص المشبه
الشيء وجب ان يكون من خواص المشبه به فان قلت فعلى هذا يكون قول الحماسي فلو ان
اظفار المنية اشبهت اصابعك قلنا فاذا قلت ان يقول بعد تسليم ما ذكرت ان الكلام
امر فوق ذلك التشبيه كما بقي نظر لكن في قولهم اسرع من لحوقا بي الطويل لكن بالنظر شبها البحار من

اليد المستعملة في النعمة فإن قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف بل هو مبني على مناسبة لغوية فكان استنباطا منه فما تفسيرها الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه
لأنه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل
الشجاع في قولنا رأيت أسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا أشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار
البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا
بتلك الرمزة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو
صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحه المرموز إليه بذكر لوازمه لكنا قد
استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب [illegible] المرموز إليه بذكر
أن يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد وسيجيء
الكلام على ما ذكره السكاكي وأما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
إلا بما دل على أن في قولنا أظفار المنية استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما يختص بالسبع لما
على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك
أنه قال في أسرار البلاغة الاستعارة على قسمين أحدهما أن ينقل الاسم عن مسماه إلى أمر
معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه نحو رأيت أسدا أي رجلا شجاعا والثاني أن يؤخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا ومعلوم أن ليس هناك مشار إليه يجري عليه اسم اليد [illegible] إذا أصبحت
مثل اليد للشمال [illegible] رجلا مثل الأسد [illegible] ذلك الذي [illegible] في هذا بعد أن
[illegible] فتقول إذا أصبحت الشمال [illegible] في الغداة شبيها بالمالك المتصرف
في الشيء بيده [illegible] الشبه المنتزع لا بالمالك من المستعار [illegible] فإذا البلاغة [illegible]
الشمال مثل ذي اليد على الحقيقة فجعل المستعار له على الشمال مثلا إذا شبه وحذف
بحيث لم يحكم من يكون له ذلك الشيء وقال لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة مع أنه

ومن قول ابن التمهيد [illegible]
[illegible]
للشبه
فلا كذا على
ما ذكره المصنف [illegible]
[illegible]

قوله
اى سلا من
السلو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا
حاجة اليه
لتحران بيا
امتنع باطله عنه
القلب الهمه الا ان يريد لا
حاجه
اليه بطريق
الوجوب بجواز ان
يراد ما لانتفا معناه المجازى
وهو مطلق الامتناع
قوله الا

سع انه لم ينتقل عن شئ الى شئ اذ لبس المعنى على انه مشبه شيئا ما البد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا فى قول زهير صحا اى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه فيل هو على القلب اى اقصر هو عن باطله ولا محوج حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية وفيه تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهو الذى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية يخرج الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الاته اى لا لات ما كان يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى من جهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعض بعد ان الشبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوا وصبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد بمعنى صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهير اراد بالافراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره القوم فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على قول الاخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى

فحمل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعملة فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا بد من الاحتراز
عنها فانها اي فيما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له
تأويلا وبل هو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف فخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة فلا بد من التقييد
بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يحمل عليه كلام السكاكي لكن عبارته
قاصرة عن ذلك [illegible] ولما ذكرت هذا القيد ليخرج به عن الاستعارة في الاستعارة
هذه الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين في الاثنين حقيقة بل مجاز لغوي [illegible]
ودعوى ان اللفظ المستعار موضوع [illegible] والظاهر [illegible] على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليخرج به عن الاستعارة وليس
هي لما سبق من الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا الا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له [illegible] الوضع
بالتحقيق [illegible] اصح القولين لو كان [illegible] بقوله من غير تأويل قلنا [illegible] الوجهان
متعلق بقوله ليخرج به عن الاستعارة [illegible] يكون الكلام [illegible] وعرف السكاكي المجاز اللغوي
بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع [illegible] الشبه متعلق بالغير اللازم
في الغير [illegible] المستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا
بالنسبة الى نوع حقيقتها تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير
معناها اللغوي مجازا لغويا [illegible] لما كان هذا القيد [illegible] قولنا في
اصطلاح به التخاطب مع [illegible] على التحقيق [illegible] فيما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
واتى السكاكي بقيد التحقيق عند الوضع في [illegible] ما وضعت له بقوله بالتحقيق [illegible]
المجاز والاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما [illegible] مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا
بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف [illegible] انها مستعملة
في غير ما وضعت له [illegible] لكن [illegible] في هذا المقام [illegible] قال [illegible] التحقيق احترازا
عن ان [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible]
نوع حقيقتها [illegible]

[margin:] [illegible] من ان يكون الكلام [illegible] الاضطراب [illegible] الفصل [illegible] المتعلق [illegible] بالاجنبي الذي يتوهم قبل [illegible] الكلام [illegible] المحقق [illegible]

قوله
لفظ الغائط اه
الغائط في الاصل المطمئن من
الارض الواسع والجمع
غوط
اغواط
وغيطان
وكان الرجل منهم
اذا اراد ان يقضي حاجته

كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ
الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في
الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يجب الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف
اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك رد لما ذكره السكاكي بان الوضع ومما يشتق
منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لا نفسره فقد عرف الوضع بتعيين اللفظ بازاء معنى
بنفسه وقال المولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتقييد اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح والجواب ما قال انه
ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو
لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسدية والا لا يستقيم الادعاء
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان
التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه
نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف
الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص
بانواع الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا
في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا
غير التشبيه الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما
على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير
مقصود بالذات فكلام لا يجدي اذ لا يعتد بالمراد لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اعني بهذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما
هو موضوع له بذلك الوضع الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم

لكن هو قيد الموضوع عنه في قوله فيما هو موضوع له بالوضع الذي به وقع التخاطب ولا يعني
بحسب التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لابد في
تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ
لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا فاحذه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات
الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد
ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا يستدعي ان تعلق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية كما في قولنا كثيرا ما نقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي
من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها
ايا ما في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لكانت حقيقة بل من حيث ان
الدعاء لازم للموضوع له اي فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول لو
الاصل هو ذكر القيد فيما ذكرنا انما هو عند الاحتياج الى ذكره وقلما ان لو ترك في تعريف المجاز
لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال
المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يحتج الى ذكره في تعريف الحقيقة دون
المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة
على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها لانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر اي الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا
انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الا
ظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها على انه كذلك يتبقى كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية

قوله بالجوابية
تعلق الحكم بالوصف الخ
قيد الحيثية فيستفاد

الامور التي
تختلف
المنا
ينساق اليه
الذهن وحمله الارادة تجوز

[illegible]

سلم انه طلب برهان ع
فلانسياق
استعمالها
فيه من حيث انه
موضوع له للفاضل الجلبي

معرض الاستعارة فيه كما يفيده قولنا الا ان احدهما الذكر الاخ والمراد به المشبه
به سواء كان هو المذكور او المتروك فالاستعارة اما مذكورية اسم المشبه به مستعارا او باقي
به مستعارا له وهذا كله مما لا زال على ان الاستخدام مختص بالاستعارة دون الكناية هو السبع المتوحش
والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المبخر وكلاهما في مناسبة الذهبية كان شعرا بان
المستعار هو الاظفار مثلا ويسمى من كلا صنعا بان جميع ذلك في الجملة فلا وضع مشعر بالفرق
جلط في تحقيق معنى الاستعارة والكناية وقسمها اي من اشتراكهما في الاستعارة الى التصريحية
والمكنى عنها وعنى بالتصريحية ان يكون لفظ المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
جعلا منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية واما الميل فيهما الى الاول
المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على العظم وهو مذكر ضمير الاخير وسماها
المحاملي للحقيق والتخييل كما ذكر ان يجب وهو مبرر من التحقيقية عاد اي بما يكون المشبه
المنزل منطقا حاصلا او عقلا وعد التخييل على سبيل الاستعارة كما في قولنا والبعا
لقدم رجلا او نوحا الموتى منها اي من التحقيقية حيث كان ونعم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع العظم ومن الاستعارة وصف لعهد اي صور يقين متزعد من امور ونحو وصف صوت
اخرى رد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يجمع عدد من الاشياء
الوجه منهم من اجاز المجاز المفرد بتنافي اللوازم بدل على تنافي الملزومات لا لان الجمع بين
مرؤوس ونحوه اللازم عند وجود الملزوم وهو ممتنع عند التقابل فما من مطلق الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من عدم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون استعارة
مجازا مفردا كما يأتي الايتم اما مجموعا وغيره والمجموع قد يكون بسيطا فلا يكون وما مركبا
ظاهرا على اشرام بجعل مطلق الاستعارة مرادهم المجاز المفرد المعروف الكلمة المستعملة
غير ما وضعت له ان قال بعد قوله عند التحقيق ضمان بالنون في عقلي والتقوي
ضمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى الحكمي ضمان قال عن
القابلية ومقتضى قولي والمصاحبة ضمان استعارة وغيره استعارة فظاهران المجاز المفرد
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يعد الراجع الى المجاز المفرد بالكلمة المستعملة في غير ما
وضع له ليس مرتبة العشرة واجيب بوجوه احد الاول ان الكلمة تعد بطلق على كل ما يتم التركيب
ايضا نحو كلمة الشهادة فيمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على المعنى الثاني المركب فيه
فظاهر ان استعمال الكلمة في المفرد مجاز في اصطلاح اهل البديع فيصح ان يقسم بين غير
مزيتزع منه صحيح بان التقسيم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ان ذلك لكنا

فان قلت الاستعارة اذا وضعت على الاظفار
على ما ذكرتم لم يصح قولكم ان الاظفار
لانها استعمل في غير ما وضعت له
على صورة التشبيه لانه لا يصح ان
يقال ان الاظفار استعملت في غير ما
وضعت له لجواز ان يكون الاستعمال
في ذلك على طريق الاستعارة التخييلية
فلا يكون الاظفار مستعملة في غير ما
وضعت له قلت قال السكاكي
يكون نفس التشبيه لا لفظه

اللهم
الا ان يراد
هذا الوصف بعني
البيان فيكون قائلا
لفظا الصورة ايضا

التودد
الاخير فيكون اللام
فيه للتعليل
فيصح
الاستدلال
نحو قولك
لكل

قوله بعد ما اريد الكلمة مابهم المفرد والمركب فان اريد ما الموضع الموضع بالتخصيص بالدخول
المركب في المفرد فكلمة ليس موضع شخصي واريد ما اصولهم من التخصص والتوغل فقد دخل
المجاز في امور ثلث التخصيص الاول موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في محله الا
صول الثاني انا لا نم ان القيل بجنس الترکيب هو اسناد بل هيئته على التشبيه الاول
والتشبيه القيلي قد يكون طرفا مفردين كما في قولهم زيد اسد وكقول الزمخشري اسنوفدا
الابنوه بعد ان توشبن من مثل هذا التشبيه يمنع اسناد ثم يقبل هذا انما يصح لو
كلام المصنف حيث اوعى اسناد اما التركيب لا يصح لتوجه كلام السكاكي كما مر فلا عدل عن المخصوص
مثل قولنا ان زيدا قائم ورجلا تقول اخوي ما شأن ان يسمى عقد حمل التشبيه بعد عدم وجه
مجازي بمعنى ارادة مثل نقل الكلام حيث جعل مستعملا في معناه الاصلي والحاصل ان ان يتناول
التركيب فلم يسلم الاخراج بهذا ومع ذلك كان في اعتراض الثالث ان اضافة الكلام الى
او تغليب لها والظاهر انها للعهد اي لا يعتبر فيها ان يكون كلمة للاسناد بعينها المعهود المتقدم
المضاف اليه الرجل المقدر بنا خبر اخوي والمستند هو الزيد فهو كلام مستعمل في غير ما
له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة الاشتباه المقطع بان
لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتقول اخوي مستعمل في معناه الاصلي اعني صورة تردد
من يقوم لمن سبب فاذا يريد التصابي فيتقدم رجلا ويؤخر اخرى ويريد بقوله اخوي هذا
ظاهر عند من له مسكة من علم البيان فتعين السكاكي الاستعارة التخييلية لا تخفى علينا
حتى لا عدل الى هواي معناه صورة وهيئة حاصلة لشيء ما من التخيلي الفعلي او التخيلي
كلفظ الاظفار في قول الهذلي والمنية انشبت اظفارها فانا مستعار للمشبه المنتزع من
الاعتبال اخذا لوهم في صورة ما هي صورة مالي صورة المنية من التشبث والخزام لوازمه
لما ابى لوازم التشبث للمنية على الخصوص ما يكون ولم تعتبر الاشبث المنفور من فاخترع
لها ابى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المخضبة ثم اطلق عليها على المثل فهي عين الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار فتكون استعارة مصرحة لانه فيها اطلق اسم المشبه به وهو
اظفار المخضبة على المشبه وهو صورة وهيئة شبيهة بصورة الاظفار المخضبة والقرينة ايضا
الى المنية والتخييل عنده لا يجوز ان يكون تابعا للاستعارة بالكناية وهذا مثال لها بخلاف
اظفار المنية المشبه المشبه بالسبع ولسان الحال الاشبث المنكر ومقام الحكم الشبيهة والكافر
مصرح والمشبه بكونه استعارة في الاظفار فقط مع تغيير استعارة بالكناية وقال المعلم
احترز بقيد هذا الا يوهم الحمل ان الكلام واما قولي اني قام لا استغني عما الملام فزعم

قوله
او لان يكون
تشبيه الملائم بالماء
المكروه وجه الشبه الاثم
تسكن حرارة الظمأ
كما ان الماء
يسكن
غليل الاوام كذا
في الايضاح وفيه نظر لان

السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملائم شيئا شبيها بالماء
فاستعار له لفظ الماء لكنه مستبعد وزعم المصنف انه لا دليل له فيجوز ان يكون قد شبه الملائم
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون
قد شبه الملائم بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فيكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يستبعد ايضا لانه كان يكفي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شرابا
مكروها ولا دلالة للفظ على هذا وقد بقي في تفسير التخييلية بما ذكره شيء اي اخذ على
الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة وقد يقال
ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية
هذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وانهم يقولون
ان للوهم قوة تخدمه وهي التي للحافظة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى
عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسير غيره لها اي
غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية مثل
السكاكي بحيث انه يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد فيكون اطلاق اليد عليها
تصريحية وتخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد
للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى
شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال اليد لانه
انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي وعند المصنف ان الاستعارة في
شيء تستدعي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالمستعار ولا يتحقق هذا التشبيه في
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تحقيق الاستعارة وان
... التخييلية غير التزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف
من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لا نقول ما ذكرته من معنى الاستعارة
المقتضي للتشبيه انما هو غير الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة التخييلية
وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انما يستدعي التشبيه بما يعبر عنه وهو الاظفار والتزاع في ان
لفظ الاظفار مستعملة في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه على تصور
الوهم الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا ومنها من الاستعارة النثرية كما هو

لا حاصل الجواب
اختيار الشق
الثاني
وهو التزاع لفظيا للفاضل
وغيره

مذهب السكاكي ظاهر هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية
من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وينقض ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية منه اي في الترشيح لانه في كل من الترشيح والتخييلية اثبات
بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالمشبه به السبع الذي هو
المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص
المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة
بالاظفار فليعتبر ههنا امر وهمي شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح فيكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح
بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاشتراء ليس موضوعا له وهذا معنى قوله لا مدخل لهذا الفرق في ... كل منهما اثبات بعض لوازم
المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح
بغير لفظه في قوله ان التعبير عن المشبه في التخييلية هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ليس بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي
هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر
تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في
التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا ان اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو
الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية
فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية ... فعلى هذا لا يكون الترشيح

قوله
وجوابه ان في
الامر ... فيه بحث لان
هذا الكلام
... ان
لا ترشيح في
الاستعارة بالكناية ...
فانه قرنت بالمشبه لكن ...
بالمشبه
... السكاكي
... الاحتياج الى المتوهم
... المراد
بالمشبه
... المشبه به لكن ...
كان له ... لتم
للفاضل
المحشي

خارجها عن الاستعارة زائدا عليها فالمغايرة بين القيد والمجموع والمشبه به هو الوصف
والصفة غير جزء منه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة ذلك ان الاستعارة قائمة بدونه
وعبر بالمكنى عنها اي زيادة السكاكي الاستعارة المكنى عنها ان يكون احد طرفي المذكور
من طرفي التشبيه هو المشبه به المراد بالمشبه به في قولنا انشبت المنية اظفارها
هو السبع بقرينة اضافة الاظفار اليها او ان كان يكون شائعا في السبع بقرينة اضافة الاظفار اليه
هي من خواص السبع الى قوله فذكر المشبه اعني المنية واراد به المشبه به اعني السبع
فالاستعارة فيها بالكناية لا تشتغل عن التخييلية لان خواص المشبه التي هي المشبهة بها تكون للاصل
الاستعارة وورد ما ذكره من تعبير الاستعارة المكنى عنها بما ذكر لفظ المشبه بها اي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا استعمل فيما وضع له تحقيقا للفظ بالمراد بالمنية
هو الموت لا غير وهو الاستعارة ليس كذلك لانه قد عرفها بما ذكر اعني طرح المشبهة وزيد بالطرف
الاخر وجعلها اعم من المجاز اللغوي المقرر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له التحقيق
واضافة تخالف الاظفار اليها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التخييلية المضمرة التي هي شبه
المنية بالسبع وهذا كان جوابا سؤال المعقد وهو ان اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها اذ لا تدخل في الاعتبار اصلا فان لم يرد ذكر كناية بل يصير
التفصي عن هذا الاعتراض جيدا وورد سؤالا وهو ان الاستعارة بقضي ادعاء ان المشبه
لم من جنس المستعار منه وان كان يكون شائعا فيه ومبنى الاستعارة بالكناية على ان
المشبه به من جنس المشبه ولا اعتراف بتحقيق الشق الاول من التصريح بما جنسه اجاب بانا نقبل
في الاستعارة المصرح بها بمعنى ان المشبه كما ندعي ممن افراد الشجاع صدق اللفظ الاسد بتأويل
فاويل كما مر جزء منها انا التفصي عن المناقضة بمراد عاء الاسد به ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي فيما نحن فيه ان اسم الجنس اسم التبع مراد فا للفظ التبع
بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية تحت جنس التبع لما بينهما من التشبيه بجعل افراد التبع
على نحو من متعارفها وهو بمتعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضح كعب تبع
ان يضع اسم جزء كلفظ المنية والتبع بحيث فرد واحد ولا يجوز ما مر فيمن فهمها الناهد
الطويل وهو عدوى التشبيه للمنية مع التصريح بلفظ المنية فلنا حينئذ ان لا نسلم ان لفظ المنية
لم يقتض كون لفظ المنية مستعملا فيما غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى تدخل
في حد المجاز ويخرج عن حد الحقيقة فلما انا اذا جعلنا مستعملا في الرجل الشجاع من
جنس صيغ الاسد بالتاويل المصرح باستعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة

بل كان

قوله
ولا اعترافها
بجهة الشق الاول
مفعول محذوف
اعترافا وقوله الاول
مفعول ثان
لقوله
نجد في لفظ مرادفا للفظ
التبع
فيجب ان يكون
المتبادر اسم الفرد الغير
المتعارف لذلك هو معنى
الادخال التبع
الملتبسة
المطلقة
فيها آن وان
تكيف بجميع انواع التاويل
ارتكاب التاويل
اللهم الا ان
يجاب
بالتزام ذلك
قوله ثم ذهب على سبيل
التخييل الا يليق في لفظ
الاصل سهل
التحقيق
الله

بل كان مجازا فكذا الذي جعلناه المسلم المشبه مرادا به لا المسمى بالتاء وبالجملة هو صريح في استعمال
اللون بطريق المجاز حتى يكون الاستعارة بل هو حقيقة فلم يبق الا ان يقال احد امرين
اما المراد بالمشبه هنا هو اللون وهذا الخط موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
وعلى هذا يندفع ما يقال ان لفظ المشبه بعد ما جعل مرادا به المسمى في اللون استعمل
فيما وضع له ارتفع التحقيق فلا يكون حينئذ بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه هو اللون في التبع
وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه هو التبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعاء انما هو في الشبه الذي هو المبنى وهو ظاهر بل الجواب انا لا نسلم
ان في الجملة مرادا في قرينة الخفيفة بل الخفيفة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له التحقيق
من حيث انها موضوع له التحقيق وتحكم لا يمكن ان يستعمل لفظ المبنى في اللون
مثل قولنا الشبه المبنى انتفاؤها استعمال وضع لما بالتحقيق من حيث انه موضوع عليه
بالتحقيق بل من حيث انه جعل مرادا من افراد التبع الذي لفظ المبنى موضوع له بالتأويل المذكور
وبهذا لا يلزم ان استعمال في اللون فقط يكون في اعتبار انه موضوع له كما في مثل قولنا زيد متبين
فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للبيع المراد به اللون المراد من افراد التبع غير منتبع
كما في اظهار المبنى فاستعمال في اعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاحتمال الثاني فان
استعمال المبنى هناك من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مراد من التبع واللون فرد من
افراده فليفهم هذا فانه مما يعكر على ما قلناه من وجه آخر والحق ان لا امتناع
بالكناية في لفظ التبع المكنى عنه بذكر بعض لوازم موضوعه لفظ المبنى المراد به اللون المراد به
والبتة مستعار لدى الجمهور المقرر من سابقا على ما سبق في الشكال حيث قرر الامتناع
بالكناية بذكر المشبه لان المشبه بالذات المعنى المصدري حيث جعلها من مقام
المجاز اللغوي وارتبها اللفظ المستعار فقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو المشبه
المتروك وعلى هذا الاشكال على الاصل صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان
استعارة بالكناية عن التبع والحال ان المتكلم الى عبر عن ذلك من الاستعارة وهو فضل الجمع
الخفي بان التبع استعارة بالكناية عن لفظها جعل الخفي مجازا الاشكال فلو جاز بمثل
هذا على هذا المضاف اي ذكر المبنى استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن التبع ادعاء
على ان المراد به الاستعارة مصداقا المصدر اعني استعمال المشبه ادعاء فتامل
كل من بحث الاستعارة والكناية وبدفع الاشكال بجوابه واختار الشكاكي رد الاستعمال
البتة هي ما يكون في طرف الاضافة ويتشبث منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل ذكر

اى قرينة التبعية استعارة مكنية عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينة اى
الاستعارة المكنى عنها على تخييل كما ذكر السكاكى هو المتبادر وما جعل
بالكناية واضافة الاضافة بينهما التى هى قولنا اظفار المنية ظفر
استعارة مكنية لا استعارة تخييلية لان الاظفار هى المستعارة للمنية
هو بجعل الحال استعارة بالكناية عن بجعل المنية سبعا وجعل استعارة الكناية عن
وبهذا اندفع قول من قال ان الاستعارة التخييلية هى التى لا تكون
الشبه على سبيل التهكم واستعارة لفظ الفرس لما هو قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس
ان سابق الامثلة التى هى قوله فلم يكون لهم عهد وامرا وحرثا بجعل العداوة والحرب
بالكناية عن العلة الغائية للاثنتين بجعل استعارة اللازم التخييلية الموزنية وكذا
فى قوله ولم اصبكم فى حدود النبل بجعل النبل تخييلا لما هو قرينة استعارة بالكناية عن الظرف
والامكنة واستعمال فى هو قرينة الذى على الكناية وما جعله بعض المحققين من جعل القوم قرينة الاستعارة
التبعية بجعلها استعارة بالكناية وما جعلوا استعارة تبعية بجعلها قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختاروا ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما بين من تفاعيل الاعلام وردما
اختاره السكاكى ما ذكرناه فاندفع ما قيل من ان ظفر المنية كظفت فى قولنا ظفرت بالحال كذا حيث
يراد بها معناها الحقيقى فيكون استعارة تخييلية لانها الفهم بالحمار الصدء اى عند
السكاكى انه جعلها من اجناس الاستعارة المصرحة وهو الذى هو من اقسام المجاز المفرد
وان كان شبه بمعنى ان المشبه لا بد ان يشبه بما يجب ان يكون مما لا تطمئن النفس حسا او
عقلا بل يكون صورة وهيئة محضة وان لم يكن التشبيه فيها فلم يكن الاستعارة فيها
مستلزمة للتخييلية لوجود الملكى عنها فى مثل ظفرت الحال واشباهه بدون التخييلية
ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية
باطل بالاتفاق والا اى وان بعد التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها صفة فهى وان كانت
مجازا فيكون التبعية كظفت الحال مثلا استعارة لا بجاز آخر بل اضمر وهى ان العلاقة
بين المعتبر بها المشابهة ولا تقتضى الاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذكر فيما ذكر السكاكى
مرد والتبعية الى المكنى عنها مطلقا كما ذكره غيره اى غير السكاكى من قبل الاستعارة
الى التبعية وغيرها الا اضطر الى الاعتراف بالقول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت ان
يجعل ظفرت فى قولنا ظفرت الحال كذا صفة دليل ما ذكر بقيده بالاستعارة والاستعمال
فى الفعل لا يكون الا تبعية وما يوجد مجردا كون الصفة لا يكون فى ثبوت الانتفاء

قوله
وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الى قوله
لان هذا الاثبات.

قوله
ثم ان سلكتموه الخ

صفحة
استعارة التركيب
عليه مثلا وكذا فى قوله ظفرت
بما يجوز ان يقترن
كذا بالظفر

صفحة
جعله من قبيل الترشيح
قال الفاضل
الشيخ شرح المفتاح
توجيه الاندراج الاستخدام
التبعية الى الاستعارة
بالكناية
و
بوجهات الذى ذكره بعض
يجعل
الاضافة من
بالكناية عن الوجود
يجعل الحق ترشيحا
المراد الكثير استعارة
بالكناية عن
الثلثة
فمعناها الكناية عند يجعل الرابط
قرينة
لما فيها من
بحث كلام طويل نقلوه
الاضافة الخاصة الموجودة
حيث اعتبروها هنا
حققته
بحث الاستعارة التبعية
على ما ذكره بعض المحققين
يجعل
بعض المحققين الاستعارة
التبعية الى الاستعارة
بالكناية

بل انما يكون كافية اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين
ممنوع فتأمل قوله لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من لم يحصل الفرق بين هذا الفن جوابا من اعتراض
المصنف انا لا نسلم ان نطق ناطقة اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في
نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها
عن التخييلية المستلزمة للمكني عنها الا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال و
اردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة
للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة
دون التخييلية فانها قسم من اقسام المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا
كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر
فيما بين نظره فان قلت ان اراد باتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي
فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا من محقق عقلا لا وهما فيكون الاستعارة بالكناية مستعملة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي يوجد بدون
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام
السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه
بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه
يمكن رد التركيب المشتمل على التخييلية التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا
اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم
استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة
في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن
ذلك على مذهب السلف ايضا لان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار
المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية و

والتمثيل على سبيل الاستعارة وهو عبارة عن حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه اما بالمفرد ما على ما مر في الغرض ونحو ذلك مما سبق في مجاري التشبيه
وذلك لان مبناها على التشبيه فينبغي ان يحسن في الفهم وان لا يشتمل وجهه لفظا اعني
بالوجه كل من الحقيقة والتمثيل وبالوجه التشبيه من جهة اللفظ وانما لم يعد لفظا لان عد
واسما او الشبه اعني بعده دخول المشبه تحت المشبه به الحادث سماه والتشبيه من الدلالة على
كون المشبه به اقوى وجه الشبه كقولك للرجل في تشبيه صدر بالسيف ظاهره
التشبيه فتصان ما يحكى ومن شرط حسن كل منهما ان يكون مما لخفة غير معتنى
صعبة او نفور كلام ملا يحسن الطرفين عند اطلاق الامر شخص من حسن ونوع الاستعارة
هو الاستعارة التي تحتمل الحسن والتشويه كما مر وانما ذلك اعني لان شرط حسنه
ان لا يشتمل وجه التشبيه لفظا ومعنى ان يكون كل المشابهة بين الطرفين مما
يفتقر او يسبق عن ادراكه اصطلاح خاص فلا يبصر كل منهما العادي فيحتاج الى الذهن
الثاقب كالاعراض النفسانية والجواهر المجردة وكل ما يدعي سرادقه اللفوا وانجم
العائم مثل وطب وارطاب فيحتاج بصيرة العارف ليدرج
روح شرط حسن الاستعارة واما ان لم يراع كما لو شبه وجه التشبيه فلا يصير العارف
بفنون الحسن كالوصف الخيف بالجمل مدارا ويريد انه كالجمل في الهيئة المركبة
لا يتجاوزها احاد والناس من فوقه على الناس كابراهام لا يتجاوزها احاد والناس
الفاضل يتجاوزون الناس كالابل المائة لم تجد فيها واحدة راحلة اي حملة البعير الذي يصلح
جملا كان او فاقة يريد ان المرعى الخيف يحتمل عشرة وجوده كالجنيبة التي لا توجد كثير من الابل
الكامل مفضول ثم المتجاوز والحسن مع معاني عبر هاني محل التصرف على المحال كانسان جعل كالابل
المائة عبر موجودة فوجدها راحلا او في عداد مائة وهذا ظهر ان التشبيه لم يحل
اي بمعنى ان كل ما تتاز في الاستعارة التخييلية والتمثيل بناء وجه التشبيه فليس كل ما
بناء وجه التشبيه يتاتى في الاستعارة التخييلية والتمثيل بل وان يكون وجه الشبه حقيقيا
منتزعا من متعدد او غير حقيقي كما لا يخفى على الفطن الذي يحكم ويفصل فيما ذكرنا
من اقوال اهل التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وبينهما تناف اقوى التشبيه
بين الطرفين يوجب بعدا عن العلم والنور والتشبيه والظلام عن الشيب وفي الاستعارة
لا تلائم كما يشير اليه فاذا خصص مثلا بقول حصل تخلي وراء كذا او ارض
في شبهة بقول وصف في ظاهره لا قول كاني وصفت بخلافه والاستعارة المكنى عنها

كالحقيقة في ان حسنها بمعانيه بحسب حسن التشبيه لا بما يخشيه منه في الاستعارة التخييلية حسنها

بحسن حسن المكني عنها الا انها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها

تشبيه لا بها حقيقة حتى يحسنها تابع للحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب

كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما

يحسن الحسن البليغ الا كانت غير تابعة لها . ولهذا استحسن في الكلام ولقائل ان يقول

لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها بوعاية

جهات حسن التشبيه كما ذكر في الحقيقة والمكني عنها اصل اعلم ان الكلمة كما توصف

بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى

غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهما نا

فامر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محل اعرابه المضاف واما

في المجاز بالزيادة فلا يتصور نقل الاشتغال عنه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله

مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جاوز التنبيه على الثاني اقتداء

بالسلف واحتذاء بالصنع الشامخ عن ان لا عند اضافة الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار

فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان

ويرشد لفظ المفتاح اي تغير حكم اعرابها من نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ

فالاول كقوله وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء

اي جاء امر ربك لاستحالة الحجى الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية

وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف

بالحذف ههنا امر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو نصب في غير هذا المقام يقطع بالحذف

لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا

ومذكرا ولنفسه متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل

الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك الرفع ولقرية الجر فحذف وبقي الاول

الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي في مثله هو

النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وهذا لان المقصود نفي ان يكون شيء

مثله لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان

احدهما انه نفي المثل بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد

ملزوم والاخ لازم لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد

وقوله

بحسن الحسن
البليغ فهو مما تفرد
دون غيرها الا انه يحسن
البليغ لا يطلق التمام يكون تابعة
المكنية كان مفرد
المصادر
البيعة
بالقبح
ونحو
وكلوا بهم
عبارة المفتاح
حيث قال ان يحمل ويجاب
الاصلي في الكلام لمن لم
صار من لازم الرفع
منصرح
انما
فكذا
وفي شرح الرضي
ثم قد يثبت الترتيب بهما
جاء شامل من مجاز الخفي
لا يمكن تأويل
الرفع بالمرفوع
ويجب
هو
رفع
هكذا وان يقال
المراد ان الرفع هكذا جعل في الكلام
ربك بمنزلة الحذف المجازي في
الجهة المعنوي
كان الجر
حكم
اصلها
بمنزلة المعنى الحقيقي منهما
يدل على التأويل
بالشمول
كلام
الشارح

اخ لكان المذكور الاخ اخ صون يد فكذا ينبغي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي
مثله فهم ان كان لمثل لكان هو مثل مثلا اذ المقصود واحد موجود والثاني مالك
صاحب الكاف وصولهم قد قالوا سئل الاخفش عن مثل والفرض نفيه
عنه انه سئل عن الطريق الكاذبة وقصد الى المبالغة لانهم اذا نفوا عما يماثله وهما يكونان
على الخصوص او صافح فقد نفوه عنه كما يقولون غدا يفعف غدا ويلفت المراد به زيد نفسه
انما هو بلوغه لا كرمين بين قولك ليس كالله شئ وليس كمثل شئ الا بما افضله الكاذبة من
قابلة نفيها وهما عبارتان متغايرتان على معنى واحد وهو تقابل المماثلة عن الله وتحقق
نفي بدل بداء مبسوطتان فان معناه بل هو موجود من غير تصور بد ولا بسط لها الا على
وضعت عبارته عن الجارحة ولا يقصد من شئ انها نحن استعملوها فيمن ليست له فكذلك
يستعمل صد فيمن لم مثل ومن لا مثل له فان كان والاية لا توجب نفي مثل الاصنام فيمن لا مثل له فكذلك
في قوله نفي وكصب من السماء اي كمثل هو وصيب وقوله نفي بنفي بعد من اي من
له الكاف لانه صفة للجار والاول يبقى الجار الاول يبقى على اصله ان الانفصال ويعرف بانه
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد انفصال من غير الاوراب المعنى الوما
يجاز افترا سا كيفصال الاصل والامر بيانا كانفصال مطلق الشارع في قولنا زيد مطلق
وعمرو منفصل مثلا وفي من قوله نفي او كصب بستعماله الاجراب والانفصال
في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقاءه على معناه وبه نظر لان غير للصوغ واستعمال اللفظ
في غير ما وضع له وهذا النوع من المجاز يسمى عاز لوجعل الغير بمثابة لعلاقة بعد ما
لعلاقة كونها محلا كما وضع في بعض كتب الاصول فهو والا يكون شيء من هذا النوع من
المجاز ولا يحتاج الى تقدير الصاف كما توهل بكونها مشتركة بين الجد ران والاصل هو
الثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد ما
عليه غير الاعراب المعنى ما بتحاد الغير بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فيما رحمة من الله
وما يغير الاعراب فقط نحو ضربت في يوم الجمعة وما غير المعنى فقط نحو الواو زيادة الدلم
للعهد وما غير المعنى والاعراب نحو الكلية مثل ان زيدا قائم وعمرو نظر لان غير المعنى
عند الاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة فيهما ما وضع عليه عبارة
النحاة من زيادة الحروف فالالف يدخل نحو ضرب يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما
اشبه ذلك قال صاحب المفتاح وراى بعد النوع ان بعد النوع ان بعد لفظا بالمجاز وشبهه بعد
لا شراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان بعد مجازا ولهذا لم يذكر الحد السكاكي

لكن العمدة في ذلك على السلف ومن ثم لم يزل الائمة يوردون هذا وغيره في المجاز عاب الطلاق بلفظ
المجاز فلا نزاع لمن منع ذلك سواء كان على المجاز او الاشتراك وانما النزاع جهلوه من تمام
المجاز المعنوي المقابل للحقيقة بخصوصها ولم يعثر عليه لكن ذلك لا يقدح في التعليل على
وجوب كون المجاز مستعملا في مجرد ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه فانه كما يؤخذ
الذي عليه السكاكي وجماعة وصوبه كما اريد بها غير ما وضع له كما وضع له العطف بين
الاول والثاني وظاهر انه لا يتناول هذا النوع وغيره فمقتضاه ان يطلق عليها كما في الحنفي
متصل ومنفصل فلا نظر من السكاكي في هذا بأنه يريد ما قدمناه من ان الكلام في الكلمة المفردة
كيف يكون اعم كذا وكون ما ذكر في الشرح صحيحا بعد في الاصطلاح يطلق على هذين هذا
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم واراده الملزوم مع ارادة جواز ايضا
للقطع مكنى به والمعنى كون الشيء الثاني نفس اللفظ وهو الذي شاع الى الخلاف بقوله
الكناية لفظ اريد لازم معناه مع جواز ارادة معناه لعلاقة بين المعنى مع لازمه كطويل
طويل النجاد اريد لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يريد حقيقة طول النجاد
ايضا فظهر انها خالفت المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع لازمه ارادة ملزوم
المجاز مع طول الفاء بخلاف المجاز فانه لا يصح ان يراد به المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا
رايت اسدا في الحمام ان يراد الاسد الحيوان المفترس لا يتوهم ان يكون في الحمام فتبين ما
ذكرناه من ارادة المعنى الحقيقي فانه انتفى هذا انتفى المجاز كما تقدم فالملزوم بانتفاء اللازم وهذا
معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند
لذلك الشيء والازم صدق الملزوم بدون اللازم وهذا يحث وصوان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد بالكناية صورة لازم المعنى وارادة المعنى حقيقة لا واجب وهذا يشعر قولهم في
المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمنع من قولنا فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا لم يحكم به لان الكناية كما يتبع ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن نجاد فظهر وقولنا انجاد
الكلب ومهزول التفصيل وان لم يكن لكلب لا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح صريح
بان المراد في الكناية هو المعنى وان لم يتبعها لازمه قال المراد بالكناية المستعملة اما معنا ما
وحده او معنا ما وغيره معنا ما والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والخفيفة
الكناية بشرط كون في كونها حقيقتين وتظهر ثمرة الخلاف في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قولهم
في الفصل المخالفة المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان شرط في ان ارادة اللازم اصل

ارادة الملزوم تبع كما افهم عن قولنا زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء غلام مع الامير ولا يقال جاء الامير مع غلامه فتدبر والله الموفق ثم ان كلامي الخ ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف وانما قوله وان لا يصاحبها قرينة فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى بالمعنى الموضوع له وبلازم المعنى الموضوع له معناه الموضوع له وفيه ما فيه وقوله ومعروف اي معروف للسكاكي غيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة الى طول القامة اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم البقل الى البقل ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع وزيف هذا الفرق بان ذلك اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للملزوم على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان من البين ان يدل علم بواسطة انضمام القرينة فلما صح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك صح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق ما افترق والسكاكي بعض معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه قال يعني الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا بتوقف على مساواة اللازم وصح يكونان متلازمين منصبا لانتقال من اللازم الى الملزوم صح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان هذا مراده من الملزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او مرجحاتها ورد بانا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهو اي الكناية قسمان الاول والثاني والثالث باعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنبه على ان الاولى ما هي واحد وهو ان يكنى عن صفة موالصفات اخص اعم وصوف معين عارض من ذكر تلك الصفة الموسوف بها الى ذلك اي ذلك الموصوف كقولك الضارب بين بكل اخص من خادم والطاعن بين بحامل الاصبغان الخادم القاطع والصنعان الحفد وبجامع الاضغان

معنى كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم
آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هو
معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه
ان اريد بالقريبة في القسم الثاني ما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة
لوازم متسلسلة فالكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسائط
لظهور انه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان و
الجواب ان القرب ههنا باعتبار انه سهل المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي في الاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثالثة من اقسام
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والشجاعة والكرم وطول القامة ونحو ذلك
وهي ضربان قريبة وبعيدة فانه ان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة و
القريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده بقوله وطويل
والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير
الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول هند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم باعتبار الصفة وتذكرها لكونها مسندة الى النجاد
وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى السبب
مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف بحسب اللفظ
خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى بالاعلى صفة لمن هو له سواء كانت صفة التي كون نحو
زيد حسن الوجه فانه يتضمنها الحسن بحسن وجهه او كانت غير ما هو نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ
وكثير الاخوان اي منقوي بهم ظهيرا ونحو زيد احمر فرسه اسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة
وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلنا اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم لا تعمم انها
كناية مشوبة بصريح كما كانت ضربها كاف ونحوه فقد قلت يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة

مشوب بشيء من التشبيهات المطلع باما في المنحوضة اللمعان البر اعتبار القصر العائد الى
المشبه انما هو مجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول يرجع اليها او خبر عطف على
واحد وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه اليها بلا واسطة نوع خفاء لا يطلع عليه كل واحد وليس خفاؤه
منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن بمجرد بادي النظر و
هذا بعيد عن التعمية وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية عن الابله خفيا من
هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المسوم وفيه نظر بل هو كناية عن الابله بانه يخفى
منه عريض القفا ومثله الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فبنيه
صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون مما
كان نحو هذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها
بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدور ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا في كل منها يجيء منها عائد الى الكثرة التي
قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان يحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب
بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا حصر ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة
والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه
بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور عطف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب
معطوف على معمول ان يقول او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة
على هذا المعنى كالاضافة في قولنا او الاسناد ومعناه مثل ان يقول سمح ابن الحشرج
او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كان اختصاص
الصفة بالموصوف مصرحا به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف
او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل

قوله
وعظم الرأس
بالافراط آه انما قال بالافراط
لان عظم الرأس
استوائه
ما الحق
دليل
على علو الهمة وحسن
الفهم ولذا وصفت بذلك الخ
النبي صلى الله عليه وآله
بانه كان عظيم
الهامة
قوله الجواب انه لا امتناع
بعده
جمال الدين
في شرح الايضاح انه
القرب البعد بالنسبة الى المط
والواسطة ليست كذلك
والاكانت
القرب
الرماد كناية قريبة عن كثرة
احراق
الحطب لا قائل
به الجواب ان تكون الشيء
مطلوبا وغير مطلوب انما هو
بالنسبة الى قصد المتكلم
فيجوز ان يكون
قصد
الجمع ... ...
هذا ... الى
السمح ... ...
الحشرج

نجاده وهو مسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وهو كذا في المفتاح و
قد عرفت ان المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فمراد الشارح باختصاصها الى الكناية بان
جعلها اي جعل تلك الصفة في قبة تنبيها على انه محلها وهي تكون فوق الخيمة يتخذها
الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي مناقب في الدنيا
كثيرين فاذا اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له
ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن
ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه
والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على الجود والثبوت في ضمير الموصوف
كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان نحو طويل النجاد فيه تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره كان ذلك تصريحا باثبات طول
القامة وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت
المجد للثوبين فضلا عن التصريح به حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد له لوجود الضمير ومثل هذا الضرب اكثر من ان يحصى فان قلت فهنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحته كناية عن
نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
كما في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر
ويعتقد حلها امنت بمحمد كيف انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له
مع اني عن الكفر اجتنابا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة اعني التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال الا اذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما
للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم جانبه من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض
وهو من ابهام جانب تأمل قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وما يشابهه

ذكر لبس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب انه العرضية التعريض كالكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
نحو عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا
اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على
جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة
ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية
كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح
لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم
كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان
الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله اوما رايت
المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه وان اردت المخاطب مع ذلك او اردتهما
اي المخاطب والانسان الذي معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في
الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا
ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد
يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من
جهة استعمال الكلام الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الاخرى فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له وارادة معنى غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم
وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا فيه نظر لان هذا

قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان التعريض

[illegible]

ويكونها في الكلام التورية [illegible]

اي سترته وغطيته [illegible]

[illegible] منه

مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام مهمل على معنى دلالة التركيب
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المص والذي صدر السكاكي وتحقيقه ان قولنا الا بعتني مشعر بكلام دال على معنى يقصد
به المخاطب بسبب الابتداء ويلزم منه التعريض بالتسيل الى كل من صدر منه الابتداء فان
استعمله واردت به المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به غير
المخاطب بسبب الابتداء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابتداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
وذلك اعلم **فصل** اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم من اللازم وهو ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز وقد اطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقة ولقائل ان يقول الاستعارة التحقيقية والتمثيلية لا تفصيلية والمكني عنها
ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد
الاثبات لذلك المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل التفصيلة
هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات لتلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض عليه بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه
ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيد
قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك بل المراد ان ليس
شيء من الصور يفيد ذلك تحقيقا في قولنا رايت اسدا فالذي في قولنا رايت رجلا كالاسد فالذي في
قولنا رايت رجلا مساويا للاسد وقد اعتبر في الشجاعة ولا يظهر ذلك في كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا وهم من المعترض لان كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان
يحصل للرجل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا لا يوجب ان يحصل للرجل في
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان ...

قوله على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه والكناية مبالغة ... ابلغ من ... البلاغة وكذا ... الاخفش من جهة انه افعل التفضيل ... للمبالغة ... واستفعل ... الشيخ ... هذه المواضع تارة ... تارة ... يقول ... المبالغة

لا بد لي على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر في هذا الكلام ثابت او منفي
ولقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل ما ينكر ان يكون
على قولنا رايت زيدا جالسا والاسد والشجاعة ان المساواة في الاول تعلم بوضع اللفظ وفي
الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتجه حمل المعنى في نفسه وان يكون معنى لعدم معنى اخر ولا يتصور معنى كثرة
الفضل بان يكون عمرو كثير الرماد مثلا فكذا لا يتصور معنى مساواة الاسد بان تدل على بان
تجعل اسدا وهذا صحيح في ايراده ما ذكرنا لكن المتكثر انما غلط في استنباط المعاني من
عبارات الشيخ فنشير بها الى تامل وامر هذا اخر كلامه في علم البيان والمتكلم على ما له
وهو المسؤول لاتمام الفصل الثالث بالنبي والاله والحمد لله رب العالمين الفصل الرابع
علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي بعد رعاية ما يعتبر معها ويفيد اعتبارها
ونفاصيلها بعد مطابقة مقتضى الحال ووضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي المتبين على ترك الوجه
في قولنا وبعدها وجوه ما يرجع الى تحسين الكلام لفظا وهو ما يعود بالتحسين الى اللفظ
لمقتضى الحال ووضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي المتبين على ترك الوجه
انما يفيد تحسنه للكلام بعد رعاية الامرين اي ان كان كما يلوح على اصل الخناجر
وفي قوله بعد متعلق بتحسين الكلام ولا يجوز ان يكون الكلام المراد بوجوه التحسين معهودا
الامر الشامل لمطابقة مقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك بما ورد الكلام
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان من الفصل والوصل والقصر
ونحو ذلك مما يدخل فيها بعض ما يدرس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مما يفيد
لبس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الحالة الراهنة والعارضة والاصالة دون كان نفسها الا بطلوع تحسين اللفظ وتبعيته
اي راجع الى اللفظ كذلك لكن بالعرض المتروك لان تبعي الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ
قوالب لها فالالفاظ لما كانت المقصود بالذكر وصفت الكلام بنعوت وعنوت فيما المطابقة وليتبين
الطباق والتضاد بقوله والتطبيق وكذا قوله ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي بمعنيين متقابلين
في الجملة فيعم ايراد المتضادين بعينهما كالامرين الموجودين المتواردين على محل واحد بعينهما
غايرة الحالين كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة
وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل بحقيقتها او اعتبار ما سواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء

الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم
رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع
بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه
اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على
قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في
الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر
والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو
فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا
زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف
بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في
مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل
في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر اي من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة
والقصد من الاول ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ
من الوضوح حيث يستغني عن البيان ولا يشتبه الامر على من يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر
هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي
بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل
السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة
لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم
الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم

قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب المعنى ان الآية تدل على ... لطف الله تعالى بشان عباده ... كيف ما ينفع ولا ... الا بعد الاعتياد والتدريج
قوله تردى ثياب الموت البيت ... حمرا ... رداء ... من السندس ... من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر ... صفة سندس لان القوافي ...

يستلزم الاجتماع والتنافر المضاد للاجتماع والتنافر الجمع بين الضدين عنه مقابلة بين عين
عنهما بلفظين يستقابل معناهما كالصفات بحو قولك اى قول اعمل لا تجعلني ياسلم من رجل
صفته الشيب واسلم ظهر ظهورا تاما فكذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء و
ظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب الذي هو سببه بالضحك الذي هو معناه الحقيقي مضاد البكاء
البكاء وبهذا التأويل تم الضدان اللذان هما المعنيين المذكورين فان كلا منهما مقابلا بين حتى يكون
المضاد حقيقة كما مثلنا او مجازا بلفظين يوجبان بالمضاد النظر الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل تحت اسم الطباق النفي الذي سبق ما اختص باسم المقابلة التي جعلها التكافي
وغيره منهما بما اسم الجمع المعنوي وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فدخل في الطباق لانه يكون بجمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد
بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا متناسبين او مقابلة فان ذلك غير مشروط كما يجيء
من الامثلة ثم خص باسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وضع عليه مقابلة الاثنين
بالاثنين او مقابلة الثلاث بالثلاث والاربعة بالاربعة الى عشرة ذلك فمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا الى الضحك والقلة المتوافقين ثم البكاء
والكثرة المتقابلين ثم امثلة مقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
الدين والدنيا اذا اجتمعا وابيه الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالنعيم
والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو قوله امن اعطى واتقى وصدق بالحسنى
فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان المقابل
الجمع ظاهرا لم يقابل الا بالغناء والاستغناء بتيسيره بقوله والمراد باستغنائه انه زهد فيما
عند الله بغير كأنه مستغن عما عند الله فلم يتقوا او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم
الجنة فلم يتقوا فيكون الاستغناء مسلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفي هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد تركب من الطباق وغيره كما هو ملحوظ للطباق لما مر من ان مثل
مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل اللحم والطباق مثل مقابلة التصدق والرحمة وراد
التكافي فهو ايراد المقابلة بغير ما ذكر وجيء قال بعض ان يجمع بين شيئين متوافقين او
اكثر وضدها بها واذا شرط فيها اى فيما بين المتوافقين والمتوافقان امر شرط ثم
اى فيما بين الضدين والاضداد ضده آخر ضد ذلك الامر كما بين الاثنين فانما اجمل
الكثير شرط كما بين الاتقاء والاستغناء والتيسير بجعل ضده اى ضد التيسير وهو

قوله
وسقابلة
الاولى بالاولى
فيكون فاسرنا على الآ
قسم الى ايراد الفظة صفة
تكرير في الاولى لم
يخالف فاتت
مقابلة
الاولى بالاولى وجيء ان
يلون
فسنيسره
فهو فسنعسره للتقابل
اذا التيسير يكون مع اليسر
لكن ذلك غير مقصود
اما المقابلة
الرابعة
بين نفس البكر والعسرى
فتقابع
فيه ما سيتعلم
من ان اجمع مقابلة
ذكرا الواحدى من مقابلة
الجمع بالجمع
الاول في
فلما سألت عليها الكشف
الفاعل ما ألت عليها
الفاعل ما كشف
فيه
قال بعض
قال المصنف

النفس انه معبر عنه بقوله فتنبه للعرض مشتركاً بين ضدهما اي اضداد تلك الملكوت
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضدهما ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب
والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضاً وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان
يكون كل منهما مقابلاً للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين
نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة
الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطفت العود وعطفته حنيته بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من بريته نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة
كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو
محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور
منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين
القوة والصحة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضاً بين السيل
والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية
اصاغر عن اكابر كما تقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد
يكون ظاهراً نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركاً للاشياء لان المدرك للشيء يكون
خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بالتأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه
حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ووجب ان يوصف بالحكيم على سبيل
الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع
استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي
بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر
من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما

قوله
استعمل الخ
الخ في بعض النسخ
في مكان
بالتوفيق
الا بانه

خلفا لزائغ فهم هذا المعنى والمراد بكون مناسبا للشعر او الفراء كما يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لما يهدا بسببه الهائم المناسب لكثرة بهائم الفضاء ومن اعلام المناسب حب
الشط وعرف كون نخل ساعة ولم يكن بذال نوع الرتم عن النظ الحرف الناقة المهزولة
وهي مجرورة معطوفة على الرتم على البين المناسبين بخل عن لوح الا ماوى غادة بها من
عصفان مما يكهام مطر والنون هو لمعرفتين مجرورة الجر شبيهة الناقة في الدقة والحنا
وليس الانف الحرون تحكي وهو رواية اسم فاعل من باسنا اذا اصبت راسه بشر باسنة وكذلك
والاسم فاعل من لا الكاهلي اذا رمى بسوقها واراد بالنظ الظاهر ما قابل العلم على الرتوم من
وهو لوم الرتم صفرة وهو الصفر يخل بهذا الجيد عن ان كتب من الحنون ما في الصفة و
الانحناء كالنون من بركها الاعراب لزيادة الاطلال فيض ربيعها اذا حل النهار من شدة
المطر او بدل ان بركها من بعد الجيد سيار وزاد اسم فيض وترك العرض والنوى والواو والدال
والنظ القيام ان المراد بها معانيها المناسبة وما ما اسبته بعضهم بالنفوس من هو لم
برد معنون للاتي على اون وبه خطوط بعض على الطول وهو ان بقي الكلام بمعان
مذالا تمد وجعل مستوية المقادير او مقاربة المقادير كقول من يصف سحابا انها ترهل وشبها
من حو . نظر ترى بطاطرها من البرد كالشبرق اي شائك يلازم ونفض بلا بدو ومع بلا
عين وضحك بلا نفر نبرل اي لين السترسال والوشي ثوب منقوش والمخرد جمع مخرد
اي المخدر من الطراد والحالك جمع حلك مطرد وهو ورد له من حمر تميل اعلام والطرائق جمع طرائق
وهو علم الثوب وكقول ابن الجن احل واسر وضر وانفع وان احشن وش ابن والمنذب للعجاج
اي كن حلوا كالماء والبله وشر على الاعداء صابرا والمحا نف حاضنا للواحي لبنا لمن يالبن جشنا
لمن يجانس ورش لصاحب حال من يخبل حاله وليس من يروى الحلم الزاخر اي اصبر حالا لا تضجر
وانتدب اي اجب للعالي وارجمها بالندب لامر فانتدب اي عاد له فجاءا لا لاول اخل
مراعاة الظهر لكونه جمعا بين الامور المناسبة والثاني اخل الطراق لكونه جمعا بين
الامور المتغايرة ومنها ري من المضوي الاوضاء وهو ضب اوم في الطين رصد فرزدق
والرصد السبع الذي يصد ليث والرصد القوم الذين يرصد كالحرس يشوكه من
الواحد والجمع والمؤنث ويجب لجمعهم التذكير ايضا وهو ربيعهم من ظنون مشوبة
وهو ان يجعل ثبل الجيش من الغفرة وهي ان تترك من الشعر شيئا لا تحلقه وطبيع
الاسماع يجلو لها نظم غفرة تضوع الاسماع بروايرو نظم غفرة اخرى وهي ان الاصل جعل
صناع على شكل غفرة الظهر او من الثبت ما يدل على البعير وهو اخر كلمة من البيت

[illegible]

او الفقرة فاذا عرف الروي عرف المطبوع منطبق بيت الشاعر او انه يجب في العجز الا وصابا المشبه الى
من جهة الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها
فانه قد يكون من الاعجاز ما لا يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان
الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه
لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
تعالى فمنهم من ظلم ومنهم من يظلم ... الذي خالف ... العجز منه ... وليس الذي
يحرم فاعلوا لم يعرف ان القافية مثل ... وكلام لربما توهم ان العجز يحرم فالارصاد في الفقرة
نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن
معديكرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة
وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من افترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه
من اقترح الكلام لا ارتجله فانه لا يناسب ههنا الا بتجشم نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي من
الاجادة وهو تحسين الشيء قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة
الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك حيث ذكر النفس على ... والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون
آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله ... لان الايمان ... مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى
بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا فقوله والاصل فيه
اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في الماء
الاصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه تطهير لهم وبه يحق نصرانيتهم ... الولد منهم ... ولد
قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمين بان يقولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين ... قولوا صبغة الله

وليس الذي

قوله
المشاكلة
ذكر الشيء بلفظ غيره
... والتشبيه لا ... بلفظ
... المشاكلة
... ولا
اشكال

ويكون المشاكلة بحسب ...
حسن ...

قوله
... ذلك ...
... الموضع ...
... والا

... ما بيان ... عدة ...
... الجهة ...

بالايمان صيغة وهم يضيع صيغة ايا النصارى فعبر عن الايمان بالله بصيغة الله لكنه
لو فرض عدم صحة صيغة النصارى فقد اوجد الجزء الحالة التي هي سبب الترقي من عدم النفس
او لا دهم في الماء الاصفر وان ابدل كزيد لك لفظا وهذا كما تقول ان بعزيز الاشجار اغرس كما
بعزيز فلانة بيد جلا بصطنع الى الكرام وبحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للشاكلة بغرز شيء الحال وان لم يكن لزيد ذكر المقال ومنه قول بعض المتعوس المراوجة وهي ان تزوج
اي يوضع المراوجة على ان الفعل مسند الى جمع الحيوان كما في قوله تعالى محمد بن الحسن والذين
بين معين بين الشرط والجزاء اي يجعل معنيان او اكثر الجزاء مترتبا وجين ان يترتب على كل
منهما الحكم معنى بين على الاخر كقولك اي قولا البحر هذا ما انا هي الناهي ومعنى عن جهتها قلبي
الهوى والمعنى صاحت الى الواشي لما سمعت الى النمام الذي هي حديثه ومريته وصدق
فيما امرني على فلبي الجزاء زاوج بين الناهي واصاحتها الى الواشي الواضعين في الشرط
والجزاء في ان يترتب عليهما الحاجز شيء ومثله قوله اذا ما اذا ما الغريب بوما فاضت دماؤها
فذكرت الفرس فعاضت دموعها زاوج بين اخراج ما فذكرا الفرس الواضعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما الحاجز في يترتب فيضان شيء على مثله ومن بديع الاشياء المذكورة
للمراوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من معناها ان يجمع بين الضمين في
الشرط ومضمون الجزاء كما جمع في الشرط بين لحى الناهي وحاجز الهوى في الجزاء بين اصاحتها
الى الواشي وحاجز الهوى بعبر واحد بقوله ما الجزاء وجد في مثل قولنا اذا جاءني زيد وقبل
علي اجلست فانعم علي عبد مذاري ومن الصنوف العكس والتبديل وهو ان يقدم في الكلام
جزء عاجز شم وخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث
قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت اما ظاهرا
المصنف وعلى مثل قوله نعم وتخش الناس والله احق ان تخشاه فقول الشاعر سريع الى
ابن العم يلطم وجهه لبيس الدواعي المذ بريم ولا عكس فيه وبقع اي العكس على وجوه منها
ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على
السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها الى ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي
والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في

قوله
فتعبر بصيغة
الاصطناع الى قوله الخ
اذ لا يقال اصطنع المال
بمعنى اعطى يقول يقول
والغير ذلك
اهتم
هو مصاحبا لم في القاموس
هو
غرس الاشجار
وايضا قوله يغرس
في قوله لم يغرس فلان فهو
واقع في صحبة الغرس
الاول نفسها
لا
تقدموا
فلهم هو موضع
التمثيل كما لا يخفى فتدبر
خولها اي يوقع المراوجة الى
قال ان تقدم تزاوج
محل لفظ الظاء
او ا
لسيد الفضل الذي هو علمها
جون
الاخضر في
قوله ثم انتقد فقطع
بينكم الفاضل الباذل الجواد

الجملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع كل قطعتين في طرفي جملتين بحيث لا يحسن حمل احديهما على الاخرى ولا يمكن ان تكون احديهما معطوفة على الاخرى لفقد شرط من شروط العطف وهو التناسب بين الجملتين في الخبرية والانشائية فيجب ترك العطف بينهما ويسمى هذا القسم من الوصل كمال الانقطاع لشدة الاتصال بين الجملتين بسبب ان الثانية كالتأكيد للاولى لاتحادهما معنى وهو ان الثانية تؤكد ما تؤكده الاولى وهذا كما يقال زيد زيد وقد اجتمع فيه الشرطان المذكوران وهما كون الجملتين خبريتين واتحادهما معنى ومنها اى من الوجوه ان يقع بين طرفي الجملة كما في قولك طويت بحارا وادرت الغدران بنيانها رداء شبابي والجنون هو ثوبي فحيني لعاطفتي الفنون وحظها شبيني ان الفنون جنين ومنها اى من الوصل الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله كقولك اى قولك هجرتك الذ ابرا الى ابعضها القديم بلى وعمرها الازواج والذميم دل الكلام السابق على ان طاول الزمان بقادم العهد بعض الديار يعاد على نقضه بانه قد غيره الرياح والامطار لكن في اظهار التحامل والحزن والجزع والتشوق حتى كانه اخبر ولا عالم بالخبر ثم رجع الى عكسه فاوقاه بعض الاوقات فوقار اى متمكن كالمسمار قليلا على عفائها القديم وغيرته الارواح والديم ومثل هذا في هذا الدهر بل لاصله ومنها اى من الفصل التوديد وتسمى الاتهام ايضا وهو ان يطول الكلام بحيث يتوهم السامع ان المتكلم قد ترك ما كان بصدده ويشرع في كلام اجنبي عنه ثم يعود الى ما كان فيه ويسمى ايضا الاستطراد وهو ان يشرع في وصف شيء ثم يترك وصفه ويشرع في وصف شيء آخر ثم يعود الى الاول كقول ابي تمام

كريم متى امدح به اول الورى ... يشاركني فيه فحول القصائد

اذا قلت شعرا صار بيتا لسائر ... واعيى الرواة ان يجيئوا بمثله

اذا صدق البيت من قصيدة ... فالقافية تطلب

ثم يعود الى مدح الممدوح فيقول

فتى تتقي الاعداء من قبل رمحه ... ويتقي صديقيه من الخجل العذل

فيقال له ما وجه ذكر الرماح والعذل بعد ذكر الممدوح فيقول اردت ان اصف الممدوح بالاقدام والحزم فذكرت ما يكون من اعدائه ومن اصدقائه فيه فعدت الى ما كنت فيه من وصف الممدوح بالاقدام والحزم ومنها اى من الوصل الاحتراس وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقول الشاعر

سقى رسمها غرب اجش هتون ... وان كان قد اضحى لعزة موحشا

اعنى الرسم الذي كان يسكنه عزة وانما قال ذلك لان الغرب اذا كان هتونا كان مخربا للديار فدفع بقوله وان كان قد اضحى لعزة موحشا توهم ان الغرب المذكور مخرب لديار عزة خاصة وقد فرغنا مما يلائم المعنى الغريب اعني الجار والمجرور خصوصا وعموما وبقي ما يلائم اللفظ وحده كقول القاضي الفاضل عباس بصف ريحا يارد اوانها الزمهرير من طول ما خرمت فما تفتر بين الجاذبي والحمل يعني كانت الشمس من كبرها وطول مدارها صارت خرقة فلبلة الفضل فتارة تخرق في برج الجاذبي واوان الحالي الحمل اذا وافا الغرار مضافا البعد معنى الشمس وقد قرن هذا بما يلائم المعنى الغريب الذي اريد به ما اعني الوشاح حيث ذكر الخرامة وكذا ذكر الجاذبي والحمل وقد يكون كل من التوربين في شجا الدهر يحتبين الاستطراد محمد في الجاذبي فرع العم للفتى مكارم لا تنقضي ان كذب الحال اراد بالجد الخط والعم الجماعة من الناس وبالحال المتحلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف قوله ثم استوى على العرش الذي هو مشتمل على السماوات الاستواء على العرش وهو سرير الملك تمادوا في الملك جعلوه كناية عن الملك وقد امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقولهم فلان يهتز عطفا وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد وبسط وغل ولا بسط ولا غير فالجواب ان المجاز المتفرع على الحقيقة المنتزع من مفهوم العطف والمسافرة من علم البيان مبين

او لم وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون وتمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف
على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة
والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل المفرد انه حقيقة او مجاز وقد اشتد التنكير على من
تفسير اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز وانهم ان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فهذا الذي فسر منهم على الجملة وقصد
الى نفي المجاز فيه تيسير عنهم على السامع من غير ان تقع على الحقيقة واصل التشبيه والا فكل
ذلك من طريق التمثيل قلت جرى المص في جعل الامثلين مثالين للتورية على ما اشتهر بين
اهل الظاهر من المفسرين اي ومنه ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر فالاول
كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا
وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي
نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان
يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول
من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار
على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل
الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان
يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف
وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف
وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط
الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون المتعدد
على سبيل الاجمال كقوله تعالى لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان

قوله وهو ذكر متعدد الخ الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما لما [illegible] منصوبين [illegible] من جعل لكم

الليل والنهار فان جعل [illegible] النشر [illegible] الليل [illegible] والنشر [illegible]

الفصح قال اليهود والنصارى وكرا الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمعدد المذكور ايجابا لاحد الفريقان وذلك ان يحمل قول الفريقين قال فاختلفت
بين القولين فالواو قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قولهم في الايضاح فلقت
بين القولين فلقت بينهما في هذا الباب هو المعدد المذكور اولا على ما صرح به في المفتاح حيث قال هو ان لفظ بين الشيئين الذكر يشتمل بهما كلاما شاملا على متعاقبين
باحدهما ومتعلق باخرين غير ان بين قال اليهود قولهم يدخل الجنة الا من كان يهودا او نصارى
وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلفت بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والتفاوت السامع بردها الى كل فريق ما يقول فعلم ان بين فاصل
كل فريق صاحبه واضافته الى كل فريق ظرف لصاحبه وقالت اليهود ليس النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهو الضرب الثالث بصورة الترتيب
وعدد موضوع اخوه هما من اللغة الفصحى المسلمان وهو ان تذكر معددا على التفصيل ثم
بذكر ما لكل فريق بعده بدل كرر ذلك المعدد على الاجمال ما وضع لهذا العدد اي فقع الاثنين
لغة احدهما فصيل والاخر حمل وهذا معنى لطيف سلكه وذلك كما يقول ضربت يدا
واعلجت عمرا وخربت من بلد كذا والشاعر بالاكرام وخالفة الشرط عند ذلك
وعلب فلان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام
اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفصل المعدد وهو الدال على عدد معين كثلثة وثلثين ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرح ذلك لتعلم ماذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص بعوا عدة ما افطر فيه ومن التوسيع بالجنس بالعدة المطلوبة وتكملوا عدة
الاخرى هذه العدد وتكبروا على ما علمكم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة التطوع ولعلكم
تشكرون اي ارادة ان تشكروا على ما علمكم من الترخص في السفر وهذا نوع من اللغة الفصحى المسلك
لا يكاد يهتدي له الا الفذ الحاذق من علماء البيان هذا كلام وعليه اشكال وهو
ان الحمل على فاصل المعدل امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من المعدل راجعا
اليه وحمل وتكبروا على ما علمكم من كيفية القضاء وتمام العدة وفي فاصل المعدلان عناد ان
فيه ان يجعل المعدل غير موافق لما ذكر ومن تتبع هذا الكلام وتبصر في تخصيص عنه ان يؤل
من ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تغيير المعدلان غير مراد استقلالا بل معدل يشتمل من
المعدل المذكور قبل صوفه فيفيد التوزيع الجنس في مراعاة العدة وكيفية القضاء

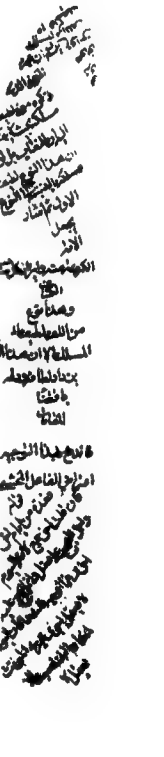

عليه في تشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حروف الجر كما قال ومن الترخيص والحاصل

ان المذكور فيما سبق من الكلام تعليل امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة

العدة ما افطر لصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وقضاء المذكور

تعليل الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء

والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا

الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة

شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة

ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال

عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة الامر بمراعاة

العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه فتدبر اي ومن المعنوي

الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون

زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان

الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة

اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي داعية الى الفساد وصاحبة الفساد ومنه اي من المعنوي

التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل

اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج [illegible] النشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده

اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في

اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل اليه حتى يضيفه السامع اليه فتبين

عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى

المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان

هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسند

الى العام المقدر عير الحي اي الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب هاهنا والوتد هذا اي

عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق

ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط

مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا اوذا متساويان في الاشارة الى القريب

فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى البعير والى الولد فلا يحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر فلف لانه النساء بل وخرج الذئب المحلى الى الغرب بعيره لعله وانه يفتقر الى تعيين ما هو كون اشارة الى عير الحي ولو سلم منوه جعل هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الولد والعكس بحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحتمل ومثل هذا البيت في اللف والنشر قليل ومنه ري من المعنوي الجمع مع التفريق هو ان يدخل شيئان في معنى ثم في بين يحتمل الادخال كقولك رأيت في هذا الوطواط وجهك كالنار وضوئها وقلبي كالنار في حرها اردت وجهها فلبه وجهه بحيث كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جعل ادخال الوجه من جهة الضوء للعان وادخال القلب من جهة الحر والاحراق وضمنه ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه اما بالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم كما قال في هذا اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المديح وهو سبط الدلاء والضم الاقامة معنى الخلط عداها بعلى فقال على اربا من جمع ربض وهو ما حول المدينة حرشنة وفي ملاط الروم لشقي بهم الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهو معتقد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق عنه قاد المغلب بضم قاد الخيل حتى اقام حول هذه المدينة وقد شغب بها الروم وهذه الاشياء متعددة جمع في هذا البيت شغبها الروم بالمديح بجعلها الانه يشمل الفضل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني ضمير ذلك السبي ما تحلى والفضل ما والدماء بقتل من نجا ومن هذا الباب قول الواواء الدمشقي ما جمعوا او اثاروا رعوا او لانوا في الشعر عنهم بلفظ ما لانه على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وقد سبق الكلام على الفتاح قبل هذا البيت في قوله الدهر معتد والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف وسرح وقال قدامة جمع غير ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للجمع ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما انبا من نخيل ويروى ابي الطيب وما وضع على الشرح مولى الواو ورد المصنف في قوله الدهر معتد راصد مولى السيف ما تكلمنا ايا بيان كثيرة والثاني كقول ابي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل ثم قال في البيت الثاني يلمعن بالغرر الجباه مشهرة سمر العوالي من قنا الخطي فقسم اي ما يعمم وانضمام نفوسهم اي غير بزة وخلق ذلك منهم غير محتفل ان الخلاق جمع خليفة وهو الطيلسان والخلق فاعلم ان هذا البديع جمع بديعة وهي في الاصل الحديث في الدين بعد الاستكمال والمراد صفتها مستحدثات الاخلاق لاما هو كالغرائز منها ثم البيت الاول صفة الممدوح بالنسبة الى عتر الاعداء ونفع اولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها مجتمعة بحيث لا يتجزء ذلك منهم ومعنى

من المعنوي الجمع مع التفريق والتفصيل والبيع عن التغير لكونه معلوما مما سبق من تقرير
هذه الامور الثلاثة كقوله يوم يأتي لا تكلم نفس الا بإذنه فمنهم شقي وسعيد وقوله يوم
لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار فمنهم سعيد وقوله يوم لا
يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا فمنهم من لا يؤذن له ولا يقول صوابا
وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فمنهم من يؤذن له ويعتذر فالمراد
بالمنفي عنه هو الجواب الحق والمنوع عنه هو العذر الباطل فتأمل اي من اهل الموقف شقي وهو اهل النار بمقتضى الوعيد وسعيد وهو اهل الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق اي فيها اخراج النفس بالشهيق ورده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها الا ما شاء ربك مخلوقة للابد وهو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقولنا العرب ما قام بشر وما لاح كوكب وتحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت مستثنى من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل بعد بون طائل من مهر وتحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها من الجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعلمه الا الله تعالى وكيف لا يكون كذلك وبناء على مذهبه اما عند نا فضاء ان في النار والجنة لا يخلدون فيها وهذا كان في صحة الاستثناء لان صدور الحكم عن الكل وهو ما يكون صادرة عن البعض وكذا الاستثناء بمعنى ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم العاصون الذين قاموا الجنة ابتداء بل بعد ما يدخلونها ويلبثون فيها مدة معينة كما ينقضي عذاب الكفار بانتهاء مدة معينة فكذلك ينقضي بعض عذاب الايذاء والملازمة على بعض المعاصي فتبين ان الايمان والتوحيد وان شفوا بسبب المعاصي فذهبوا الا ينفي عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم فمن ان وقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد واما الكفرة واهل الموقف واحد عبد واضاف الى المستعد له مالهم من الدخول الجنة والا استثناء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق الشقي على امر من احد هما ان بدل احوال الشقي هما قال كل فريق من الاخوان الملتين بقوله اي قول اي الجانب ساطلب حتى بالغا ومشايخ كانوا من ما التمرد تقالة شدة وطأتهم على الاعداء وشاتهم على اللغاة اذ الاقوى كما هو

قوله
اي سموات
الآخرة وارضها
ودخل عليه قوله تعالى يوم
الارض غير الارض
والسموات

و
اخ
اهل الآخرة
لا يعلم من ظاهر
معتبرا به يرتبط الاستثناء
لا يعرف كذا الحاق
وجوده في
دنا
ومن هو هنا ما يعرف سابقا
على
الجواب
العتاب فلا يفهم
لما التشبيه الفاضل الجليل

قوله ساطلب حتى بالغا
الغاية في بعض النسخ
هكذا الى ان يبلغ الشقي
وهو مناسب لما ذكره
واما الشقي فيطلق
والاظهر ما في المتن
الاعتقاد الفريق كان
ذلك من جملة
العبيد

الاعداد اضافة مشار بها الى الاجناس الاولى كما مر منها ومما اضيف خطأ كثيرا ما اشتهر الان
واحد منهم بقوم مقام جماعة فليل اذا عد اذ كر احوال الشاب واضاف الى كل منها مثلنا
وهو ظاهر والله اعلم بمستبقاء اقسام الشيء كقوله فنهم يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد
او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او قد اصنوفى جميع الاقسام وذكرها وانثاها قدم
الذكر لان الانثى لاجل الابن على انه قد يفعل ما يشاء الا ما يشاؤه الانسان فكان كل الانثى
للذكر وهو معنى قوله ما الانسان لم لكنه لما خبر بالذكور عنهن لان التعريف بهن
بالذكور كان قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذين لا يخفى عليكم ثم اعلم كلا الجنسين حقهما
من التقديم فقدم الذكور وآخر الاناث فنبه بها على ان تقديم الاناث ليكن التقدم من كل الوجوه
اخر ومناسبا من المعنوى الفريد وهو ان يتنزع من ابن زيد صفة اخر هو مثله فيها اى مماثل
لذلك الابن الذى له الصفة فى تلك الصفة بها اى لاجل ابنا الغير الكمال ذلك
الصفة فى ذلك الابن الذى الصفة حتى كان بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان
ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو الفريد وهو اقسام منها ان يكون من الفريد
نحو فى الناس فلان صديق جميل فى الصباح جميل فريد الذى هم كامل اى بالغ فلان من
الصداقة حد اصح مصداقا اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله
اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء الفريد هو ان يدخل على المنتزع منه نحو قولهم لقن
سئل فلانا للفضل بن الفريد بالغ فى اضافة الباء الى السماحة حتى انتزع منه بحر اى السماحة وزعم
بعضهم ان من الفريد بالباء الفريد على حد [illegible] فى قولهم لقيت منه اسدا
لقيت منه اسدا او الغرض تشبيههم الاسد [illegible] لقيت بدا اسدا لقيت بلقائه
اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير وعلى مثل قولنا الى من فلان صديق جميل اعوان المضافة
فى الفريد حصل من حصول صديق فلانا مثل ومنها ما يكون بدخول الباء المعنى
المصاحبة على المنتزع نحو قوله وسوما ترى شافعا فى الوجوه فجئت فرس شوهاء عنقا مجزا
يراد بها اشد فيها وجعل ان اقدام فرسا جميع الوجوه جعلها اصلا لها من شوا يدل الحرب فقد
وترى فى الصباح الوغى اى مستعدة فى الوغى وهو الحرب يستسلم اى لا يبرز منه
وهو الدرع والباء فيه للابسة والمصاحبة مثل البعض هو الفضل الكرم عند اهله المرسل
من الجنس شخصا من كان وارسل ليقد وهو من فضيه لا يبرز درع لكمال العدة للحرب بالغ فى اضافة الاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لا يبرز درع ومنها

مما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهو دار الخلد
لكنه انتزع منها دار اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار هو بلا لام وبها وبغير
اضافتها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اولم فاد بن مسلم
فلتن بقيت لارحلن بغيرة تحوي اي بجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظن
مصوب بارحلن او يموت منصوبان مضمرة كما مر قال الآن يموت كريم يعني بالكريم نفسه كانه
انتزع من نفسه كريما قابلا للغنى وكرره ولهذا لم يقبل او اموت وهذا يخالف قوله لهم انا اعطينا
الكوثر فصل لربك انحر لا معنى للانتزاع فيه وقيل يفيد برو او يموت مني كريم فيكون هذا من
القسم الاول اعني ما يكون بين التجريد بدونه وبينه نظرا لاحاجة الى هذا التقدير بحصول التجريد
بدونه ولا نزاع عليه وهذا ابسط مما قبل انه اراد ان البين نظر لانه من باب الالتفات من
التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واضح بان تجريد
المتكلم نفسه عن انه يخاطبها مخاطبة لكنه كالتوبيخ في نظائر قبل بالالف والتنبيه في قوله لهم
لها الا فاستقيما وجاشت مكاملة تجادل او بينهما نحو ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله
باجر من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكفه من تخاذ اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من
الممدوح جواد اشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل
فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد حقق هذا على
بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لغير ضيق التجريد والا فليس من التجريد في شيء
انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه كان الخطاب
لنفسه لم يكن منها براسه بل يكون لاحد لان يقوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيانه ان
ينتزع منها من نفسه شخصا امر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله لاراى
قوله ابى الطيب لاحبذا عندذا ها ولا ما لي فليسعد النطوان لم يسعد الحال اراد يا حالي
الضنى فكانه انتزع من نفسه شخصا امر مثله في حمل الحمل والمال والحال ومثله قول الآخر
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومعنى من المعنوي المبالغة المقبولة
لان المردود لا يكون من الحسان وقوله وهذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان جزء الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان انما
الشعر لب المرء يعرضه ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيتين انت قائلة بيت يقال اذا انشدت
صدقا وحق يتم بها مفعولا مطلقا بل الفضل مفعول عليها لان احسن الشعراء الكذب
الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله الجفنات الغر يلمعن

والاسبان وذكر وقف الصفو وهو وقف مناول الطعام وقال بعضهم اوتحوذ لك بل المذهب الرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمقبول ما اشار الى تغيير المبالغة مكملا والى نفسها بالتعبير المقبول من المردود ولذا المبالغة وهي ما قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه الشدة او الضعف معقول حمل البلوغ عنه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه راى ذلك الوصف غير متناه فيرتقي الشدة والضعف فذكر الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين ويختص المبالغة في التبليغ والغلو لان المدعى ان كان ممكا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امراء القيس يصف فرسا له بانه لا يبرز وان اكثر العدد معدا اعداده في القتحام العداء بالكسر الموالاة بين الصيد بين يرسل احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ويجذا راد على الثور الذكر من بقر الوحش وبالنجد الانثى منها راد اكامنا بعاقم بتضح بماء فبقتل عجز هم معطوف على تتمح اي لم يبرز فلم يقتل وان عد هذا الفرس اراد بثور ابقرة وحشية فضمير فضمها احد وهم ابرز وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وتكرم جارتا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا لمنع عاده وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي ان لم يكن ممكا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكا ممتنعا عقلا فغلو كقول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير لنطفة الظلمة التي لم تخلق اذ ادعى انه بخافهن المدح نطفة غير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منها ما اشار اليه بقوله اما ارخل عليهم بها بفرية الى الصخر نحو لفظ بكاه في بكاء من بعضي ولو ما عشار وروضة مريعة استطل شجار بكاوافر اسا وابلا وزاد وبكاء ان يجعل الاحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقول اي قول ابي الطيب عفلت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عفلت سنابك تلك الجياد من روسها عشر اي عنبا والتبليغ تلك الجياد اعتقادا صوت من استر عليه اي على ذلك الستر لا مكنا اي امكن الصوان عمى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مثركا متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يستر عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه مخيل حسن وقد اجتمعا اي ادخالها بفرية الى الصخر وتضمن نوع حسن من التخييل قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سنة الشهب الذي وشذ باهدابي الهم لجفاني اي وضع وجنبا الى ان الشهب محكمة المسامير لا تزول

عين مكانها او ان بعضان عينى قد شدتنى باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل
وعدم انضمامها والتقائها وهذا لم يمنع عقلا وعادة لكنه يخيل حسن لفظ يخيل
مما يعزبه الى الصحو ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة نحو اشكر الامس ان عرفت
الشرب غدا الى ان امر النجيع فى منارى ومن المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة المطلوب
طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمتان مستلزم للمطلوب نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا او اللازم وهو فساد السموات والارض باطل فالملزوم
عن النظام الذى مما علية فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجا
حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو لقياس
المؤلف من المقدمتان اليقينية القطعية التى تحمل التنقيض يوجبها الا ترى ليس كذلك
تعدد الآلهة ليس بقطع الاستلزام للفساد وانما هو من الشهود ان الفساد فى قوله اى لو
الناطقة من مضيفة بعدة فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح الجعفى بالثناء
النعمان من ذلك حلفت فلا انزل لنفسك ريبة ما هى جريب الامنان وتبعاته وارادها
الشك والريب وداء الله المرء ومطلبى هو عظم المطالب فحلفت به على الاعمال فى لم تكن
قد بلغت عنى جنابة لمبلغك جوابى لم تكن قد بلغت عنى عشر معشار اذا خان والكذب فى اللام فى لم تكن
توطئة للقسم وفى لمبلغك جوابى لقسم كذلك المراد فى الجانب من الارض منارى فحذ
الجانب وارادة الشام منارا اى موضع يرد من اهل الورود وتشخيص من يادة الكلام وتناد
ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك ولخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم وافرب
كفعلك اى يجعلون احكاما فى اموالهم مغبرا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت وقولك
اصطفهم بالحسنى الهم فانهم فى ملكهم لك دنيئ بمعنى ذلتى ولا تطلبنى على مدح ال
جفنة وقد الحنوا الى كما لا تلحوا فوما مدحوك وقد احسنت الهم فما ابتدح اولئك
بعد بتسا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى تضمنه القضية
عناسا ويمكن ردته الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لال جفنة بئس الكا
مدحا ذلك الفوم لك ايضا بئس لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وعاورد على صورة القضا
الافترانى قوله لهم وهو الذى بيدى الخلق ثم بعيده وهو ما هون على اى الاعادة اهون
اسهل عليه من البداءة وكلاهما هو ان هو اى فاعادته ادخل فى الامكان
وقوله لهم حكايته فما قال الا الحب الا قليلا الى القوم اول وربى لبين فاقال الغر الذين
ومنارى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يوصف علة ما سيذكر بها اعتبارا لطيف غير حقيقى

قوله
وتشبيه المتبع
المقرائى طالب الكلام
والمختبر بها طالب الكلام فى
موضع الرد هضها
طالب المعرفة
قوله على الاعادة اهون و
اسهل
على ان البدء اسهل من الاعادة لان
الاشياء كما كانت اسهل فى
الاقتدار عليها بعد ان لم تكن
فى القدرة ايجادها اولا
قوله
وتشبيه المتبع
المقرائى طالب الكلام
والمختبر بها طالب الكلام فى
موضع الرد هضها

اى بان ينظر نظرا يشمل على اللطف وغيره ولا يكون موافقا للمادى غرض الامر يعنى يجب ان لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف
فيه كما تقول فعل فلان اعاده لدفع ضررهم وقد يقال بظهر هنا ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير معتبر لان الاعتبار لا يكون الا حقيقيا ومنشأ هذا التوهم انه سلم ان باب التعليل
يطلق على الاعتبارى على سبيل الحقيقة ولكن لا نسلم انه كما يتوهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات
الفعل غير مطابق للواقع وهذا على اربعة اضرب والى الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما
ثابتة مصدقة ببيان علة فى الواقع عليها لاثباتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان
يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخفى فى الواقع عن علة كقوله اى قول الطبيب لمن به حمى
قاتلك اى يعطك السخونة وانما نحن مصدقون محمومين بسبب ذلك وتقول عليها اضيفها
الى خصائه اى فالمصيب من السحاب هو عروق الحمى فى المطر من السحاب صفة قابلة لان يظهر
لها علة فى العادة وقد لا يظهر اما بان عرفت وجهالها الكاذبة بسبب خطاء المادح او يظهر لها وان تلك
الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت تلك العلة المذكورة لكانت المذكورة علة بتوسيط
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن به يفدى اخلائه
ما به حمى الوباء قتل اعداءه قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع ضررهم
حتى صح ان يقال لهم نحن منازعتهم لا للملك ومعنى تطبيع الكرم قد غلب عليه وتحكم ان
يصدق وجدانى البعير بعشرة على قتل اعاديه لعلم انه لما عدد اللحم عند الذئاب ترجو
ان يبتعد عليه الوثوب عن قتلاهم وهذا امر الغزو وصفة الجود وبتضمن المبالغة فى وصفه
بالشجاعة على وجه تخيلى ان شانها الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات البهم من الذئاب وغيرها
فاذا اعد اللحم يجذب الذئاب ترتقب الوامن يحوم اعداءه وبتضمن ايضا ما صار مثلا للبس ممن
يدعى فى الفعل طاعة للحظ والهوى ليس كذلك فالغضب مثلا ضد الرضا والاول يقتضى
ان يضع اعداءه عند رضاه عنهم وذلك لا يحتاج الى قتلهم وسبيهم والثانى
اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم ان الوابل والديمة
حسنت بنا اساءة نجى حمادك اى حماد عرى تاما ان اتاك الى اسان عنى من الغزو
فى الدموع فان سخت اساءة الواشى على لكن لما خالفت الشاعر الناصح حيث لا يحسن
الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا عقلا لشاعرا عفت اساءة الواشى بان
حمادا اى حماد الشاعر منادى من الواشى نجى اسئة اى اسان عنى الشاعر من الغزو
فى الدموع حيث قوله البكاء خوفا منه وغير ممكنة بعطف على اما ممكنة كقوله هذا

البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وهو لو لم يكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه
نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون
نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من
الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت غير انه اراد ان الانتطاق صفة
ممتنعة الثبوت للجوزاء قصد اثباتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد بالحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون
لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط فيكون ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة
الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة
المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم
وقد يقصد كونها علة للعلم بها كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فان
جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضربين الاولين واذا جعل الانتطاق دليلا
على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع اعني اثبات الممكن قلت لا يخرج عن ذلك لان
الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي
بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لانه
فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد
السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اي ما تسكن بالهمزة فخففتها اي ما انقطع
لهن مدامع والضمير في تحتها اي في البيت للربى لان قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا
بحنينها المزن حتى جاءها وهو هامع يعني ساقت ريح الصبا المزن اليها وجاءها من الجود وهو
المطر العظيم القطر والهامع السايل قصد تعليل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها
غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان
طال عليهما الامد دوسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد
وقال بعض النقاد منهم هذا البيت موهم لما اراد ... ولا ادري ما هذا النعت

لانا نقول الشك ذلك سهل
مادة
الانتطاق
المتفق الادعاء
موضع صيا السكاكي في قوله
واذا المنية انشبت
اظفارها
البيت
ليكون من حسن التعليل
دعوها
يمنع قوله
فليتامل قوله علة
لنفس ذلك الوصف لا للعلم به
والمتبادر انما اشتمل الدليل
مشهود

وجه هذا النفي أنه ضد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدك من غير ما سبب
بلا مشيبة شاقتني الذكاء والبلاغ وفي بعض النسخ من الديوان هذا البين بدل قوله
كان السحاب الغر على هذا فاعلم يا ابن البلاغ وكان بعض من يتعاطى علم هو الحبيب
الذي صدته السحاب ثلاثة ايام او اربعة اي من صفوي المتقدم وهو ان يكون المعلول لم
حكم بعد بشاذ اي ان شاذ ذلك الحكم المعلول الواقع على وجه يشعر بالتقديم والتعقيب احترازا
عن مخبوز لنا غلام زيد واكل طبوه واحمل كقولك اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها آل
البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الحلب بفتح اللام شبه جنون
تحدث للانسان من عض الكلب او هو الكلب الذي يعاكل لحوم الناس وبنا خذه من ذلك شبه
جنون لا بعض ان اناسا الاكلوا لحوم بشر يحم ملك يعني انهم لو اكلوا الصوالح الرجحم
وملوك وشرفاء وذوي طول بغير قول الحاسي بنا مكارم واساءة كلوم لعلم من الكلب الشفاء
فقد وقع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل ووصفهم لشفاء دمائهم من داء الكلب
ومعنى ذي من الحنوف تأكيد المدح بما يشبه الذم انظر في هذه التتمة على الامم الاغلب والا
فقد يكون ذلك غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقولهم نعم ولا نلحى اما
نلحى اباذ كر من الخلط الا ما فات سلف يعني ان ممكن لكم ان تلحوا اما فات سلف فانكم فيما تجدا
لكم عيبا وفي ذلك فيه ممكن والغرض ليس الغض في عيبه والذم بل تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه هو
ضرب من تضليلها ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح ما يشبه ذلك الشيء بنفيه
نحو لها فيها اي نحو اصفة المدح وصفة الذم كقولك اي قول الناهضة الذبيانية وكأنك قلتم
غير ان سيوفهم فيهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب من مضارعة بين
الجبوش فالعيب صفة ذم منفية فقد استثنى منها ما مدح بوان بسوفهم يدوان فلول اي آثار الكا
فلول استثناء قائم مقام استدراك اي من العيب على تقدير كون معنى اي كونت فلول استدرك
العيب هذا اذا فهم من المخصوص وظهر بعد بروالا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
سواء هذا التقدير وصيرورة الفلول من العيب مع لا مكان ان يعرى عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات
الشيء من العيب في المعنى فضلوا بالحال كما يوحى فيبيض الغدار وحتى بالحجاج في سلم الخياط
قالنا كيد معنوي فالكيد المدح وفي صفة الذم في هذا الفرس من حمد ان كدعوى الشيء بينة
لانك قد علمت بغض المطلوب وصوابان المعنى من العيب بالحال والمعلق بالمحال
عدم العيب ثم بين ومن حمد ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى
منه يحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى لتوجه

قوله
ومعنى التوجيه
بما يجيء لمعلم ذو
في سؤال الفتح جعل الشيء نوعا
لغيره وقد يجيء بين اثنين
وهو في الاكثر
والعيب
توجيه تعميد
هذا القسم بذلك
على هذا الوزان وهو المتكلم
قد يوجه الحكم او يجب
من المتعلق
الاول
الى ظان تولها مع الاكم
لسقام الجهل شافية كما دماؤكم
تشفي من الكلب الحلب
السقم الجهل والحلب بفتح اللام
شبه جنون تحدث للانسان من عض
الكلب او هو الكلب الذي يعاكل
لحوم الناس وبنا خذه من ذلك
شبه جنون لا بعض ان اناسا
الاكلوا لحوم بشر يحم ملك
يعني انهم لو اكلوا الصوالح
الرجحم وملوك وشرفاء وذوي
طول بغير قول الحاسي بنا
مكارم واساءة كلوم لعلم من
الكلب الشفاء فقد وقع على
وصفهم بشفاء احلامهم لسقام
الجهل ووصفهم لشفاء دمائهم
من داء الكلب ومعنى ذي من
الحنوف تأكيد المدح بما يشبه
الذم انظر في هذه التتمة
على الامم الاغلب والا فقد
يكون ذلك غير المدح والذم
ويكون من محسنات الكلام
كقولهم نعم ولا نلحى اما
نلحى اباذ كر من الخلط
الا ما فات سلف يعني ان
ممكن لكم ان تلحوا اما فات
سلف فانكم فيما تجدا لكم
عيبا وفي ذلك فيه ممكن
والغرض ليس الغض في عيبه
والذم بل تأكيد الشيء بما
يشبه نقيضه هو ضرب من
تضليلها ان يستثنى من صفة
ذم منفية عن الشيء صفة
مدح ما يشبه ذلك الشيء
بنفيه نحو لها فيها اي نحو
اصفة المدح وصفة الذم
كقولك اي قول الناهضة
الذبيانية وكأنك قلتم غير
ان سيوفهم فيهن فلول اي
كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب من
مضارعة بين الجبوش
فالعيب صفة ذم منفية
فقد استثنى منها ما مدح
بوان بسوفهم يدوان
فلول اي آثار الكا فلول
استثناء قائم مقام استدراك
اي من العيب على تقدير
كون معنى اي كونت
فلول استدرك العيب
هذا اذا فهم من المخصوص
وظهر بعد بروالا فهو
مفهوم من بنائه على
الشرط المذكور سواء
هذا التقدير وصيرورة
الفلول من العيب مع
لا مكان ان يعرى عن
كمال الشجاعة فهو اي
اثبات الشيء من العيب
في المعنى فضلوا بالحال
كما يوحى فيبيض الغدار
وحتى بالحجاج في سلم
الخياط قالنا كيد معنوي
فالكيد المدح وفي صفة
الذم في هذا الفرس من
حمد ان كدعوى الشيء
بينة لانك قد علمت
بغض المطلوب وصوابان
المعنى من العيب بالحال
والمعلق بالمحال عدم
العيب ثم بين ومن حمد
ان الاصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه
بحيث يدخل فيه المستثنى
على تقدير السكوت عن
الاستثناء ليكون ذكر
المستثنى لتوجه

على
الحال و
يجوز ان يكون
مرفوعا على الابتداء
وما بعده خبره
الجملة
ط

لعن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول
الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فقد ذكر انه قبل ذكر ما تعلقها وهو المستثنى منه يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما يأتي بعدها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فوضح في تمام الكلام وبين
ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا او افرادا مما تناوله من المخرج ويريد بالشائه حتى يحصل بتمامه شيئا ما
من النصب بوقوعه لشيء اي ظن به واوهم غيره فاداها اي الاداة صفة مدح وبحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه
لم يجيء بصفة مدح حين استثنا فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة و
ذا جيد للمغلوب في الضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح و
تعقب باداة استثناء ان يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها
صفة مدح اخرى لذلك الشيء نحو قاتل الله الشيخ عمرا ما اضيع العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير
وهو اداة الاستثناء والاصل الاستثناء هنا اي في هذا الضرب بان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع ليكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه والا تصال
غلبا مما ذكر اي الاستثناء المنقطع وهذا الضرب يقبله متصلا كما في الضرب الاول بل
هو على حالة من الانقطاع لا تليق بهذا الضرب صفة مدح منفيد عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واحكام بقيد الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا
من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثنا
الاتصال فقد كرر اداته وقبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها اي حيث انه استثناء فما
ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد الوجه الاول اعني دعوى الشيخ عبد القاهر
على التغلب بالمجاز المبني على تقدير الاستثناء منقطعا وهذا هو الوجه الثاني في
هذا الضرب من الوجه الثاني فظهر ان الضرب الاول افضل الا ان قد التاكيد من الوجهين
واما نون لعمر لا يسمون فيها القول الا لما اختص ان يكون من الضرب الاول جاز ان يقيد
السلام دلالة اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني جاز ان لا يقيد
ذلك ويجعل الاستثناء من اصل منقطعا ويجعل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء
صفة لازمة لاسم السلام الذي هو اصل الجنس اعتناء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل
اللغو وفضول الكلام لولا ما ذكر من قدرة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما فيمكن حمله على كل من ضربي التاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث الذي هو صفة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن

ب
يليها

الا قبلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على التوبيخ لان الكلام على حذف الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله
من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل اللغو والاثم وهو المستثنى الا ترى انه لو لم يكن ذلك الكلام
ان لذكر منعقدا بعد ثم فان في الاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل الا
امرأة الا زيدا ولو صح ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومتى كان تاكيد المدح بما
الذم ضربا خر وهو ان يثنى على الشيء بصفة ثم يعقبها بكون العامل عامة بمعنى الذم والمستثنى منه
فيه بمعنى المدح نحو ولا عيب فيهم غير انهم آباؤهم اللئام وانما جاز ذلك لان المقام
كلها وهو الايمان بالله ونعم عن ذكر الله ونعم منه واستغراقا به وكرهه وعلى هذا قول من
اهل الكتاب ما نقموا منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستثناء حينئذ لان الكفر في
معنى النهي وهو كالنفي لا ترى ان افادة التاكيد بهذين الاسلوبين اعني الاسلوب المعهود
وهذا الباب كما في تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المبالغة كما مر في قوله
اي خولي الا يعتصل بدبع الزمان الهمذاني ان يمدح خلف بن احمد السجزي اصولك الا انه
البحر اجواده الا انه الغيث غمام لكنه المهند الا انه السماك ومنه ما يعد من التاكيد بما يعد من الضرب
من الاستثناء الا ان استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه ما يعد من المتصل تاكيد الذم بما يشبه
المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح صفة من جنس ما نفي عن الشيء صفة ثم يضيف اليه
نحو ما فيها الا اي نحو صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان اخر فيه الا انه يدعى الى ما ليس فيه
وثانيهما ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب ذلك الاستثناء بلفظ صفة مدح اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه حافظ لدينه الاول يعد التاكيد بمرجح والثاني من وجه احد يحتمل بها على
بناء ملخص على من الضرب الاخر على الاستثناء المنوع الا ان كلامه فاسق ومنه اي من المعنوي
الاستثناء وهو المدح بشيء على وجه يستبع المدح بشيء اخر كقولك اي قول الطيبي هذا
من الاعمار ما لو كنت اعمر جميع من مضى من الدنيا لاتى خالد بعده لبكاه الشجاعة عاد الدهر فعلا
بحث لو ورثت اعمارهم كلها من الدنيا على وجه يستتبع مدحا بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظمها
خشيت الدنيا على نفسها لا فادة قد يعني به احد شيئين الا فادة قد يعني به قال علي بن عيسى الربعي
وهذا في البيت وجهان احدهما ان المدح حصل بما نفيت الاعمار دون الاموال وهذا تمام بيتين
عن علو الهمة وقائلهما انه لم يكن طالبا لمال اي مثل مقتولية لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان نفيسة الدنيا انما هي هذه لا هلها فلو كان
طالبا لمال وعمل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي

قوله
الا قبلا سلاما
سلاما امتثلوا امرنا
فيما بعد قيل قوله لا يسمعون فيها الا قولا سلاما
والمعنى مفعول
به لهذا
من نهاهم لا يسمعون فيها الا
ان يقولوا سلاما
بعضهم سلاما
الخ
اقسم
يفشون السلام بينهم فيحيون
سلاما ما عشنا
سلاما
الخ

قوله الا كون استثناء ان مثل
قوله سلاما في الجزيرة
قوله الكلام الاول
صح

وهنا ي ومن المعنوي الادماج بما لا يدمج الثوب اذا لفه وهو ان يضمن كلام
سيق لمعنى مدحا او كان غيره سيق اغراضا مقصودة بمفعول ثان يضمن وفعل اسند
المفعول الاول عنه الاخر الثاني بحيث لا يكون مصرحا ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مقصود لاجله وقال في قول الشاعر اردد هزارا سعادا في بنوسنا واسعد نا بنعم
وكرم ضمنت لفعل فهم منهما ودع امرا ان المراد المفعول الثاني من شكوى الزمان
الهنيء ضد سمي به الشكاية مصرح بها فلم يكن مدحا تجد ولو جعل الهنيء بمعنى
لكان ارتب جميع انواع من انواع الاستتباع لشمول المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقول ابي الطيب فلا عذل يثنيك عن ذلك الذي اجفانك كاوين اعدها على
الدهر الذنوبا فتضمن وصف الليل الشكاية من الدهر بعد لكرة تقلبه اجفاني الليل
الليل كاف على الدهر ذنوبه ونحو لو معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في
بيت الطيب او اكثر كما في قولنا بن بيانا ولا بد من حمله في بيت الطيب على الجمع لان اوعد
الحالم المخبر عنه فاذا رجح ان الفعل اخبر يكون حملها حاجتي عن ذلك بالاستفهام عن وجود
خليل صالح الان يوعد حمله وضمن المخبر بذلك شكوى الزمان لفقد الاخوان حيث
اوضح الاستفهام خروج الانكار بنيتها على انه لم يوجد الاخوان من يصلح لهذا الشان
بنية بذلك على انه لم العزم على مفاده فحمله ابدا الكرما كان مريدا لوصل هذا الخوب
الموصوف على الجهل الماضي والعلم عزم على انه ان وجد من يصلح الان يوعد حمله اوعد
اياه لان الودايع تستفاد الاخر الامر ومعناي من المعنوي التوجيه ويبقى محمل الاقتضاء
وصور اراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقوله من قال اعور يبقى عمرا خاطئ
عمرو فانه يحتمل ان يقصد ان بصر العين العوراء صحيح فيكون مدحا في
ان بالعكس فيكون ذما قال السكاكي في معناي ومن التوجيه تشابه القران بايهما
وصواحبها لهما الوجهين المختلفين فقد فيما غبا الخرو هو يحب ان في التوجيه سواء
الاحتمالين التشابه بين احد المحبين وقرب والاخر بعيد لهذا قال السكاكي واكثر
مشابهان القران من قبيل التوجيه والابهام ومعناي من المعنوي المزل الذي يتبادر
الحد كقولنا اما ابخيل انك مفاقر افضل عدم عرى اكيف اكلك المضمن معناي من
المعنوي بحامل المعاريض وهو كاسماه السكاكي سوق المعلوم مساقه لغرض لكنه لا
لا احب تسميته التخلص لخروج على ان نظر في بحامل المعاريض لورود مدحه كلام المتقدم كالذي يمدح محمول
المخاربجبا بالشجاعة كابوزر وهو من نواحي بادبكرمانك هو ورد قامر اورد ثم صار

قوله اردد هزارا ه الابيات
تمثله
بجملة الحاج
ونعما بهم انوى الفقير
بمعنى انهم اذا
قضوا اللبانة
وصلت وهو مجهول
باصله
فعل به الجيد
قوله اي تنهاها ان توقفاه
قوله عند سكان
الشكاية
مصرح
بما قد يخاب بان مقصود
الشاعر
بالذات مدح
الوزير وقد ثبت بالوزن
فيها الا اعتبار يكون شكاية
الزمان فيه مدخيرة
بالعوض
فيه
نعسف قوله اسد ولا يدان تر
بهله
يريد ان ما
لا بهيبة الاشبال لا توثر
وصارات وتباشه لان
جبيرها وصاحبه
بالطرد
الشتم
وغيرها مما هو من اعمال
الجهلاء
وتقبل الاكتساب
والاستدراك
قوله ابو بكر مالك
الجبل
قوله ابو بكر مالك
الجبل

أورق كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم أنه لم يجزع لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن
الدال على الشك ويعد ذلك أن لا يجب في كلامهم كون التشبيه مما قد يستعمل في مقام
الشك في الحكم والمبالغة أي كالمبالغة في المدح كقوله أي قول البحتري ألمع برق سرى أم
ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الحالي أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حتى يتجاهل في الفرق
بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح أو المبالغة في الذم في قوله أي قول زهير وما أدري
وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة والتدله
أي كالتحير والتدهش في الحب في قوله أي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع
هو المستوي من الأرض قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر في إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح
باسمها ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله أمنزلتي مي سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع وكالتعريض كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كأنهم لم يكونوا يعرفون منه
إلا أنه رجل ما وهو عندهم أظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى
أو في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه أي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان
أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له أي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره
أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته أو نفيه عنه أي
أي من غير أن تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن
رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالأعز صفة وقعت
في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا لفريقهم المكنى
عنه بالأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله تعالى ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما
يحتمله أي حال كونه خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق
بالحمل أي يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت إذ أتيت
مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت
بالإتيان مرة بعد الأخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت
قال بل تطولت وأبرم قال حبل ودادي لفظ طولت الإقامة والإتيان أبرمت أي مللت

قوله وسوف إخال أدري
أسدي
بكسر الهمزة في
المتكلم بكسر حرف
المضارعة على خلاف القياس
الجوهري تكسر
أفصح من
الفتح
والفتح لغة بني أسد خاصة
وهو
القياس قوله
وكالتعريض في قوله تعالى
وإنا أو إياكم لعلى هدى الآية
قال في
الإيضاح وفيه
الإنصاف على هذا الإيهام على
هذا اللفظ [illegible]
[illegible]

ابم

وابوم ابهم حسم والظول المفضل والاعظم يقولون ابرص ابهم من هذا الفيل واما قول
الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما سابيات فكانوها
ولكن يجوز اذا قالوا المذكر صفة منا فلوب عضلة صدق واولكن عرقوب اذا لبيت ألفا
من هذا الفيل والبيتان الاولان هزيلة من اذ الكلام المحمول على هذا معنى لا يحسن
كلام الفيزول وضع بعضهم في ظنه محملة على خلاف ذلك المعنى ومنها ذي من المعنى الاطراد وهو
ان يجيء باسماء الممدوح او غيره واسماء اباءه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويبقى
اطراها الان ذلك الاسماء في تقدير كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقول ان يغلبوا
فقد تلك عرقوبهم بغيبة بن الحارث بن شهاب بقاتل الله عرقوبهم اي هدم ملكهم
وهو اذا ذهب عرقوبهم فقد ضعضعت هامتهم فقد تل عرقوبهم اي ان تجعلوا بقتلك صاروا بغير حزم
فقد اثرت في عرقوبهم وهدمت اساس مجدهم بقتل نبيهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله ابوهم
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في
الكتاب سبعة وهي الجناس بين اللفظين وهو شبهان ما في اللفظ وما في اللفظ فجزء الجناس
في المعنى تجانسا وسبعة اوجه مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجردا لوزن نحو ضرب
وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجمع تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام فالتام
منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وهي كل من الالف والباء والتاء الى الاخر يتوقع حتى
من انواع الحروف وهذا يخرج نحو بفرح ومرح فان اعدادها وبه يخرج نحو السان والسنا
وفي بعضها او به يخرج نحو الورد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل
لها باعتبار عركات الحروف وسكناتها نحو ضرب فعل على هيئة واحدة جلا وضرب اسم
للفاعل وضرب اسم المفعول ثم ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه
يخرج نحو الفتح والخفض وجعل الحسن الصائم عنى لدام حسن الافادة من صور وتصوية الاعضاء
فان كانا اي اللفظان المتفقان مجموع مادتهما من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او
فعلين او حرفين سمي تاما لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسماء اما متفقان في الاداة
او الهجاء وان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
من ساعات الايام او مجموعين نحو طول الشاعر جلد الاجمال الجمال والهوى للمحدثين الاولون
جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل وهو المراد به منهما الاعمار واما
مختلفان نحو قول الحريري وذا مام وهنا بالعهد ذا عهدة اذا مام في مذهب اهل الشام

الأول المجاد الغالي جمع ضرب بالضم وهو الثوب الغليظ الماء وخفة فلان طويل النجاد و
طلاء النجاد الأول مفرد والثاني جمع النجد وهو ما ارتفع من الأرض وإن كانا أي اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم فعل وحرف واسم وفعل وحرف مبنيتي مستوفي فالاسم والفعل
كقولك أي مولاي إلى تمام ما مان من كرم الزمان طابت يحيى لبدي يحيى بن عبد الله لا تذكرهم لم
يحيى الكرم ويجدده وآخر بعض آخر للشام وهو ان كان احد لفظيه أي لفظ التجانس
التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب كما مر وإن يكون التجنيس جناس التركيب إذا تفقا
أي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المشابهة لفظا في لفظ التركيب في الخط بعض كقولك أي قول أبي الفتح البستي إن أعلم علما يكون في محبة
أي صاحبه جهدا فقد عدلت إلى الجهد عنه بجهد فظ أعلم مفعول أول لعلما وكقول أبي العلاء مطايا مطايا بها جلد على
بأمنان دنا منان عنها البس عني بمفلع فظ أعلم ما مفرد وما حرف نذا مطايا منادى والألف التي
في آخر لفظ اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقولك أي قول أبي الفتح كلكم كفواحد الجام ولا جام لنا
إلا الذي ضمد بر الجام أو جاملنا أي عاملنا بالجميل فإن قلت ما هذه قولك والأحسن تسميتهم
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تذكرن قد كان
فيك وأيكة بديع بضاعي الوبل حال صباه بمثل العيش الجام ووضعه رد وعن لفظة
مطلع صباه فالثاني مركب من صاب والميم من مطلع والصاد من صباه شحمة والصاد الأول
بالفتح مفعل من صاب الطير إذا نزل بها غير منقطين في الخط فصل بيتي مفرق فالفاء من كفواحد في
المفروق أن لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بيتي التجنيس مرفوا والأفهو الأمنشأ
أو مفروق صرح بذلك في الإيضاح وقع عبارة الكتاب بنشأ هذا إذا كان اللفظان
منقطين في أنواع الحروف وأعدادها وهيأتها وترتيبها وإن لم يكونا منقطين في ذلك فهو
أربعة أقسام لأن عدم الانفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف أو في
أعدادها أو في هيأتها أو في ترتيبها لأنها أو لاختلافا واحدا من ذلك وأكثر فخمسة بين
الانفاق الأول النوع والعدد بمثلا أو في الترتيب أو العدد فقط أو بعد ذلك من باب التجنيس
لبعد الخاتمة بينهما فلذا حصل المذكور في الأقسام الأربعة وإن اختلفا وهو معطوف على
الجملة الاسمية أعني قوله والعلم مثلا منقطين أو على مقدار أي هذا إن انفقا وما ذكر وإن اختلفا
أي لفظا التجانس في هيأة الحروف فقط وانفقا في النوع فقط والعدد والترتيب سمي التجنيس
محرفا لا محالة إن لم يشابه أحد اللفظين عن هيأة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم

جمع البرجة البرج والمراد لفظ البرج بالفتح والبرج بالفتح واما لفظ البجة والجز فمن التغيير الآتي
وكذا اي كنحو قولهم في جمع البرجة البرج وكونه من التغيير الحرن وكون الاختلاف في الهيئة فقط
قولهم فيما كان مفتوحا او مضموما او مكسورا كل ذلك بالاعراب اي كان مشددا والمشدد حرفان و
وهذا يقتضي ان يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا مختلفين بالعدد والحرف ولكن لما كان آخر المشدد
لا يقع اللسان عليهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في صورته حرف واحد
زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف مشدد في هذا الباب في حكم المخفف فقط
هذا الواو من مفتوحا مكسورا كالراء من مفتوحا وهذا الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو
اتى الفاء من الاول ساكن وفي من الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وان
قولهم البدنة شركة الشركة فقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدنة شركة
الشركة فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والواو من الاول مفتوح والتاء
الساكن وان اختلفا في اعدادهما اي وان اختلف لفظ اللجاجتين في اعداد الحروف بان
يكون حرف واحد منها اكثر من الاخر بحيث يدخل الزايد تحقيقا في الوزن والهيئة والتركيب مثل
الجناس ناقصا لتقصان احد اللفظين عن الاخر وموسعا لتمام الزايد ما حرف واحد
اكثر على التقدير بن تهوامافي الاول والوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف ما يجري في واحد في الاول مثل قولهم والنفس بالنفس وبالسين الى جنبه بالشين
او في الوسط عوجه او في الاخر كقوله اي قوله ابي تمام يمدون من ايد عواص مواعم
تمام تصول باسياف قواض قواضب من ابد صفة موصوف محذوف اي تمد عدوا
من ايد وذا بدة على هذا لا حفش او المتبين مثلما ان قولهم هذا من عطفة بالحمل على الموضع
موقع مفصل بمدد وعواص جمع عاصية من عصا به بالسيف وعواصم من صفة محذوفة
وحماه وتواصر من قضه عليه حكمه قواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الجد لضرب
ايد باسارزبان للاعداء حاميات للاولياء سيالات على الاقران نسيوف هامكثير القتل
قاطعة وبيانه هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطردة ووجه حسنه ان يوهم
قبل تمامه اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي قصدت فاذا ان بها تاكيد للاول
حتى اذا امكن اخرها في نفسك ودعاء سمعك انصرف عنك دلالة التوهم وتصل به الفائدة
بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف واريد كرمة الاقسام واحدا وهو
ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرق
القلب بين جوانح وقيها حرف هذا الذي يكون كثيرا من حرف مد بلا وان اختلفا في انواعها

اى اختلب لفظا التجانسين في انواع الحروف فخرجان ان يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد
والا لبعد التشابه بينهما بخروجهما عن التجانس كالضرب فانه ضرب وكل واحد من ضرب فرد ولفظ
ضرب في سائر الحروف الا الدال والطاء وضع فيهما الاختلاف لانهما متقاربان بين المخرج متى هذا
الجناس ضارعا وهو ذلك اضرب لان الحرف الاجنبي اما ان الاول فخرجه بيني وبين الكاف
وطريق طاء اسل وفي الوسط نحو قوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه والاخر نحو الجبل معشود
بواسطتها الخروج ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وبين اللام والراء من
تقارب المخرج والا ادى ان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو اما في الاول نحو ويل
لكل همزة لمزة الهمزة الكسر والمزة الفتح فيشاء اسمها اما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها
وبناء صفة يدل على الاعتياد ولا يوجد كذلك الا بكسر المتفوه او في الوسط نحو تفرحون ولكم ما تكتمون
تفرحون في الارض بغير الحق وما كنتم تمرحون والاحال تمثل بقوله طاهر زاهر عالم للمجتهد
وانجب الجرشد بدال في عدم تقارب الفاء والميم الشفويين بخلاف الواو في الاخر نحو فاذا
جاء هم امر من الامن او الخوف اذاعوا به ولو اختلفا في نوعها اي واختلفت لفظا التجانس بين في ترتيب الحرف
وان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن لم في احد اللفظين من الحروف ما هو بتوسط في
اللفظ الاخر سمي هذا النوع مجانس القلب وهو ضربان لان في ضرب الحرف الاخر من الكلمة الى
اول من الثانية التي تليها ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض
وايها اشار بقوله نحو حاسر فخر لاح دانية قال الاخفش حاسر من الاحياء
مؤخر ومحل فخر للاعداء محفوف وبقية قلب كل ونحو اللهم استرعوراتنا وامن روعاتنا وسمي
قلب بعض ولا واحد منهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمتجانس الاخر في آخره سمي
تخييل القلب مقلوبا بحيث لان اللفظين كانهما متجانسان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من بعده
في كل حال واذا ما احد المتجانسين سموله كان جناس القلب وغيره ولذا ذكره بالاسم الاعم
دون الخاص المتجانس الاخر سمي الجناس مرددا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد واولهم التقيد غير النفع غير ونحو قولهم الصبر مفتاح
ومثل عوامر عواصم فولت كقوله لك حاسدا ولا ولياء والاعداء فتح وخفت وقد يجيء
التجنيس على نوالف اللفظين من الكتاب وقد يجيء بخطابا كقوله فهم والذي هو يطعمني
يسقين واذا مرضت هو يشفين وكقولهم عليكم بايكار فانهن اشد حياء واقل خبا وكقولهم
عز ل خل ضاعت ولذلك تخشع اخر خلل بعض العلماء الذي قد تقدم هذا
النوع ما ليس من الحروف وانتضاها كقوله لهم سعود بعود والمستنصر بخير

بعضهم بوقيل فاصل استنصح ثقة انيس بصيغة فعال اتيت بصيغة فعل والحق ان
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول
مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو قائم وجعد للذين القيام فانهما مشتقان من قام يقوم
والثانى ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهى ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك
بان يوجد فى كل من اللفظين جميع ما يوجد فى الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجع الى اصل
واحد فى الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين فان قال من تقول والقالين من القلى
ونحو قولهم اذا قلتم فى الارض رضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الكبير هذاك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول من غير ترتيب
الترتيب مثل القمر والرقم والمرقد ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو
ظاهر وعن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقول
خلفت لحيته موسى راسه وينيرون اذا ما قابلوا ومنه اى بين اللفظى بدا لبخر على الصدر وهو
فى النثر ان تجعل احد اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين اى
المتشابهين فى اللفظ والمعنى والملحقين بهما اى المتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما
الاشتقاق او شبيهه الاشتقاق فى اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر فى اخرها
اى اخر الفقرة فيكون اربعة اقسامها احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو قوله عز ونحنى
الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان يكون متجانسين نحو سابل الشيم يرجع ورعه سائلا
الاقل من السؤال والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو مستقر و
ديكم انكان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين و
هو النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما فى
البيت والاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى واعتبر حشو
المصراع قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه زهد
مشهور شهرة اى المصر تركا اولى لانه لا معنى فيه لزيادة نحو على الصدر لانه لا صلاة لحشو المصراع
الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول والمعتبر عند المصارعة اما وهو ان يقع اللفظ الاخر
فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما
مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة فى ثلثة واربعة
ان الملحقين منها الامران لان مجيئها الاشتقاق او شبه الاشتقاق بعيد الاستة عشر
حاصلة من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصارعة يورد من شبه الاشتقاق الاشتقاق الواحد

اما لعدم الظفر بامثلة الثلاثة الباقية واما لاكتفاء بامثلة الاشتقاق فيها الاعتنا
او وعد ثلثة عشر مثالا اتماما ما يكون اللفظان مذكورين فما يكون احد اللفظين في اخر بيت
واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم طيلم وجعد والسين الى ماجد
الندى سريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قول اراى قول صحيحين
عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صغرا
طيبة الرايحة وموضع مرعى عرار وضع على اسم ماء ومن زائدة وتمتع مفعول اقول محذوفا
اقول اصاحبي العيس تهوى بنا بين اباءة الخ واقتصار بعنى اجاوز ومفعوله باشر قصتنا و
الرواحل مشترك بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متعلقها اى استمع لنشيم عرار
تجده فانعم اذا اصبحنا الحزن وجنا من رض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قول اراى قول لبيد تمام ومن كان بالبيض الكواعب جيع كاعب فهي جارية
حين يبدو ثديها للنهود معزها مولها قما زالت بالبيض يعني بالبيوت العواصب للقواطع
معزها وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فانى ناجع لي قليلها وقيل الما على الديار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا قيلها
الا لمام الزور القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه
ضمير الامام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد
الاقتصار عليها قليلا في مثاره يكون الصفة مقيدة ويجوز ان يرتفع قليلها بالناجع وناجع خبر ان او
هو الابتداء وناجع خبره مقدم عليه والجملة في محل رفع على انها خبر ان والضمير في قليلها للساعة
اى قليل التعريج في الساعة يعني فما على الديار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان موحشا
خاليا لكثرة اهلها ولكثرة النعم بها وان لم يكن الامام مكانها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفع
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متهاجين فما يقع احدهما الى اخر البيت والاخر في بيت
المصراع الاول مثل قوله اى قول القائل اضاف الاوجاني دعاني اى اتركاني من ملامكما سفاها
هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق نحو قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجاذبين الاخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول القائل ولذا البلابل جمع بلبل وهو طائر الهزر وناصفة
بلغانها واقفت البلابل اجتماعا بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيها الخمر الاحتساء الشرب و
المقصود التمثيل هو البلابل للمالك بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على
مذهب السكاكي دون الخطيب وما يكون المتجاذبين الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول
الجوهري فشمرت بايات المثاني اى القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين

وبقي فاتحة الكتاب ثاني الاثنين وثوبك كاهلوة وبقي جميع الفرائض مثاني لانه لا تخلو
اية الرحمة واية العذاب ومعنون برزات الشافي اي نبات اوتار الزامر التي تضم طاق منها
الى طاق الواحد منها مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانسان الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قولهاي قول الفاضي الارخالي املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي انهم افلسيون فهم ظلاح
اي خوز وضباة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثله قولهاي قول التجري ضرابا بيدتها في التماح فلسنا
نرى لذلك منها ضريبا فالضريب جميع ضربه وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وجميع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب الفداح منها واجتماعها الى اصل واحد في
الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قولهاي قول امرء القيس فالمرء
لم يحزن عليه لسانه فليس على شيء سواه يحزن اي فالمرء يحزن الرجل لسانه على نفسه ولم يحفظها
بعود ومنديله فلا يحزنه على غيره ولا يحفظها من الضرر لغيره يحزن ويحزن مما جمعهما الاشتقاق
وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصر تم من الاحسان رد فكم والعذب من الماء هجر للاولى
في الحضر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم اكثر فما مكم على فهذا اية مثال الملحق احد
الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول اذا نمن القسم الثاني من الاحاد اذا يجمعهما
شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قولهاي قول ابي ما
قدع الوعيد فما وعيدك ضايري اطنين اجنحة الذباب يضير ضاير ويضيرهما جمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قولهاي قول البحتري تمام في مرثية محمد بن حميد
حين استشهد بسوى في القرى من كان يحمي به الورى خلت وبعد مرور الدهر ما نالهم والغمر
قد كانت البيض الغواصي السيوف القواطع في الوغى فاتراي قواطع بعد استعمال الزمان
فهذا الان من بعده بتر جميع اتراي لم يزل بعده من يستعملها استعمال فيغمر والغمر جمعهما الاشتقاق
وكذا البواتر والبتر وما اشبهها الثلثة التي اهملها اللغة فمثال ما يقع احد الملحقين الذي يجمعهما
شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري وكاح يلمح على
جوى الضنا اني ملهى فتحته له من كاح كاحا اي فاض بالجوع والاحراس فاعل من كاء وشا
ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومصطلع بتلخيص لمشه ومطلع الى تلخيص عاني فالاول
من نحو عيني والثاني من نحو عيون ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر
لعمري لقد كان القرا بامكانه تراه فاضحى الان مثواه في القرى فالقرا واوى من القرية والقرى تابع
وهو اي من اللفظ التبع وهو مما يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها

موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجيء وقد يطلق على توافقها والى هذا اشار
بقوله قيل هو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو
اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة
بلسانها واحرفها الاخيرة منها او غيرذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على طوطو
في الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاشتراك حيث قال انما هي في
النثر كالتوافي في الشعر الالفاظ المتوالية عليها في اواخر الفقرة وهي التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاشتراك معنى المصدر كما اراده المصنف فقول رد
هو معنى قول السكاكي معناه ان هذا معنى قوله السكاكي ومحصوله يعني كما ان التوافي هي
الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاشتراك هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقرة
كما ان التقفية ثم توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هو منها توافقها وهو اي السجع ثلثة
اضرب بوجه ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد
خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ اوان كان اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من القرينة من الاخرى في الوزن
والتقفية اي الموافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
الاسماع بروا جوز مطلقا بجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن
والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابلها يشي من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذن
لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازي اي وان لم يكن ما في احدى
القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي في ذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره ما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية حينئذ نحو فيها سرر
مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالناصفات عصفا او في
التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة
من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ان شانئك
هو الابتر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التالف
وان يكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى اخر والا لكان
تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا
تحده الالسن بمرورها ولا تهمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم يزل للكفر اقوى الاسباب

وضحاه ولا رسمًا الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو
الاثر واعفاء الرسم قيل والسجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينة الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينة الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا
يحسن ان يوفى بمزيد قرينة بعد قرينة اخرى تقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان يكون الفصلان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يضره عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقولهم
قد وقالوا الحمد لله الرحمن ولد العالمين جثم شيئا قاما كاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر
الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع ولم ار في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان
على لفظ فقرات الاولين بحيث يأتي في عدة واحدة ثم يأتي في الثالثة بحيث تزيد عليها الحد او يجوز
ان يجيء متساويا لهما كقولهم تقم واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه السلات كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد يكون في
امد في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يشعر الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية
ويعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل السجوع من سمع
السامع وان ايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا ضيق بالفاظ قليلة تعسر على الطباع السجع فيه
احسن القصير ما كان عن لفظين وبينا ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنها يقرب من القصير بان يكون تاليه باحد عشر الى اثني عشرة واكثر من عشرة لفظ كقوله
تعالى واذا ذوقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة ولا اشتباه
مبنية على سكون الاجتماع اي والخوض في اصل الفواصل لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الكلام
وكلهم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما العبد ما فات وما اقرب
ما هو فات فاسكنوا عين كلمة فات لان الذام من فات مفتوح ومن فات مكسور ومنون وهذا
غير جايز في القرآني ولا واقف بالفرض عن تزاوج الفواصل واخذ رايتهم يعبرون الكلام عن هذا
للازند واج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوة وهذا في الطعام وغيره اي اتيك
واخذه ما قدم وما حدث اي حديث بالفتح مع ان فيما ذكرناه كالمثال غنية فاطلبه بهم في
ذلك قبل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في اللغة هدير الحمام ونحو هذا بل هي فواصل وهو
مشعر بان السجع هو الكلام الاخير من الفقرة اذ لا يقع الفواصل الا هناك وقيل السجع غير محقق

بالتنزيل بل بالحزن في الظلم قوله تمام قطربه رشده قد نوت يوما ضربه بمدى هو الانا
الطويل واصله من الماء وروى يوم ينداعا اى صار ذا روى في هذه العبارة عن الطعن والضرب
ولما اودى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اودى الزند خرجت ناره فخلط
والضمير في به يعود الى الضرب المذكور في البيت السابق وهو قوله ساعد بضرب الاحبة ولهم
لا اعلم ان احدا جعل شيئا من الحدود من السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص
بالنثر التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي لسجعة الشطر
الاخر وقوله سجعة وينبغي ان يشترط على الصد لانه يجعل كل من شطري البيت سجوعا
سجعة مخالفة في الشطر الاخر فالقول الثاني يجعل ان الشطر الذي بجعله ويجوز ان يسمى
كل فقرتين سجعتين سجعة متسمية الكلام ما سجع فيه قول الحريري لما اقمعت ضاقت
الاعراب ما تمرع عن الاتراب بجفنه ونزلت في طواح الوزن المستعلا الذي
سجعة اخرى كقول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله مرتقب اي راغب فيما عنده من ثواب او خائف عقابه فسجعة
الشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الذي
وقوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب فالسجع على القول بانها في النثر
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب في العروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان
يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا
بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني
فاذا جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة
ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من قصيدة
الصبوح والمصرع الخفة الشرب مع الكاس الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ
ان يكون المصراع الاول متعلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فالاول معلق على صبح
هذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود بالبيت ضاه

بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة بما اخرجه منه ومنه اى من اللفظى الموازنة وهو ان
الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين والاظهر من اللفظ دون المعنية بضم نون
مصغرة وزاى بعدها مثناة فوقانية ومثلثة متساويتان فى الوزن لا فى المعنية الاول
على الثانى فى محل التاء الثانية على ما بانين فى علم القوافى ومثله قوله هو الشمس
قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون المعنية انه يجب فى الموزنة
ان لا يتساوى الفاصلتان فى المعنية بل يشترط ان يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد بالشرط
يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى الوزن وسجع بكون بينهما وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لصادقها فى مثل سر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع
فى مثل وتبارك مصفوفة وزرابى مبثوثة وعكسه فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر مصداقا لبيت
وعجز فى الوزن لا فى الحرف الاخير فيه كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فيجب
على هذا ان يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين فى الوزن وفى الحرف الاخير ولا يشترط فى الموازنة
تساويهما فى الحرف الاخير فلا يخفى بعد وقرب وخفوه ذلك خفاء كان اى ثم ان تساوى الفاصلتين
دون المعنية فان كان ما فى احدى الفقرتين من الالفاظ اكثر اى اكثر فى احد الفقرتين
مثل ما يقابل من الالفاظ من الفقرة الاولى فى الوزن سواء كان مثله فى المعنية اولا وكان حسن
هذا النوع من الموازنة باسم الماثلة فهى من الموازنة بمنزلة التربيع من السجع وان كان فى كلام البعض
ما يشعر بان الموازنة المقترنة بما اعتبر فيه المماثلة تختص بالشعر او ورد فيها مثل الامر المشترك لا من
الشعر تنبيها على انها تجرى فى النثر والنظم جميعا وان يختص باسم التسهيم فهو على ما يخص به علم من ان الشئ
لا يختص بالشئ كما سبق الى النظم من قولهم هو تساوى الفاصلتين فقال وخير اعتياها الكتاب المستبين و
قصدنا بها الصراط المستقيم وقول اى يخاطب قائما مقام الوحش لصعقر الوحش الان هلما الينا ايها الوحش
الناشئ بالبيد وبحيث شئت ومنها الوحش بوافرتها الخط الاطحا الذى ابرطا الفتى اى حكم فيه بقوله
فيها الظبا الابتر والبيت تمامه يكون اكثر فى احد الفقرتين من مثل ما يقابل الاخرى بحيث لو جعل كل منهما
تماثل الوزن فى ابتدائها وقصدنا بها ولكذا فى هذا وذلك وشال الجميع فى البحتري فاجمل الحبيب ذلك
مطمعا واتمم منا الرجيم عنك مهما ومنه اى من اللفظى القلب وهو ان يكون الكلام بحيث انه قابلته
ابتدأت من حرف الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل هو هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم فقط يكون
فى النثر فقط فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من الصدر والعجز صالحا لان يكون صدرا وعجزا لبيت
لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قابلا للجزء كقول ابى الطيب الذى ما ساوته ثروة فى كلامه ولو

كل موده مترتدم واما في الشرفا اشار اليه بقوله وفي المشرب بكل ما فات ورمل فقير الحرف
المذ بعد في هذا الباب في حكم المضعف لان المعتبر هو الحرف المكتوبة ومنه اي ومن المضعف الشريح و
يسمى الموشح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين بجمع المتنع عند الوقوف على كل منهما
اعني على القافيتين وكان عليه ان يقول بجمع الوقت والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان تخيير الشاعر
ان يكون الشعر مبنيا على القافيتين وقت كانهم مقرونين بين بيني الشاعر بيات القصيدة قافيتين
قافيتين على بحر بن او ضربين من بحر فاحد فصلي اي القافيتين وقت كان شعر استعمالها والحمل ان
لفظ القافيتين شعر بذلك فليتامل كقول اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنيا
الحسناء اشبه اشراك الردى لحب بالمال الملاك وقرات الاكدار اي مع الكدرات دار متى ما اصحك
فحبوها ابكت غالب عبد الماء من دارها الا بنضخ واسيرها الا فتك بجلابيل الاخطار وكذا سائر
الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انتهاء على القافية الثانية من ضرب القافي وعلى القافية
الاولى من ضرب الضاف والقافية عند الخليل من اخر حرف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل
ذلك الساكن ويروى عند غيره ان المعتبر فيها الروي وقبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى
من قوله يا خاطب الدنيا هي من تركه الكاف من شراكها الروي الى الاخر وبجميع قوله شراكها الردى و
القافية الثانية من نحو الدال من اكدار الى الاخر والظاء من فظه فاحفظ منه وهي ما اتوا الاخر مذكورة في علم
القوافي وقوله على بناء البيت على قافيتين او اكثر كان احسن لشمول نحو قول الحريري يحوي بها
المشهر الصلب الجوي وتطفو بوصالها وترعى البتل المتفكر القلب الشجي اكتفى عن الثالثة بالاولى
فان قيل اذا وجد ابناء على اكثر من قافيتين فقضية بناء على قافيتين قلنا الاظهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم وقيد الالتزام
والتتميم والتشطير والاعنات ايضا وهو ان يجيء في قول الروي وهو الحرف الذي بني عليه
القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثل ما يجيء بذلك لا تزيجي بين الاضداد ان رويت
الجمال اذا ملته وهذا الاذلال فضل يجيء بين قوني الجمال ومن رويت على الجبال اشتد ت عليه الروى
وهو الجمال الذي يجيء بعد الاذلال ومن الزي كان البيت يزري عنده فيتظلم كما ان عند الاروى ينقطع
الشرها وما في معناه اي مثل الحرف الذي هو الروي نحو قول الروي ان فضائلا تبقى الحرف الذي وضح
فواصل النظم موضح قوله الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في التتميع مثل التزام حرف كرمز
يجعل التتميع بعد فصول من الفاصلة نحو قافي مشاوم قوله ما ليس بلازم ظاهر يجيء الزاما يجيء
الدال في بيتين او اكثر وقد ينتين او اكثر والفي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في التتميع
مثاله قوله فما بالك من ذكرى حبيب ومنزل اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح

هو

وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في السجع الثاني بحرف ثالث يلتزم كما ليس بلازم في السجع معنا انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية السجع وقبلها في مشاركة فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلنا ما قبل القافيتين من الفاصلتين مختلفا بحسب ان لم يجيء الى الاتيان بذلك الشيء في سجع السجع بعد وقوعه بعد ظهر مما سبق انه كان يمكن ان تقول عما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قولنا قبل حرف الروي وما في معناه فيصح ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تنهر ولا تسخر ولا تظلم ونحو ذلك وكذا فظ القاف لتحقق السجع في نحو ولا تنهر ولا تنصر ولا تقصر كما ذكر في قوله تعالى اقرب الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله ما شكر عبد ان تراخت منيتي بادي لي تمتن وان هي جلت اي لم تقطع ولم تخلط بمنة وان عظمت في الناس شكرت نعمته واشكر والي وقد يتشكرت فالله يريد دون نعمته وكانه اراد لعمري ونحو فضل البار اوجل الاتقاء بدل الاشتمال من عرو وفتى اي هو فتى جدير بحمد المفوض عن صدقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم بدو زلت النعل بادي لا مظهر الشكاية اذا نزل بالبلاء واستبلى بالشدة بل اصبر على ما يشوبين من حوادث الزمان صوفي لهم رهينة قول الاخوذ اذا اضطر الرأي لريضه وان ابسر المرار ابسر هاجه لدى حلتي اي فضربي من حيث يحمي بكاها لانني استرها بالتجمل فكانت حلتي قد يجيء حتى تجلت اي انكشفت فذلك باصلاحها اياها وبدهن فيجيء اعتلم جعله كالداء الملازم لحتى فالهاء بالاصلاح حرف الروي وهو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلازم مسألة منصوبة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت وسدت ومنت وشقت ونحو ذلك فيجيء كل من الآية والابيات نوعا من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء والالف والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالفتح والتسكين والعكس كقول ابن الرومي ما تولد الدنيا بمن هو فيها كون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وان عد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان تملت قد ذكر الصفدي في الاصباح ان ذلك قد يكون نوعا لغويا ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اخيار الكسل فانه التزم في الفاصلتين ما قبل الكسل الفعل السين الذي يحصل بدونها كاك قد التزم في شتار واخيار التي التاء يحصل التجمع بدونها فعل بدخل مثل ذلك في الشعب المذكور تملت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه ان يكون

ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرها الا ان جميع ما في البيت الى حرف الروي مسبق عليه ان قبل
حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللازم
بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
من حروف القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي
ما لا يلزم من مجيء وكذا حرف او حروف بعينها او اكثر ولان قوله قبل حرف الروي وما في معناه من
حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح
فقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا مما ان مثل هذا الاعتبار الذي يجيء لزوم ما لا يلزم قد يجيء
في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من
المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي با
لالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على
منظر قبيح ويعد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم
شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى والتصويره هذا ما تيسر لي بإذن
الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان
الاول ما يتعين اهماله وهو ما يجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى
تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف
مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الوصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل
من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل القطع وهو ضد
الوصل كقول الحريري وادي دار زيد دار ود واد ذو ورد ذا ود وزود ومثل الخيفاء
الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين والى الخ الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر في رسالة او خطبة
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف الهجاء والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله
اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل
الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة

على سياق واحد ومثل ما يسمى تضييق الصفة وهو تعقيب موصوف بصفتين توالية واتباعا
الفائدة في ذكر الكوفي داخلا فيما ذكره اياه مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في
كلام ما خفاء ما لكن في ذلك الكلام بيان المراد بوضع قرينة داخل في الاخفاء فيسمى المنوشيح بالمعنى
المذكور في باب الاطناب وقد اورده في باب المحسنات ومشتملا على تخييل ما سماه حسن التشبيه
وهو كشف المعنى وايضاحه الى النقص قرينة قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب مع المساواة بين
القسم الثاني مما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في الترقيق الشعر
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمقصد قد تقدم القول في الثالث بذكر هذه
الاشياء وعقدها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة اسم لمجموع خاتمة القول الثالث وليست خاتمة الكتاب
خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة بل هي منها لتوقفهم بعضهم والفقها على خاتمة في الشرائط المشعرة وما
يتصل بها اي بالشرائط مثل الالتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق الفاضلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والنهاء ونحو ذلك فالاصل سومة وهو استغراقه وكذا اخذا ونحو ذلك مما نوى هذا الضمير
للغرض اي لقرينة هذا الغرض العام في المعقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعم والشاعر
والمفحم وان كان اتفاق الفاضلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات صفة
من الشجاعة والسخاء وغيرهما كالتشبيه المجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة خصوصا
بمن هو اي لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي الفاضلين وكوصف المجبول بالعبوس مع ستر قرات البدهان اشتراك الناس في معرفة
اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقرارها فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي كالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الذكر
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فضولا فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس الخ وهذا جواب الشرطية
جزاء لقوله فان كان في وجه الدلالة الاول وان لم يشترك الناس في معرفته وله وصل اليه كل احد
لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعي فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان
يحكم بين الفاضلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الناقص زاد على الاول او نقص عنه
وسواء في الاشتراك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض معروفا احدهما خاصة في نفس الامر
لا ينال الا بفكر او الاخر فاعي تصرف فيه بما اوجبه من الانتقال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامي لمانع التقاء على الانتقال الى وجه التصرف فيه بما يخرجه من
الانتقال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واما فقرة هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين

القسمين فوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يجعل المعنى كلا مأخوذا من اللفظ كلا او بعضه او واحدا عطف على قوله اما ان يأخذ اللفظ اى يوخذ المعنى واحدا من قبل اخذ اللفظ كلا او بعضه او الثالث ان يوخذ المعنى واحدا والصفة بالاول قمنان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كلا من غير تغيير النظم اى كيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه قيل بقول سعد بن ابى وقاص انت اشعر ام انت لو تصفحت اخالد بن يزيد بن الرقط ضاحك الضفة لم تر فوه مفتوحة منوخيا العدل الا ولو توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرفى نقيض ان كان يقول اى وجدته هاجيا للك متنكلا بك وبمواخاتك ان كانت بمرسكة ونسر عقل ومعرة ويركب حد السيف اذا دار بركوب السيف تحمل تقطع امور تقطيع السيف وتوثر تاثيره او اذا دار الضرب على الحرب والموت من تقيمها اى بالا من ان تظمأ اذا لم يكن عن شفرات السيف اى عن ركوب حد السيف صحل اى معدى لا بنا الى ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف فخافوا ان يدخل عليه خيم او يلحقه عار واهتضاض فلم يجد عن ركوبه بعدا ومعقلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشد هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت فقال يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معين بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها العمر ما ادرى وانى لاجزل ابينا قعدى والتى اول حتى ابتها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له الرتجز فى انها ذاك فقال اللفظ والمعنى له وبعد مستظرفا للفظ والمعنى له وبعد فهو اخوذ من الرضاعة والاخوذ شعره وفى معناه اى فى معنى الرجز فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما اراد فيها يعنى ان ينظم معنوم ومعنر محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى فدلالة الاول على الثانى بالتضمن والثانى على الاول بالالتزام لانه يلزم من طلبها والبحث عنها ان يكون طاعما كاسيا فهذا ما يضاد فى المعنى مع مغايرة النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان بن ثابت الوجوه كريمة لحسانهم ثم الاقسام من الظاهر الاول وان كان اخذ اللفظ كلا مع تغيير النظم اى اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اجارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون لطخ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول تحسن التسمية بالاخذ اما لاجل ان الاخذ زيادة معنى فهذا وجه اى فالثانى هو المقبول

كمونه

لقول دبشار من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفائك الخ اى الشجاع الشمال الذى لا يرجو
بالفعل وقول سلم الخاسر الجاء المجد معى بذل الخسران هى التجارة فى الاساس محى سلم الخاسر
باع مصحفا وقيل اشترى خمرا وصار يضرب به من زاقب الناس مات هما اى حزنا اشفق على انه
مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجزم فنيت سلم اجود سبكا واحسن لفظا
روى عن ابى عبيدة قال قال بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بنيتى فما وجدت
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خففن الهم فى كل جبن وخاجب يسهر
الفتاة والبيض عينا وحاجبا وقول ابن منافر بعده خلفا بالطرفين الفتاة فى ظهورهم عيونا لها وقع
السيوف حواجب فجعلت ابن منافر بليغا لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى عزهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات
فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم ومردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد
كان قد استشهد فى بعض غزواته هيهات لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اى بعد
ان يأتى الزمان بمثل بذله ايا بعده او بعد نسيانى له بذكره ما قبله وهو قوله الاتى وانصرفت
اذن يدى من حيث ينتصر الغنى وقيل قال الشيخ عبد القاهر فى تسليل الاشكال قال الشيخ ابو على
الفارسى فى هذا البيت تقصير من الشرح فى هذا النحو فى المثل طن بكى ثم قبر والقبر لا يكون فاذا جعل
سبب فقد شمل بخل الزمان بمن يجود بمثل وقوله ان نجبت اعدى الزمان سخاؤه فنضا بوا لقد يكون بذا الزمان
بخيلا فالمضارع الثانى ماخوذ من المضارع الثانى لا بى تمام لكن مضارع ابى تمام اجود سبكا لان
قول ابى الطيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يصب فحوا ذلك المعنى على الماضى والمراد لقد كان فان قلت
هيهنا مضافان والفعل محذوف فالمضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بالبكاء عن لا يشبهه بلا بكاء
بعد العمل ما نبرسبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت اشتهاء ما يشتهيه هو بمنزلة الغير فالزمان اذا استعاب
بذله ولم يسق فى عصره من يجمع بذله كما وبخيل كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يوجد
فتصور فرض كونه متعلقا بالمعاصل والمراد اصل معناه وانما وباق بعدى بصره ولان نسمع بذله كما ان
يقول فنى الشعر فى المعنى الحاصل ان ايجاده فى اعاصر كان بعد الزمان منحصرا بايجاده لكنه لا يتحقق بذله
فظ لكونه رسيا الصلاح ظنا وعن تقدير صحة هذا المعنى يكون مضارع ابى تمام اجود سبكا لانتفاء
عن تقدير الاضافة الذى لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لا يذهب اليه احد من عقلاء

البيت قال ابن جني اي تقل الزمان من بعضائه فضايقه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سعاة الزمن استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وخرق بعيد لان الله تعالى خير موجود لا يوصف بالبخل وانما الزمان سخاء جواد وكان عيناية على لما اعدى بعضائه اسعد بعضه اليه وهذا ايضا لا يرضى التفاسير الثلثة المصارع ماخوذ من مصارع ابو تمام كان معناه اقل الرفق بالمشترى لاجل بعضائه او باسباب الدلال الشاعر كان معنى مصارع ابو تمام بمنزلة مثل الرفق بالمشترى لاجل الاخذ بضائعها في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه دخل في احد من التفاسير الثلثة لا باتمام فيها على الفعل بتاخيرها ولهذا قال الامام الواحدي سعد ابن جني وابن فورجه ان المصارع الشاني من قول ابي تمام فيها قال البيت وان كان الشاني في المثل الاول فايضا على الشاني فيه من الذم والفضل الاول كقول ابي تمام لو خاصرتا مائية لم يجد الا الفراق على التفوس سبيلا الا ترى ان الطلب لما اضافه الرتبا الى المائية للبيضاء اثبت الطالب للنفوس ليتحيرت في الطريق الى اهلاكها او لم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل على الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها منايا الى اراواحنا سبلا التضمير في الفعل وهو خال من سبلا ويقبل ان يرجع لما قبله وهو فاعل وجد اضيف له المنايا وردى بها الحتف تدبير في المعنى كالمنية والفراق والوسيلان وبواسطة النفوس الارواح وكذا قول الشاعر لا تبكي احد يشرق اتكيا استريح الى موت وهو لك الفداء الذي اود وتعتم في سمع الخليفة في معنى وقول ابن الرومي قد شرقت اسكبت قابلا ما في هذه الدرة التي تساقطها عيناك سمطين فصل هذه الدرة التي تحدر بها ابو مضارب في هذا معنى رسيس وقوله فهو اجود من الدم انما هو على تقدير ان يكون في المثل دلالة على السرقة بالتفاوت الوزن والقافية وبينهما بعد هو جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والايادي وان ثلفت كالربح في البلاد وما اسافرت في الافاق الا من حبك واحلى وزاد في حقوق ابي الطيب فلي في عداك بعد عداك ثار وقلبي عن فراقك غير عاذر حيث ما التجهت كابي وحيثما كنت من البلاد والما فرع من الضرب الاول من النوع الظلم من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الشاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده اما من المراد الشيء اذا قصد واصله من المرتع اذا قوبل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ المعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط عن المعنى جلده او البسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كما اي مثل ما سمي اخذا ومسخا يعني ان الشاني اذا بلغ من الاخذ اوجه وفيه مثل اذا قلنا في الاول الاستاد وهو ان يكون الشاني بلغ من الاول كقولك الجيش تمام هو الضيغم فان الصنع الاحسان هو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان تقبل فخير وان يرث

اى يطوف فالمريث فى بعض المواضع انضج وقول ابى الطيب ومن الخير بطوء سيبك اى تاخر عطا
عخاسر التصحب فى السير البهام اى الفحاب الذى لا ماء فيه وقد تقول العرب اعطاك عفو بدا ولا
كثيرها كالسحاب مما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه ماء يكون ثقيل المشى فيبت لحم
الطيب اجلع لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وما فيها اى فى
الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول الخنزى واذا الوى اجم فى اندى فى
المجلس الغاص باشراف الناس كلامه الصخول اى المنفرخلت لسانه من غضبه اى من بغضه
الفاطع شبه لسانه لسيفه وقول ابى الطيب كان السنتهم فى النطق قد جعلت على افواههم
فى الظمن خرصا ناخرصن الشجر قضبانها وخرصان الرماح استنها واحدها خرص بالضم و
الكسر سمى لخرط معضاء الشجر وما هم ونفاذها كان لسنتهم عند النطق جعلت لتحلل
وما هم عند الظمن مضاءة الالسنة فى النفاذ كالسنتهم فيبت ابى الطيب دون بيت الخنزى
لانه قد فات ما افاده بلفظ تالى والمقصود من الاستشهاد التمثيل حيث اثبت الثانى بالمقابلة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه الكلام بالسيف وهو استعارة بالكناية و
ثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعلب وليركن اكرم الفتيان مالا
وروى وما كان اكثرهم سواما التابه والسوام والسوايم الابل الراعية ولكن كان اكثر
ذلك عافى الناس فلان رحب الباع والذراع وجبانها اى نحى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى بن
ولبس بابوسهم فى الضنك الضيق ولا وسع من معروفهم وكقول الاخوى مرثية ابن له والصبح لم يتنفس
كما يصنع ولكن معروفا اى احسانا اوسع من معروفهم وكقول الاخوى مرثية ابن له والصبح لم يتنفس
الوطن كلها الاعلياك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان بدعا لا بس الصبر ثانيا فاصبح
بدعا خلعا حبيبا يجرع هذا هو النوع الظمن الاخذ والسرقة واما غيره فهو ان يتناول البيت
اى بعض البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لهام بالضم جمع
سوءة ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هو كما هى صورة الرجال لان الرجال منهم
النساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة بكر ضروع بنى كلاب فى تقابل العرار فى
كفه منهم مداة كرن فى كفه منهم خضاب فى تعبير عن الرجل بذى العمامة كتعبيرهم بالطيب عن
فى كفه منهم مداة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار ويجوز فى كفه خضاب فى بعض نسخ ابى الطيب ان
يكون احد البيتين منسوبا والاخر مدبجا وهيهات اوهيهاء اوهيهان اوغيرها فان الشاعر الحاذق اذا عاب
الى المعنى المتناسب لغلم احاله فى الحماسة فيتطهر وصرف عن نوعه من البيت الى المديح وغيره والمدرج
وزنه وعن تغييره ومناوى من غير الخان ينتقل المعنى الى معنى اخر كقول الخنزى سلبوا اى ثيابهم

انه هتكت الدماء عليهم مجرة فكانهم لم يسلبوا الا الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول
ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف فهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون
معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول
يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما رأى هرون الرشيد كثرة افضال
الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكيل والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه
الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل
الفضل بالواحد وليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه والاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله
واحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما على تجويز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلناها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان الملامة
فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا [illegible] وهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال الخ فابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود
وابو الطيب بين ستقبح نغمة من سائل العطاء للممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لانه
لما يقران يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول
الافوه وترى الطير على اثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان ستمار اقيم مقام الصفة
ومفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان مخففة
من الثقيلة ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القى ظلها عليها
عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض العطش اقامت مع
الرايات اي ثقة بالاعتماد على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم
تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في
دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فالقت ظلالها عليها

فان

فان اباها لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راى عين ومن معنى قوله تقران ستمار يعون ان اباها انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كان متضاءلة لا مرئية مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع القرصنة وهذا يؤكد المعنى المقتضى اعني رقبهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال تقران ستمار ويجعل الطير واقعة بالمرة لاعبا بها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقتضى واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راى عين وقوله تقران ستمار ولا بيان قول ابي تمام ظلت الخام بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على ارتفاع يشعر بقرب ما من الجيش لا ما تقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى صلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو دنو ابن الطير على الرايهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقتنائها مع الرايات كانها من الجيش وبها اتى باقتنائها مع الرايات حتى كانها من الجيش تم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظلت عصائب الرايات يعقبن الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن بهذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقتنائها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة ان يقال مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشيء من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها اتم حسن الاول ان بهذه الزيادة اتم حسن البيت معنى لا ولا معنى بنا بر الطير على اقتنائهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لا يخلو اما ان يكون مبتدعا او منها اي من هذه الانواع فما خرج عن التصرف من قبيل الاتباع الى التجنيس لا ابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد في اتباع يكون اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة ولم يدخل في الابتداع والتصرف وهذا الذي ذكرنا في الطرد غير من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وبقية كل بالنسبة الى المذكورة وغير ذلك مما سبق كلها انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبره هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطرين بحيث على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن عيينة انه انشد لمخضرم مفيدا ومستفيدا ولا ادري اذا ما انقه تعالى واهتز اهتزاز المهند فضل ابي يذهب بك هذا الخاطر فتقول الان على الفي شاعر انا فاذا فرغت على قوله وله ايضا مصرعا كما يحكى ان سليمان بن عبد الملك املى على بعض كتابه من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بتغيير معنى واحد منهم

فاستعفى فاعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمل فقال الفرزدق ما اخر
بسيف ابي رغوان سيف بحاسم يعني بصمصامة وكانه قال لا استعمل في هذا السيف الا الطارق
ابن ظالم ثم ضرب بسيف ابي رغوان بنا التسبيح فنحطه سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
اتعجب ايها الناس اما ضحكت سيدهم خليفة الله يستقي بالطرمساء بسيف عن رعب ولا ادعر
عن لا يثرد ولكن اخو القعدد ولن ويقدم نفسا قبل يتمها جمع اليدين ولا الصمصامه الذكر
اعز سيف وهو يقول منا ان يعاب سيدا ضابا ولا يعاب صارم اذا بنا ولا يعاب شاعر اذا
كبا ثم جلس ليقول كاني بابن اللذاعة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف
بحاسم ضربت ولم تضرب بسيف بن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر فانشد البيت
فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف بحاشم ضربت ولم تضرب بسيف بن ظالم فاعجب سليمان
ما شاهدتم قال الجرير بالامير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال لا
افضل الا بسيفي ولكن افكهم اذا انتضل لا عنان حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو وذن ما عمل
فقال يجيبه كذا لك سيوفنا هندي تنوبظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا افضل الا بسيفي ولكن
افكهم اذا انتضل لا عنان حمل المغارم وهل يعربن الا القوافي بحاعلم لكم ابا عمرو كليب واخا شاكر
فانا لو سلم ان القافي اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا لتعتنم بالك
ضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى التقصير وما يتصل بهذا من التهو
ف الشرقال الشعرة القول بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والبلغ بتقديم اللام على الميم
من البلغ هذا هو المعروف وحكى ابن قتيبة القول فيها بالقول في الشرح انه في كل منهما اخذ شيء من الآخر
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه
اي كائنا على طريق ان هذا الشيء من القرآن او الحديث بل يجيء على وجه يكون فيه اشعار بانه من
القرآن او الحديث وهذا احترز بما ذكرت في اثناء الكلام قال الله تعالى ائتوا بالنبي كذا في
الحديث كذا ونحو ذلك ومثل له في الكتاب بآية مثلة لان الاقتباس اما من القرآن والحديث
وعلى المتقدمين فالكلام منثور او منظوم فالاول كقول جرير لم يكن الا كظبي البصر وهو قوله
حفا الشد والعرب والناس مثل قول الاخوان كنت ازمستاء عزت على هجرا من هجرا جرم عصير
جمل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول جرير لي تنا شاة الحي
وفي الحكم ومن بوجوه فان قوله شاة منا اوجد لفظ الحديث على ما روى انه قال شاة من
يوم حنين اخذ النبي ﷺ كفا من الحصبا فرمى بها وجوه المشركين فقال شاهت الوجوه اي قبحت القوم
من البلغ بفتح الباء وقد الجريري وفي اللكع اي من اللئيم وقيل اصله من تحجر الله بفتح العين

اي لحبيبه من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيبي ان رقيبي بخي الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضيغر المفعول للرقيب قلت ومعنى وبجل الجنة حفت الجنة اقتباسا من قوله حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ثم حفظه بكذا اي جعلته محفوفا بها الحاصل ان وجعلت جنة فلا بد من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من تحمل التكاليف هو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم يتقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقول اي قول ابن الرومي لما رأى الخطات في مدحك ما الخطات في منعي لقد انزلت حاجتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس عن قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقل ابن الرومي عن هذا المعنى اخبارا لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبح الوجه دخل الهمام فحاق راسه فاجرد للحمام عن خشن الوبر والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى الشريف راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس لوزن او غيره كالتفيفة كقول اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او مصراعا او اقل او اكثر مع التنبيه عليه اي على ان ما ضمنه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان كذلك فلا احتياج الى التنبيه وبهذا القيد عن الاخذ والسرقة ولو قال ان كان قوله من شعر الغير من شعر لكان احسن لانه اذا كان الشاعر شعر شيئا عن قصيدة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التهمي لما اضاع قصيدة وجدت لعدي تمثلت بيتا بحالي بلين ما الله ابلغ ما ارجي وبالله ادفع ما الاطيق وبدون التنبيه كقوله بضمير كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة عجمل وقعدت انتظر الغناء كوا كب غر الحلمات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وتمامه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن السعد كانه كان مطويا على احسن لم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يلثمهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقول اي قول الحريري بحكي ما قاله الغلام الذي عزته ابوه بعد البيع على انه شاذ اليوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للسري وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى الزراج وهو منزل مطر بين مكة وقيل هو ملاصق بنز بالى

الصلت تمام لوم كوهة وسداد ثغر اللام في لهوه ملوم في الكوهية من اسماء الحرب مسدد
الثغر بكسر السين لا غير هو شدة بالخوف والرجال والثغر هو موضع المخافة من فروج البلدان اسي
اضاعوه في وقت الحرب وفي مكان سد الثغور ولم يزاعوا حتى احوجهم ما كانوا الى واي فحوى كما
من الفتيا اضاعوا وفيه تذييم والحاذون التنبيه فكمول الاخرة قلت لما اعلمت وجناية حول
الشيخة الضرع وعضد اس غداره الشاري الجهل فعاما في وقوفك سناة من باس الصراع الاكبر
لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقرير الباقي كما مر
الثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كما معا الصن في بوس بكاييه والعين والقلب مناني فهذي واي
والان قبلت الدنيا طيلسانا حوى فلا يقتضي ان الكلام اذا اشار الى بيت لم تم كلا بد من تقدير
الباقي منه كان المعنى لا يتم بدونه واحسنه ما احوى المضمون ما زاد على الاصل بنكتة اي يشمل
البيت والمصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على الطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كما تريد وهو
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيب في قوله اي قول اصاحب الخمر ات
الوهم ابدى اي اظهر لها لما اي بسرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق يذكرني
من الاذكار من فذها ومدامعي مجرى الدموع علينا ومجرى السوابق اشتبه بحيث على انه مضمن يذكرني وقفا
صبر بنو والى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرى دموعنا ومجرى السوابق مطلع قصيد
لابي الطيب في العذيب وبارق موضعان معا ومكان بينهما ظرف للتذكر او للجواد المجرى وقدم عليه
تقديم الظرف على العامل ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرى دموعنا بدلا منه
والمعنى انهم كانوا فائزين بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند طارده الغزلان ولما
على الخيل فهذا الشاعر اراد تضمينه بالعذيب وبارق مشبها البيدين لانه تحمل العذيب تصغيرا
لعذيب فخفف برشفة الجبيبة وبارق ثغرها الشبيهة بالبرق وبما بينهما وبينها وشبه بقطرة دمها
بمابل الرقم وجوز ان مصدر على الناسج بجريان الخيل السوابق فزاد على ابيات الطيب بعذا التورية والتشبيه
ولا يضر في التضمين التغيير اليسير اما قد تضمين لم يدخل في بعض الكلام كقول بعضهم في هوى
بدلا من الشعلة التي تولعت خطوا وعضلوا من الشيخ الرشيد واذكروه مصراعين جلا طلائع الشباب اعني
وضع العمامة [illegible]
ضبر الطرفة التي [illegible]
وتعبتر ولم يرد في مقداره وفيه تكرم ولهذا وصفه بالرشيد وطوارد البرق جمع طارقة التكرم و
ربما يبقى تضمين البيت فما زاد على البيت استغراق وتضمين المصراع فما دونه ابدا لا الا ان الاستيعاب
الثاني وبقي ذكره شيء من شعر الاول هو بالتبديل شعره قليل لغلوب وروى الا تذر فلانا تشبو

الشعر
الشعر واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرانيا كان او حديثيا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
فهو ان يضمن كلام شيا من القرآن او الحديث ويشير على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه كان
غير القرآن والحديث فنظم عقد على اي طريق كان اي كما مر فيه فالاقتباس كقوله اي قول الحجاج
المشاهير ما بال من اوله نطفة وجيفة اخره يخر خال اي فما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه
ادم والفخر انما اوله نطفة واخره جيفة وانه كان قرانيا او حديثيا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
كثيرا لا يتجمل منه في الاقتباس ولم يتغير تغيرا كثيرا او لكن اشير الى امر من القرآن او الحديث ولم يكن
يعلم على طريق الاقتباس كقول الشاعر انا لذي استعرضت خطاه واشهد مشرقا شاهدوه
فان قوله خلاق البرايا عنت بجلال هيبة الوجوه يقول اذا ما اتيتم بين الى جلال ستر فاكتبوه وكقول
الشافعي رضي الله عنه كلمات اربع قال هن خير الدنيا اتقى المشتبهات وازهد مدع ما ليس يعنيك
واعلن بنية عقد قولك من حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى فهذا نثر منظوم وشرط كونه مقبولا ان يكون بسكة مختارة الا يقاصر عن سلب النظم وان يكون حسنا
مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المحاربة فانما اجتمعت ضغائمه وخظلت نخاله اي ساءت
ثمار نخالته كالخظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وترقيها
بالطلة وصيد ذي هو توهمه الذي يقاده اي يقوده ويزاحمه فيما على مقتضى رقيه حل قول ابي
الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستاء
لقول اعد امراي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فبين لنا يا اخي صدق ما وصفت به الهم
على اضاءة ليلة الضيح بتقديم اللام على الهم من لحاذ اي اقبره ونظم الهيه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تضمين الابيات في هذا البيت قليح الى قول فلان وقد ضمن هذا البيت فلان الى غير ذلك من الالفاظ
واما الليلي بتقديم الهم على اللام فهو مصدر على الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه
هو منهي هنا خطاء محض شاء من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين المليح والتليح ومنشأه ان
يشاء الى اعتبار شرط شرحناه بالخلط مستقرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو وان شاء في محنوى الكلام
الاقتضاء او شعرا وشاء ما يرى من غير ذكر اي ذكر تلك الصفة والشعر الماثل امامك تستمر انت من تلقاء
الشعر واما التليح متنه لانه اما ان يكون في النظر او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى
قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتليح الى القصة كقول اي قول الحجاج تمام محضا يا خراهم وقد حوم الطير
فلوا بعد هذا طيرها او هي وقع فوديت علينا الدهر في الليل وانا نيام ليشرب لحم من جانب الحي وقطع نفاضه فما
صنع الدجنة وانطوى لهبتها ثوب الشماء الجزع فوالله ما ادري سلام انا نائم ام لست فما ارى من شيء

التركيب

الركب بوشع والضمير في اخوانهم وفي للاجنة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وخاض الخبر
على الماء دار وحومة عزم ضمان هب به واذا الضمير فخوه هنا وهبتها للشمس الطاء العدو من الخدر
الدجنة الظلمة انطوى انضم المخرج فدلو نين وقوله احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب لما
رأته بوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقاف الشمس طلب وقوف الشمس فانه روى انه قاتل
الجبابرة يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فالليل لهم
فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتيلج الى الشعر كقوله تمر ومع الرمضاء اورض رمضا
اى حارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنار تلظى اورق رق لما اذاب حره واحمى من حفي عليه تلطف
وتعطف منك في مسألته ومر سأله للابتداء وعمرو مبتدأ خبره اورق ومع الرمضاء حال من الضمير
في اورق والنار فاعله تخلى الرعناء وتلظى من النار اشار الى البيت للشهور والمستجير اى المستغيث
بعمرو هند بنت اسمير بالصرف اى هندي ليست غيث هند قريبته بعمرو كالمستجير من الرمضاء الى
عمرو بن ساس بن يرم ولهذا البيت قصته وهي ان البسوس ذا رتخذا البهيلة وهي ام جساس بنا
هما من جرم بن ذبان لزمانة فرأى كليب فحمى ارضا من ناحيته العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس فشا
بينهما فخرجت في ابل جساس فانها جرحي مرعى في حمى كليب فنكرها كليب فرماها فاخذ ضرعها فولت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها تشخب ماء ولبنا وصاحت البسوس واتت اهلها وهم تغلب فقال
جساس اينتها الحرة اهدي فوالله لا عفرن فحلا هو اعز على اهلها منها فاذا رجساس توقع غرة كليب
حتى خرج وبتا صد عن الحمى فبلغ حتا ساحر حمه فخرج على فرسه شارته فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو اغثني بشربة ماء فاخبه عليه فقتل المستجير بعمرو البيت ونشر الشربين تغلب وبكر ابن عشرة
كلها انتهب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتيلج الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد اشار الى المثل الثاني ودون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب
للامر الشاق قال كليب لما سمع قول جساس لا عفرن فحلا لا يظن انه يعرض لفحل لهيبتي عليان والخرطان
تمر يدل على القتادة من علا الا اسفلها اخضر ينبت شوكها واقعا في النشز اشار التيلج الى قصته والى
الشعر كقول الحريري نبت مثلبا نابغة اخوان ديقوسير اشار الى قول النابغة نبت كافي شاد وتنمي
صئيلة من الرقش في اينابها التر ناضح والمعنى صعوبة التيلج الى المثل كقول القتيبي فيها نهاهم عن هجرة
تقق اوكادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن نسر بشبه للغرنار وى ان تميما قال
لشريك النمري ما في الجوارح احب الي من اليازي فقال النمري وخاصة اذا كان بصيد القطا اشار
التميمي الى قول جرير يا اليازي الما طل على غير اليح من الماء انها اشار شريك الى قول الطرماح
تمم يطرق اللوم اهلك من لقطا ولوسلكت طرق المكارم ضلت وذكر ان رجلا من بني غاضرة بخبر ط

جرباء

عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ما القينا ابن زحمه من سوء مجاورة ما رأيت كوفيا قط
واراد قول الاخطل لكش بلا شيء شوح محارب وما خلتها كانت قريش ولا ترى ضفادع
في ظلماء ليل تجاوبت فقال عليها صوتها حية البحر فقال الله اصلحك الله اضلوا البارحة ربعيا
وكانوا في طلبه اراد قول الفاضل لكل هلال من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل
من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق
ان يفعل افضل المتأنق في الرياض من تتبع الانيق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها
متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من
التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متناسبة متقاربة في الجزالة والسلاسة
والرقة والتلاسة ويكون العاطف مناسبا لا لفاظها من غير ان يكسر اللفظ الشريف الحلو الخفيف
او على العكس بل يجاء كان صياغة تناسب تلاءم وامح معنى بان سلم من التناقض والاشتراك
مخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك وتمام الحجب الحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرقيقة في وصف
الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات ومتابعات الاستعطاف واما الفاظ
اعدها الابتذال لا تناول ما يقرح السمع فان كان عذبا حسن التيك بصحيح المعنى اقبل السامع
على الكلام نوعي جميعه والا اعرض عنه وبعضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في
تلك الاحية والمتازل كقول ذي الرمة القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل لسقط منقطع الرمل حيث يرتفع والوى رمل معترج يلتوي الجمع
وحومل وضعا هذا والمعنى بين اجزاء الدخول فصير الدخول كاسم الجمع والا لوضح القفاء وقد صح ما
في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب في وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب في
المنزل في ضمن بيت عذب البيت سهل السبك ثم لم يرتق لذلك في المصف الثاني بل اتى فيه
بما ازال قليلا في الفاظ غريبة فيا بن الاول واحسن من هذا بيتا نابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
و ليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقول اي وحسن الابتداء وصف الديار كقولهم اسم الشاعر قصر عليه
[illegible] وذكرهم
القرآن قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ممم ومن الشكاكة قول
فؤاد ما تسلى عنهم وعزاء يهيم بهم في كل يوم هيام وفي القول قول ابي تمام [illegible]
برودهما وفي كبدي حمر وبينهن ابتسم وكقول اي تشام كقول اي قول ابن قما
المنذر في مطلع قصيدته الداعي العلوي وصلا حبابك بالفرقة غدر فعال الداعي وكقول

لحبابك يا اعرابي مثل الشوه وروى انه دخل على الداعي فيوم المهرجان واشتد الامطار بشري ولكن بشرها غرة الداعي ويوم المهرجان فقلت يا الداعي وقال يا اعرابي تبتدي بهذا يوم المهرجان وقيل بطراز الماء على حسب صنعه حسنين عسانا وقال الصاحب احسن ابتداء ما ناسب المقصود بان يكون منه اشارة الى ما سيق الكلام لاجل ليكون الابتداء مشيرا الى المقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء وبسمى كون الابتداء مناسب للمقصود او احسن الاستهلال من وزع الرجل بزاعة اذا فاق اصحابه في الصلع او غيره كقول ابي المهنية اي كقول ابي محمد الخازن يعني الصاحب بولد له ابنه بشرى فقد اخبر الاتيان ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وكقوله في المرثية اي كقوله في الفرج التنوخي مرثية فخر الدولة هو الذي انا تقول بما لا تهتدي احد ارجاز من يطيش اي احذ في الشديد وفكر اي تمالى نجبة وكقول ابي تمام نعى المتصم بالله فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انبا من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بين المتقاضح الاسود والقراع الخطوب وتنوفين جلاه الشاعة والرتب وكقول ابي العلاء يهنئ عضد الدولة شكاء عظيم لعمري ان يلم عظيم بال على والاه سليم وكقول الطيب في التهنئة بزوال العرض الجديد وفي اذ عوفيت والكرم وذا العفاء الى اعدائك السقم وعلى هذا يشار في ابتداء الكتب الى الفن المدون فيه كقول ابي حيان التوحيدي في الكشاف الحمد لله الذي نزل القرآن كلاما منظوما وفي الافضل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وكاتبيها اي في المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الخلاص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللعب الغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر لميل ابتداء الكلام ترشيبا وان لم يكن فيه ذكر الشباب من تشبيب وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغيرها فالمراد التقرب مع رعاية الملائمة بينهما اي بين المشبب به الكلام وبين المقصود احتراز بهذا القيد عما لا تناسب وقوله الخلاص اي ادب بالمعنى اللغوي والا فالخلاص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان الخلاص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لانه اي السامع يكون متوقعا للانتقال من الافتتاح الى المقصود فيكون فاذا كان حسنا استلاه الشوق الى سماع المقصود من شاء الشاعر واذا كان على خلافه نفر السامع عن الاصغاء اليه والاعراض عنه فيكون الخلاص تابعا لكلام المتقدم في الاهتمام من قبل الاستطراب وانما المتأخرون فقد جعلوا ما يتعلق بالحسن والقبح اعظم ركنا في الكلام كقوله اي قول ابي تمام فرعه الله بن طاهر يعني في قوله من اسم موضع قوبي في قناته اختلاسا اخذه من اثر فيه وتقصى التتبع بعضهم سريعا الخ وقوله الملاءمة بينهما

سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرح وبعض العرب يونث السري والهدى وهو نو
اسد قولهما انهما جمع سرهر وهدبر لان فعلولا يوزن من بنية الجمع ويقلى في المصادر كذا
في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوه وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة
مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطوال يذهب الظهر والاعناق والوا
اقوداى يقول قوى والحال ان مزاولة السرى ومباشرة الحايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت
من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا
واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومعمول يقول قوله مطلع الشمس يتبوان توهم بنا فظلت
كلا ومع القوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن الخلاص ما وقع في بيت واحد كقول الطيب
نودعهم والبين منا كانه ما ابن ابي الهيجا في قلب فيلق وقد ينقل منه اى تماشيت به الكلا
الى الاسايا ونبهى ذلك الانتقال الاقتضاب اى الاقطاع والادتجال وهو اى الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والالف المعجمتين وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل ابيد قال في الامالي فاذا مخضرمة جليع نصفان ذوبها ومنه المخضر
الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه بحيث كان في الجاهلية والاقتضاب فان كا
مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في قصدهم ويجرون على مذهبهم
وان كان الاكثر فيهم الخلاص كقول اى قول البقاء وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لولا اى اعتقادي في اشيب خبر اخبار دية الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو الذي
الابرار ثم استغل من هذا الكلام الى ما الايليه فقال كل تبدى صروف الليالي خلقا ما لي
سعيد غريبا ومنه اى من الاقتضاب ما يعترض من الخلاص في اثنا شيوع شيء من الملائمة كقولك
بعد حمد الله اما بعد فاني قد فضلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد استغل من حمد الله و
الثناء على رسوله الى كلام اخر من غير غاية ملائمة بينهما لكنه شبه الخلاص من جهة انه لم يوثر شيئا
الا هم فجاءت من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الذي يلفظ اتفاقا بعد اى بعد ما يكن من شيء بعد
حمد الله فاني فضلت كذا وكذا فقصد الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اى قولهم بعد
حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان محل
الخطاب هو ما بعد لان المتكلم بفتح كلامه في المرهي شان مذكر الله تم وبحيث اذا اراد ان
يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تم بقوله اما بعد ومن لا فلا فصل الكلام
بين الخلاص فانه يكون بلفظ هذا كقولهم بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ابتباط لان الواو بعد الحال ولفظ هذا اخبر مبتدأ محذوف اى

الامر هذا المبتدأ محذوف الخبر اى هذا كما مر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قولهم حبيت ذكر
جسما من الابتداء واراد ان يذكر عقيب الخبة واهلها هذا ذكر ان الثمين الحسن ثاب قال ابن
الاثير لفظ هذا وهذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى طائفة وكيدة بين الجزء
من كلام الى اخره ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من الخاص ومنه اى من
الانتصاب الذى يقرب من الخاص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا
ما حان بنا نوع اويتا حديث ولنبتدى الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل الفصل بعض فى كلام
المتاخرين من الكتاب وغالبها اى اكثر المواضع التى ينبغى ان يتانق فيها الانتقاء فيجب على البليغ ان
يجعل كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة احسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس
فان كان مختارا حسنا اطمأنت النفس فاستلذ حتى جبر ما وقع بها سبق من الضجر كالطعام اللذيذ
فانه اول ما يعد الاطعمة للنفس وان كان خلاف ذلك كان على العكس حتى ربما اذهاء الحاسن الوارد
فيما سبق كقول ابى تمام فى قوله من الخصيب بن عبد الحميد وقد جد برأى خلبا فاما بلت الحاجى
اى جد برأى الفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فاقول اى تتحقق منك الجدير فاهله
اى خلت اهله لاعطاء ذلك الجدير الظفر [illegible] ثم قال ما صدر بحق من الانعام وشكورا لما عندك
من الاحسان الى المديح اومن [illegible] واحسنت لى الانتهاء ما افتن بها منتهاء الحاذا
حتى لو بيقة للنفس تشوق الى [illegible] تعرى بقيت بقاء الدهر اى انه فضل هذا وهذا
هناء البرية شامل لان بقاء الدهر سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد ختم هذا الفصل
بهذا البديع والمتاخرون يجتهدون فى رعايته ويتفننون حسن القطع ويخالفون القطع جميع فواتح
السورة وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكثرها فانك اذا نظرت الى فواتح السورة
جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والفضل واضح الاشارة ما تقصر عنه كل صفة من الصفات وان
انت نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين وعد ووعيد ومبادى
تحميد وتمجيد وتعظيم وتمجيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا تبقى النفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ اخر
وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة المتسنم من الفضل غاية فقد تحير فيها
البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء وانا كان فهذا نوع من هناء [illegible] حيث انتقلت
بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار واشباه ذلك ختمت بذكر رحمته وابتهاج المؤمنين
بكم ان ذلك الساعة شئ عظيم وكما ختمت [illegible] فى غير ذلك من المواضع كذلك خواتم بعض السور مثل
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان [illegible] والابتر وتحيير الناشار الى ان هذا انما يظهر عند
التامل وان ذكر الاهوال المذكورة فى اول الناشار والباهاء فى كل مقام مقالا لائق بغيره ولا